



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله)

"أما برامجنا الاقتصادية المستهدفة توفير أفضل سبل العيش لمواطنينا، عبر زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني، وضمان نموه، ورفع تنافسيته، وتعظيم قدرته على جذب الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، فأنت تدركها جيداً. وعليكم الاستمرار في العمل في إطار النهج الاقتصادي الإصلاحي، عبر البرامج والخطط التي تضمن أفضل أداء ممكن لاقتصادنا الوطني وتبني الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التوزيع العادل لمكتسبات التنمية، وتوسع الطبقة الوسطى، وتحمي الشرائح الفقيرة "

كتاب التكليف السامي لحكومة دولة معروف البخيت في الأول من شباط عام 2011

"لقد بدأنا منذ سنوات مسيرة الإصلاح والتحديث، ونحن عازمون على مواصلة هذه المسيرة بما يبنى على الخطط والبرامج والأهداف التي تضمنتها الأجندة الوطنية ويحقق الخير والرخاء والازدهار لوطننا الغالي . ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن نتطلقوا في تشكيل حكومتكم وفق منهجية عمل محكمة تضع أهدافا محددة للإنجاز في جميع المجالات، وتحدد برامج زمنية لتنفيذها، ليكون مدى التقدم في تنفيذ هذه البرامج المعيار الواضح لتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية بشأنها وحول من تناطبه مسؤولية تنفيذها .

ويجب أن يشمل برنامج الحكومة الاقتصادي خطوات وإجراءات تحقق التوازن بين الإمكانيات المالية والطلب على الإنفاق الحكومي، والحفاظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتحقيق أعلى درجات التوازن التنموي بين المحافظات بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كافة ومحاربة الفقر والبطالة . ولا بد أيضا من العمل على حماية الطبقات الفقيرة، وتقوية أدوات العمل المؤسسي لرعاية المحتاجين

"ويجب أن تركز السياسة الاقتصادية الحكومية على تحقيق الأمن الغذائي والمائي وتلبية احتياجات المملكة من مصادر الطاقة، عبر التخطيط بعيد المدى وإقامة المشاريع الكبيرة القادرة على تلبية احتياجاتنا المتنامية. "

كتاب التكليف السامي لحكومة دولة سمير الرفاعي في التاسع من كانون الأول 2009

"يتصدر الأولويات الوطنية، في المدى المتوسط الإصلاح الاقتصادي، واستكمال بناء اقتصاد وطني قوي،
ينعكس بشكل إيجابي، على مستوى معيشة الأردنيين. وترتكز رؤيتنا في هذا المجال، على التزام
الحكومة بتقديم الخدمات الأساسية، بأفضل المستويات للمواطنين، والتدخل بالشكل الذي يلبي احتياجاتهم
وأولوياتهم، والعمل لتوحيد مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، في العاصمة والريف والبادية والمخيمات،
وضمان توزيع جغرافي عادل، لعوائد التنمية".

خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة في الخامس من تشرين الأول 2008

"لقد رسخ ملتقى كلنا الأردن مبدأ مشاركة مختلف الأطياف السياسية والاقتصادية وفعاليات المجتمع كافة، في رسم
السياسات والاستراتيجيات وتحديد الأولويات وتعميق ثقافة الحوار لبناء جسور الثقة بين أجهزة الدولة".

الرسالة الملكية حول ملتقى "كلنا الأردن" في الخامس من آب 2006

"الذي نريده الآن، هو اتفاق الأغلبية على برنامج عمل، يمكن أن يهتدى به الجميع: الحكومة، ومجلس
الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل النهوض بالأردن في الفترة القادمة، وصنع المستقبل
المنشود، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تعرفونها جميعاً".

كلمة صاحب الجلالة في اللقاء التمهيدي لملتقى "كلنا الأردن" في الثاني عشر من تموز 2006

جدول المحتويات

I	مقدمة
1	الإطار الكمي للاقتصاد الكلي
محاور البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013	
15	محور التشريع والعدل
25	محور تحسين وتطوير بيئة الأعمال
57	محور الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية
94	محور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني
106	محور الرفاه الاجتماعي
136	محور التعليم، التعليم العالي، البحث العلمي والإبداع
159	محور رفع مستوى البنية التحتية
236	ملحق رقم (1) المشاريع الجديدة التي تم عرضها على المانحين للحصول على تمويل

جاءت مبادرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) لكلنا الأردن والأجندة الوطنية والتي حظيت بإجماع وطني من أطراف المجتمع الأردني، لتحديد ملامح التنمية لعشر سنوات (2006-2015)، ولتكون هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في إعداد خطط وبرامج تنمية قصيرة ومتوسطة المدى، وبما يعزز انتقال الأردن من اعتماده في السابق على التخطيط المركزي إلى التخطيط اللامركزي التشاركي بين مختلف أطراف المجتمع من وزارات ومؤسسات حكومية وقطاع خاص وممثلي المجتمع المدني.

وضمن هذا الإطار يأتي إطلاق البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 ليكون مكملاً للبرامج التنموية السابقة وليمثل خطة عمل الحكومة للمرحلة القادمة، وقد تم أعداده بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية، وذلك استناداً على عدد من المرجعيات شملت توصيات كلنا الأردن والأجندة الوطنية، وكتاب التكليف السامي والمبادرات الملكية، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة وتوصيات مجلس الأمة حول برامج الإصلاح المالي والاقتصادي. وبالإضافة إلى هذه المرجعيات، فقد تم مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، ووثيقة سياسات الفرصة السكانية، وإستراتيجية مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، والإستراتيجية التمويلية المتكاملة لمكافحة التصحر، والإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأولويات مخرجات المخططات الشمولية الجاهزة لمحافظات المملكة، ومراعاة موائمة النوع الاجتماعي في جوانب البرنامج المختلفة.

ولإعداد البرنامج فقد تم تشكيل لجنة توجيهية على مستوى الأمناء العامين برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الوزارات والمؤسسات المعنية لإعداد البرنامج التنموي للثلاث سنوات القادمة، كما تم تشكيل 14 فريق عمل شمل أكثر من مائة جهة معنية لإعداد المحاور المختلفة للبرنامج بعضوية كافة الأمناء والمدراء العامين للوزارات والمؤسسات المعنية.

وقد تم العمل لشمول البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام 2011-2013 للتوجهات الملكية وأهداف الأجندة من تسريع لوتيرة النمو الاقتصادي وتحسين للمستوى المعيشي للمواطنين وخفض لنسب الفقر والبطالة، وتحقيق درجة عالية من التوازن التنموي بين المناطق وزيادة الاستثمارات والصادرات الوطنية، وخفض معدلات التضخم، وعجز الموازنة وتخفيض الدين العام، وتطوير الموارد المائية ومصادر الطاقة البديلة والتنمية البشرية وسيحتوي البرنامج على سبعة محاور تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية هذا ويشمل البرنامج مشاريع ونشاطات ضمن إطار زمني للتنفيذ وكلف مالية ومؤشرات قياس أداء تزيد عن (600) مؤشر.

وحرصت الوزارة وبالتعاون مع كافة الجهات التنفيذية على تحديد الأولويات التنموية وترتيبها للمرحلة القادمة ومراعاة الترابط ما بين السياسات والأهداف المحددة والبرامج والمشاريع لسنوات البرنامج وبما ينسجم مع الأهداف الوطنية وتكاملها. كذلك تم مراعاة حجم الإنفاق على البرامج والمشاريع بحيث يكون هناك استخدام أفضل للموارد المالية المتاحة وتناسبها مع الأهداف والسياسات القطاعية.

كذلك عملت فرق العمل القطاعية اللجان على إجراء مراجعة شاملة للاقتصاد الوطني في ضوء الظروف والتحديات المستجدة التي تواجه الأردن، وبناء على ذلك فقد تم تحديد جملة من التحديات على المستويين الكلي والجزئي التي تواجه المملكة في المرحلة القادمة وخاصة المرتبطة بالأزمة المالية العالمية والتي من أهمها ما يلي:

- (2) ضبط عجز الموازنة العامة والتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل على ضبط المديونية في الحدود التي أشار إليها قانون الدين العام.
- (3) خفض عجز الحساب الجاري ضمن مستويات مقبولة، والمحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار.
- (4) المحافظة على معدلات نمو في الصادرات الوطنية، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود للحفاظ على الأسواق التقليدية للصادرات الوطنية بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة يكون للصادرات الأردنية فيها ميزة تنافسية.
- (5) ضمان تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال للمملكة والتغلب على معوقات تشجيع وتحفيز الاستثمار.
- (6) الحد من مشكلة الفقر والتفاوت التنموي بين مختلف محافظات ومناطق المملكة.
- (7) معالجة الإختلالات الهيكلية في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة.
- (8) تحقيق الأمن المائي والغذائي والتزود بالطاقة.

ولمواجهة تلك التحديات، فيسعى البرنامج من خلال البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات سابقة للبرنامج التنفيذي 2007-2009 إلى تحقيق جملة من الأهداف خلال الثلاث السنوات القادمة والمتتمثلة: (1) بتعزيز استقلالية ونزاهة القضاء وتطوير الإطار التشريعي، (2) والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وزيادة الاعتماد على الذات، (3) وتطوير القطاع العام وتنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها، (4) وتعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، (5) وتهيئة بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، (6) وتنمية الصادرات المحلية وفتح أسواق جديدة لتعزيز موقع المنتج الأردني، (7) وتطوير المنتج السياحي والمحافظة على الإرث الحضاري والثقافي الأردني، (8) وتعزيز تنافسية القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته كماً ونوعاً، (9) وتعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة، (10) وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية بما فيها السكن الملائم والتركيز على مناطق جيوب الفقر، (11) وتنمية مصادر المياه ورفع كفاءة إدارتها، (12) وتحقيق أمن التزود بالطاقة وتنويع مصادرها، (13) وزيادة تنافسية تكنولوجيا المعلومات ونقل المعرفة، (14) بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الاقتصادية وخاصة الطاقة والمياه والنقل والمدن الصناعية.

وقد تضمن البرنامج التنفيذي التنموي سبعة محاور أساسية تناولت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الإطار الكمي للاقتصاد الكلي وهذه المحاور هي: (1) التشريع والعدل، (2) تحسين وتطوير بيئة الأعمال، (3) الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية، (4) دعم التدريب والتشغيل المهني والتقني، (5) الرفاه الاجتماعي، (6) التعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، (7) رفع مستوى البنية التحتية.

وقد تم إجراء تحليل قطاعي لمحاور البرنامج المختلفة متضمناً أهداف قطاعية مرحلية وسياسات ومشاريع وإجراءات محددة بخطط عمل وكلف مالية وفترات زمنية للتنفيذ، بالإضافة إلى مؤشرات لقياس الأداء على مستوى الأهداف والسياسات القطاعية.

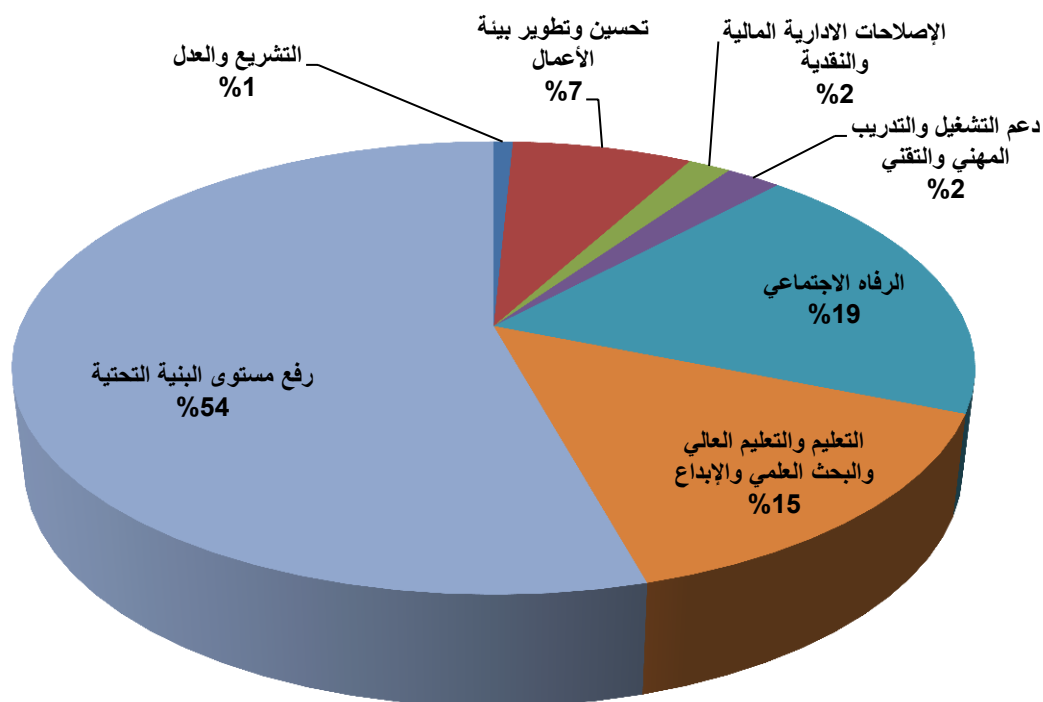
أما بخصوص المشاريع والأنشطة التي يبنهاها البرنامج، فقد تم اختيارها وترتيبها حسب الأولوية وفقاً لعدد من المعايير والأسس لإعطاء الأفضلية للمشاريع المحفزة للنمو، والمشغلة للعمالة الأردنية بكثافة، والمحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، والمعتمدة على المدخلات المحلية ذات القيمة المضافة العالية، والمحفزة للقطاعات التصديرية، مع مراعاة توزيع هذه المكتسبات على كافة مناطق المملكة.

وقد بلغت كلفة البرنامج للثلاث سنوات 2011-2013 ما مجموعه (5.5) مليار دينار توزعت على محاور وقطاعات البرنامج، والموضحة في الجداول التالية:

ملخص الإنفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حسب المحاور

ألف دينار

المجموع	الإنفاق المتوقع			المحور
	2013	2012	2011	
41,916	11,512	9,860	20,544	التشريع والعدل
393,882	158,866	91,394	143,622	تحسين وتطوير بيئة الأعمال
93,069	27,164	24,969	40,936	الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية
121,029	39,435	37,905	43,689	دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني
1,042,302	357,872	272,113	412,317	الرفاه الاجتماعي
795,729	408,069	179,099	208,561	التعليم والتعلم العالي والبحث العلمي والإبداع
3,023,401	1,293,047	889,110	841,244	رفع مستوى البنية التحتية
5,511,328	2,295,965	1,504,450	1,710,913	المجموع



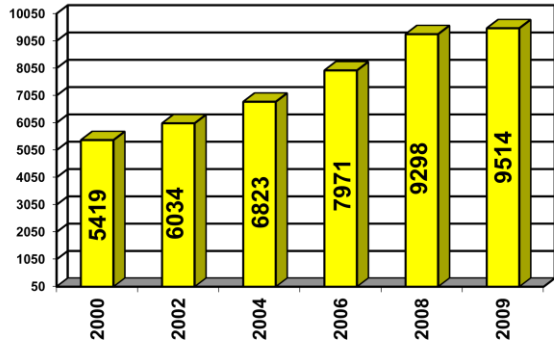
ملخص الإنفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حسب القطاعات

ألف دينار

المحور	القطاع	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2013	2012	2011	
التشريع والعدل	القضاء	11,357	9,809	20,489	41,655
	التشريع	155	51	55	261
تحسين وتطوير بيئة الأعمال	الاستثمار والصناعة والتجارة	62,412	38,084	73,957	174,453
	الزراعة	49,736	14,631	28,494	92,861
	السياحة	46,718	38,679	41,171	126,568
الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية	تطوير القطاع العام	7,514	2,251	4,484	14,249
	المالية العامة	11,810	12,153	16,352	40,315
	القطاع النقدي والخدمات المالية	7,840	10,565	20,100	38,505
دعم التشغيل والتدريب	دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني	39,435	37,905	43,689	121,029
الرفاه الاجتماعي	الرعاية الصحية	132,559	132,265	180,347	445,171
	مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية	123,870	20,859	116,793	261,522
	التنمية المحلية	101,443	118,989	115,177	335,609
التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع	التعليم العام	115,506	82,995	106,590	305,091
	التعليم العالي والبحث العلمي	271,340	79,128	85,754	436,222
	الثقافة	9,050	4,867	8,493	22,410
	الشباب والرياضة	12,173	12,109	7,724	32,006
رفع مستوى البنية التحتية	النقل	287,487	197,141	107,825	592,453
	الأشغال العامة	173,450	89,848	107,172	370,470
	الأبنية الحكومية	31,000	23,930	22,701	77,631
	الإسكان	38,720	6,870	7,405	52,995
	المياه والصرف الصحي	506,941	367,517	325,670	1,200,128
	الطاقة والثروة المعدنية	200,364	152,416	227,825	580,605
	الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات	48,060	12,208	14,440	74,708
	البيئة	45,075	39,180	28,206	112,461

الإطار الكمي للاقتصاد الكلي

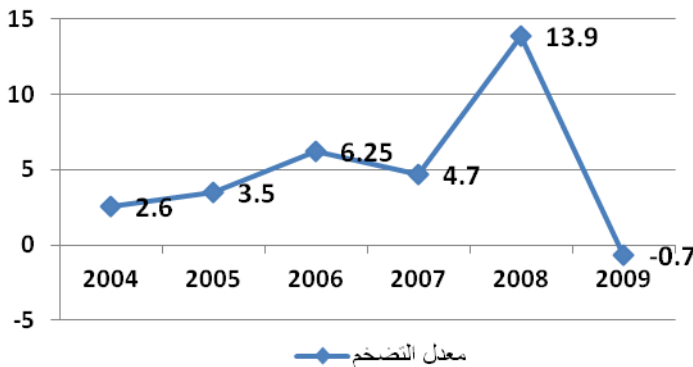
طور الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار (2009-2000)



سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة (2.3%) خلال عام 2009 مقارنة مع (7.6%) خلال العام 2008، وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية، فيلاحظ بأنه تضاعف خلال الفترة (2001-2009)، حيث ارتفع من (1235) ديناراً أو ما يعادل (1744.3) دولار في عام 2001 إلى (2979) ديناراً أو ما يعادل (4208) دولاراً في عام 2009، ليسجل ارتفاعاً نسبته (10.5%) بالمتوسط، خلال الفترة المذكورة أعلاه. وأما بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد من (1116) دينار في عام 2001 ليلبغ ما مقداره (1591) دينار في عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته (4.04%) بالمتوسط خلال نفس الفترة.

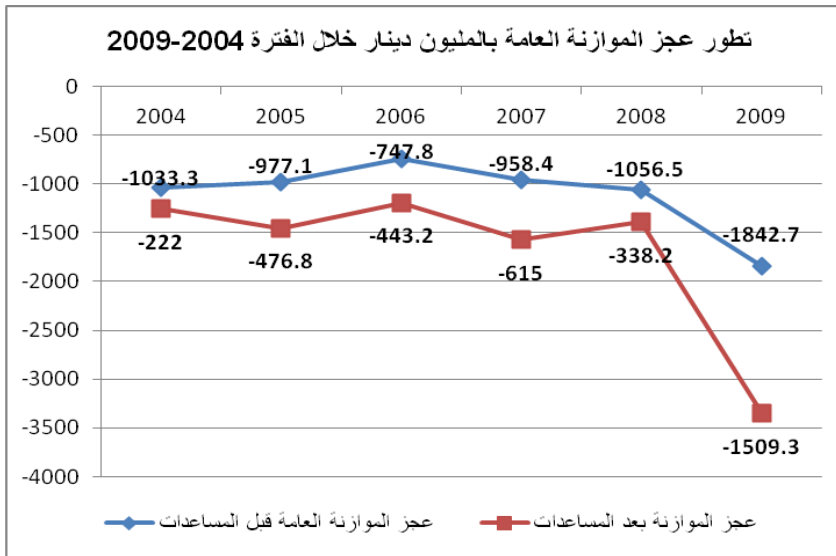
وعلى الصعيد الاجتماعي فقد ساهمت الإجراءات والبرامج الحكومية في الحد من تأثير انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدلات الفقر والبطالة في عام 2009، حيث استقر معدل البطالة عند مستوياته السائدة في عام 2008 وذلك على الرغم من استمرار حدة التباطؤ في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ معدل البطالة ما نسبته (12.9%) خلال عام 2009 مقارنة مع ما نسبته (12.7%) و (13.1%) خلال عامي 2008 و 2007، على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن أحدث البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2010 لتبلغ ما نسبته (12.2%). وعلى صعيد حالة الفقر خلال عام 2008، فتشير البيانات التي استندت إلى مسح نفقات ودخل الأسرة خلال عام 2008 إلى ارتفاع نسبة الفقر بصورة محدودة جداً لتبلغ ما نسبته (13.3%) خلال عام 2008 مقارنة مع ما نسبته (13.1%) خلال عام 2006 حيث أسهمت معدلات النمو المتحققة خلال عام 2008 والاعوام السابقة، من جهة، والبرامج والتدخلات الحكومية التي تم اتخاذها، من جهة أخرى، في إحتواء نسبة الفقر وذلك على الرغم من التطورات الاقتصادية الانكماشية التي شهدتها معظم دول العالم ما بين عامي 2008 و 2009.

معدل التضخم للسنوات 2009-2004



وفي ضوء التراجع الحاد في الأسعار العالمية للنفط الخام والمواد الغذائية في عام 2009، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 ما نسبته (-0.7%) مقارنة مع (13.9%) في عام 2008. حيث انعكست هذه التطورات على المستوى العام للأسعار المحلية للعديد من السلع، كما أدت إلى انخفاض معدل الزيادة في أسعار مجموعة المواد الغذائية نتيجة لانخفاض أسعار

عدد من السلع ضمن هذه المجموعة من أبرزها "الخضروات والفواكه" و "الزيوت والدهون" و "الألبان ومنتجاتها والبيض". كما انخفضت أسعار مجموعة المساكن، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار بند الوقود والإنارة بشكل رئيسي الذي تأثر بالانخفاض الشديد لأسعار العالمية للنفط الخام. هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى، الذي يعود إلى انخفاض أسعار النقل والاتصالات.



وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد المالية العامة، فتشير البيانات الى ارتفاع **العجز المالي في الموازنة العامة**، بعد المساعدات، ليلبلغ (1509.3) مليون دينار لعام 2009 مقابل (338.2) مليون دينار خلال العام 2008، وعند استثناء المساعدات الخارجية، فإن هذا العجز يرتفع إلى (1842.7) مليون دينار في عام 2009، مقابل (1056.5) مليون دينار في عام 2008، حيث وصل عجز الموازنة العامة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.47%) خلال عام 2009، مقارنة بحوالي (2.1%) في خلال العام 2008.

وقد جاء هذا العجز نتيجة لنمو النفقات العامة بنسبة 11% مصحوبة بتراجع الإيرادات العامة بنسبة 11.2% خلال عام 2009، حيث انخفضت إجمالي الإيرادات العامة إلى (4521.2) مليون دينار خلال عام 2009، مقابل (5093.7) مليون دينار خلال عام 2008، وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بنسبة بلغت (4.28%)، وانخفاض المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة بنسبة بلغت (53.6%). وقد ارتفع إجمالي الإنفاق بمعدل (11%) ليصل إلى (6030.5) مليون دينار عام 2009 مقابل (5432) مليون دينار عام 2008. وذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية والرأسمالية على حد سواء.

أما فيما يتعلق بصافي الدين العام فقد بلغ حوالي (9660) مليون دينار في نهاية العام 2009 مسجلاً بذلك ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام 2008 بحوالي (1108.8) مليون دينار أو ما نسبته (13.0%)، وبذلك يكون صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من (53%) في نهاية عام 2008 ليصل إلى ما نسبته (54.2%) مع نهاية العام 2009.

وجاء ارتفاع صافي الدين العام كمحصلة لارتفاع كل من صافي الدين العام الداخلي ليصل إلى حوالي (5791) مليون دينار أو ما نسبته (32.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009، وارتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي ليلبلغ حوالي (3869) مليون دينار أو ما نسبته (21.7%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا الارتفاع، في جانب منه، نتيجة لزيادة الإنفاق العام خلال عام 2009 وذلك بهدف تحفيز النمو الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة سواء على مستوى المنح أو الإيرادات المحلية نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية بشكل أساسي وخاصة حصيلة إيرادات ضريبة الدخل الأمر الذي انعكس على زيادة عجز الموازنة والذي ترجم إلى مديونية مرتفعة.

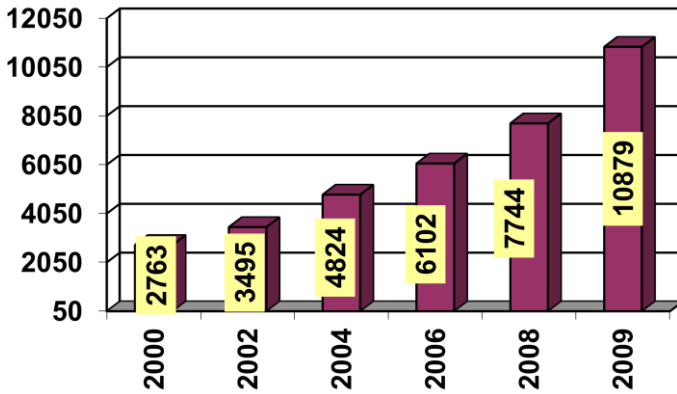
وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي، وفي مسعى من البنك المركزي لتوفير المستوى الأمثل من السيولة المحلية بهدف الحد من تسارع حدة التباطؤ الاقتصادي، قام البنك المركزي بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى ضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي لحفزه على الاستمرار في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية ثلاث مرات خلال العام 2009 وبواقع (50) نقطة أساس في كل مرة، إضافة إلى استمراره في التوقف عن إصدار شهادات الإيداع خلال عام 2009، إلى جانب تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع البنوك على مرحلتين وذلك من (9.0%) إلى (7.0%) خلال عام 2009، حيث أسهمت تلك السياسات النقدية التوسعية في الحد من تباطؤ السيولة المحلية (عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)) التي ارتفعت خلال عام 2009 بمقدار (1.7) مليار دينار، أو ما نسبته

(9.3%) مقارنة مع ارتفاعها بنسبة (17.3%) خلال العام 2008 لتصل إلى حوالي (20.0) مليار دينار، وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بنحو (1.8) مليار دينار، من جهة، وانخفاض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنحو (0.1) مليار دينار، من جهة أخرى.

وعلى جانب آخر، فقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2009 ليلبلغ (13317.2) مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته (2.1%) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2008. وعلى صعيد توزيع رصيد التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي، فقد ارتفع رصيد التسهيلات المقدمة لقطاع الإنشاءات بمقدار 289.4 مليون دينار (12.6%)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 297.9 مليون دينار (10.3%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاعي خدمات النقل والسياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 82.6 مليون دينار (22.3%) و 61.3 مليون دينار (16.7%) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2008. في المقابل سجل رصيد التسهيلات الائتمانية المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، انخفاضاً مقداره 560.6 مليون دينار (14.2%). ومن الجدير ذكره أن إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة بلغ في نهاية عام 2009 حوالي (20298.5) مليون دينار بارتفاع بلغ (2195.9) مليون دينار أو ما نسبته (12.1%) مقارنة بنهاية عام 2008، وجاء هذا الارتفاع محصلة

لارتفاع الودائع بالدينار بحوالي (2516.7) مليون دينار من جهة، وانخفاض الودائع بالعملة الأجنبية بحوالي (320.8) مليون دينار من جهة أخرى.

تطور الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بالمليون دولار 2009-2000



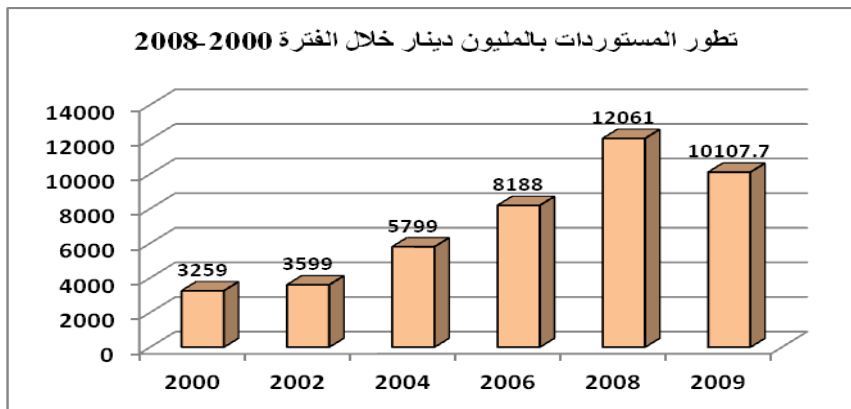
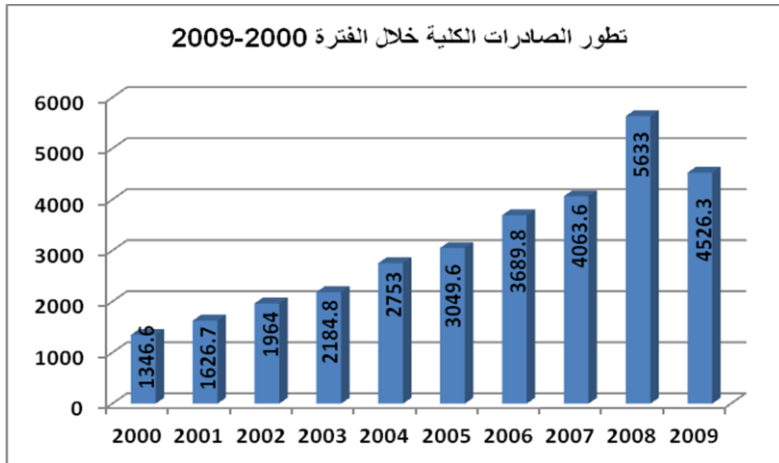
وفيما يتعلق بالاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي فقد بلغت حوالي (10.9) مليار دولار في نهاية عام 2009، محققة نمواً نسبته (40.5%) مقارنة بمستواها في نهاية عام 2008. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن هذا المستوى المريح من الاحتياطي من العملات الأجنبية يكفي لتغطية ما يزيد عن سبعة أشهر من المستوردات من السلع والخدمات.

أما مؤشرات سوق عمان المالي، فقد شهدت تراجعاً حاداً في أداؤها خلال الثلث الأخير من عام 2008 وعام 2009 كاملاً وذلك تحت وطأة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تمثلت بتباطؤ أو تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، وتشدد الجهاز المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً تمويل شراء الأسهم نتيجة لاستمرار ظروف عدم التيقن التي ما زالت سائدة إلى الآن. وقد كانت بورصة عمان، حالها حال غالبية أسواق المال في العالم، من أكثر الأنشطة تأثراً بالأزمة المالية العالمية، حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة بنحو (225) نقطة أو ما نسبته (8.2%) خلال عام 2009 وذلك في أعقاب التراجع الحاد الذي شهده الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام 2008 حين انخفض بنحو (916.6) نقطة أو ما نسبته (24.9%)، وقد أدت تلك التطورات إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم بنحو (2.9) مليار دينار في عام 2009 بعد أن كانت قد انخفضت بنحو (3.8) مليار دينار في نهاية عام 2008 لتصل إلى حوالي (22.5) في نهاية عام 2009. أما حجم التداول فقد تراجع بنسبة كبيرة بلغت (52.4%) خلال عام 2009 ليصل إلى (9.7) مليار دينار مقارنة مع (20.3) مليار دينار خلال عام 2008، وبصورة مشابهة، فقد انخفض حجم الأسهم المكتتب بها بمقدار (510.7) مليون دينار أو ما نسبته (61.7%) ليصل إلى

(317.3) مليون دينار فقط مع نهاية العام 2009. كذلك فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في سوق عمان المالي تدفقاً للخارج

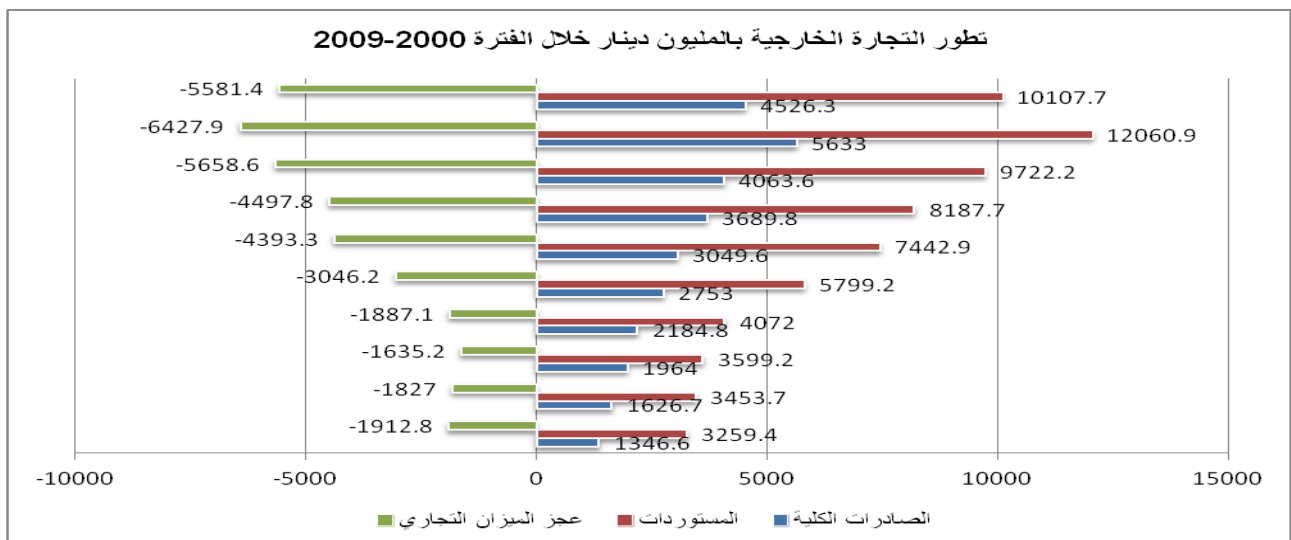
مقداره (3.8) مليون دينار في عام 2009 مقابل تدفق للداخل مقداره (309.8) مليون دينار خلال العام 2008.

وفي القطاع الخارجي شهد العام 2009 انخفاضاً في قيمة الصادرات الكلية بنسبة مقدارها (19.6%) لتصل إلى (4526.3) مليون دينار مقارنة مع (5633.0) مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2008، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل واضح على انخفاض قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها ومحضرات الصيدلة، والخضار والبوتاس الخام والأسمدة والفوسفات الخام.



بالمقابل انخفضت قيمة المستوردات خلال عام 2009 بمعدل (16.2%) لتصل إلى (10107.7) مليون دينار مقابل (12061) مليون دينار لعام 2008، وشكلت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ما نسبته (56.7%) في عام 2009.

وكمحصلة لما سبق فقد انخفض عجز الميزان التجاري لعام 2009 ليصل إلى ما مقداره (5581.4) مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ حوالي (797.2) مليون دينار عام 2009 أو ما نسبته (4.4%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (1445.2) مليون دينار عام 2008 أو ما نسبته (8.7%) من الناتج المحلي الإجمالي.



يعاني الاقتصاد الأردني من بعض الاختلالات الهيكلية أبرزها صغر حجم قطاع الإنتاج السلعي مقارنة بقطاع الإنتاج الخدمي في ظل وجود تغيرات ديمغرافية فرضت نفسها على أرض الواقع الأمر الذي انعكس على زيادة الضغط على البنى التحتية في ضوء ندرة الموارد، كما أن اعتماد الاقتصاد الوطني على المساعدات الخارجية وانفتاحه على الاقتصاد العالمي قد أكسبه بعض الامتيازات من حيث سهولة الوصول إلى الأسواق واندماجه مع المنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أن هذا الانفتاح قد جعل الاقتصاد الوطني عرضة للعديد من التقلبات الخارجية، لتساهم هذه العوامل مجتمعة في تأطير التحديات التالية:

• العجز المزمن في الموازنة العامة

يعزى هذا العجز إلى تزايد الإنفاق العام ونموه بشكل أكبر من نمو الإيرادات العامة ، ويعود ارتفاع الإنفاق العام إلى ارتفاع الإنفاق الجاري ممثلاً بارتفاع فاتورة الرواتب والإعانات المختلفة ومدفوعات الفوائد والتقاعد في ظل تذبذب المساعدات الأجنبية ، فقد نما عجز الموازنة بعد المساعدات بنسبة 346.2 % في عام 2009 مقارنة مع عام 2008 ، ليشكل ما نسبته 8.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 2.1 % في عام 2008.

• أداء ميزان المدفوعات، وتحديدًا، العجز المرتفع للحساب الجاري.

بالرغم من تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 42.5 % ، ليصل إلى (889.1) مليون دينار في عام 2009 مقارنة مع (1546) مليون دينار في عام 2008، إلا أن قيمة هذا العجز لا تزال مرتفعة وهي عرضة لتقلبات التجارة الخارجية وحوالات العاملين في الخارج بشكل أساسي

• ارتفاع المديونية.

يعاني الاقتصاد الوطني من ارتفاع المديونية العامة وقد ساهم بذلك اتساع العجز في الموازنة العامة للدولة حيث ارتفع صافي الدين العام بمقدار 679.9 مليون دينار خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي ليصل إلى 10339.9 مليون دينار مقارنة مع 9660 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، ويشكل حوالي 53.3 % من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2010 .

• ارتفاع معدلات البطالة.

لأزالت معدلات البطالة في المملكة مرتفعة فقد نما معدلها بشكل بسيط ليصل إلى 12.9 % خلال عام 2009 مقارنة مع 12.7 % خلال عام 2008 .

• تذبذب المستوى العام للأسعار (التضخم) واتجاهه نحو الارتفاع.

تراجع مستوى الأسعار مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك (التضخم) من 13.9 % في عام 2008 إلى -0.7 % في عام 2009

• ارتفاع معدلات الفقر.

فقد بلغ معدل الفقر حوالي 13.3 % في عام 2008 مقارنة مع 13 % في عام 2006

• تذبذب النمو الاقتصادي

تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.3 % في عام 2009 مقارنة مع 7.6 % في عام 2008

- **تذبذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي.**

فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14.4 % خلال عام 2009 مقارنة بعام 2008 ، ليصل إلى 2426.6 مليون دينار مقارنة مع 2832.9 مليون دينار في عام 2008 ،

- **انخفاض معدلات الادخار.**

لا زالت أرقام الادخار المحلي سالبة وذلك بالرغم من انخفاض فجوة الادخار لتبلغ -72 مليون دينار في عام 2008 مقارنة مع -880.1 مليون دينار في عام 2007.

- **عجز الميزان التجاري .**

يعاني الاقتصاد الوطني من عجز مزمن في الميزان التجاري منبعه تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي وندرة الموارد الطبيعية وتزايد فاتورة النفط والسلع الغذائية ، فبالرغم من تراجع العجز التجاري بحوالي 14.8 % في عام 2009 ليصل إلى 5465 مليون دينار مقارنة مع 6414 مليون دينار في عام 2008 ، إلا انه لا زال مرتفعاً .

- **الاعتماد على حوالات العاملين.**

هناك اعتماد واضح على حوالات العاملين في تدعيم ميزان المدفوعات ، لكن مشكلة هذه التحويلات أنها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية للدول المحيطة وبالتالي الطلب على العمالة المحلية . فقد تراجعت حوالات العاملين بنسبة 1.3 % لتصل إلى 2214 مليون دينار في عام 2009 مقارنة مع 2242 مليون دينار في عام 2010 .

- **حساسية الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وخاصة أسعار النفط والمواد الغذائية.**

تشكل الفاتورة النفطية أكثر من 15 % من مستوردات المملكة وهذه النسبة قابلة للزيادة في حالة ارتفاع أسعار النفط عالمياً .

- **تراجع أداء قطاعات الإنتاج السلعي لحساب قطاعات الإنتاج الخدمي.**

يظهر هذا جلياً من تدني مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث يشكل قطاع الخدمات أكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي .

النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي (2011-2013)

أولاً: منهجية إعداد الإطار الكمي

تم تقدير المؤشرات المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات (2011-2013) استناداً إلى الأسس التالية:

(1) الاسترشاد بتوقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي في شهر آب 2010 للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات، والمؤشرات النقدية.

(2) الاسترشاد بنتائج النموذج الكلي للاقتصاد الأردني، وذلك اعتماداً على السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج وأدائها المستقبلي استناداً إلى عدد من الفرضيات.

(3) ربط تحقيق المؤشرات الاقتصادية المستهدفة ضمن الإطار الكمي بالمشاريع والسياسات والإجراءات على المستويين الكلي والقطاعي.

(4) الاسترشاد بالإطار المالي متوسط المدى للأعوام (2011-2013)

ثانياً: الفرضيات

تم بناء الإطار الكمي للاقتصاد الوطني اعتماداً على الفرضيات التالية والتي انبثقت عن التوقعات المحلية والدولية لأداء الاقتصاد الوطني خلال الأعوام (2011-2013)، وتتلخص هذه الفرضيات بالاتي:

- (1) بدء تعافي الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية ومعاودة استئناف زخم النمو تدريجياً
- (2) استقرار معدلات التضخم عند مستويات مقبولة.
- (3) نمو الإيرادات المحلية نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية
- (4) تراجع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- (5) استئناف نمو الصادرات الوطنية.
- (6) نمو المستوردات في ضوء توقع تحسن الطلب الخارجي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
- (7) نمو الدخل السياحي ضمن معدلات مقبولة.
- (8) مواصلة تبني سياسة سعر صرف ثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.
- (9) الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية.
- (10) استئناف حركات العاملين لنموها تدريجياً
- (11) تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: المؤشرات

المؤشر	2010	2011	2012	2013
أولاً: القطاع الحقيقي				
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	18762.0	14946.9	21908.1	23852.0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.3	2.6	2.9	3.45
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار)	3069.2	3290	3424.7	3644.9
معدل التضخم (CPI) (%)	5.00	4.52	5.60	5.34
مخفض الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.40	6.41	5.59	5.34
ثانياً: قطاع المالية العامة				
الإيرادات العامة (مليون دينار)	4662.8	5178.7	5667.6	6205.3
الإيرادات المحلية (مليون دينار)	4261.1	4888.7	5377.6	5915.3
الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	2986	3487.3	3895.7	4297.8

2013	2012	2011	2010	المؤشر
6961.4	6592.1	6238.7	5708	النفقات العامة (مليون دينار)
5460.2	5246.9	5034.1	4746.6	النفقات الجارية (مليون دينار)
(3.0)	(4.0)	(5.0)	(5.6)	العجز بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
(4.2)	(5.3)	(6.4)	(7.7)	العجز قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
53.3	54.8	55.9	61.1	صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
ثالثاً: القطاع النقدي				
31292	27989	24931	22306.7	عرض النقد (مليون دينار)
11.8	12.3	13.3	11.5	معدل نمو عرض النقد (%)
10468	9891	9314	10078.5	صافي الأصول الأجنبية (مليون دينار)
2.1	2.3	2.6	6.0	نسبة التغير من رصيد عرض النقود (M2) (%)
20824	18098	15617	12228.2	صافي الأصول المحلية (مليون دينار)
9.7	10.0	10.7	5.5	نسبة التغير من رصيد عرض النقود (M2) (%)
17508	16063	14736	13612.7	صافي الديون على القطاع الخاص
5.2	5.3	5.0	7.2	معدل نمو صافي الديون على القطاع الخاص (%)
رابعاً: القطاع الخارجي				
(1729)	(1707)	(1669)	(930.8)	الحساب الجاري (مليون دينار)
(5690)	(5303)	(4974)	(4721.8)	الميزان التجاري (مليون دينار)
5825	5398	5030	4990.1	الصادرات (فوب) (مليون دينار)
7.9	7.3	7.3	10.24	معدل نمو الصادرات (%)
11515	10701	10004	9711.9	المستوردات (فوب) (مليون دينار)
7.6	7.0	5.3	8.21	معدل نمو المستوردات (%)
672	602	555	632.3	ميزان الخدمات (صافي) (مليون دينار)
2781	2599	2429	2423.2	مقبوضات السفر (مليون دينار)
7.0	7.0	4.0	17.24	معدل نمو مقبوضات السفر (%)
3288	2994	2750	3158.7	حساب الدخل والتحويلات الجارية (مليون دينار)
2223	2167	2111	1937.5	صافي حوالات العاملين (مليون دينار)
2.6	2.7	2.8	2.0	معدل نمو حوالات العاملين (%)
(6.9)	(6.9)	(7.4)	(4.96)	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

ان استقرار السياسات الاقتصادية سواء النقدية او المالية او القطاعية ليعد ركيزة اساسية في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتوطيد اركانه وما استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبما تنعكس في نهايتها على تخفيض الفقر والبطالة وتدعيم الرفاه العام الا احد صور هذا الاستقرار ، فقد جاء البرنامج التنموي التنفيذي بصورته الحالية، محاولة لتبني نهج تنموي متوافق مع التغيرات العالمية من جانب، واستمراراً لما تم البدء به في البرنامج التنفيذي السابق (2007-2009) وخطة عمل الحكومة للعام 2010 من جانب آخر، وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية وعلى النحو التالي:

المالية العامة

إن حسن وسلامة الأداء المالي واستقراره متمثلاً باستقرار مؤشرات المالية العامة من إيرادات ونفقات وبما ينعكس ذلك على تخفيض العجز والمديونية لمن أولويات السياسة المالية، إلا أن هنالك دوراً أكبر لا بد من الاضطلاع به وأهداف لا بد من تحقيقها وعلى رأسها مساهمة السياسة المالية في تأطير وترسيخ الاستقرار الاقتصادي بحيث ينعكس حسن استخدام أدواتها على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية من نمو وتضخم واستثمار واحتياجات وغيرها وانعكاساتها على الفقر والبطالة والرفاه العام. وذلك من خلال :

- جانب النفقات:

تحسين إدارة النفقات العامة، بشقيها الجارية والرأسمالية وترشيدها وربطها بالاهداف الاقتصادية ووضع مؤشرات مناسبة لقياس العائد على الاتفاق (value for money) وفق افضل الممارسات العالمية بحيث يتم مراعاة ما يلي:

- حسن توقع النفقات العامة ضمن قانون الموازنة بحيث لا تضطر الحكومة الى تخريج ملاحق موازنة متتالية تركب الاداء المالي وتفاقم العجز وتعمق الانحراف بين الاداء المالي الفعلي والمقدر .
- تحديد أولويات الاتفاق العام وترتيبها حسب أهميتها، بحيث يتم تحديد المجالات والبند التي ينبغي ترشيد الإنفاق عليها بما يضمن المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي وعدم الاضرار بميزان العدالة الاجتماعية.
- تحديد أولويات الوزارات والجهات الحكومية والجهات الأخرى (موازنات المؤسسات المستقلة) بما يضمن التكامل في تحقيق اهداف القطاعات، من جهة، واهداف المؤسسات الحكومية، من جهة أخرى.
- التوقف عن إصدار موازنات المؤسسات المستقلة المتضمنة عجزاً مالياً، الأمر الذي يرغم هذه المؤسسات على إعداد موازنتها وفقاً للإيرادات المتوقعة وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط إنفاقها وتحديد أولويات الإنفاق بشكل دقيق.
- تحسين كفاءة وفاعلية النفقات الرأسمالية والاستثمارية حيث يؤدي ذلك الى ضبط الهدر في الاتفاق الناتج عن عدم او (تدني) الكفاءة في الاتفاق، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للبرامج والمشاريع المنفذة والتي يتم تنفيذها حالياً، مع تحديد مدى تكاملها وتناسقها مع الأهداف والاستراتيجيات القطاعية، وكذلك تحديد النتائج والآثار المتوقعة منها «Outcomes and impacts»، بالإضافة إلى تحديد الإطار التنظيمي والمؤسسي لها بما في ذلك الجهة (الجهات) المسؤولة عنها بصورة مباشرة_ ووضع ضوابط تنظيمية أو قانونية تعمل على عدم إدراج أي مشروع أو برنامج استثماري أو رأسمالي إلا بعد توفر كافة البيانات المالية والفنية مثل توفر دراسة جدوى أوليه عنه، وتحديد مدى أهميته وتكامله وتناسقه مع المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع الجاري تنفيذها ذات العلاقة.

- التركيز على تمويل البرامج والمشاريع القطاعية الاستراتيجية التي تحقق الأهداف العامة وتتكامل وتتناسق مخرجاتها ونتائجها والآثار المتوقعة فيها مع بقية المشاريع والبرامج الأخرى وأن يكون لها كذلك تأثير كبير وملحوس على النمو الاقتصادي.

■ جانب الإيرادات العامة :

- زيادة فعالية وكفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي
- هيكلة النظام الضريبي وضمان مرونته بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث حسن وسلامة توزيع الثروات وتقليل الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع
- الاستمرار في تحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وتحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (ربع سنوي).
- رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.
- الوصول الى تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية بل وتخطيها .

■ جانب الدين :

- الالتزام بقانون الدين العام ، من حيث السقف المحدد وبما يضمن حسن وسلامة الموازنة بين الاقتراض الداخلي والخارجي لتحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة .
- الاستمرار في عملية مبادلة الديون باستثمارات
- مراقبة الاسواق الخارجية فيما يتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفوائد والقيام بعمليات تحوط مناسبة لتقليل اثر التقلبات في هذه الاسواق .
- عدم الاقتراض لتمويل اتفاق جاري (القاعدة الذهبية)
- تقليل كلف الاقتراض، من خلال انشاء وتطوير منحى العائد
- التنوع في مصادر الاقتراض ما بين السندات المحلية والخارجية والتمويل قصير الاجل وطويل الاجل بما يضمن تقليل كلف الاقتراض واقتناص الفرص فيما يتعلق بعملية الاقتراض قبل ارتفاع الفوائد والسداد في الوقت المناسب .

السياسة النقدية

ان استقرار السياسة النقدية وتكاملها مع السياسة المالية ضمن رؤى واضحة لتعتبر من اولويات متخذي القرار لما لذلك من انعكاس واضح على ترسيخ اركان الاستقرار الاقتصادي، وتوزيع العبء الواقع على كاهل كل من هاتين السياستين في تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة من خلال تشارك المهام.

في ضوء ما سبق، فان اولويات اهداف السياسة النقدية تتمثل بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار واحتواء الضغوط التضخمية والمحافظة على منعة وسلامة الجهاز المصرفي، وفي سعيها لتحقيق هذه الاهداف فقد انتهج البنك المركزي سياسة نقدية اتسمت بالمرونة لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية على حد سواء بما يكفل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار

المالي والنقدي، وفي هذا الاطار فقد استمر البنك المركزي بإستخدام ادوات سياسته النقدية لتحقيق الاهداف السابقة، من جهة، وتعزيز الثقة بالدينار الاردني كوعاء ادخاري، من جهة أخرى.

وعليه فان السياسة النقدية وبغية تحقيق الاهداف المنشودة ضمن البرنامج التنفيذي التنموي ستسعى الى :

- المحافظة على مستويات مقبولة من عرض النقد كافية لتحفيز النشاط الاقتصادي
- مراقبة التضخم واتخاذ السياسات الكفيلة بالمحافظة على استقرار معدلاته
- اتخاذ السياسات الكمية والنوعية المناسبة لتحفيز الاقتصاد، سواء فيما يتعلق بأسعار الفوائد او السياسات الموجهة للقطاعات
- مراقبة الاداء المصرفي والمحافظة على سلامته
- المحافظة على مستويات مريحة من الاحتياطيات الاجنبية
- مراقبة التطورات في اسعار الصرف واسعار الفوائد العالمية وضمان هيكل اسعار فائدة مناسب ومن يتكيف ومواجهة التحديات الاقتصادية
- مراقبة حركة الائتمان المصرفي وتوجيهه بما يخدم الاستقرار الاقتصادي
- اتخاذ السياسات النقدية الكفيلة بتهيئة بيئة الاعمال وتمكينها من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
- دعم الصادرات الوطنية

تشجيع الاستثمار

قطع الأردن شوطاً طويلاً على طريق تشجيع الاستثمار إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة للاستثمار والإنتاج وخاصة في المناطق التنموية.

ولتعبئة المدخرات المحلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فإن من الضروري بلورة رؤية استثمارية واضحة للمرحلة القادمة تقوم على أسس تتسم بالمرونة والشفافية لتدعيم ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في المملكة، وذلك من خلال مواصلة برامج ترويج الاستثمار بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية والقطاعات والصناعات الواعدة، مع التركيز على تولي القطاع الخاص الدور الريادي في هذا المجال. إضافة إلى مواصلة العمل على تهيئة البيئة القانونية والمؤسسية المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استمرار العمل على تبسيط المتطلبات القانونية والإجراءات الإدارية لتخفيف عبء هذه الإجراءات على المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية المراجعة المستمرة للبيئة التشريعية وتعديلها إن لزم الأمر، وذلك لمواكبة التطورات التشريعية على المستوى الإقليمي والدولي. إضافة إلى ذلك فإنه لا بد من العمل على تحسين هيكل الاستثمار وإيلاء الاهتمام لنوعيته وجودته وتعزيز إنتاجيته من خلال التركيز على الاستثمار في قطاع الصناعة، وذلك من خلال الحوافز الضريبية وتهيئة البيئة التمويلية لتوفير التمويل طويل الأجل.

وبما أن تعميق سوق رأس المال يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستقطاب المدخرات وحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، فإنه لا بد من التأكيد على ضرورة تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك، واستحداث الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية وعلى رأسها

عقود الخيارات والمستقبلات والعقود الآجلة، وذلك بعد تهيئة البيئة الناعمة والقوانين اللازمة لمراقبة هذه المشتقات الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعميق سوق رأس المال.

تحرير التجارة

خطى الأردن خطوات واسعة في مجال تحرير التجارة وتعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العديد من الدول من خلال انضمامه لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) وذلك بهدف توسيع الآفاق التصديرية وجذب الاستثمارات وجعلها محركاً دافعاً لنمو الاقتصاد.

ولتنويع السلع والخدمات المصدرة والوصول إلى أسواق جديدة وتعزيز مقدرتها على المنافسة، فإنه يجب العمل وبالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص على تحديد فرص التطور التجاري والأسواق المستهدفة، ومراقبة التطورات الاقتصادية والتجارية في أسواق الدول الأخرى ذات العلاقة بصياغة السياسة التجارية الأردنية، وتعزيز دخول الأردن في النظام التجاري المتعدد الأطراف بالدخول في ترتيبات تجارية إقليمية ودولية جديدة، إضافة إلى تطوير وتعديل هياكل التعرفة الجمركية بما ينسجم والاتفاقيات الدولية.

تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

لا بد من مواصلة العمل على تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها من خلال التركيز على نوعية التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني، إضافة إلى تشجيع المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والعمل على تحسين القدرات التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية من خلال تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، وتفعيل مبدأ المشاركة بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي يسهم في حفز القطاع الخاص واعطائه الدور الأكبر في المشاريع التنموية وخاصة العملاقة، من جهة، ويساعد القطاع العام على رفع كفاءة انفاقها الاستثماري وتحقيقها للأهداف التنموية المنشودة، من جهة أخرى.

كما أن تعزيز إنتاجية الاقتصاد الوطني ومقدرته التنافسية يتطلب تحسين كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال توسيع وتحسين سوية الخدمات الحكومية، وكذلك دعم الأفكار الخلاقة والمبدعة وتوفير البيئة التمويلية والمؤسسية والتشريعية المناسبة لتشجيع نشاطات رأس المال المبادر، إضافة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بقضايا البحث والتطوير والتسويق من خلال إيجاد الآليات المناسبة للربط بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي والتطوير والمؤسسات الإنتاجية، وذلك لتسريع الانتقال إلى مرحلة النمو المدفوع بالابتكار والابداع، حيث يصنف الأردن وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2010/2011 في المرحلة الثانية من مراحل النمو وهي المرحلة التي يكون فيها النمو مدفوعاً بالإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى أهمية تفعيل إنشاء المجلس الوطني للتنافسية بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مراقبة كافة الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية بهدف تحسينها وفق أفضل الممارسات العالمية حيث توصف عملية الإصلاح بأنها عملية مستمرة تهدف بشكل أساسي إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني في شتى المجالات، هذا بالإضافة إلى تشجيع إقامة الروابط الأمامية والخلفية بين المشاريع والصناعات المحلية من جهة، ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، لما لذلك من فوائد في تعميم المهارات والتكنولوجيا على المشاريع والصناعات المحلية.

إن أهمية ربط مخرجات النظام التعليمي ونظام التدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية يتطلب توجيه استثمارات حكومية إضافية لتحويل التدريب المهني والتقني من نموذج التدريب القائم على جانب العرض إلى نموذج التدريب القائم على الطلب المدفوع باحتياجات السوق، وتوفير المهارات التنافسية، والتعامل مع التكنولوجيا وتطويرها، وذلك من خلال التركيز على تحسين مستوى التنسيق والتعاون ما بين برامج التدريب المهني، وتطوير برامج تدريب متميزة وتحديث مناهج التدريب بحيث تكون أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل، ورفع سوية المدربين وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في برامج التدريب لتلبية احتياجاتهم من الموارد البشرية، ودعم مراكز التدريب المهني المتخصصة التي تستجيب لاحتياجات سوق العمل المحلي في شتى المجالات. فمن الضروري إعداد إستراتيجية وطنية شمولية لتنمية قدرات الشباب بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

كما أن تخفيف حدة مشكلتي الفقر والبطالة يتطلب الاستمرار في تنفيذ إعادة هيكلة أنظمة التعليم والتدريب لتصبح قادرة على التجاوب مع المستجدات في مجال الاقتصاد المعرفي، ورغد سوق العمل باحتياجاته من الكفاءات. والتوسع في إيجاد فرص التدريب المناسبة للمتطلين عن العمل ولذوي الدخل المتدني لإكسابهم مهارات جديدة تتيح لهم قدرة تنافسية أفضل في سوق العمل. هذا بالإضافة إلى ضرورة التوسع في إيجاد مصادر التمويل للمشاريع المولدة للدخل وفرص العمل وخصوصاً المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكذلك دعم وتشجيع أصحاب الأفكار الريادية القابلة للتحويل إلى مشاريع إنتاجية. ناهيك عن أهمية إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بمحاربة الفقر والبطالة وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة هذه المؤسسات لضمان عدم الازدواجية وزيادة التنسيق فيما بينها بما يعمل على تحسين كفاءتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة والتغلب على مشكلة هدر الموارد وتشتت الجهود المبذولة في هذا المجال. كما أن إنشاء قاعدة بيانات شاملة لسوق العمل ستسهم في التعرف على خصائص القوى العاملة بما يمكن صناع القرار من اتخاذ السياسات المناسبة في هذا المضمار. إضافة إلى ما تقدم، فإنه من الضروري العمل على إعادة تنظيم شاملة لسوق العمل وإصلاحه وخاصة في جانب تنظيم العمالة الوافدة، وآلية إصدار تصاريح العمل وإدارتها وتحصيل رسومها.

ويأتي إصلاح قطاع التعليم من أهميته البالغة في رغد سوق العمل بالشباب المؤهل علمياً، وبالتالي فإنه لابد من الإسراع في تنفيذ برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد المعرفي الهادف إلى تعزيز مفهوم التعليم المستمر، وإعادة توجيه أهداف السياسة التربوية والإستراتيجية من خلال الحاكمية والتطوير الإداري، وتطوير البرامج التربوية والممارسات لتحقيق نواتج التعلم ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي، وتطوير تقييم التعلم والمناهج، وكذلك دعم مراجعة نوعية بيئة التعلم المادية وتنمية الطفولة المبكرة، اخذين بعين الاعتبار تعزيز البناء المؤسسي في وزارة التربية والتعليم ورفدها بالكفاءات المتخصصة والمؤهلة القادرة على تنفيذ الإصلاحات التعليمية المنشودة، واستكمال إعداد خطط العمل والبرامج الزمنية لتنفيذ محاور البرنامج ومتابعة تطور سير العمل بها حسب الخطط الموضوعية، وبناء القدرات المؤسسية في مديريات التربية والتعليم في محافظات وألوية المملكة تمهيداً لتمكينها من ممارسة الصلاحيات المالية والإدارية في تحديد أولويات المناطق التي تقع ضمن اختصاصاتها من المشاريع التعليمية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. هذا إلى جانب وضع خطة وطنية للتعليم ما قبل المدرسة لمعالجة الجوانب الكمية والنوعية المتصلة بهذه المرحلة التعليمية الهامة التأسيسية.

1. محور التشريع والعدل

1. محور التشريع والعدل

إن تحقيق العدل يتطلب وجود تشريعات متطورة تتضمن قواعد تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، كما يتطلب إجراء مراجعة مستمرة للتشريعات النافذة لإدخال قواعد جديدة لمواجهة الظروف المستجدة التي لا تكفي التشريعات النافذة لمعالجتها، ولابد أن تكون هذه التشريعات محكمة باعتباريات العدل والحرية والمساواة. ولأن التشريعات وحدها لا تكفي لإقامة العدل فلا بد من وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة وكفوءة وفاعلة لتطبيق التشريعات تساندها أجهزة تنفيذية تتولى تنفيذ قراراتها وأحكامها.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة القضائية تتألف من المحاكم النظامية والمحاكم الدينية والمحاكم الخاصة وقضاتها مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

وتتولى السلطة التنفيذية ممثلة بديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء إعداد وصياغة مشاريع القوانين وإقرارها ورفعها إلى السلطة التشريعية لدراستها ومناقشتها وإقرارها، وبحال إقرارها ترفع إلى جلالة الملك للمصادقة عليها ثم تتولى السلطة التنفيذية إصدارها ونشرها، كما يتولى ديوان التشريع والرأي مهمة مراجعة التشريعات النافذة وتقديم مشاريع معدلة لها كلما وجدت ضرورة لذلك.

إن تعقد الحياة وتشابك المصالح الاجتماعية والاقتصادية وتنامي قوة المجتمع المدني يوجب إعادة النظر في العديد من التشريعات لتحديثها وضمان مواكبتها لحاجات التواصل بين المواطنين والتعاون بين الدول، مما يستدعي مراعاة الأصول الحديثة في وضع التشريعات وإعادة النظر في آليات إعدادها وضمانة توفير الكفاءات المؤهلة والتميز للقيام بالعملية التشريعية في مراحلها المختلفة، بما في ذلك مرحلة الإعداد والتحضير والدراسة.

كما يستدعي ذلك إعادة هيكلة البنية القضائية وتوفير الكفاءات المؤهلة والمتخصصة فيها بالإضافة إلى تطوير جهاز القضاء الشرعي، وتطوير القوانين الخاصة بإجراءات التقاضي بما يؤدي إلى تحقيق رسالة الدولة الأساسية بإقامة العدل بين الناس والتمتع بحياة كريمة، وصون حقوق المواطنين العامة والخاصة وبما يلبي المعايير والقيم الأخلاقية ويحافظ على المبادئ الدستورية الأساسية في المملكة.

وقد اشتمل محور التشريع والعدل على قطاعين الأول يتعلق بالقضاء بشقيه النظامي والشرعي والثاني بالتشريع وتحديد ديوان التشريع والرأي، ويهدف هذا المحور إلى تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحقيق رسالة الدولة في إقامة العدل بين الناس وتحسين خدمات المحاكم وديوان التشريع والرأي وصولاً للتميز والارتقاء بأسس ووسائل ومنهجيات إعداد التشريعات وصياغتها لضمان استجابتها للمستجدات في جميع المجالات وشموليتها وتلبيتها لحاجات المجتمع الأردني وانسجامها مع الاتفاقيات الدولية. وسيتم ذلك من خلال تبني سياسات تتعلق بتطوير التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير العدالة الجزائية لتواكب السياسة الجنائية الحديثة والمعايير العالمية لحقوق الإنسان وتعزيز الإصلاح والتوجيه الأسري ورفع كفاءة الجهاز القضائي وزيادة فعاليته. وفيما يلي ملخص للوضع المالي المتوقع للمحور خلال السنوات 2011 - 2013

ملخص الوضع المالي المتوقع للأعوام 2011 - 2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2011	2012	2013	
القضاء	76,957	20,489	9,809	11,357	41,655
التشريع	470	55	51	155	261
المجموع الكلي للمحور	77,427	20,544	9,860	11,512	41,916

وقد حقق البرنامج التنفيذي 2007 - 2009 السابق تطوراً ملحوظاً في مجال التشريع والعدل من حيث الكم والنوع، كان من أبرزها:

أولاً : القضاء

القضاء النظامي

1. تطوير البنى التحتية للمحاكم بإنشاء قصور عدل ومباني نموذجية في محافظات اريد، والبلقاء، والكرك، وجرش. والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية في كل من محافظات الزرقاء، ومادبا، وعجلون، ولواء الرصيفة.
2. توظيف تكنولوجيا المعلومات حيث تم تشغيل أنظمة محسوبة في كافة المحاكم وربطها بشبكة واحدة وبناء قاعدة بيانات مركزية.
3. استحداث إدارات دعوى مدنية في جميع محاكم البداية واستحداث إدارات وساطة قضائية في (6) محاكم بداية.
4. تقريب العدالة من المواطنين بإحداث محاكم صلح جديدة في معظم ألوية المملكة.
5. تطوير تعليم القانون في الجامعات ورفع الحد الأدنى للقبول في كليات الحقوق إلى (70%).
6. تأسيس آليات برنامج قضاة المستقبل لاستقطاب ورعاية الكفاءات والمتفوقين من خريجي الثانوية العامة من مختلف محافظات المملكة وأوائل كليات الحقوق، ومن ثم إعدادهم إعداداً خاصاً تمهيداً لتعيينهم في القضاء، حيث وصل عدد المقبولين في البرنامج (177) طالب، منهم (101) من الإناث.
7. تدريب وتأهيل (513) قاضي على مختلف الموضوعات القانونية عام 2007 و(338) قاضي عام 2008، و(444) قاضي لعام 2009.
8. إصدار قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون معدل لقانون محاكم الصلح.
9. زيادة عدد القضاة حيث وصل عددهم عام 2009 إلى (760) قاضي وبمعدل (13) قاضي لكل 100,000 نسمة بينما المعدل العالمي (6.75) لكل 100,000 نسمة.
10. تحسن ملموس في مؤشر مدة التقاضي حيث انخفض بالنسبة لدعاوي صلح الحقوق من (191) يوم عام 2006 إلى (147) عام 2009، وبالنسبة لدعاوى بداية الحقوق من (382) يوم عام 2006 إلى (310) عام 2009.
11. زيادة في عدد القضاة من الإناث حيث وصل العدد إلى (46) في العام 2009.
12. في مجال تعزيز استقلال القضاة فقد ارتفع مؤشر ثقة المواطنين والمتقاضين والمحامين والقضاة في جدية سعي الدولة لاستقلال القضاة من (78%) عام 2005 إلى (83%) عام 2008، كما ارتفع مؤشر انطباع الشرائح المتقدمة بنجاح الدولة في تحقيق استقلال القضاة من (70.8%) عام 2005 إلى (78.8%) في عام 2008.

القضاء الشرعي

1. إقرار مشروع نظام الإصلاح والتوفيق الأسري.
2. إنجاز العديد من التعديلات على التشريعات والتي من شأنها تطوير أداء القضاء الشرعي ومنها قانون الأحوال الشخصية، قانون تشكيل المحاكم الشرعية و قانون التنفيذ و نظام التركات وتعليمات تنظيم عوائد أرباح التركات والتنفيذ.

3. حوسبة العديد من المجالات المتعلقة بالقضاء الشرعي مثل الأنظمة المالية والإدارية، طباعة محاضر الجلسات، نظام الكتروني للتركات، نظام الكتروني للموارث الشرعية، نظام للتنفيذ الشرعي والتوثيق الشرعية، وأرشفة وحوسبة عقود الزواج والتوثيق الشرعية.

4. تعيين (12) قاضياً عام 2008 وبذلك وصل عدد القضاة الشرعيين (163) قاضياً.

ثانياً: التشريع

1. دراسة العديد من مشاريع القوانين التي أحيلت إلى ديوان التشريع والرأي من مجلس الوزراء وتديقها لضمان عدم مخالفتها للأحكام الدستورية والقانونية السارية المفعول وإبداء الرأي فيها،
2. إصدار (111) قانون و (238) نظام ونشرها في الجريدة الرسمية و (271) استشارة قانونية.
3. تحديث الموقع الإلكتروني للديوان وإطلاق موقع آخر لمسودات التشريعات على الموقع لاستقبال ملاحظات وتعليقات المواطنين وأصحاب الاختصاص حولها.
4. إيفاد (13) باحث قانوني للحصول على شهادة الدكتوراه والماجستير في مختلف التخصصات.

وقد تم إيلاء التشريع والعدل أهمية كبيرة بالأردن انطلاقاً من معايير القضاء الصالح المعني باستقلالية القضاء ونزاهته، وكفاءته وفاعليته العاليتين إلى أن أصبح الوضع الحالي كما يلي:

1. توفر حزمة من التشريعات الحديثة التي تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقق الفعالية والشفافية وتحمي حقوق الملكية الفكرية وتساعد على جذب المزيد من الاستثمارات.
2. إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وديوان المظالم، ودائرة إشهار الذمة المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال.
3. توفر البنى التحتية والتغطية الجغرافية لجميع محافظات وألوية المملكة، بالإضافة إلى النهوض بعمليات الحوسبة وتبسيط الإجراءات في المحاكم ودوائر التنفيذ.
4. مأسسة آليات الاستقطاب والتعيين والتخصص للقضاة وأعاونهم.
5. وجود وسائل بديلة لحل وتسوية النزاعات المدنية والتجارية خارج إطار المحاكم.
6. تفاعل مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين مع مشاريع القوانين والأنظمة قبل إقرارها.

التحديات

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال القضاء والتشريع، إلا أنه لا يزال يواجه التحديات التالية:

أ) التحديات التي تواجه قطاع القضاء (القضاء النظامي والشرعي)

- نقص أعداد القضاة المتخصصين في المحاكم النظامية والشرعية بما في ذلك قضاة النيابة العامة الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة الأحكام القضائية.
- تزايد أعداد القضايا وضخامة النزاعات وزيادة عبء العمل القضائي نتيجة لتعدد وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني مقابل محدودية عدد القضاة المتخصصين.
- معظم البنى التحتية للمحاكم لا توائم متطلبات العمل القضائي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية (معظم أبنية المحاكم مستأجرة ولا تلائم طبيعة العمل القضائي بما فيها المعهد القضائي).

- نظام العدالة الجزائية قديم وغير قادر على التعامل مع التغيرات الاجتماعية خلال العقود الخمسة الماضية.
- التداخل ما بين المحاكم وجهاز النيابة العامة ودائرة المحامي العام المدني.

(ب) التحديات التي تواجه قطاع التشريع

- نقص الكوادر المؤهلة في إعداد وصياغة التشريعات.
- عدم وجود معهد متخصص في التدريب على إعداد ودراسة وصياغة التشريعات.
- ضعف التنسيق المسبق للتشريعات التي استجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية بشكل خاص.
- غياب وضعف التوافق المسبق بين الجهات المتعددة ذات العلاقة بتشريع معين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوصول إلى نص تشريعي واضح يلبي حاجات جميع الأطراف ذات العلاقة.

الأهداف العامة

1. تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحقيق رسالة الدولة في إقامة العدل بين الناس.
2. تحسين خدمات المحاكم وديوان التشريع والرأي وصولاً للتميز.
3. الارتقاء بأسس ووسائل ومنهجيات إعداد التشريعات وصياغتها لضمان استجابتها للمستجدات في جميع المجالات وشموليتها وتلبيتها لحاجات المجتمع الأردني وانسجامها مع الاتفاقيات الدولية.

الأهداف المرحلية

(أ) قطاع العدل (القضاء النظامي والشرعي)

1. تعزيز استقلال القضاء ونزاهته.
2. تحسين موقع الأردن في المؤشرات الدولية في مجال القضاء.
3. تنمية الموارد البشرية العاملة في الجهاز القضائي وزيادة أعداد القضاة المتخصصين.
4. تطوير البنى التحتية للمحاكم.

(ب) قطاع التشريع

1. تطوير أسس إعداد التشريعات المحالة إلى ديوان التشريع والرأي وتسريع وتيرة العمل في إنجازها.
 2. بناء قدرات العاملين في ديوان التشريع و في مجال إعداد وصياغة التشريعات.
- ولقياس الأداء على مستوى محور التشريع والعدل فقد تم إعداد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف المرحلية وهي كما يلي:

أولاً: القضاء (القضاء النظامي والشرعي)

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعزيز استقلال القضاء ونزاهته										
عدد القضاة الذين يمثلون الحكومة في الدعاوى الحقوقية	22	22	22	22	22	0	0	0	وزارة العدل	المجلس القضائي
عدد المحاكم الخاصة	7	7	7	7	7	2	2	2	وزارة العدل	المجلس القضائي

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة المواطنين والمتقاضين والمحامين والقضاة الذين يتقنون بنجاح الدولة في تحقيق استقلال القضاة	%70.80	%70.80	%78.80	%78.80	%82	%82	%85	%85	وزارة العدل	المجلس القضائي
تحسين موقع الأردن في المؤشرات الدولية في مجال القضاء										
ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي من حيث الفعالية والاستقلال	43	128/38	134/41	133/41	39	38	37	36	وزارة العدل	
ترتيب الأردن في معيار سيادة القانون وفقاً لإحصائيات البنك الدولي	2.5/0.45	2.5/0.45	2.5/0.50	2.5/0.51	2.50/0.65	2.5/0.65	/0.70 2.5	/0.75 2.5	وزارة العدل	
ترتيب الأردن في تقرير ممارسة الأعمال في مجال تنفيذ العقود	-	181/128	181/127	181/124	118	100	98	95	وزارة العدل	
تنمية الموارد البشرية العاملة في الجهاز القضائي وزيادة أعداد القضاة المتخصصين										
نسبة القضاة المتخصصين لإجمالي عدد القضاة	%3	%5	%14	%35	%40	%45	%50	%55	وزارة العدل	المجلس القضائي
مجموع المقبولين في برنامج قضاة المستقبل	0	0	177	257	347	397	447	497	وزارة العدل	وزارة المالية
تطوير البنى التحتية للمحاكم										
عدد قصور العدل والمحاكم النموذجية	6	6	7	10	11	15	15	15	وزارة العدل	وزارة المالية

ثانياً: التشريع

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير أسس إعداد التشريعات المحالة إلى ديوان التشريع والرأي وتسريع وتيرة العمل في إنجازها										
نسبة التشريعات المنجزة إلى مجمل الواردة إلى الديوان	94%	73%	62%	75%	90%	100%	100%	100%	ديوان التشريع والرأي	
نسبة الاستشارات المنجزة إلى مجمل الواردة إلى الديوان	99%	85%	77%	92%	95%	100%	100%	100%	ديوان التشريع والرأي	
بناء قدرات العاملين في ديوان التشريع و في مجال إعداد وصياغة التشريعات										
نسبة المتخصصين في مجال إعداد وصياغة التشريعات	40%	40%	40%	47%	50%	50%	55%	60%	ديوان التشريع والرأي	

السياسات

أولاً: القضاء (القضاء النظامي والشرعي)

1. تطوير التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.
2. تطوير العدالة الجزائية لتواكب السياسة الجنائية الحديثة والمعايير العالمية لحقوق الإنسان.
3. تعزيز الإصلاح والتوجيه الأسري.
4. رفع كفاءة الجهاز القضائي وزيادة فعاليته.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني										
نسبة تشريعات التقاضي التي يتم مراجعتها وإدخال تعديلات عليها	10%	20%	35%	50%	70%	100%	100%	100%	وزارة العدل	ديوان التشريع والرأي ومجلس الأمة
تطوير العدالة الجزائية لتواكب السياسة الجنائية الحديثة والمعايير العالمية لحقوق الإنسان										
عدد بدائل العقوبات السالبة للحرية	2	2	2	2	2	3	4	5	وزارة العدل	ديوان التشريع
عدد حالات المساعدة القانونية	10	20	26	40	50	100	150	200	وزارة العدل	المجلس القضائي
تعزيز الإصلاح والتوجيه الأسري										
نسبة القضايا التي تحل من خلال مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المحاكم الشرعية من مجموع القضايا	-	-	-	-	-	25%	40%	40%	دائرة قاضي القضاة	
رفع كفاءة الجهاز القضائي وزيادة فعاليته										
معدل مدة التقاضي في دعاوى بداية الحقوق (يوم)	382	341	331	310	257	247	227	217	المجلس القضائي	
معدل مدة التقاضي في دعاوى صلح الحقوق (يوم)	191	161	155	147	112	107	102	100	المجلس القضائي	
نسبة الفصل السنوي في القضايا الشرعية	65%	-	69%	71%	77%	80%	85%	90%	دائرة قاضي القضاة	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
معدل الوقت اللازم لانجاز الأعمال اللوائية في المحاكم الشرعية (المواريث، التخارج، الوكالات، الوصايات، الأذونات، الوقف) (يوم)	10	-	5	4	2	1	1	1	دائرة قاضي القضاة	

ثانياً: التشريع

1. رفع كفاءة ديوان التشريع والرأي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
رفع كفاءة ديوان التشريع والرأي										
نسبة مسودات التشريعات المنشورة على الموقع الإلكتروني إلى مجمل الواردة إلى الديوان	-	20%	62%	80%	80%	85%	87%	90%	ديوان التشريع والرأي	
نسبة الاستشارات المنجزة إلى مجمل الواردة إلى الديوان	99%	85%	77%	92%	95%	100%	100%	100%	ديوان التشريع والرأي	
نسبة التشريعات المنجزة إلى مجمل الواردة إلى الديوان	94%	73%	62%	75%	90%	100%	100%	100%	ديوان التشريع والرأي	

المشاريع والأنشطة

أولاً : القضاء

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تطوير التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد							
المشاريع المستمرة							
مراجعة وتطوير تشريعات التقاضي	الموازنة العامة	60	20	5	20	45	وزارة العدل
مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالقضاء الشرعي	الموازنة العامة	60	0	0	20	20	دائرة قاضي القضاة
مجموع المشاريع المستمرة		120	20	5	40	65	
مشاريع جديدة							
إنشاء مركز لإدارة التبليغات في وزارة العدل	الموازنة العامة	500	0	0	150	150	وزارة العدل
مجموع مشاريع جديدة		500	0	0	150	150	
المجموع للسياسة		620	20	5	190	215	
تطوير العدالة الجزائية لتواكب السياسة الجنائية الحديثة والمعايير العالمية لحقوق الإنسان							
مشاريع جديدة							
إدخال بدائل للعقوبات السالبة للحرية	الموازنة العامة	50	0	0	0	0	وزارة العدل
إعداد الإطار القانوني لهيكلية النيابة العامة وتطويرها وتوحيدها ومأسسة التخصص فيها	منحة	250	125	125	0	250	وزارة العدل
وضع برامج لحماية الشهود المستضعفين وضحايا الجرائم	منحة	500	250	250	0	500	وزارة العدل
استحداث 9 محاكم أحداث وأجنحة أسرة في 12 محكمة بداية	منحة	500	250	250	0	500	وزارة العدل

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تجهيز المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل بغرف وقاعات مجهزة فنياً لإجراء المحاكمات عن بعد للمشتكى عليهم الخطرين	منحة	500	250	250	0	500	وزارة العدل
إدخال نظام قاضي تنفيذ العقوبة	منحة	500	300	200	0	500	وزارة العدل
مأسسة نظام مساعدة قانونية للمتهمين بارتكاب جرائم	منحة	1,000	500	500	0	1,000	وزارة العدل
مجموع مشاريع جديدة		3,300	1,675	1,575	0	3,250	
المجموع للسياسة		3,300	1,675	1,575	0	3,250	
تعزيز الإصلاح والتوجيه الأسري							
مشاريع جديدة							
استحداث 9 مكاتب إصلاح أسري	الموازنة العامة	4,000	500	140	1,000	1,640	دائرة قاضي القضاة
مجموع مشاريع جديدة		4,000	500	140	1,000	1,640	
المجموع للسياسة		4,000	500	140	1,000	1,640	
رفع كفاءة الجهاز القضائي وزيادة فعاليته							
المشاريع المستمرة							
تحسين البنى التحتية للمحاكم - إنشاء قصور عدل في مادبا، عجلون، الزرقاء، مبنى محكمة الجنابات الكبرى، محكمة صلح الرصيفة	الموازنة العامة	37,500	7,910	4,765	600	13,275	وزارة العدل
إحداث إدارات وساطة قضائية في 8 محاكم بداية	الموازنة العامة	180	0	15	75	90	وزارة العدل
تطوير الموارد البشرية العاملة في الجهاز القضائي - القضاة والإداريين	الموازنة العامة	3,360	50	0	350	400	وزارة العدل
تطوير القدرة المؤسسية لوزارة العدل	الموازنة العامة	1,200	3,320	0	4,000	7,320	وزارة العدل
أنظمة محوسبة لدوائر التنفيذ ودوائر الكاتب العدل وإدارة التبليغات وأرشفة لوائح الدعاوى في جميع المحاكم	الموازنة العامة	4,000	750	0	1,000	1,750	وزارة العدل
بناء القدرات المؤسسية لدائرة قاضي القضاة - شامل التدريب والإيقاد	الموازنة العامة	500	75	30	160	265	دائرة قاضي القضاة
إنشاء وتأسيس مبنى دائرة قاضي القضاة والمعهد القضائي وقصر المؤتمرات	الموازنة العامة	12,400	4,453	1,870	1,332	7,655	دائرة قاضي القضاة
برنامج قضاة المستقبل	الموازنة العامة	5,277	1,000	900	1,800	3,700	وزارة العدل
تطبيق نظام محوسب لأعمال المحاكم وإجراءات التقاضي	الموازنة العامة	1,000	400	400	200	1,000	دائرة قاضي القضاة
مجموع المشاريع المستمرة		65,417	17,958	7,980	9,517	35,455	
مشاريع جديدة							
مشروع محكمة التميز الشرعية	الموازنة العامة	40	15	0	10	25	دائرة قاضي القضاة
مشروع نظام أعوان القضاة	الموازنة العامة	45	10	9	10	29	دائرة قاضي القضاة
إنشاء مديريات التنفيذ الشرعي والحاسب الآلي والتركات والتفتيش الشرعي والموارد البشرية والمكتب الفني واستحداث بنك المعلومات وقاعدة بيانات	الموازنة العامة	400	66	0	120	186	دائرة قاضي القضاة
إصدار مجلة قضائية الصادرة عن محكمة التمييز	الموازنة العامة	10	0	0	5	5	وزارة العدل
تفعيل عمل المكتب الفني لمحكمة التمييز	الموازنة العامة	1,110	85	15	85	185	وزارة العدل
استحداث النيابة العامة الشرعية	الموازنة العامة	160	30	25	50	105	دائرة قاضي القضاة
تأهيل مبني محكمة استئناف القدس ومحكمة القدس الشرعيتين	الموازنة العامة	800	100	60	200	360	دائرة قاضي القضاة
استبدال المحاكم الجمركية والضريبية بغرف لدى محاكم البداية والاستئناف النظامية	الموازنة العامة	50	0	0	0	0	وزارة العدل
استحداث هيئة قضايا الدولة	الموازنة العامة	555	0	0	0	0	وزارة العدل

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة العدل	100	70	0	30	150	الموازنة العامة	إنشاء السجل العدلي المحوسب
وزارة العدل	100	100	0	0	300	الموازنة العامة	تصميم ملتقى حوار الكتروني للقضاة لتبادل المعرفة القانونية وتوفير محتوى المواقع الإلكترونية للمجلس القضائي ووزارة العدل والمعهد القضائي الأردني باللغة الإنجليزية الى جانب اللغة العربية بالإضافة الى حملات التوعية ونشر
	1,095	650	109	336	3,620		مجموع مشاريع جديدة
	36,550	10,167	8,089	18,294	69,037		المجموع للسياسة
	41,655	11,357	9,809	20,489	76,957		المجموع للقطاع

ثانيا: التشريع

الف دينار

الجهة المسؤولة	المجموع	الانفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
رفع كفاءة ديوان الرأي والتشريع							
المشاريع المستمرة							
ديوان التشريع والرأي	60	50	0	10	150	الموازنة العامة	تحديث نظام المعلومات التشريعية وأتمتة عمل الديوان
ديوان التشريع والرأي	151	55	51	45	210	الموازنة العامة	مشروع بناء القدرات المؤسسية لهيئات ديوان التشريع والرأي
	211	105	51	55	360		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
ديوان التشريع والرأي	25	25	0	0	70	الموازنة العامة	استحداث وحدة ترجمة التشريعات
ديوان التشريع والرأي	25	25	0	0	40	الموازنة العامة	إنشاء قاعة تدريبية بكافة محتوياتها من أجهزة ومعدات بغرض تدريب الموظفين وتأهيلهم
	50	50	0	0	110		مجموع مشاريع جديدة
	261	155	51	55	470		المجموع للسياسة
	261	155	51	55	470		المجموع للقطاع

2. محور تحسين وتطوير بيئة الأعمال

2. محور تحسين وتطوير بيئة الأعمال

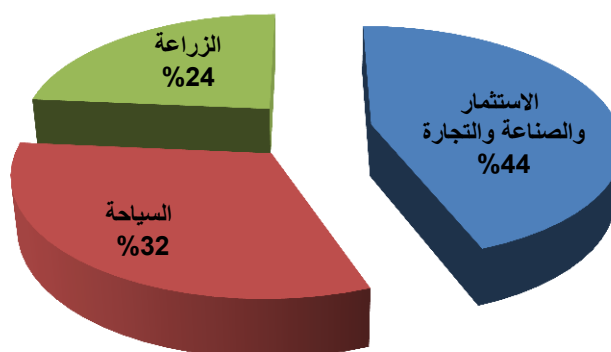
حقق الأردن انجازات هامة في مجال تنمية القطاعات الاقتصادية ذات احتمالية النمو العالية واتخذ خطوات عديدة في مجال تحسين وتطوير بيئة الأعمال خاصة المتعلقة بتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجذب استثمارات ودعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية وتحديد الآليات المناسبة لرفع تنافسيتها وتعزيز نموها وزيادة عوائدها، إلا أن هذه الخطوات لا تزال تواجه جملة من التحديات تتعلق بالإطار المؤسسي لبيئة الأعمال وتمكين الاستثمارات وموقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية والبنية التحتية الأساسية الجاذبة للاستثمار.

ويهدف هذا المحور إلى تحسين وتطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني محليا ودوليا والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين وذلك من خلال استقطاب استثمارات أجنبية ومحلية في القطاعات الصناعية والتصديرية كثيفة العمالة والخدمات، وتطوير وتوفير البنى التحتية الأساسية الداعمة للاستثمار في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة.

وسيمت ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي من أهمها ايجاد إطار مؤسسي لبيئة الأعمال يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية بما يخدم البيئة الاستثمارية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمارات وتمكينها، إضافة إلى دعم القطاع الصناعي من خلال الترويج للصناعات المحلية ودعم الشركات المبتدئة والصغيرة وتنمية وتطوير القطاعات الصناعية المستهدفة (الدواء، الألبسة، الصناعات الغذائية، الحجر والرخام)، والحفاظ على الإرث الحضاري والثقافي للمملكة من خلال تسويق المنتج السياحي الأردني في الأسواق العالمية وتعزيز تنافسيته إقليميا وعالميا، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والتوسع في استغلال واستصلاح الأراضي المنحدرة والصخرية وتطوير المنتجات الزراعية الحيوانية وحماية الثروة النباتية ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية، وفيما يلي ملخصا للوضع المالي للمحور للأعوام 2011-2013 :

ملخص الوضع المالي للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2011	2012	2013	
قطاع الاستثمار والصناعة والتجارة	323,961	73,957	38,084	62,412	174,453
قطاع السياحة	224,416	41,171	38,679	46,718	126,568
قطاع الزراعة	358,711	28,494	14,631	49,736	92,861
المجموع الكلي للمحور	907,088	143,622	91,394	158,866	393,882



نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق لمحور تحسين وتطوير بيئة الأعمال للسنوات 2011-2013

أولاً: قطاع الاستثمار والصناعة والتجارة

يولي الأردن موضوع الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية اهتماماً خاصاً باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق أهدافنا التنموية وعاملاً داعماً للجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخفض نسب البطالة. وقد تم وضع مبادرات وسياسات تهدف إلى جعل الأردن من بين أفضل الدول التي توفر بيئة استثمارية متطورة، وذلك من خلال مأسسة عملية صنع القرار لكافة القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتطوير المشاريع في الأردن، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالإضافة إلى تحديد أولويات الحكومة من حيث دعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية، وتحديد الآليات المناسبة لرفع تنافسيتها، وتعزيز نموها، وزيادة عوائدها. وفي ضوء الإصلاحات التي انتهجها الأردن في مجال تحسين بيئة الأعمال، فإنه يمكن إجمال الوضع الحالي على النحو التالي:

تميزت التجربة الأردنية في المجالين الاقتصادي والتجاري خلال السنوات القليلة الماضية بالنقلة النوعية في مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وذلك من خلال توفير حزمة من التشريعات الناضجة لبيئة الاستثمار، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية المتطورة، وخاصة تأسيس المناطق التنموية الخاصة والصناعية والحرّة، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية في الإطار الثنائي ومتعدد الأطراف. يضاف إلى ذلك إطلاق الأردن لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في العام 2008، حيث يعتبر البرنامج المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة وعكستها كافة المبادرات الاقتصادية، والتي أكدت على ضرورة تحسين وزيادة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة من خلال جذب استثمارات وخبرات القطاع الخاص. وبلغت قيمة الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام 2009 حوالي (1,859) مليون دينار، وبلغت قيمة الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العامين 2007، 2008 حوالي (2,268)، (2,221) مليون دينار على التوالي. وشهد قطاع الصناعة والتجارة مزيداً من التطور خلال الفترة الماضية من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ولعب في ذلك العديد من العوامل منها انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي وإعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في إدارة النشاطات الاقتصادية، بحيث أصبح القطاع الصناعي والتجاري جاذباً رئيسياً للاستثمار.

شهدت الصادرات الوطنية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2008 لتصل إلى (4.44) مليار دينار وينسبة نمو 38% عن العام 2007، وبالرغم من انخفاض الصادرات الوطنية للعام 2009 بنسبة 19.8%، إلا أن قيمة المستوردات قد تراجع بنسبة 17.1% عن عام 2008 كما أن عجز الميزان التجاري شهد انخفاضاً بلغ 14.8% عن عام 2008، وتعتبر منتجات الألبسة والأسمدة ومستحضرات الصيدلة والبتواس والفوسفات أهم الصادرات الأردنية خلال العام 2009 حيث تستحوذ على حوالي 40% من مجمل الصادرات الوطنية. ومن أهم الشركاء التجاريين للمملكة الهند والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تشكل الصادرات الوطنية إلى هذه الأسواق ما يزيد عن 24% من إجمالي الصادرات الوطنية لعام 2009، كما تعتبر المملكة العربية السعودية والعراق من أهم الشركاء التجاريين على مستوى الوطن العربي.

ولقد تحققت العديد من الانجازات في مجال تحسين بيئة الأعمال خلال الأعوام (2007-2009)، والتي انعكست إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة حجم الصادرات، ومن أبرزها:

1. زيادة في حجم الاستثمار في المدن الصناعية ليصل إلى نحو (1.514) مليار دينار عام 2009.

2. إنشاء (7) حاضنات أعمال متخصصة بالشراكة مع الجهات المختلفة في مجال تحفيز الشركات المبتدئة.

3. إعتداد المختبرات، حيث تم الحصول على الاعتماد الدولي لمختبرات ابن حيان لفحص المواد الغذائية والمياه والهواء التابع لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وحصول مختبرات مؤسسة المواصفات والمقاييس لفحص المنتجات الكيماوية والغذائية على الاعتماد الدولي.
4. تحديث قائمة الأدوية الرشيدة والمرشد العلاجي الوطني في القطاع الصحي العام و الالتزام بهما من قبل الفئة المستهدفة.
5. إقامة ثلاث مناطق اقتصادية تنموية (أريد التنموية، معان التنموية، المفرق التنموية).
6. البدء في إنشاء مناطق صناعية جديدة (مادبا، الزرقاء، العقبة، الطفيلة) والتوسع في القائم منها (الموقر).
7. تطوير وتوسيع المناطق الحرة في مختلف المناطق من ضمنها الكرامة والزرقاء.
8. انجاز مشروع الإستراتيجية الوطنية للاستثمار والذي يشكل خريطة واضحة للمملكة للسنوات العشر المقبلة على اقل تقدير يمكن من خلالها قياس وتقييم الأداء والنتائج والأهداف للعملية الاستثمارية .
9. افتتاح مكاتب تمثيلية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في كل من دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وبوشر العمل في مكتب قطر.
10. العمل علي زيادة الصادرات من خلال عمليات التسويق و ترويج الصادرات و تنفيذ (70) معرض وبعثة رجال أعمال شملت الدول العربية وأوروبا وأمريكا ووسط آسيا.
11. تقديم خدمات ترويجية وتصديرية للشركات الأردنية من خلال تنظيم ودعم إقامة (43) معرض دولي متخصص على مدار العامين لمختلف القطاعات، وتنفيذ (6) بعثات تجارية والمشاركة في (30) مؤتمر واجتماع دولي، وقد بلغ عدد الشركات المستفيدة من خدمات الترويج والدعم الفني (630) شركة وتم توقيع 57 مذكرة تفاهم و العديد من العقود تجارية من خلال برنامج خدمات الترويج.
12. إنشاء بيوت تصديرية ودعم التجمع التصديري لقطاع البحر الميت وتجمع شركات زيت الزيتون.
13. إنشاء مركز متخصص للألبسة يعنى بتطوير طرق التصميم والتدريب.
14. التوقيع والتفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة (اتفاقية التجارة الحرة مع كندا وباكستان وتجمع دول الميركوسور).
15. استكمال البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي حيث بلغت (320) مدخل ومستلزم إنتاج في حين بلغ العدد التراكمي لإعفاء المدخلات والمستلزمات ثلاثة آلاف مدخل ومستلزم إنتاج، كما تم تذليل المعوقات التجارية الفنية الجمركية وغير الجمركية مع الشركاء التجاريين للأردن، وأدى إلى دعم عملية زيادة الصادرات.

التحديات

وبالرغم من الإنجازات المتحققة، فما تزال بيئة الأعمال في الأردن تواجه جملة من التحديات أبرزها:

- ضعف الإطار المؤسسي لبيئة الأعمال وتمكين الاستثمارات.
- آثار الأزمة المالية العالمية.
- عزوف الشباب الأردني عن العمل بالقطاعات التي تتطلب جهد بدني أو تتعارض مع الثقافة المجتمعية.
- ضعف التمويل ونقص في الكوادر المؤهلة والمدرية.
- عدم وجود قاعدة بيانات مركزية قطاعية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف موقع المنتج الأردني بالأسواق العالمية والمحلية.
- ارتفاع أسعار مستلزمات وكلف الإنتاج.

• ضعف العملية التسويقية والموارد المحدودة الموجهة للتنفيذ.

وعليه، فقد بات مطلوب تكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص للعمل على زيادة الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية من أجل خلق المزيد من فرص العمل. كما تتبع في هذا الإطار أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية المتمثلة بالعجز في الميزان التجاري والموازنة العامة وزيادة نسب النمو الاقتصادي وكذلك التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.

الهدف العام

1. توفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني محلياً ودولياً.

الأهداف المرحلية

1. تحسين وتطوير بيئة الأعمال وزيادة تنافسيتها
2. زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى بالشراكة مع القطاع العام.
3. زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
4. تمكين الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها.
5. تطوير الصناعات المحلية.
6. توفير فرص عمل جديدة للأردنيين.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحسين وتطوير بيئة الأعمال وزيادة تنافسيتها										
ترتيب الأردن في تقارير ممارسة الأعمال	-	175/78	178/80	181/107	183/111	-	-	96	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دائرة مراقبة الشركات، وزارة العدل
ترتيب الأردن في مؤشر الحرية الاقتصادية	157/57	157/57	158/58	179/51	38	50	50	49	المجلس الوطني للتنافسية	وزارة الصناعة والتجارة، وزارة المالية، وزارة العدل
زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية										
قيمة الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار)	1.854	2.268	2.3	1.859	2	2.1	2.15	2.2	مؤسسة تشجيع الاستثمار	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة المناطق التنموية، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة
ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية	141/8	141/6	-	-	6	6	6	6	مؤسسة تشجيع الاستثمار	دائرة مراقبة الشركات
تمكين الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد الأفكار الريادية التي يتم دعمها (سنوي)	15	15	15	30	18	22	35	35	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	وزارة الصناعة والتجارة
عدد شركات القطاع الخاص التي تم ربطها مع الجامعات لكل سنة	30	25	30	15	20	35	45	45	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	وزارة الصناعة والتجارة
تطوير الصناعات المحلية										
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	150.8	153.9	158.3	155.7	160	164	165	165	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
معدل نمو القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة	%7.20	%8	%7.80	%3.70	%9.20	%10	%10	%10	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

السياسات

1. إيجاد إطار مؤسسي لبيئة الأعمال يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة.
2. تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية بما يخدم البيئة الاستثمارية في الأردن.
3. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
4. جذب الاستثمارات وتمكينها.
5. تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية ودخول أسواق جديدة.
6. تعزيز تنافسية الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة وتجارة وخدمات).
7. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وحفز الشركات المبتدئة.
8. تشجيع الصناعة (دعم الصناعة).
9. الترويج للصناعات المحلية.
10. تنمية وتطوير القطاعات الصناعية المستهدفة (الدواء، الألبسة، الصناعات الغذائية، الحجر والرخام).

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
بناء إطار مؤسسي لبيئة الأعمال يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة										
ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي	46/125	49/131	48/134	50/133	65/139	44	44	42	المجلس الوطني للتنافسية	الوزارات القطاعية المعنية
تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة وإنشاء مناطق تنموية جديدة بما يخدم البيئة الاستثمارية في الأردن										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
حجم الاستثمار التراكمي في المدن الصناعية (مليار دينار)	1.13	1.45	1.514	1.514	1.514	1.6	1.83	1.8	مؤسسة المدن الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة مؤسسة تشجيع الاستثمار
حجم الاستثمار التراكمي في المناطق الحرة (مليار دينار)	1.2	1.2	-	-	1.51	1.66	1.8	2	مؤسسة المناطق الحرة	وزارة الصناعة والتجارة مؤسسة تشجيع الاستثمار
عدد المناطق التنموية التراكمية في المملكة	0	3	4	4	5	10	10	10	هيئة المناطق التنموية	وزارة الصناعة والتجارة مؤسسة تشجيع الاستثمار
تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص										
عدد المشاريع المتوسطة الحجم المنفذة (لغاية 50 مليون دينار)	-	-	-	-	2	3	2	2	الهيئة التنفيذية للتخصصة	هيئة المناطق التنموية ومؤسسة المدن الصناعية
جذب الاستثمارات وتمكينها										
حجم الاستثمارات الجديدة (المحلية والأجنبية) المسقفة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار)	1.854	2.268	2.3	1.859	2	2.1	2.15	2.2	مؤسسة تشجيع الاستثمار	هيئة المناطق التنموية، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة
حجم الاستثمارات الناتجة عن توسع الاستثمارات القائمة المحلية والأجنبية ضمن قانون تشجيع الاستثمار (مليون دينار)	136	591	591	295	300	310	320	330	مؤسسة تشجيع الاستثمار	هيئة المناطق التنموية، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة
نسبة رضا المستثمرين عن الخدمات المقدمة من مؤسسة تشجيع الاستثمار	93%	96.80%	98%	98%	97%	97%	98%	98%	مؤسسة تشجيع الاستثمار	-
الوقت المستغرق لتسجيل وترخيص شركة جديدة من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار (يوم)	14	14	14	14	14	10	6	6	مؤسسة تشجيع الاستثمار	-
الوقت المستغرق لترخيص شركة جديدة من خلال هيئة	7	7	-	-	-	3	3	3	هيئة المناطق التنموية	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المناطق التنموية (يوم)										
تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية ودخول أسواق جديدة										
عدد الأسواق المستهدفة سنوياً	18	18	18	18	20	22	25	30	وزارة الصناعة والتجارة	
نمو الصادرات الكلية (سنوي)	%21	%10.1	%38.1	%19.8	%3.7	%7.3	%7.3	%7.9	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	
تعزيز تنافسية الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة وتجارة وخدمات)										
الصادرات الوطنية من خلال الاتفاقيات التجارية والصناعية (مليار دينار)	1.403	2.642	2.772	2.564	2.8	3	3.2	3.5	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
ترتيب الأردن حسب مؤشر فعالية سياسات مكافحة الاحتكار	40/125	38/134	134/38	134/38	33/155	30/155	29/155	28/155	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وحفز الشركات المبتدئة										
نسبة الأيدي العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الأيدي العاملة	%70	%70	%70	%70	%72	%75	%75	%76	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنتائج المحلي الإجمالي	%27	%30	%30	%30	%33	%35	%38	%40	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
نسبة مساهمة الشركات المبتدئة بالتوظيف	-	-	-	-	%2	%3	%3	%4	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
دعم الصناعة (السياسة الصناعية)										
نسبة مساهمة القطاع الصناعي بالنتائج المحلي الإجمالي	%24.80	%25.10	%25.10	%24.10	%25	%25.50	%26	%26.50	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
عدد العمالة المباشرة بالقطاع الصناعي (ألف عامل)	190	192	200	200	210	215	225	230	وزارة الصناعة والتجارة	
الترويج للصناعات المحلية										
عدد الحملات الإعلامية	-	-	-	-	-	3	6	6	وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
									الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	
تنمية وتطوير القطاعات الصناعية المستهدفة (الدواء، الألبسة، الصناعات الغذائية، الحجر والرخام)										
قيمة الصادرات الأردنية من الأدوية (مليون دينار)	210.1	381.9	444	500	500	600	700	800	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
قيمة الصادرات الأردنية من الألبسة (مليون دينار)	892.9	737	790	600	900	1,000	1,200	1,200	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
قيمة الصادرات الأردنية من الصناعات الغذائية (مليون دينار)	456.4	444.5	525	600	650	719	800	850	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
بناء اطار مؤسسي لبيئة الأعمال يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة							
المشاريع المستمرة							
التوسع في فتح مكاتب في كافة محافظات المملكة وداخل مدينة عمان حسب الحاجة ومتطلبات التطور	الموازنة العامة	50	15	25	0	40	دائرة مراقبة الشركات
إقرار مشروع قانون الشركات الجديد	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
رفع الكفاءة التدريبية للوصول للموظف الشامل	الموازنة العامة	20	6	10	0	16	دائرة مراقبة الشركات
توثيق أوضاع السجل التجاري	الموازنة العامة	190	40	60	50	150	وزارة الصناعة والتجارة
إقرار قانون الإعسار التجاري	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
SABEQ برنامج تحسين الفرص الاقتصادية الأردنية	منحة	50,000	10,000	0	0	10,000	وزارة الصناعة والتجارة
استخدام التكنولوجيا في عملية طلب الملفات وأرشفة المعلومات	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
تحديث قاعدة البيانات لتخدم كافة الأنشطة الاقتصادية ومختلف القطاعات	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
وضع البات لتعزيز الرقابة المالية والقانونية على الشركات ومحاولة مساعدة الشركات من التعثر	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
إعادة هيكلة الإجراءات وتبسيطها	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
تنفيذ مسوحات الإحصاءات العامة	الموازنة العامة	14,778	2,863	1,758	6,000	10,621	دائرة الإحصاءات العامة
تحديث وتطوير الموقع الإلكتروني للدائرة	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
مجموع المشاريع المستمرة		65,038	12,924	1,853	6,050	20,827	
مشاريع جديدة							
إعداد الأنظمة والتعليمات اللازمة لقانوني الشركات والإعسار بعد إقرارهما ونفاذهما	الموازنة العامة	50	25	25	0	50	دائرة مراقبة الشركات
تجهيز الموقع الإلكتروني للدائرة لتقديم خدمات الدفع والتوقيع الإلكتروني اللازمة لمواكبة كافة التطورات الالكترونية والتشريعية	الموازنة العامة	30	10	0	0	10	دائرة مراقبة الشركات
إصدار دليل شامل يحدد متطلبات تسجيل الشركات وما بعد التسجيل ويخدم متلقي الخدمة والمستثمرين	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة مراقبة الشركات
kiosk تقديم خدمات ذاتية للمواطنين والمستثمرين للاستخدام اجهزة حاسوب	الموازنة العامة	100	50	0	0	50	وزارة الصناعة والتجارة
نظام تتبع المعاملات في الوزارة	الموازنة العامة	300	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
انشاء مديرية حماية المستهلك	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
حماية الإنتاج الوطني ومكافحة الإغراق	الموازنة العامة	560	0	75	110	185	وزارة الصناعة والتجارة
مراجعة التشريعات الاقتصادية / استشارات قانونية	الموازنة العامة	20	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
الترويج والتوعية بأهمية حماية حقوق الملكية الصناعية	الموازنة العامة	90	0	20	30	50	وزارة الصناعة والتجارة
انشاء المرصد التجاري	منحة	100	60	0	35	95	وزارة الصناعة والتجارة
الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية	الموازنة العامة	1,877	223	75	147	445	وزارة الصناعة والتجارة
إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول القطاعات الانتاجية في المملكة	الموازنة العامة	30	10	0	0	10	وزارة الصناعة والتجارة

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
اعادة هيكلة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	وحدات حكومية	300	0	0	0	100	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
Document Workflow Management تطبيق برامج تتبع الوثائق تمهيدا للتحويل إلى دائرة بلا ورق	الموازنة العامة	500	0	0	0	200	دائرة مراقبة الشركات
دمج هيئة المناطق التنموية والحررة ومؤسسة تشجيع الاستثمار	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
مجموع مشاريع جديدة		3,957	378	195	622	1,195	
المجموع للسياسة		68,995	13,302	2,048	6,672	22,022	
تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة بما يخدم البيئة الاستثمارية في الأردن							
المشاريع المستمرة							
البنية التحتية لمشروع جبل عجلون التنموي	وحدات حكومية	5,850	1,170	1,550	1,500	4,220	شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية
تطوير الشاطئ الشرقي للبحر الميت	وحدات حكومية	20,500	6,900	3,000	6,190	16,090	شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية
توثيق الأنظمة البرمجية	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	مؤسسة المناطق الحرة
تركيب أنظمة مراقبة في المناطق الحرة - الزرقاء، سحاب، المطار، الكرك، الكرامة	وحدات حكومية	1,400	0	0	0	0	مؤسسة المناطق الحرة
تطوير تركيب أنظمة السلامة العامة في المستودعات العامة	وحدات حكومية	200	0	0	100	100	مؤسسة المناطق الحرة
مشروع الحكومة الالكترونية	الموازنة العامة	720	180	85	100	365	وزارة الصناعة والتجارة
اعمال البنية التحتية بالمنطقة الصناعية الجنوبية - العقبة	وحدات حكومية	13,300	3,050	200	5,200	8,450	شركة تطوير العقبة
اعادة هندسة نظام المناقصات والتخزين	وحدات حكومية	250	250	0	0	250	مؤسسة المناطق الحرة
البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	الموازنة العامة	13,000	4,230	2,550	3,300	10,080	شركة تطوير معان
البنية التحتية لمنطقة المفرق واربد الاقتصادية التنموية	الموازنة العامة	15,000	3,600	2,550	5,000	11,150	شركة تطوير المفرق
انشاء المدينة السكنية في معان	الموازنة العامة	5,000	3,150	850	500	4,500	شركة تطوير معان
العمارات الذكية - منطقة اربد الاقتصادية التنموية	الموازنة العامة	5,600	1,200	850	1,000	3,050	شركة تطوير الشمال
المشاريع المحفزة لمنطقة المفرق الاقتصادية التنموية	الموازنة العامة	600	180	150	200	530	شركة تطوير المفرق
اعمال البنية التحتية لمنطقة مرتفعات البنية - العقبة	وحدات حكومية	4,430	550	70	1,900	2,520	شركة تطوير العقبة
الربط الالكتروني مع المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بعمل المؤسسة من خلال الشبكة الحكومية الامنة	وحدات حكومية	40	180	0	0	180	مؤسسة المناطق الحرة
مجموع المشاريع المستمرة		85,890	24,640	11,855	24,990	61,485	
مشاريع جديدة							
مشروع تطوير وتحديث البنية التحتية في المنطقة الحرة الزرقاء والكرامة	وحدات حكومية	3,435	800	600	0	1,400	مؤسسة المناطق الحرة
المرحلة الأولى لمدينة الزرقاء الصناعية بالشراكة مع القطاع الخاص	ذاتي	22,000	0	0	12,000	12,000	مؤسسة المدن الصناعية
حوسبة واتمنة كامل الاجراءات لعمل الهيئة	وحدات حكومية	809	160	0	0	160	هيئة المناطق التنموية
اعداد الدراسات ومسوحات ميدانية شاملة لاجاد يقع استثمارية تخدم انشاء المناطق التنموية فيها	وحدات حكومية	170	20	0	100	120	هيئة المناطق التنموية

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
الاستغلال الأمثل لمفهوم خدمة المكان الواحد وتطبيقه على اكمل وجهه	وحدات حكومية + منحة	615	0	0	320	320	هيئة المناطق التنموية
تركيب نظام آلي للدخول الى المناطق الحرة	وحدات حكومية	300	0	0	0	0	مؤسسة المناطق الحرة
إخلاء القاعدة العسكرية وأبراج البث التلفزيوني من منطقة عجلون التنموية	وحدات حكومية	480	0	0	0	240	هيئة المناطق التنموية
دعم تقييم المخاطر الزلزالية على الأبنية - العقبة	منحة	1,696	0	0	1,450	1,450	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
مشروع توسعة منطقة رم	وحدات حكومية	49	0	0	40	40	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
GIS انشاء نظام معلومات جغرافي مشترك لخدمات البنية التحتية	وحدات حكومية	35	0	0	81	81	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
التصوير الجوي والصور الفضائية	وحدات حكومية	58	0	50	70	120	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
الاعتماد الدولي والوطني لفحوصات الماء والغذاء	وحدات حكومية	45	0	0	48	48	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
محطة إرسال العقبة التابعة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون	وحدات حكومية	2,100	0	0	1,470	1,470	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
تطوير منطقة جبل عجلون التنموي	وحدات حكومية	4,850	1,500	830	1,850	4,180	هيئة المناطق التنموية
طريق مكة المكرمة	وحدات حكومية	18,000	8,600	3,500	4,600	16,700	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
اعداد الدراسات والمسوحات وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحلية	وحدات حكومية	900	400	0	220	620	هيئة المناطق التنموية
مجموع مشاريع جديدة		55,542	22,840	4,980	11,129	38,949	
المجموع للسياسة		141,432	47,830	16,835	35,769	100,434	
تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص							
المشاريع المستمرة							
تهيئة البيئة التشريعية الملائمة لزيادة العمليات المنفذة ضمن إطار برنامج الشراكة	ذاتي	130	0	0	0	0	الهيئة التنفيذية للخاصية
إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية لحوالي 15 مشروع قابل للتنفيذ من خلال برنامج الشراكة	ذاتي	1,452	0	0	0	0	الهيئة التنفيذية للخاصية
مجموع المشاريع المستمرة		1,582	0	0	0	0	
مشاريع جديدة							
دعم برنامج الشراكة	منحة	3,780	0	1,512	2,268	3,780	الهيئة التنفيذية للخاصية
تأهيل وتدريب وبناء قدرات كوادر الهيئة التنفيذية للخاصية	ذاتي	675	0	288	288	576	الهيئة التنفيذية للخاصية
مجموع مشاريع جديدة		4,455	0	1,800	2,556	4,356	
المجموع للسياسة		6,037	0	1,800	2,556	4,356	
جذب الاستثمارات وتمكينها							
المشاريع المستمرة							
إدارة علاقات العملاء المستثمرين	وحدات حكومية	103	0	0	0	0	مؤسسة تشجيع الاستثمار
تنفيذ الاستراتيجية الداخلية للمؤسسة	وحدات حكومية	120	0	0	0	30	مؤسسة تشجيع الاستثمار
نشاطات المكاتب الخارجية وتوسيعها	وحدات حكومية	650	0	400	340	740	مؤسسة تشجيع الاستثمار
تحديث الخارطة الاستثمارية في الأردن	وحدات حكومية	75	0	60	50	110	مؤسسة تشجيع الاستثمار
النافذة الاستثمارية	وحدات حكومية	500	90	68	45	203	مؤسسة تشجيع الاستثمار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
الترويج الاستطلاعي المستهدف	وحدات حكومية	1,100	450	420	300	1,170	مؤسسة تشجيع الاستثمار
الخارطة الاستثمارية لمحافظة المملكة	وحدات حكومية	480	0	0	240	240	مؤسسة تشجيع الاستثمار
مجموع المشاريع المستمرة		3,028	885	948	660	2,493	
مشاريع جديدة							
انشاء مديرية المتابعة وخدمة المستثمرين	وحدات حكومية	800	0	0	300	300	مؤسسة تشجيع الاستثمار
انشاء وحدة المشاريع الخاصة	وحدات حكومية	500	0	0	100	100	مؤسسة تشجيع الاستثمار
انشاء مديرية الاتصال والعلاقات العامة	وحدات حكومية	300	0	0	70	70	مؤسسة تشجيع الاستثمار
انشاء وحدة دعم السياسات الاستثمارية	وحدات حكومية	500	0	0	100	100	مؤسسة تشجيع الاستثمار
انشاء وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي	وحدات حكومية	500	0	0	100	100	مؤسسة تشجيع الاستثمار
مجموع مشاريع جديدة		2,600	0	0	670	670	
المجموع للسياسة		5,628	885	948	1,330	3,163	
تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية ودخول أسواق جديدة							
المشاريع المستمرة							
برنامج الموائمة مع الممارسات والاتفاقيات الدولية	وحدات حكومية	900	155	150	165	470	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
استخدام نظام محوسب لإدخال البيانات الخاصة بفتح الأسواق ولتبادل المعلومات حول نتائج مطابقة المنتجات للقواعد الفنية وسلامتها	وحدات حكومية	45	15	0	15	30	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
دعم مشاركة الشركات الأردنية في المعارض الدولية وبعثات تسويق وترويج الصادرات	وحدات حكومية + منحة	3,000	535	683	949	2,167	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
إنشاء مختبرات التحقق المتروولوجي	وحدات حكومية	2,190	873	375	0	1,248	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
مجموع المشاريع المستمرة		6,135	1,578	1,208	1,129	3,915	
مشاريع جديدة							
ACCA وضع خارطة طريق لتلبية متطلبات اتفاقية القبول المتبادل لنتائج تقييم المطابقة بين الأردن والاتحاد الأوروبي للمنتجات الصناعية	وحدات حكومية + منحة	1,260	625	500	110	1,235	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
إنشاء هيئة - مركز لمنح الاعتماد لجهات تقييم المطابقة وفقاً لمتطلبات القبول المتبادل بين الأردن والاتحاد الأوروبي	وحدات حكومية	700	0	0	200	200	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
عقد دورات تدريبية واطلاق حملة توعية وإرشاد للقطاع الخاص حول كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية واتفاقيات التجارة الحرة	الموازنة العامة	35	35	0	0	35	وزارة الصناعة والتجارة
إعداد دراسات تقييم الأثر الاقتصادي للاتفاقيات التجارية الأردنية المختلفة	الموازنة العامة	205	35	0	50	85	وزارة الصناعة والتجارة
دراسة الأسواق الخارجية والأسواق ذات الفرص التصديرية والأسواق الواعدة	وحدات حكومية	1,000	0	0	0	0	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
مجموع مشاريع جديدة		3,200	695	500	360	1,555	
المجموع للسياسة		9,335	2,273	1,708	1,489	5,470	
تعزيز تنافسية الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة / صناعة وتجارة وخدمات							
المشاريع المستمرة							
برنامج تعزيز ثقافة الريادة	وحدات حكومية	125	10	0	15	25	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تأسيس مركز معلومات متطور لخدمة المصدرين حول الأسواق العالمية ومتطلباتها لخدمة المصدرين الأردنيين	منحة	900	100	100	115	315	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
إعداد استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات	منحة	130	30	50	50	130	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
استكمال البرنامج الشمولي للإعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام قانون وسياسة المنافسة	الموازنة العامة	520	70	100	140	310	وزارة الصناعة والتجارة
مجموع المشاريع المستمرة		1,675	210	250	320	780	
مشاريع جديدة							
إعداد قاعدة بيانات حول وضع المنافسة في مختلف القطاعات	الموازنة العامة	150	30	0	60	90	وزارة الصناعة والتجارة
انشاء نظام الإنذار المبكر للتجارة العادلة	الموازنة العامة	11	1	25	15	41	وزارة الصناعة والتجارة
اعادة هيكلة التعرفة الجمركية / قانون الاستثمار	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
دراسة لتحديد الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في تطبيق الإجراءات الضريبية	الموازنة العامة	35	0	0	0	0	وزارة الصناعة والتجارة
مجموع مشاريع جديدة		196	31	25	75	131	
المجموع للسياسة		1,871	241	275	395	911	
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وحفز الشركات المبتدئة							
المشاريع المستمرة							
إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	منحة	80	30	30	0	60	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
الدعم الفني والمالي للمشاريع المحتضنة والشركات المبتدئة ضمن شبكة مراكز الإبداع	وحدات حكومية	360	160	100	100	360	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
بناء القدرات الانتاجية وتطوير سبل الإنتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	منحة	12,500	3,600	4,400	0	8,000	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
مجموع المشاريع المستمرة		12,940	3,790	4,530	100	8,420	
المجموع للسياسة		12,940	3,790	4,530	100	8,420	
تشجيع الصناعة - دعم الصناعة							
المشاريع المستمرة							
دعم وتطوير شركات القطاعات الصناعية	وحدات حكومية	12,000	6,237	4,388	0	10,625	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
دعم وتطوير قطاع الخدمات	وحدات حكومية + منحة	16,000	1,588	1,442	0	3,030	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
لجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي	الموازنة العامة	240	40	0	0	40	وزارة الصناعة والتجارة
مركز تصميم الالبسة وخدمات التدريب	وحدات حكومية + منحة	5,600	1,350	0	0	1,350	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
دعم وتمويل الشركات	وحدات حكومية	1,000	250	250	264	764	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
دعم الجمعيات القطاعية والتصديرية	وحدات حكومية	120	10	25	35	70	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
انشاء مراكز التسويق الخارجية	وحدات حكومية	290	30	50	100	180	المؤسسة الأردنية لتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
لجنة الوقاية من الأخطار الصناعية	الموازنة العامة	80	20	0	20	40	وزارة الصناعة والتجارة

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
	العامة						
انشاء بيوت للتصدير و نافذة المصدر	وحدات حكومية	70	10	20	20	50	المؤسسة الأردنية للتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
الترويج والتسويق الزراعي	وحدات حكومية	70	20	25	15	60	المؤسسة الأردنية للتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
مجموع المشاريع المستمرة		35,470	9,555	6,200	454	16,209	
مشاريع جديدة							
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتطوير التصدير	منحة	3,500	1,500	1,500	500	3,500	المؤسسة الأردنية للتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية
الاستراتيجية الوطنية لتطوير أنظمة الرقابة على الأعمال	منحة	2,000	500	0	750	1,250	وزارة الصناعة والتجارة
تطوير قاعدة البيانات للمواصفات الأردنية لتشمل القواعد الفنية الوطنية غير الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس	وحدات حكومية	20	10	0	0	10	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
زيادة وتفعيل مشاركة الصناعيين الأردنيين في اللجان الفنية الدولية والإقليمية والوطنية التي تقوم بوضع المواصفات وتقديم الدعم لهم	وحدات حكومية	29	8	0	8	16	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية - برنامج دعم الصناعة	الموازنة العامة	32,835	2,835	1,445	2,099	6,379	وزارة الصناعة والتجارة
تنفيذ برنامج متكامل ومبادر لمسح الأسواق لضمان سلامة المنتجات بمطابقتها مع متطلبات القواعد الفنية الأردنية	وحدات حكومية	625	100	0	200	300	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
مجموع مشاريع جديدة		39,009	4,953	2,945	3,557	11,455	
المجموع للسياسة		74,479	14,508	9,145	4,011	27,664	
تنمية وتطوير القطاعات الصناعية المستهدفة / الدواء، الألبسة، الصناعات الغذائية، الحجر والرخام							
مشاريع جديدة							
افتتاح فروع للمؤسسة في الزرقاء واربد والتوسع بالصلاحيات المباشرة	وحدات حكومية	500	110	0	50	160	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
توحيد التشريعات النازمة للرقابة على الغذاء	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
عقد مذكرات تفاهم مع الشركاء المعنيين بالرقابة على الغذاء	وحدات حكومية	360	0	0	150	150	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
اعتماد مختبرات الدواء دوليا وتطويرها	وحدات حكومية + منحة	520	150	150	0	300	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في دراسة وتقييم ملفات الأدوية المقدمة للتسجيل في الأردن	منحة	90	0	30	0	30	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
منح شهادات المنتجات الزراعية العضوية	منحة	25	10	10	5	25	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
FIMS حوسبة نظام الرقابة على الغذاء	منحة	500	100	200	200	500	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
الاعتماد الدولي لمختبرات الغذاء / شفا بدران	وحدات حكومية + منحة	979	235	385	100	720	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
تأهيل وتصنيف مفتشي الغذاء حسب المعايير الواردة في دليل التفتيش	وحدات حكومية	105	15	15	30	60	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
رصد الملوثات في الأغذية	وحدات حكومية	90	13	0	20	33	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
تصنيف المؤسسات الغذائية حسب درجة الخطورة الصحية	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
تدريب متداولي الغذاء في المطاعم والمطابخ العامة على دليل الممارسات السليمة لتداول	وحدات حكومية	45	0	5	15	20	المؤسسة العامة للغذاء والدواء

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
							الغذاء
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	15	15	0	0	30	وحدات حكومية	وضع نظام إدارة الأزمات وسلامة الغذاء بكفاءة وفعالية / التسممات الغذائية
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	0	0	0	0	0	وحدات حكومية	تطبيق برنامج الرقابة الذاتية في المؤسسات الغذائية
	2,013	585	795	633	3,244		مجموع مشاريع جديدة
	2,013	585	795	633	3,244		المجموع للسياسة
	174,453	62,412	38,084	73,957	323,961		المجموع للقطاع

ثانياً: قطاع السياحة

تعتبر السياحة صناعة من الصناعات التنموية نظراً للدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها محركاً رئيسياً لكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعلها رافداً من روافد الاقتصاد الوطني في جميع دول العالم، فلا يمكن عزل قطاع السياحة عن باقي قطاعات الخدمات مثل، التجارة، البنوك، النقل، الإعلام، تكنولوجيا المعلومات، التأمين وغيرها العديد من الخدمات التي ترتبط بحركة السياح.

كما يعتبر القطاع السياحي مصدر لجذب العملات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، ولما لذلك من تأثير مباشر على ميزان المدفوعات الأردني، وأكبر جاذب للاستثمارات، كما تحفز السياحة أيضاً الاستثمار في البنى التحتية إضافة إلى الاستثمار في تأهيل البيئة الطبيعية والآثار الثقافية والتاريخية، وبالنتيجة تساهم في المحافظة على التراث العمراني، كذلك تساهم السياحة في توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث يؤدي النشاط السياحي إلى استحداث وظائف جديدة في مجال السياحة أو الأعمال المرتبطة بها، وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتج السياحي، الأمر الذي ينبثق عنه أيضاً بشكل حتمي زيادة الاستثمار في قطاع السياحة وتوزيعه جغرافياً على مختلف المناطق. إلى جانب ما ذكر تعتبر السياحة نشاطاً "إنسانياً" له تأثيراته الاجتماعية والثقافية والفكرية يتيح المجال لحوار الثقافات والحضارات ونشر التفاهم بين الشعوب وتنمية القيم الإنسانية النبيلة المبنية على السلام والاحترام المتبادل بينها.

ويشكل الأردن بموقعه الجغرافي المتوسط والاستراتيجي وطبيعته الخلابة وتراثه الثقافي والحضاري الغني ووفرة المواقع الأثرية ذات المدلولات البارزة دعائم لقطاع السياحة، فالأردن متحف تاريخي كبير يزخر بمكتنزات دينية وثقافية وعمرانية وتراثية وطبيعية تشكل المقومات الرئيسية للمنتج السياحي الأردني والذي يمكن اعتباره ملائماً لأنواع السياحة التالية:

1. السياحة الدينية
2. السياحة العلاجية
3. السياحة البيئية
4. سياحة المغامرات
5. السياحة الثقافية المرتبطة بالآثار والتراث
6. سياحة المؤتمرات
7. السياحة العائلية

وقد بلغ عدد الزوار القادمين إلى المملكة عام 2009 (7.084) مليون زائر مقارنة مع العام 2008 الذي بلغ عدد الزوار (7.10) مليون زائر. وبنسبة انخفاض بلغت 0.2% نتيجة لانخفاض أعداد زوار اليوم الواحد بنسبة 2.3% في حين ارتفع أعداد سياح المبيت بنسبة 1.6%. كما بلغت نسبة سياح المبيت من إجمالي أعداد القادمين حوالي 53.5% مقابل 48.4% لزوار اليوم الواحد، الأمر الذي يدل على أهمية الأردن كوجهة سياحية من جهة، وكهمزة وصل على خارطة السفر الإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

البند	زوار اليوم الواحد	سياح المبيت	المجموع
2008	3,371.794	3,728.709	7,100.503
2009	3,295.656	3,788.896	7,084.552
نسبة النمو	-2.3%	1.6%	-0.2%

وفيما يتعلق بالدخل السياحي، فتشير البيانات إلى أن الدخل السياحي المتحقق عام 2009 قد وصل إلى حوالي مليارين ونحو (67) مليون دينار، مقارنة مع مليارين و (88) مليون دينار لعام 2008، بانخفاض وصل إلى (-1.1%). وبمقارنة الزيادة المتحققة في

الدخل مع نمو أعداد السياح، نجد أن نسبة نمو الدخل السياحي تزيد عن نسب نمو كل من القادمين و سياح المبيت بحوالي ثلاث أضعاف، كما تشير البيانات إلى أن حوالي 43.6% من الدخل السياحي المتحقق عام 2009 مصدره السياح العرب، و(28%) من الأجانب و(28.4%) من الأردنيين المقيمين في الخارج. وعليه، يمكن القول أن أهمية السوق العربي كمصدر دخل سياحي تتخفف نسبياً مقارنة مع أهميته كمصدر للسياح من حيث العدد، وفي هذا السياق بلغت إيرادات المواقع الأثرية والسياحية (16.053) مليون دينار خلال عام 2009 مقابل (18.951) مليون دينار لعام 2008 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي (15%). كما سجلت فرص العمل المباشرة في القطاع السياحي نمواً بلغ حوالي (6%) حيث بلغ عدد العاملين (40) ألف عامل مقابل (38) ألف عامل خلال عام 2009.

وقد حقق قطاع السياحة الأردني العديد من الإنجازات خلال الأعوام (2007-2009) يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: التنافسية وتعزيز موقع الأردن على خارطة السياحة العالمية:

- فوز البتراء كإحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة.
- إعداد خطة تسويق الكتروني متكاملة لقطاع السياحة.
- تنفيذ حملات إعلانية خارجية في كافة البلدان والمشاركة في المعارض السياحية المتخصصة.
- إطلاق حملة دعائية عبر القنوات المختلفة تحت شعار "الأردن مرحبا بكم".
- وضع خطة إستراتيجية خاصة بالتسويق السياحي.
- إنجاز نظام وطني للمعلومات السياحية.
- إقامة سوق السفر الأردني الأول في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت.
- إطلاق الموقع الالكتروني لهيئة تنشيط السياحة بست لغات أجنبية والموقع الالكتروني لمحمية البتراء الأثرية.

ثانياً: تطوير المنتج السياحي والبنى التحتية:

- بدء العمل بمشروع تطوير السياحة الثالث الذي يهدف إلى وضع خمس مدن أردنية على خارطة السياحة الوطنية بقيمة (71) مليون دولار.
- إنجاز مشروع تطوير القطاع السياحي (المشروع الياباني) الذي تم من خلاله تطوير العديد من المرافق التي تعتبر إضافة نوعية للمنتج السياحي الأردني في كل من عمان والسلط ومأدبا والكرك والبحر الميت، بالإضافة إلى إنجاز العديد من المتاحف المتخصصة في كل من قلعة الكرك ومانوراما البحر الميت ومتحف السلط التاريخي، بالإضافة إلى المتحف الوطني في عمان الذي سيتم إنجازه مع نهاية هذا العام ليشكل بوابة السياحة الأردنية.
- إنجاز مشروع ترويج الإرث الحضاري والذي تم من خلاله تطوير موقع ام الرصاص (احد مواقع التراث العالمي) وتزويده بكافة مرافق خدمات الزوار بالإضافة إلى إنجاز متحف اللاهون.
- إنجاز متحف دار السرايا في اربد وخفض متحف على وجه الأرض (متحف لوط) في منطقة غور الصافي.
- إطلاق مشروع المسارات السياحية التي تستهدف الساحة المحلية وتعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في العملية السياحية وإدماجهم بالنشاطات والبرامج السياحية والانتقاء من وضع مساري السلط ومسار راسون على الخارطة السياحية .
- إنجاز المرحلة الأولى من خارطة الاستثمار السياحي وبدء التحضير للمرحلة الثانية .

ثالثاً: توفير البيئة التشريعية والمؤسسية الملائمة لتطوير أداء القطاع السياحي:

- إصدار نظام جديد لهيئة تنشيط السياحة.

- إصدار نظام إدارة محمية البتراء الأثرية.
- إطلاق إستراتيجية إدارة الإرث الأثري في الأردن.
- تطوير قاعدة البيانات الجغرافية للمواقع الأثرية والسياحية في المملكة.
- تنفيذ برامج لتأهيل وتدريب الموارد البشرية وإنجاز مشروع المدرسة الفندقية .

التحديات

وبالرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن قطاع السياحة يواجه العديد من التحديات من أهمها:

- التنافس على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف مخصصات الترويج والتسويق بالمقارنة بدول الإقليم.
- توفير مرافق سياحية ملائمة في متناول السياحة المحلية.
- تمركز الاستثمارات السياحية في مناطق محدده (عمان والعقبة والبحر الميت) مع صعوبة جذب الاستثمارات السياحية في المواقع السياحية الأخرى.
- إدماج المجتمعات المحلية كعنصر فاعل في العملية السياحية ونقص الوعي لدى المواطن بأهمية التراث الوطني الأردني والمحافظة على البيئة.
- النقص الكبير في الدعم التقني الحديث (أجهزة ومعدات) لاستخدامها للمحافظة على الإرث التاريخي والحضاري.
- نقص الكوادر المؤهلة للنهوض بقطاع السياحة كقطاع واحد .

الأهداف العامة

1. تطوير وتوفير البنى والمرافق السياحية.
2. المحافظة على الإرث الحضاري والثقافي للمملكة وتسويقه عالمياً.
3. تطوير وتحسين المناخ الاستثماري السياحي.
4. دمج المجتمعات المحلية في عمليتي التطوير والتخطيط .

الأهداف المرحلية

1. تنويع المنتج السياحي بما يعكس تنوع وغنى المقومات والمواقع السياحية في المملكة
2. توفير إطار تشغلي وإداري لتحسين أداء المواقع السياحية والخدمات الأساسية التي تقدم ضمنها.
3. الوصول إلى الأسواق السياحية الواعدة .
4. زيادة الاستثمارات السياحية .

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تنويع المنتج السياحي بما يعكس تنوع وغنى المقومات والمواقع السياحية في المملكة										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الدخل السياحي - مليار دينار	1.46	1.63	2.095	2.067	2.432	2.5	2.7	3	وزارة السياحة والآثار	وزارة الثقافة
توفير إطار تشغيلي وإداري لتحسين أداء المواقع السياحية والخدمات الأساسية التي تقدم ضمنها										
الدخل المتأتي من المواقع السياحية والأثرية - مليون دينار	7.1	11.6	19	16.6	21.8	21	23	25	وزارة السياحة والآثار	هيئة تنشيط السياحة
الوصول إلى الأسواق السياحية الواعدة										
عدد سياح المبيت - مليون	3.5	3.5	3.7	3.8	4.557	4.4	4.8	5.2	وزارة السياحة والآثار	القطاع الخاص
عدد السياح ضمن المجموعات السياحية - ألف	301	359	506	474	718.7	550	605	650	وزارة السياحة والآثار	القطاع الخاص
زيادة الاستثمارات السياحية										
عدد الفعاليات السياحية	2,443	2,980	3,200	3,341	3.58	3,350	3,500	3,600	وزارة السياحة والآثار	وزارة الثقافة

السياسات

1. تطوير وتنويع المنتج السياحي وتوزيع عمليات التطوير جغرافيا.
2. تطوير خطط تسويق المنتج السياحي الأردني في الأسواق العالمية.
3. تعزيز تنافسية القطاع السياحي إقليميا وعالميا.
4. الحفاظ على الإرث الحضاري وتقديمه بطريقة عصرية مستدامة بما يتوافق وأفضل المعايير العالمية.
5. تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير المنتج السياحي.
6. التعريف بأهمية السياحة والتشجيع على الانخراط بالقطاع السياحي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير وتنويع المنتج السياحي وتوزيع عمليات التطوير جغرافيا										
الدخل السياحي - مليار دينار	1.46	1.63	2.098	2.067	2.423	2.5	2.7	3	وزارة السياحة والآثار	وزارة الثقافة
تطوير خطط تسويق المنتج السياحي الأردني في الأسواق العالمية.										
معدل مدة إقامة السائح - ليلة	4	4.4	4.3	4.5	4.5	4.9	5.1	5.4	وزارة السياحة والآثار	
تعزيز تنافسية القطاع السياحي إقليميا وعالميا.										
عدد المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي	3	3	3	3	3	3	4	4	وزارة السياحة والآثار	وزارة التربية والتعليم
عدد المواقع المؤهلة اثريا وسياحيا	25	27	31	35	40	50	55	58	وزارة السياحة والآثار	وزارة الأشغال العامة والإسكان
الحفاظ على الإرث الحضاري وتقديمه بطريقة عصرية مستدامة بما يتوافق وأفضل المعايير العالمية.										
ترتيب الأردن ضمن مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي	-	-	55	53	54	48	47	44		القطاع الخاص
تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير المنتج السياحي.										
عدد العاملين في القطاع السياحي - ألف	31	34.4	39.64	40.1	42	50	55	60	وزارة السياحة والآثار	المؤسسات الأكاديمية والتدريبية ذات العلاقة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد الخريجين من الكلية والمدرسة الفندقية	400	470	530	620	720	1,000	1,200	1,300	وزارة السياحة والآثار	الشركة الأردنية للتعليم الفندقي والسياحي
عدد المسارات السياحية المؤهلة	-	-	-	-	2	4	6	8	وزارة السياحة والآثار	وزارة الشؤون البلدية

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تطوير وتنويع المنتج السياحي وتوزيع عمليات التطوير جغرافياً							
المشاريع المستمرة							
مراكز الزوار	الموازنة العامة	1,650	300	200	330	830	وزارة السياحة و الآثار
دراسات وأبحاث واستشارات	الموازنة العامة	231	40	0	77	117	وزارة السياحة و الآثار
مشروع تطوير القطاع السياحي	الموازنة العامة + قرض	46,000	3,432	1,000	50	4,482	وزارة السياحة و الآثار
مشروع تحسين وتطوير الخدمات في المواقع السياحية	الموازنة العامة	3,300	384	350	800	1,534	وزارة السياحة و الآثار
مشروع تأهيل البنى التحتية في المواقع السياحية	الموازنة العامة	3,640	300	130	450	880	وزارة السياحة و الآثار
مشروع تطوير السياحة الثالث	الموازنة العامة + قرض	50,000	10,356	9,000	5,800	25,156	وزارة السياحة و الآثار
مجموع المشاريع المستمرة		104,821	14,812	10,680	7,507	32,999	
مشاريع جديدة							
إنشاء وحدة إدارة وتطوير المواقع والخدمات السياحية	الموازنة العامة	3,300	0	0	200	200	وزارة السياحة و الآثار
ليالي القلعة	الموازنة العامة + القطاع الخاص	1,200	400	0	400	800	وزارة السياحة و الآثار
شراكة للسياحة البيئية والثقافية	منحة	1,419	236	236	300	772	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
مشروع تطوير السياحة	منحة	19,880	3,313	3,313	3,500	10,126	وزارة السياحة و الآثار
إنشاء مراكز حرفية - مبنى الجمعية الأردنية للحرف التقليدية - سرايا مادبا	الموازنة العامة	90	0	0	30	30	وزارة السياحة و الآثار
فعاليات سياحية في مناطق أثرية وساحات عامة رئيسية في عمان وعجلون والكرك	الموازنة العامة + القطاع الخاص	1,200	0	0	400	400	وزارة السياحة و الآثار
مجموع مشاريع جديدة		27,089	3,949	3,549	4,830	12,328	
المجموع للسياسة		131,910	18,761	14,229	12,337	45,327	
تطوير خطط تسويق المنتج السياحي الأردني في الأسواق العالمية							
المشاريع المستمرة							
التسويق والترويج السياحي لإقليم البتراء	وحدات حكومية	2,600	500	700	1,100	2,300	سلطة اقليم البتراء
تكثيف العمل في مجال التسويق الالكتروني	ذاتي	5,000	2,275	3,000	3,500	8,775	هيئة تنشيط السياحة
توسيع القاعدة التسويقية للمنتج السياحي الأردني وفتح أسواق جديدة	ذاتي	43,565	8,163	15,650	16,915	40,728	هيئة تنشيط السياحة

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة السياحة و الآثار	180	0	0	180	890	الموازنة العامة	دراسات ومسوحات إحصائية - مسح القادمين والمغادرين ومسح السياحة الداخلية
هيئة تنشيط السياحة	11,922	5,500	2,000	4,422	13,000	الموازنة العامة + ذاتي	زيادة الحملات الإعلامية والإعلانية الموجهة للمستهلك مباشرة
	63,905	27,015	21,350	15,540	65,055		مجموع المشاريع المستمرة
	63,905	27,015	21,350	15,540	65,055		المجموع للسياسة
تعزيز تنافسية القطاع السياحي إقليميا وعالميا							
المشاريع المستمرة							
وزارة السياحة و الآثار	115	65	0	50	170	الموازنة العامة	أجهزة ومعدات السلامة العامة
وزارة السياحة و الآثار	335	150	110	75	955	الموازنة العامة	أجهزة الحاسوب وتوابعه
وزارة السياحة و الآثار	160	80	0	80	165	الموازنة العامة	تحديث وإصلاحات الأبنية المختلفة
وزارة السياحة و الآثار	115	65	0	50	165	الموازنة العامة	دراسات تطوير العمل المؤسسي
	725	360	110	255	1,455		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة السياحة و الآثار	5	5	0	0	100	الموازنة العامة	ربط كاميرات المراقبة في المواقع السياحية بغرفة عمليات الشرطة السياحية
وزارة السياحة و الآثار	0	0	0	0	20	الموازنة العامة	تفعيل دور الرقابة و التفقيد في وادي رم (الديسة) و القيام بعمليات البحث و الإنقاذ
	5	5	0	0	120		مجموع مشاريع جديدة
	730	365	110	255	1,575		المجموع للسياسة
الحفاظ على الإرث الحضاري وتقديمه بطريقة عصرية مستدامة بما يتوافق وأفضل المعايير العالمية							
المشاريع المستمرة							
دائرة الآثار العامة	470	200	170	100	970	الموازنة العامة	تطوير المتاحف الأثرية
سلطة إقليم البترا	1,750	750	500	500	1,950	وحدات حكومية	اعادة تأهيل المواقع الأثرية في إقليم البترا
سلطة إقليم البترا	7,171	2,961	400	3,810	10,381	وحدات حكومية	المحافظة على الآثار وإعادة تأهيل المواقع السياحية في إقليم البترا
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	350	100	100	150	350	وحدات حكومية	مشروع متحف الديسة
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	1,120	150	470	500	800	وحدات حكومية + منحة	مشروع اطلاق المها العربي في منطقة وادي رم
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	430	50	280	100	205	وحدات حكومية	تطوير المواقع السياحية في العقبة
دائرة الآثار العامة	200	200	0	0	600	الموازنة العامة	زيادة عدد المواقع الأثرية المسجلة على قائمة التراث العالمي
وزارة السياحة و الآثار	315	300	0	15	725	الموازنة العامة	دعم صندوق حماية التراث العمراني
دائرة الآثار العامة	70	40	0	30	1,500	الموازنة العامة	اجهزة ومعدات السلامة العامة في المواقع السياحية والأثرية
دائرة الآثار العامة	580	200	200	180	660	منحة	معهد مادبا للفنون والفسيفساء والترميم
دائرة الآثار العامة	2,560	1,000	770	790	3,685	الموازنة العامة	توثيق وترميم وصيانة مواقع أثرية مختارة تمهيدا لتطويرها كمواقع جذب سياحي
	15,016	5,951	2,890	6,175	21,826		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
دائرة الآثار العامة	340	250	0	90	1,500	الموازنة العامة	وحدة إدارة المواقع الأثرية والتراثية
دائرة الآثار العامة	250	250	0	0	750	الموازنة العامة	شركة نظافة للمواقع الأثرية والسياحية
	590	500	0	90	2,250		مجموع مشاريع جديدة
	15,606	6,451	2,890	6,265	24,076		المجموع للسياسة

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
التعريف بأهمية السياحة والتشجيع على الانخراط بالقطاع السياحي							
المشاريع المستمرة							
وزارة السياحة و الآثار	750	450	0	300	1,500	الموازنة العامة	الإعلام والترويج السياحي
	750	450	0	300	1,500		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة السياحة و الآثار	250	100	100	50	300	منحة	تأهيل العاملين في القطاع السياحي
	250	100	100	50	300		مجموع مشاريع جديدة
	1,000	550	100	350	1,800		المجموع للسياسة
	126,568	46,718	38,679	41,171	224,416		المجموع للقطاع

ثالثاً: قطاع الزراعة

يتصف القطاع الزراعي في الأردن بتنوع أساليب الإنتاج وتقنياته حيث يساهم هذا القطاع بحوالي (3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة (25%) خلال العام الماضي، كما أن للقطاع أهمية اقتصادية واجتماعية، حيث انه يساهم في تشغيل (5.6%) من إجمالي القوى العاملة في الأردن، وتشكل التنمية الزراعية بعداً هاماً في المحافظة على التنوع الحيوي والغطاء النباتي ودرء خطر التصحر والتغير المناخي والحد من تداعياتها على التوازن البيئي كما يعتبر القطاع الزراعي الأساس في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تحقق المملكة اكتفاء ذاتي من الخضار والفاكهة واللحوم البيضاء (الدجاج) والبيض وزيت الزيتون.

وقد حظي القطاع الزراعي باهتمام ملكي خاص حيث أعلن جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) عام 2009 عاما للزراعة، نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع وما له من ارتباط بالأمن الغذائي والأمن الاجتماعي بالمواطنين وانطلاقاً من ذلك ولتحقيق الرؤيا الملكية السامية، قامت وزارة الزراعة وبالتعاون مع الشركاء في القطاع بإعداد وثيقة زراعية للسنوات القادمة تساهم في تطوير القطاع وتنميته.

أهم المؤشرات الزراعية للعام 2009

المؤشر	القيمة لعام 2009
القوى العاملة الزراعية (ألف)	120
القروض من مؤسسة الإقراض الزراعي	27000
المساحة المزروعة فعلاً (ألف)	2730
المساحة المزروعة بالمحاصيل (ألف)	438
المساحة المزروعة بالخضار (ألف)	471
المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة (ألف)	526
المساحة المزروعة بالزيتون (ألف)	1295
المساحة المزروعة البيوت البلاستيكية (ألف)	33
إجمالي الصادرات الزراعية (مليون دينار)	582
إجمالي الصادرات الغذائية (مليون دينار)	513
إجمالي الصادرات (مليون دينار)	3573
إجمالي المستوردات (مليون دينار)	9993
إجمالي المستوردات الزراعية (مليون دينار)	1729
إجمالي الواردات الغذائية (مليون دينار)	1456
نسبة الصادرات الزراعية	16%
نسبة الواردات الزراعية	17%
العجز الزراعي	1147.4
الرقم القياسي الكمي للواردات الزراعية (1994=100)	190.4
الرقم القياسي السعري للواردات الزراعية (1994=100)	188.2
الرقم القياسي الكمي للصادرات الزراعية (1994=100)	270.6
الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية (1994=100)	208.1
عدد الشركات الزراعية المسجلة	593
رؤوس أموال الشركات الزراعية المسجلة (بالمليون دينار)	161.6

وقد حقق قطاع الزراعة خلال الأعوام (2007-2009) العديد من الانجازات في المجالات المختلفة من أبرزها:

أولاً: التشريعات النازمة لعمل القطاع الزراعي:

القوانين والأنظمة

1. نظام تنظيم استعمال الأراضي .
2. نظام تصنيف الطيور البرية والحيوانات البرية المحظور صيدها تبعاً لدرجة حمايتها .
3. قانون الرفق بالحيوان.
4. قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية
5. قانون صندوق المخاطر للمزارعين
6. قانون نقابة الأطباء البيطريين
7. تعديل التعليمات الصادرة بموجب قانون الزراعة.
8. تعديل قانون ضريبة المبيعات لإعفاء (35) مدخل إنتاج من ضريبة المبيعات.

ثانياً: الموارد الزراعية للعام 2009:

- استصلاح (15,835) دونم من الأراضي الزراعية استفاد منها (2,767) مزارع، زرع منها (4,767) دونم بالأشجار المثمرة.
- حفر آبار جمع مياه بسعة تخزينية مقدارها (84,226) م³ ، وصيانة وإنشاء نحو 45 كم من قنوات الري وإقامة سد ترابي واحد تتراوح سعته (500) م³ وإقامة (3) حفائر ترابية بسعة (750) ألف م³.
- إنتاج (279,312) غرسه مثمرة و(16300) نبتة زينة وإنتاج (4.319) مليون غرسه حرجية ورعوية تم زراعتها في الأراضي الحرجية والرعية للقطاعين العام والخاص.
- المحافظة على الثروة الحرجية القائمة
- إنشاء طرق زراعية بطول (15) كم طولي.
- الاستمرار في تنفيذ مشروع دعم المحاصيل الحقلية.
- تقديم الخدمات الوقائية وتنفيذ حملات مكافحة الذباب المنزلي ومكافحة الآفات الزراعية حيث تم إطلاق نحو (145) مليون حشرة عقيمة ضمن مشروع مكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط.

ثالثاً: الأمن الغذائي الأسري ومكافحة الفقر:

- استفادت (965) أسرة من مشاريع (الماعز الهجين ، الحصاد المائي، تربية الدواجن) في مختلف مناطق المملكة.
- تعويض (576) مزارع من متضرري الصقيع بكلفة إجمالية مقدارها (418) ألف دينار

رابعاً: الثروة الحيوانية:

- تقديم الخدمات البيطرية لمربي الثروة الحيوانية والبالغ عددها (6.65) مليون رأس حيث قدمت لها التحصينات والعلاجات اللازمة
- إعادة تأهيل والتوسع في إنشاء العيادات البيطرية ومختبرات الصحة الحيوانية والبالغ عددها (13) في كافة محافظات المملكة وتزويد المديريات بالعيادات البيطرية المتنقلة والبالغ عددها (40) عيادة.
- الاستمرار في تنفيذ مشروع الترقيم الوطني الهادف لتتبع الوضع الصحي للثروة الحيوانية حيث تم ترقيم نحو 600 ألف رأس من الأغنام والماعز والأبقار والجمال.

التحديات

- وعلى الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن قطاع الزراعة ما زال يواجه تحديات وصعوبات عدة منها:
- الظروف الجوية غير المناسبة و ارتفاع المخاطر الزراعية وتعاقب سنوات الجفاف.
 - التراجع المستمر في مساحات الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وتفتت الملكية الزراعية وتدني إنتاجيتها لارتفاع نسبة الملوحة.
 - اتساع الفجوة الغذائية (ما بين الإنتاج و الاحتياجات الفعلية).
 - تدني كميات المياه المخصصة للزراعة وتذبذب كميات الأمطار من عام لآخر.
 - العزوف عن امتحان حرفة الزراعة وضعف كفاءة العمالة الزراعية (المحلية والوافدة).
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.
 - سوء استغلال أراضي المراعي والاعتداءات على الأراضي الحرجية والزراعية.

الأهداف العامة

1. تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري ومكافحة الفقر والبطالة.
2. تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي.
3. تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الأهداف المرحلية

1. المحافظة على الموارد الزراعية وتطويرها.
2. زيادة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الزراعي.
3. زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية
4. نقل التكنولوجيا الزراعية الملائمة ونشرها لدى المزارعين
5. توفير البيئة المؤسسية المناسبة لتحقيق التنمية الزراعية.
6. توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية.
7. الإسهام في التنمية الريفية.
8. تعزيز الفرص الاقتصادية للمنتجين الزراعيين ومتابعة الفرص التجارية المحلية والدولية.
9. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المحافظة على الموارد الزراعية وتطويرها										
الطاقة الإنتاجية للحصاد المائي - ألف م ³	-	-	910	1,334	3,700	1,500	1,500	1,500	وزارة الزراعة	وزارة المياه والري
المساحات المستصلحة - ألف دونم سنويا	28	-	15	15.8	8	4.157	8	8	وزارة الزراعة	-
زيادة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الزراعي										
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بالأسعار	%3.50	%3.30	%3.10	%3.50	%3.70	%3.50	%3.50	%3.50	وزارة الزراعة	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الجارية										
قيمة الصادرات الزراعية الوطنية - مليون دينار	451	-	613	582	676	700	720	750	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية										
كمية صادرات زيت الزيتون - طن	1,908	-	2,200	1,504	358	2,700	2,800	2,900	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
كمية إنتاج الخضار والفواكه - ألف طن	2,178	-	2,185	2,362	2,138	2,420	2,430	2,440	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
نقل التكنولوجيا الزراعية الملانمة ونشرها لدى المزارعين										
كمية المياه الممكن توفيرها سنوياً باستخدام التقنيات الحديثة - م.م	8	10	11	12	12	15	20	20	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	وزارة الزراعة
عدد المزارعين المتبنين للتقنيات الحديثة	13,000	13,525	14,543	15,675	18,157	19,000	20,000	20,000	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	وزارة الزراعة
عدد الأوراق العلمية التي يتم إعدادها - سنوي	35	30	49	31	39	25	25	30	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	وزارة الزراعة
عدد المزارعين المستفيدين من الدورات التدريبية	3,500	3,569	4,201	4,284	5,990	4,500	4,500	4,500	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	وزارة الزراعة
توفير البيئة المؤسسية المناسبة لتحقيق التنمية الزراعية										
عدد الموظفين المؤهلين - متدربين	471	-	1,073	1,387	432	1,770	2,070	2,100	وزارة الزراعة	المعهد الوطني للتدريب
عدد صغار المزارعين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة	2,607	-	5,890	-	4,188	9,000	9,100	9,200	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
درجة رضا المتعاملين مع وزارة الزراعة	%70	-	%70	%70	%75	%80	%85	%85	وزارة الزراعة	-
توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية										
عدد العينات المفحوصة سنوياً من الأمراض (ألف عينة)	64	-	70	497	55	55	60	65	وزارة الزراعة	كلية الطب البيطري/التكنولوجيا
عدد أنواع الأمراض المشمولة بالتشخيص	6	-	10	23	23	27	30	35	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
عدد المواشي المحصنة (مليون رأس)	3	-	3	6.65	4.065	6.66	6.67	6.68	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
الإسهام في التنمية الريفية										
قيمة القروض الممنوحة لصغار المزارعين (مليون دينار سنوياً)	12	13	13.4	13	14	5	5	5	الإقراض الزراعي	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة										
عدد الأسر الفقيرة المستفيدة سنوياً من برامج التنمية الريفية والزراعية الشاملة	-	-	2,875	965	950	1,000	1,000	1,000	وزارة الزراعة	

السياسات

1. تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
2. التوسع في استغلال واستصلاح الأراضي المنحدرة والصخرية.
3. توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية وتطوير المنتجات الزراعية الحيوانية.
4. حماية الثروة النباتية وتوفير الغراس المثمرة والمحسنة وتطوير المنتجات الزراعية النباتية.
5. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية.
6. الحد من آثار المخاطر والأخطار التي يتعرض لها المنتجون الزراعيون.
7. تشجيع البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة ونقل تقنيات نتائج البحوث إلى العاملين في القطاع الزراعي.
8. المحافظة على مناطق الثروة الحرجية وحماية الغطاء النباتي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.										
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الجارية)	%3.50	%3.30	%3.10	%3.50	%3.70	%3.50	%3.50	%3.50	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
التوسع في استغلال واستصلاح الأراضي المنحدرة والصخرية.										
مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة سنوياً (ألف دونم)	28	-	15	15.8	4,157	8	8	8	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
الطاقة الإنتاجية للحصاد المائي (ألف م ³)	55	-	910	1,334	3,700	1,500	1,500	1,500	وزارة الزراعة والري	
توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية وتطوير المنتجات الزراعية الحيوانية.										
كمية إنتاج اللحوم البيضاء (ألف طن)	144.8	-	135	135	178	180	180	180	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
كمية إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	14.2	-	37	42	29.8	46	46	46	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
كمية إنتاج البيض (مليون)	863	-	951	950	954	1,200	1,250	1,300	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
كمية إنتاج الحليب (ألف طن)	269	-	310	320	345	400	400	400	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
حماية الثروة النباتية وتوفير الغراس المثمرة والمحسنة وتطوير المنتجات الزراعية النباتية.										
كمية الصادرات من زيت الزيتون (طن)	1,908	-	2,200	1,504	358	2,700	2,800	2,900	وزارة الزراعة	القطاع الخاص
كمية إنتاج الخضار والفواكه سنوياً (ألف طن)	2,178	-	2,185	2,362	2,138	2,420	2,430	2,440	وزارة الزراعة	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الحد من آثار المخاطر والأخطار التي يتعرض لها المنتجون الزراعيون.										
عدد المستفيدين من صندوق المخاطر الزراعية من إجمالي المزارعين المنتسبين للصندوق	3	-	0	123	0	0	0	0	وزارة الزراعة	اتحاد المزارعين، الإقراض الزراعي
تطوير وتشجيع البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة ونقل تقنيات نتائج البحوث إلى العاملين في القطاع الزراعي.										
عدد المزارعين المتبنين للتقنيات الحديثة	13,000	13,525	14,543	15,675	18,157	19,000	20,000	20,000	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	وزارة الزراعة
عدد الأوراق العلمية	35	30	49	31	39	25	25	30		
عدد المزارعين المستفيدين من الدورات التدريبية	3500	3569	4201	4284	5,990	4500	4500	4500		
كمية المياه التي يتم توفيرها سنوياً باستخدام التقنيات الحديثة (م.م)	8	10	11	12	12	15	20	20		
المحافظة على مناطق الثروة الحرجية وحماية الغطاء النباتي.										
المساحة الحرجية (ألف دونم)	890	-	890	895	897	905	910	915	وزارة الزراعة	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تطوير وتنويع المنتج السياحي وتوزيع عمليات التطوير جغرافياً							
المشاريع المستمرة							
برنامج استصلاح الأراضي	الموازنة العامة	12,846	938	558	1,514	3,010	وزارة الزراعة
تنمية اقليم الشراه الزراعية	الموازنة العامة	5,300	560	125	605	1,290	وزارة الزراعة
مجموع المشاريع المستمرة		18,146	1,498	683	2,119	4,300	
المجموع للسياسة		18,146	1,498	683	2,119	4,300	
توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية وتطوير المنتجات الزراعية الحيوانية							
المشاريع المستمرة							
تربية الضأن والماعز	الموازنة العامة	135	45	38	45	128	وزارة الزراعة
مكافحة ذبابة البحر الابيض المتوسط	الموازنة العامة	150	50	50	50	150	وزارة الزراعة
انشاء وتوسعة المحاجر البيطرية	الموازنة العامة	3,000	100	150	0	250	وزارة الزراعة
التحضير للاعتماد	الموازنة العامة	300	50	50	70	170	وزارة الزراعة
إدارة الموارد البحرية في البحر الأحمر	منحة	3,829	750	0	0	750	وزارة الزراعة
المشروع الإقليمي لإدارة مكافحة المتكاملة للآفات في دول الشرق الأوسط	الموازنة العامة + منحة	3,544	120	0	0	120	وزارة الزراعة
biosafty level 3 تجهيز مختبر	الموازنة العامة	500	15	85	200	300	وزارة الزراعة

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
مكافحة داء الكلب - السعار	الموازنة العامة	240	40	30	100	170	وزارة الزراعة
مكافحة الذباب المنزلي في الأغوار	الموازنة العامة	3,000	100	100	200	400	وزارة الزراعة
ترقيم الماشية في الأردن	الموازنة العامة	2,000	55	50	170	275	وزارة الزراعة
المسح الوبائي للأمراض المشتركة ما بين الإنسان والحيوان	الموازنة العامة	600	110	100	200	410	وزارة الزراعة
صندوق دعم وحماية الثروة الحيوانية	الموازنة العامة	114,000	1,000	800	5,000	6,800	وزارة الزراعة
تطوير محطات الأغنام-الواله والمشيرفة والفجيج	الموازنة العامة	260	165	195	200	560	وزارة الزراعة
مجموع المشاريع المستمرة		131,558	2,600	1,648	6,235	10,483	
مشاريع جديدة							
مشروع الزراعة وتربية الماشية في المناطق الريفية	منحة	900	200	300	400	900	وزارة الزراعة
مجموع مشاريع جديدة		900	200	300	400	900	
المجموع للسياسة		132,458	2,800	1,948	6,635	11,383	
حماية الثروة النباتية وتوفير الغراس المثمرة والمحسنة وتطوير المنتجات الزراعية النباتية							
المشاريع المستمرة							
مشروع الإنتاج الزراعي من خلال الزراعة الحافظة	منحة	245	245	0	0	245	وزارة الزراعة
مساعدة تجمعات الأشجار المثمرة	الموازنة العامة	6,330	845	0	900	1,745	وزارة الزراعة
مجموع المشاريع المستمرة		6,575	1,090	0	900	1,990	
مشاريع جديدة							
العناية بأشجار الزيتون الرومي المعمرة	الموازنة العامة	105	35	0	35	70	وزارة الزراعة
مجموع مشاريع جديدة		105	35	0	35	70	
المجموع للسياسة		6,680	1,125	0	935	2,060	
رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية							
المشاريع المستمرة							
تنمية الصادرات البستانية	الموازنة العامة	114	38	0	40	78	وزارة الزراعة
دعم قدرات صغار المزارعين في منطقة المدورة	منحة	213	56	0	0	56	مؤسسة نهر الأردن
بناء قدرات وزارة الزراعة في مجال تحديد المعايير المطلوبة من قبل الاتحاد الأوروبي في مجال منتجات الطازجة	منحة	1,000	600	400	0	1,000	وزارة الزراعة
مشروع تطوير الخدمات الآلية لخدمة المزارعين	الموازنة العامة	5,600	1,300	0	0	1,300	وزارة الزراعة
مشروع إدارة المصادر الزراعية - الكرك - الطفيلة	الموازنة العامة + قرض	30,000	2,319	1,855	2,480	6,654	وزارة الزراعة
الاعتماد الدولي للمختبرات	الموازنة العامة	150	50	95	107	252	وزارة الزراعة
مشروع الأمن الغذائي في الأردن	منحة	600	200	195	195	590	وزارة الزراعة
مشروع الإدارة المستدامة للأراضي	منحة	2,700	900	900	900	2,700	وزارة الزراعة
زيادة دخل الأسر الفقيرة - الأمن الغذائي	الموازنة العامة	10,000	250	482	1,000	1,732	وزارة الزراعة
مشروع بناء القدرات للعاملين في الوزارة	الموازنة العامة	550	125	125	200	450	وزارة الزراعة
مشروع التغير المناخي	منحة	850	300	250	0	550	وزارة الزراعة
مجموع المشاريع المستمرة		51,777	6,138	4,302	4,922	15,362	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
مشاريع جديدة							
توسعة وتحديث صوامع الرصيفة	وحدات حكومية	30,000	10,914	0	0	10,914	الشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين
توسعة وتحديث صوامع الرمثا	وحدات حكومية	25,000	0	5,000	12,500	17,500	الشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين
توسعة وتحديث صوامع الجوبدة	وحدات حكومية	25,000	0	0	12,500	12,500	الشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين
مشروع دعم صغار المزارعين	ذاتي	990	440	250	300	990	مؤسسة الإقراض الزراعي
مشروع المؤشرات الجغرافية لزيت الزيتون	منحة	1,000	400	300	300	1,000	وزارة الزراعة
		81,990	11,754	5,550	25,600	42,904	
مجموع مشاريع جديدة		133,767	17,892	9,852	30,522	58,266	
تطوير وتشجيع البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة ونقل تقنيات نتائج البحوث الى العاملين في القطاع الزراعي							
المشاريع المستمرة							
مركز تدريب المرأة في البادية الاردنية للصناعات الغذائية	الموازنة العامة	60	17	17	20	54	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
استخدام المياه المستصلحة في ري أشجار الزيتون	منحة	160	29	24	0	53	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
تطبيق تكنولوجيا الأغشية المتقدمة في معالجة المياه العادمة لأغراض الزراعة المستدامة	منحة	1,420	800	0	0	800	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
الأبحاث الزراعية	الموازنة العامة	1,210	250	200	450	900	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
توسعة مبنى المركز الرئيسي	الموازنة العامة	200	50	0	0	50	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
اعداد وتجهيز مختبرات التدريب	الموازنة العامة	45	15	10	15	40	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
(CCD) انتشار أمراض النحل الفيروسيه في الشرق الأوسط وعلاقتها بظاهرة اختفاء النحل	الموازنة العامة	222	30	30	0	60	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
المشروع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	الموازنة العامة + منحة	570	20	25	40	85	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
مجموع المشاريع المستمرة		3,887	1,211	306	525	2,042	
مشاريع جديدة							
الري بالتسميد	الموازنة العامة	10,000	473	345	5,000	5,818	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
مشروع أنظمة الزراعة في ضوء شح المياه - التكيف مع التغير المناخي	منحة	1,655	100	200	0	300	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
انشاء مركز الدراسات الملحية والبيئة الجافة للبحث والارشاد الزراعي	الموازنة العامة	1,023	50	100	200	350	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
انشاء مبنى إقليمي دير علا	الموازنة العامة	900	0	0	0	0	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
المرشد المتنقل	الموازنة العامة	1,800	600	252	600	1,452	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
		15,378	1,223	897	5,800	7,920	
مجموع مشاريع جديدة		19,265	2,434	1,203	6,325	9,962	
المحافظة على مناطق الثروة الحرجية وحماية الغطاء النباتي							
المشاريع المستمرة							
حماية الثروة الحرجية	الموازنة العامة	4,645	250	220	450	920	وزارة الزراعة
تحريج الأراضي المحيطة بالسود في الأردن	الموازنة العامة	5,400	150	120	255	525	وزارة الزراعة

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة الزراعة	615	300	125	190	1,700	الموازنة العامة	مشروع تطوير المشاتل الحرجية
وزارة الزراعة	535	255	130	150	16,000	الموازنة العامة	الحزام الأخضر
وزارة الزراعة	3,200	1,500	0	1,700	19,000	الموازنة العامة	إدخال أساليب حصاد المياه في مناطق المراعي
وزارة الزراعة	925	380	290	255	1,500	الموازنة العامة	مشروع تنمية المراعي في البادية الاردنية
وزارة الزراعة	170	60	60	50	150	الموازنة العامة	محميتي برقش ودبين
	6,890	3,200	945	2,745	48,395		مجموع المشاريع المستمرة
	6,890	3,200	945	2,745	48,395		المجموع للسياسة
	92,861	49,736	14,631	28,494	358,711		المجموع للقطاع

3. محور الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية

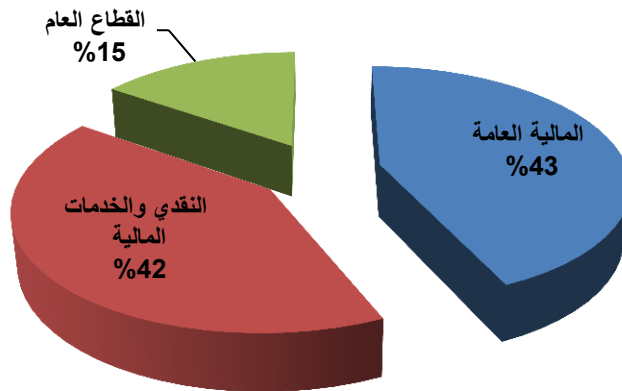
3. محور الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية

يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدى تطور الخدمات الإدارية والمالية والنقدية والخدمات المالية المساندة ، ويؤدي تطور مؤسسات هذا القطاع إلى زيادة المدخرات وتحقيق الكفاءة في توزيعها على أوجه الاستثمار الأكثر مردودا في الاقتصاد الوطني. ويواجه محور الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية تحديات عديدة والتي من أبرزها على مستوى القطاع العام تضخم وتشعب مؤسسات الجهاز الحكومي وتعدد الأنماط المؤسسية واستمرار ثقافة المجتمع الوظيفي وتزايد حجم الطلب على الوظيفة العامة أما على صعيد الإصلاحات المالية والنقدية فيواجهه تداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من آثار على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى العجز المزمن في الموازنة العامة وارتفاع نسبة الجاري من الإنفاق العام من مجمل الإنفاق وارتفاع حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) وأثارها الاقتصادية .

ويهدف المحور على مستوى القطاع العام إلى تطوير هيكل تنظيمي للقطاع العام يتسم بالشفافية والمرونة والكفاءة والفاعلية والتناغم وتوجيه السياسات والبرامج والمشاريع بما يتوافق مع الأهداف والأولويات الوطنية أما على مستوى الإصلاح المالي والنقدي فيهدف إلى المحافظة على الاستقرار المالي وزيادة الاعتماد على الذات والمحافظة على المال العام وتعزيز الرقابة عليه وتحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة وتطوير الخدمات المالية ورفع مستوى البنية التحتية التقنية والتشريعية في سوق رأس المال، حيث سيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز الاستقرار المالي وتخفيض المديونية العامة وتحسين مستوى الإدارة المالية وتعزيز الإدارة الجمركية وتعزيز الإيرادات الضريبية وانسجام هيكل أسعار الفائدة في السوق النقدي مع النشاط الاقتصادي وتعزيز تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية على كافة البنوك ومتابعة تقييم الالتزام بها والمحافظة على استقرار قطاع التأمين وتعزيز الثقة فيه واستمرار العمل على تعميق سوق رأس المال، وفيما يلي ملخصا للوضع المالي للمحور للأعوام 2011-2013:

ملخص الوضع المالي للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2011	2012	2013	
تطوير القطاع العام	33,696	4,484	2,251	7,514	14,249
قطاع المالية العامة	85,020	16,352	12,153	11,810	40,315
القطاع النقدي والخدمات المالية	100,790	20,100	10,565	7,840	38,505
المجموع الكلي للمحور	224,164	40,936	24,969	27,164	93,069



نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق لمحور الخدمات المالية والإصلاح الحكومي للسنوات 2011-2013

أولاً: تطوير القطاع العام

تكمن أهمية تطوير القطاع العام في العمل على تمكين القطاعات والوزارات والدوائر الحكومية من التركيز على مهامها ومسؤولياتها الأساسية، وإعداد وتنفيذ منظومة السياسات والإجراءات التي تعكس الأولويات الوطنية والاستخدام الأمثل للموارد المالية، والتركيز على تحقيق النتائج، ويتحقق ذلك من خلال مراجعة وبناء الهيكل التنظيمي للقطاع العام وتحسين خدماته وتنمية موارده البشرية والمالية، استناداً إلى معايير التميز وآليات تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية ونهج اللامركزية، والشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتحفيز الإبداع والتميز، والعمل على أتمتة الخدمات الحكومية، وضمان أن يؤدي كل ما تقدم إلى الوصول إلى إدارة حكومية موجهة بالنتائج ومتوجهة للمواطن، تعمل بكفاءة وفعالية وشفافية وخاضعة للمساءلة.

تقع مسؤولية تطوير القطاع العام بالدرجة الأولى على كاهل جميع مكونات الإدارة الحكومية في المملكة، كما يساهم في تحقيقها مؤسسات وطنية أخرى من خارج الجسم الحكومي كمجلس الأمة ومؤسسات القطاع الخاص. إلا أن المسؤوليات تتفاوت بتفاوت الأدوار التي تلعبها المؤسسات في هذا المجال، وتقسم الأدوار في هذا المجال إلى مستويين، المستوى الأول يُعنى برسم السياسات وقيادة جهود التطوير، وتقديم الدعم الفني والتحفيز وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ البرامج، أما المستوى الثاني فيُعنى بتنفيذ البرامج وضمان استدامتها. والجدول التالي يبين توزيع المسؤوليات حسب الجهات:

المسؤوليات	الجهة
إدارة برامج تطوير القطاع العام، ورسم سياسات تطوير القطاع العام.	وزارة تطوير القطاع العام
المشاركة في رسم سياسات الموارد البشرية وتنفيذها.	ديوان الخدمة المدنية
المشاركة في رسم سياسات بناء القدرات المؤسسية للدوائر وتنفيذها.	المعهد الوطني للتدريب
تقييم ومتابعة الأداء الحكومي.	إدارة متابعة الأداء الحكومي
تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية والمساهمة في أتمتة الخدمات.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نشر ثقافة التميز وتحفيز المؤسسات الحكومية لتطوير أدائها ودعم تنفيذ مبادرات وبرامج تطوير القطاع العام.	مركز الملك عبد الله الثاني للتميز/جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية
رفع كفاءة الإنفاق وتحسين مصادر الإيراد، وتحقيق الاستقرار المالي وربط الموازنات بالنتائج.	وزارة المالية ودوائرها
تنفيذ ومتابعة ما يتعلق بها من برامج تطوير القطاع العام.	الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية

ويشرف على إدارة وتنمية الموارد البشرية في الجهاز الحكومي كل من وزارة تطوير القطاع العام، وديوان الخدمة المدنية والمعهد الوطني للتدريب والجهات المعنية الأخرى والتي تقوم على التنسيق والتشارك لغايات الإشراف على المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تطوير القطاع العام وتقديم الإسناد الفني للأجهزة الحكومية لتطبيق منهجيات تخطيط الموارد البشرية بحيث تنظم القوى البشرية في الخدمة المدنية وتحدد احتياجاتها من الوظائف وفقاً لبرامج الإحلال والدوران الوظيفي فيها.

ولمواكبة الاحتياجات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية في المملكة الأردنية الهاشمية فقد تطور وتوسع الجهاز الوظيفي خلال السنوات السابقة، كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور أعداد الوظائف والموظفين في الخدمة المدنية ونسبتهم إلى عدد السكان وتطوره في الأردن

السنة	عدد السكان	عدد الوظائف	عدد المتقدمين	عدد المنفكين	عدد المعينين	عدد الموظفين	نسبة عدد المتقدمين إلى عدد السكان	نسبة المعينين إلى المتقدمين	نسبة الوظائف إلى عدد السكان
2007	5723000	177003	178059	8535	11062	149899	%3.09	%6.21	%3.09
2008	5850000	179975	191475	6672	10024	181382	%3.08	%5.24	%3.08
2009	5986618	192947	203476	7295	10666	191695	%3.40	%5.24	%3.22

وقد تحققت العديد من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) في القطاع العام، كان من أبرزها:

1. إنشاء وحدات السياسات وتطوير الأداء المؤسسي لدعم آليات اتخاذ القرار في (15) دائرة.
2. إنشاء ديوان المظالم عام 2008.
3. إعادة هيكلة مجموعة من الدوائر بواقع (50) دائرة حكومية.
4. إصدار نظام الخدمة المدنية رقم (30) لسنة 2007.
5. إصدار ونشر مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة.
6. إعداد الدليل والبرنامج الإلكتروني الوطني لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي.
7. تدريب وتمكين ما يزيد عن (500) موظف من مختلف مؤسسات القطاع العام في كافة المجالات المعنية بدعم آليات اتخاذ القرار، حيث ركز التدريب على وثائق الأجندة الوطنية وكلنا الأردن، ومنهجيات التخطيط الاستراتيجي، ومتابعة وتقييم الأداء، والبرنامج الإلكتروني الوطني لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي.
8. المساهمة في مراجعة وإعداد الاستراتيجيات وبرامج العمل لـ (40) مؤسسة، وضمان توافقها مع توجيهات وثائق كتب التكليف السامي و"الأجندة الوطنية" و"كلنا الأردن".
9. تأهيل (20) دائرة حكومية للمشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية من خلال المعهد الوطني للتدريب، حيث بلغ عدد المتدربين (775).
10. تنفيذ (1105) برنامجاً وورشة عمل تدريبية من خلال المعهد الوطني للتدريب في مجالات تطوير المهارات الإدارية ومهارات الاتصال، والطباعة باستخدام الحاسوب، والتعامل مع الجمهور، وتوجيه الموظف الجديد، وإعداد وتأهيل القيادات الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والمتابعة والتقييم، شارك فيها (20664) متدرباً.
11. تم إطلاق (46) خدمة إلكترونية في عدد من المؤسسات مثل (ضريبة الدخل والمبيعات، الجمارك الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة العطاءات الحكومية).
12. تم ربط (112) مؤسسة حكومية على بوابة الحكومة الإلكترونية، وتفعيل (33) خدمة إلكترونية على البوابة، حيث يوجد لغاية الآن (1800) خدمة معلوماتية على البوابة بالمحتوى العربي، و(800) خدمة معلوماتية بالمحتوى باللغة الإنجليزية.
13. إصدار حزمة من التعليمات وأدلة العمل وأبرزها (تعليمات وصف وتصنيف الوظائف، تعليمات استخدام العاملين بالأجور اليومية، تخطيط الموارد البشرية، منح العلاوة الإضافية، الاختيار والتعيين، الدوام الرسمي والإجازات السنوية ومنح المغادرات ونماذجها، إيفاد الموظفين في بعثات ودورات تدريبية، دليل تحسين الخدمات الحكومية، استخدام تسويق الكفاءات، ترميز الوظائف، الإيفاد، المرجع المختص، استخدام بطاقة الموظف وبطاقة الوصف الوظيفي ونماذج تخطيط الموارد البشرية الإلكترونية، تسكين موظفي الفئة الثالثة).
14. إطلاق بطاقة معلومات الكترونية لكل موظف في الخدمة المدنية لغايات استكمال وتصحيح معلومات القوى البشرية.
15. تفعيل عملية إدارة تقييم الأداء الفردي وتطوير المعايير والنماذج المستخدمة.
16. تفعيل وتطوير أدوات الوصف الوظيفي ومراجعة الأوصاف النمطية للوظائف الخدمة المدنية وأتمتها.

17. الانتهاء من المرحلة الأولى لنظام إدارة الموارد البشرية الموحد (HRMIS).
18. تفعيل مركز الاتصال الوطني بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
19. تجهيز البنية التحتية لنظام الامتحان الالكتروني.
20. بناء نظام الأرشفة الالكترونية وتفعيله لأرشفة جميع ملفات موظفي الخدمة المدنية وطلبات التوظيف والمنفكين والعمل على ربط جميع الدوائر على هذا النظام.
21. معالجة الاختلالات في عملية التوظيف في الخدمة المدنية.
22. إعادة هيكلة الرواتب والعلاوات في الخدمة المدنية.

التحديات

- وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن القطاع العام لا زال يعاني من العديد من التحديات والتي من أبرزها:
- تضخم وتشعب مؤسسات الجهاز الحكومي وتعدد الأنماط المؤسسية.
- ضعف المؤسسية والتعاقب السريع للقيادات السياسية لتطوير القطاع العام.
- ضعف مواكبة الأطر التشريعية النازمة للتطورات والتغيرات في القطاع العام.
- ضعف المظلة القانونية النازمة لعمل الجهات المعنية بتطوير القطاع العام ومحدودية صلاحياتها.
- ضعف الإدارة والمساءلة عن مستويات الالتزام والانجاز ببرامج تطوير القطاع العام في كافة الوزارات والمؤسسات.
- ضعف آليات المتابعة والتقييم ومحدودية القدرة على تحديد مؤشرات الأداء في القطاع العام.
- شح الموارد المالية والإدارية والبنية التحتية اللازمة لعملية تطوير القطاع العام.
- ضعف مؤسسية التنسيق وعدم إتباع منهجية تشاركية بين الجهات القائمة على تطوير مؤسسات القطاع العام.
- ثقافة مقاومة التغيير الموجودة في المجتمع وقلة الخبرة في التطبيقات التكنولوجية وتوظيف استخدامات الحكومة الالكترونية بشكل عملي لخدمة المواطن.
- ضعف الالتزام بتطبيق وثيقة السياسات لتطوير القطاع العام ووثيقة السياسات العامة لإدارة الموارد البشرية.
- ضعف إنتاجية وكفاءة القطاع العام وانعكاسه السلبي على ترتيب الأردن في التقارير الدولية ذات العلاقة.
- ضعف وحدات إدارة وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الحكومية، وتعدد المؤسسية التنظيمية لمهام إدارة وتنمية الموارد البشرية، ومحدودية الاهتمام والتجاوب القيادي في الوزارات والدوائر مع برامج ومستجدات تطوير إدارة الموارد البشرية.
- التداخل والازدواجية في مهام ومسؤوليات الجهات العاملة على تنمية الموارد البشرية في القطاع العام.
- ضعف انسجام خطة التدريب والتأهيل مع الاحتياجات التدريبية لدوائر القطاع العام.
- غياب الأسس الواضحة لاستحداث أو إلغاء المؤسسات الحكومية المستقلة وتزايد ظاهرة الخروج من مظلة الخدمة المدنية لأجهزة الدولة، دون أن يكون هناك أسس ومعايير لهذه الاستقلالية.
- استمرار ثقافة المجتمع الوظيفي وتزايد حجم الطلب على الوظيفة العامة.
- ضعف القدرة التنافسية والامتيازات الوظيفية لجهاز الخدمة المدنية وسهولة انتقال الكفاءات إلى المؤسسات العامة والخاصة، خارج جهاز الخدمة المدنية.

الأهداف العامة

1. الوصول إلى قطاع عام يتسم بالشفافية والمرونة والكفاءة والفاعلية والتناغم.
2. توجيه السياسات والبرامج والمشاريع بما يتوافق مع الأهداف والأولويات الوطنية.
3. تحسين نوعية الخدمات الحكومية.
4. الوصول إلى موارد بشرية مؤهلة وكفؤة.

الأهداف المرحلية

1. تطوير هيكلية الجهاز الحكومي على مستوى المؤسسات والقطاعات.
2. تعزيز كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للجهاز الحكومي وتمكينه من استخدام أدوات الشفافية والمساءلة.
3. تحسين الأداء وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية ومواردها البشرية.
4. تطوير آليات التعيين وإدارة وتأهيل وتقييم الموارد البشرية.
5. الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية وتفعيل تطبيقات الحكومة الالكترونية.
6. مأسسة آليات المتابعة والتقييم ودعم اتخاذ القرار في كافة مؤسسات القطاع العام ومجلس الوزراء.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير هيكلية الجهاز الحكومي على مستوى المؤسسات والقطاعات										
عدد الدوائر التي تم مراجعة وتطوير هيكلها التنظيمية	-	10	25	15	12	12	12	12	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المستهدفة
النسبة المئوية لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة - المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	%30	%40	%30	وزارة تطوير القطاع العام	الوزارات والمؤسسات في القطاع المستهدف
تطوير هيكلية الجهاز الحكومي على مستوى المؤسسات والقطاعات										
نسبة الالتزام بالدليل الإرشادي لمرتكزات ومبررات الهيكلة في القطاع العام بين المؤسسات والدوائر الحكومية	-	-	-	-	%100	%100	%100	%100	وزارة تطوير القطاع العام، لجنة تطوير القطاع العام، مجلس الوزراء	الدوائر المستهدفة
إعداد الدراسة المتضمنة هيكل جديد للجهاز الحكومي - المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	%100	-	-	وزارة تطوير القطاع العام	الوزارات والمؤسسات في القطاع المستهدف
تعزيز كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للجهاز الحكومي وتمكينه من استخدام أدوات الشفافية والمساءلة										
نسبة الدوائر التي فعلت صناديق الشكاوي والاقتراحات	-	-	-	-	%25	%50	%75	%100	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر، مركز الملك عبدالله الثاني
نسبة الشكاوي والاقتراحات التي يتم معالجتها من خلال الوحدة المركزية لإدارة الشكاوى	-	-	-	-	مرحلة تشغيل الوحدة	%50	%60	%80	وزارة تطوير القطاع العام	ديوان الخدمة المدنية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ديوان المحاسبة، ديوان المظالم، هيئة مكافحة الفساد
عدد مكاتب خدمة الجمهور المفعل في الدوائر الحكومية	-	-	-	3	10	15	15	20	وزارة تطوير	الدوائر المستهدفة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحسين الأداء وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية ومواردها البشرية										
عدد الدوائر التي تم إعادة هيكلة مواردها البشرية (سنوي)	-	-	-	-	1	1	1	1	ديوان الخدمة المدنية	وزارة الزراعة، والصحة، والأشغال
نسبة الدوائر التي تم مراجعة وتطوير وحدات إدارة الموارد البشرية فيها من خلال الهيكل المرن	-	-	-	-	-	5%	10%	20%	وزارة تطوير القطاع العام، ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة
عدد البرامج التدريبية لوحدات إدارة الموارد البشرية التي عقدت لغايات تعزيز القدرات	15	15	15	15	18	18	18	18	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب	الدوائر المستهدفة
نسبة الوظائف التي تعتمد منهجية لامركزية الترشيح ومركزية التعيين										
عدد الدورات التدريبية في تكنولوجيا المعلومات	51	7	35	45	20	84	84	84	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الدوائر المستهدفة
نسبة وحدات إدارة وتنمية الموارد البشرية في الوزارات والمؤسسات التي تمتلك خطط تطويرية للموارد البشرية	-	-	-	-	10%	40%	70%	100%	وزارة تطوير القطاع العام، ديوان الخدمة المدنية	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب، الدوائر المستهدفة
عدد الموظفين المتدربين في برامج رفع القدرات والمهارات المقدمة من القطاع	5,400	7,780	6,476	6,417	6,500	5,940	5,985	6,030	المعهد الوطني للتدريب	الدوائر المستهدفة
نسبة الوظائف التي تم تعبئتها لا مركزياً	-	-	-	-	-	50%	70%	100%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة
نسبة الدوائر التي تطبق منهجيات وآليات العملية التدريبية للموارد البشرية	-	-	-	-	إعداد المنهجيات	20%	100%	100%	وزارة تطوير القطاع العام	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب
تطوير آليات التعيين وإدارة وتأهيل وتقييم الموارد البشرية										
نسبة الدوائر التي تستخدم نظام المعلومات الخاص بالتدريب والتأهيل والابتعاث	-	-	-	-	بناء النظام	فحص النظام	10%	20%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة
نسبة الوظائف التي تم إشغالها بناء على نظام محوسب للامتحانات التنافسية	-	-	-	-	5%	5%	10%	15%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة
عدد الدوائر التي تمتلك تعليمات معتمدة تتضمن أسس ومعايير احتساب عبء العمل حسب الوصف الوظيفي	-	-	-	-	إعداد معايير	40	74	101	وزارة تطوير القطاع العام	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب، الدوائر المستهدفة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
درجة الدوائر التي تتبع نتائج تقييم أداء موظفي القطاع العام حسب منحى التوزيع الطبيعي	-	-	-	-	-	10%	40%	70%	وزارة تطوير القطاع العام، ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المعنية
نسبة المؤسسات المستقلة التي تطبق تعليمات الاستقطاب والاختيار والتعيين	-	-	-	-	إعداد تعليمات	20%	100%	100%	وزارة تطوير القطاع العام	المؤسسات المستقلة
الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية وتفعيل تطبيقات الحكومة الالكترونية										
عدد الخدمات الالكترونية المفعلة على المستوى الوطني	13	13	46	46	103	171	171	171	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الدوائر المستهدفة
نسبة الدوائر التي تستخدم الأنظمة المساندة لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام	-	-	-	-	فحص النظام	20%	30%	40%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة في الخدمة المدنية
عدد الخدمات الحكومية التي يتم مراجعتها وتحسينها (سنوي)	-	-	-	-	10	15	20	25	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المستهدفة
مأسسة آليات المتابعة والتقييم ودعم اتخاذ القرار في كافة مؤسسات القطاع العام ومجلس الوزراء										
نسبة الدوائر التي تمتلك استراتيجيات تتوافق مع الأولويات الوطنية	-	-	-	50%	75%	90%	100%	100%	إدارة متابعة الأداء الحكومي	الدوائر المعنية
عدد الموظفين الذين تم بناء قدراتهم في مجال دعم اتخاذ القرار	-	-	-	500	600	400	400	400	إدارة متابعة الأداء الحكومي	الدوائر المستهدفة
نسبة الدوائر التي تم تفعيل وحدات السياسات وتطوير الأداء المؤسسي فيها	-	-	-	15%	75%	100%	100%	100%	إدارة متابعة الأداء الحكومي	الدوائر المستهدفة
نسبة الدوائر الحكومية التي يتم متابعة أدائها من خلال النظام الالكتروني الوطني للمتابعة وتقييم الأداء الحكومي وضمان استدامتها	-	-	-	15%	100%	100%	100%	100%	إدارة متابعة الأداء الحكومي	الدوائر المستهدفة

السياسات

1. توفير وتفعيل الأطر التشريعية والأدوات الفنية اللازمة لتطوير القطاع العام
2. رفع مستوى الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءاتها وأتممتها
3. المحافظة على الكفاءات في الخدمة المدنية.
4. تعزيز حس المسؤولية والالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين
5. الموائمة بين الكوادر البشرية في الجهاز الحكومي والاحتياجات الفعلية وتنمية الموارد البشرية
6. الالتزام بتطبيق آليات المتابعة والتقييم للأداء الحكومي

7. تحسين موقع الأردن حسب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتطوير القطاع العام

8. تشجيع المبادرة والإبداع لدى الدوائر في القطاع العام

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
توفير الأطر التشريعية والأدوات الفنية اللازمة لتطوير القطاع العام.										
وجود إطار تشريعي شمولي ناظم لتطوير القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	وزارة تطوير القطاع العام	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب، إدارة متابعة الأداء الحكومي لجنة تطوير القطاع العام
اقرار مشروع هيكله الرواتب والعلاوات في القطاع العام	-	-	-	-	-	100%	-	-	وزارة تطوير القطاع العام	ديوان الخدمة المدنية، المعهد الوطني للتدريب، إدارة متابعة الأداء الحكومي لجنة تطوير القطاع العام
رفع مستوى الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءاتها وأتممتها										
نسبة الزيادة في مستوى رضا متلقي الخدمة	-	-	-	-	-	5%	5%	5%	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المعنية
نسبة الدوائر التي تنشر تقرير سنوي على الأقل عن خدماتها استناد إلى نظام تحسين الخدمات الحكومية	-	-	-	-	25%	50%	75%	100%	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المعنية
المحافظة على الكفاءات في الخدمة المدنية.										
نسبة الانفكاك الدائم (الاستقالات وفقدان الوظيفة) من الخدمة المدنية	-	-	31.30%	26.40%	22%	17%	15%	14%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المعنية
نسبة الزيادة في وظائف العقود إلى إجمالي الوظائف في الخدمة المدنية	-	-	-	-	5%	10%	15%	15%	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المعنية
تعزيز حس المسؤولية والالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين.										
النسبة السنوية للانخفاض في التجاوزات المرتبطة بالوظيفة العامة لموظفي الخدمة المدنية	-	-	-	-	5%	5%	5%	5%	وزارة تطوير القطاع العام، ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المعنية
نسبة الدوائر التي فعلت مدونة السلوك الوظيفي	-	-	-	-	25%	50%	100%	-	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المعنية
الموانمة بين الكوادر البشرية في الجهاز الحكومي والاحتياجات الفعلية وتنمية الموارد البشرية										
درجة تطابق الوصف الوظيفي مع الوظيفة	-	-	-	15%	25%	35%	45%	55%	ديوان الخدمة المدنية	الدوائر المستهدفة
الالتزام بتطبيق آليات المتابعة والتقييم للأداء الحكومي.										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة الدوائر التي تلتزم برفع تقارير متابعة أدائها وفق المنهجيات المعتمدة	-	-	-	-	100%	100%	100%	100%	إدارة متابعة الأداء الحكومي	الدوائر المستهدفة
تحسين موقع الأردن حسب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتطوير القطاع العام										
نسبة الدوائر التي تعد خطط استجابة لتحسين مؤشرات الأردن حسب التقارير الدولية	-	-	-	-	25%	50%	75%	100%	وزارة تطوير القطاع العام، إدارة متابعة الأداء الحكومي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الدوائر المعنية
تشجيع المبادرة والإبداع لدى الدوائر في القطاع العام.										
عدد المشاريع التي تم تمويلها من صندوق الإبداع والتميز (سنوي)	-	-	-	7	8	10	12	14	وزارة تطوير القطاع العام	
عدد الدوائر المشاركة في جائزة الموظف المثالي (سنوي)	-	-	38	45	42	50	55	64	ديوان الخدمة المدنية	كافة الدوائر
عدد المشاركين في برنامج تأهيل القيادات الإدارية	-	-	-	-	-	50	65	80	وزارة تطوير القطاع العام	الدوائر المعنية

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
توفير الأطر التشريعية والأدوات الفنية اللازمة لتطوير القطاع العام							
المشاريع المستمرة							
إعادة هيكلة عدد من الدوائر	الموازنة العامة	180	139	41	33	213	وزارة تطوير القطاع العام
مجموع المشاريع المستمرة		180	139	41	33	213	
مشاريع جديدة							
هيكلة رواتب القطاع العام	الموازنة العامة	225	0	76	0	76	وزارة تطوير القطاع العام
تطبيق خدمات الكترونية لدى وزارة الصناعة والتجارة المرحلة الثانية	الموازنة العامة	199	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع مشاريع جديدة		424	0	76	0	76	
المجموع للسياسة		604	139	117	33	289	
رفع مستوى الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءاتها وأتممتها							
المشاريع المستمرة							
تعديل نظام تحسين الخدمات الحكومية رقم 64 لعام 2006	الموازنة العامة	6	2	0	2	4	وزارة تطوير القطاع العام
تطبيق خدمات الكترونية في دائرة الإقامة والحدود	الموازنة العامة	300	300	180	0	480	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تطوير خدمة الأحوال المدنية الكترونيا	الموازنة العامة	1,294	350	300	0	650	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
خدمة اصدار وتجديد رخص المهن الكترونيا	الموازنة العامة	407	75	0	0	75	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دراسات رضا متلقي الخدمة	الموازنة العامة	150	25	0	45	70	وزارة تطوير القطاع العام
مكاتب خدمة الجمهور في دوائر الخدمات المباشرة للمواطنين	الموازنة العامة	845	225	0	45	270	وزارة تطوير القطاع العام

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تحسين الخدمات الحكومية ذات الأولوية - المرحلة الأولى	الموازنة العامة	1,295	231	0	0	231	وزارة تطوير القطاع العام
إعداد وإطلاق آلية إدارة شكاوى المواطنين - وتفعيل صناديق الشكاوى	الموازنة العامة	335	20	0	45	65	وزارة تطوير القطاع العام
تعديل ونشر دليل تحسين الخدمات الحكومية	الموازنة العامة	9	3	0	3	6	وزارة تطوير القطاع العام
مشروع الاسناد والدعم الفني للدوائر في استخدام نظم المعلومات	الموازنة العامة	200	24	11	60	95	ديوان الخدمة المدنية
مجموع المشاريع المستمرة		4,841	1,255	491	200	1,946	
مشاريع جديدة							
تطوير خدمة واصدار وتجديد رخصة السواقين والمركبات الكترونيا	الموازنة العامة	300	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
إدارة مركز الاتصال	الموازنة العامة	600	150	150	225	525	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
خدمة الرسائل القصيرة / 3	الموازنة العامة	540	150	100	120	370	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
خدمات الكترونية في دائرة الاراضي والمساحة	الموازنة العامة	700	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
اصدار وتجديد تصاريح العمل إلكترونياً	الموازنة العامة	800	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
استكمال مشروع نظام معلومات ادارة الموارد البشرية - المرحلة الثانية	الموازنة العامة	593	477	74	0	551	ديوان الخدمة المدنية
الائتمة والخدمات الالكترونية	الموازنة العامة	398	112	97	100	309	ديوان الخدمة المدنية
مجموع مشاريع جديدة		3,931	889	421	445	1,755	
المجموع للسياسة		8,772	2,144	912	645	3,701	
المحافظة على الكفاءات في الخدمة المدنية							
المشاريع المستمرة							
تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لوحدات الموارد البشرية في دوائر القطاع العام	الموازنة العامة	1,200	150	308	360	818	وزارة تطوير القطاع العام
تطوير وتفعيل الهيكلية التنظيمية لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام	الموازنة العامة	545	15	0	0	15	وزارة تطوير القطاع العام
مجموع المشاريع المستمرة		1,745	165	308	360	833	
مشاريع جديدة							
اعداد دراسة وتنفيذ برنامج عملي لخفض عبء الرواتب في الموازنة العامة	الموازنة العامة	2	2	0	0	2	ديوان الخدمة المدنية
إنشاء سجل خاص لمقدمي الخدمات التدريبية المعتمدين لتقديم الخدمات التدريبية لمؤسسات القطاع العام	الموازنة العامة	64	13	0	16	29	وزارة تطوير القطاع العام
انشاء صناديق ادخار لموظفي الخدمة المدنية	الموازنة العامة	105	12	0	0	12	ديوان الخدمة المدنية
مجموع مشاريع جديدة		171	27	0	16	43	
المجموع للسياسة		1,916	192	308	376	876	
تعزيز حس المسؤولية والالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين							
المشاريع المستمرة							
تفعيل مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة	الموازنة العامة	100	10	0	10	20	وزارة تطوير القطاع العام
مجموع المشاريع المستمرة		100	10	0	10	20	
مشاريع جديدة							
الأرشفة والنشر الإلكتروني	الموازنة العامة	130	22	0	40	62	وزارة تطوير القطاع العام
برنامج ادارة التغيير والاتصال و الإعلام	الموازنة العامة	200	35	30	50	115	وزارة تطوير القطاع العام
مجموع مشاريع جديدة		330	57	30	90	177	
المجموع للسياسة		430	67	30	100	197	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
الموانمة بين الكوادر البشرية في الجهاز الحكومي والاحتياجات الفعلية وتنمية الموارد البشرية							
المشاريع المستمرة							
نظام معلومات الموارد البشرية للمؤسسات الغير خاضعة لنظام الخدمة المدنية	الموازنة العامة	350	85	0	30	115	وزارة تطوير القطاع العام
مجموع المشاريع المستمرة		350	85	0	30	115	
مشاريع جديدة							
ربط بين مساقات التعليم وشروط إشغال الوظائف واكتساب المهارات المطلوبة لها	الموازنة العامة	30	3	2	10	15	ديوان الخدمة المدنية
بناء القدرات في مجال الإعلام	الموازنة العامة	2,400	0	0	800	800	رئاسة الوزراء
تطوير سياسات التدريب والإيفاد وربطها بالمسار الوظيفي	الموازنة العامة	39	4	2	15	21	ديوان الخدمة المدنية
تطوير سياسات والآليات الاستقطاب والتعيين والرقابة في دوائر الخدمة المدنية والأجهزة الحكومية.	الموازنة العامة	105	32	4	35	71	ديوان الخدمة المدنية
تفعيل نافذة صندوق التنمية والتشغيل في ديوان الخدمة المدنية	الموازنة العامة	29	9	2	10	21	ديوان الخدمة المدنية
تطوير نظام وآليات تسويق طلبات التوظيف لدى القطاع الخاص داخل وخارج الأردن	الموازنة العامة	45	15	8	15	38	ديوان الخدمة المدنية
نظام التخطيط الوظيفي المحوسب	الموازنة العامة	60	8	3	20	31	ديوان الخدمة المدنية
تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من دراسة واقع القوى البشرية	الموازنة العامة	180	20	6	50	76	ديوان الخدمة المدنية
دراسة منهجية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية للأجهزة الحكومية	الموازنة العامة	30	0	15	15	30	ديوان الخدمة المدنية
تطوير البنية التحتية للمعهد الوطني للتدريب - تطوير الأجهزة والمعدات وتكنولوجيا المعلومات للمعهد	وحدات حكومية	200	0	0	50	50	المعهد الوطني للتدريب
تأهيل وتمكين العاملين في المعهد الوطني للتدريب - بناء قدرات العاملين في المعهد	وحدات حكومية	200	0	0	50	50	المعهد الوطني للتدريب
مجموع مشاريع جديدة		3,318	91	42	1,070	1,203	
المجموع للسياسة		3,668	176	42	1,100	1,318	
الالتزام بتطبيق آليات المتابعة والتقييم للأداء الحكومي							
المشاريع المستمرة							
مشروع النظام الالكتروني الوطني لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي ودعم وحدات السياسات وتطوير الأداء المؤسسي	الموازنة العامة	490	110	0	120	230	ادارة متابعة الاداء الحكومي
مجموع المشاريع المستمرة		490	110	0	120	230	
مشاريع جديدة							
تطوير القدرات المؤسسية للدوائر في مجال رسم السياسات القطاعية	الموازنة العامة	280	30	0	40	70	وزارة تطوير القطاع العام
برنامج تدريبي متكامل وتدريب وتأهيل موظفي القطاع العام في مجالات دعم اتخاذ القرار	الموازنة العامة	225	30	0	50	80	ادارة متابعة الاداء الحكومي
تحديث الأجندة واعتماد مؤشرات قياس الأداء على المستوى الكلي	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	ادارة متابعة الاداء الحكومي
استكمال مراجعة وبناء كافة الاستراتيجيات المؤسسية و خططها التنفيذية بما يتوافق مع الأهداف والأولويات الوطنية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	ادارة متابعة الاداء الحكومي
تعميم فكر الأجندة الوطنية	الموازنة العامة	90	24	69	30	123	ادارة متابعة الاداء الحكومي
مجموع مشاريع جديدة		595	84	69	120	273	
المجموع للسياسة		1,085	194	69	240	503	
تحسين موقع الاردن حسب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتطوير القطاع العام							

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
مشاريع جديدة							
وزارة تطوير القطاع العام	6,639	5,000	400	1,239	15,200	الموازنة العامة	إعداد وإطلاق البرنامج الشمولي لتطوير القطاع العام والإدارة الحكومية الموجهة بالنتائج
	6,639	5,000	400	1,239	15,200		مجموع مشاريع جديدة
	6,639	5,000	400	1,239	15,200		المجموع للسياسة
تشجيع المبادرة والإبداع لدى الدوائر في القطاع العام							
المشاريع المستمرة							
ديوان الخدمة المدنية	16	0	3	13	100	الموازنة العامة	تطوير نظام تقييم الموظفين في الخدمة المدنية
وزارة تطوير القطاع العام	654	0	354	300	1,850	الموازنة العامة	صندوق الإبداع والتميز
ديوان الخدمة المدنية	56	20	16	20	71	الموازنة العامة	جائزة الموظف المثالي
	726	20	373	333	2,021		مجموع المشاريع المستمرة
	726	20	373	333	2,021		المجموع للسياسة
	14,249	7,514	2,251	4,484	33,696		المجموع للقطاع

ثانيا : قطاع المالية العامة

تعرض الاقتصاد العالمي خلال العامين 2008 - 2009 إلى تحديات كبيرة، تمثلت بارتفاع أسعار النفط العالمية وأسعار المواد الغذائية، وبدء تمحور الأزمة المالية العالمية التي أخذت تعصف بالاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو الناشئة ومن ضمنها الاقتصاد الأردني، نتيجة لارتفاع معدل الانفتاح الاقتصادي الأردني على العالم الخارجي وتنوع علاقاته الاقتصادية مع مختلف دول العالم.

وقدر عجز الموازنة العامة لعام 2009 بحوالي (8.5%) من الناتج المحلي الإجمالي قبل المساعدات، لكن جملة من التطورات التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية، والحاجة إلى ضخ المزيد من الأموال عبر الموازنة العامة للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي موجب بالحد الأدنى، أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة إلى حوالي (10.3%) من الناتج المحلي الإجمالي. وللحقيقة فإن هذه الإجراءات التي تم تبنيها خلال تلك الفترة والتي سمحت بتفاقم العجز في الموازنة العامة إلى هذه الدرجة، قد ساهمت إلى حد كبير في تعزيز أسس الاستقرار المالي والنقدي في المملكة.

وفي مجال المديونية فقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2009 حوالي (54%)، تكونت في معظمها من دين داخلي وذلك نتيجة لارتفاع معدلات تمويل عجز الموازنة العامة خلال هذا العام.

أما فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات أمام المواطنين والمستثمرين، فقد تم تطوير العديد من الخدمات خلال الفترة الماضية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم إدخال خدمات الرسائل القصيرة في دوائر الأراضي والمساحة والجمارك الأردنية واللوازم العامة، ودائرة الشراء الموحد، وتفعيل الشبكة الآمنة وربط موقع دائرة اللوازم العامة الإلكتروني ونظام الأرشفة المستخدم بها، وتطبيق نظام الاسيكودا الجمركي وخدمة التتبع الإلكتروني في عدد من المراكز الجمركية، هذا إضافة إلى البدء في المرحلة الثانية من نظام الدفع الإلكتروني والذي سيساهم إلى حد بعيد في تسهيل عمليات قبض الإيرادات وسميخ المواطنين والمستثمرين المرونة الكافية لأداء أعمالهم.

إضافة إلى الإجراءات المذكورة سابقاً فقد عمدت دائرتي العطاءات الحكومية واللوازم العامة والشراء الموحد إلى تطبيق أسلوب البث الإلكتروني لعملية فتح العطاءات، كما عمدت هذه الدوائر إلى تقديم مسودة لنظام المشتريات الحكومية لرئاسة الوزراء وتطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية وإعداد الوثيقة المرجعية للشراء الموحد ضمن أفضل الممارسات، كما تقوم دائرة اللوازم العامة ودائرة الشراء الموحد بتطبيق العديد من المشاريع والبرامج التي تسهل تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين على حد سواء عبر السير في تفعيل نظام الشراء الإلكتروني و نظام إدارة المستودعات وإقرار لائحة تنظيمية للتسديد للموردين واستكمال الربط الإلكتروني مع الدوائر الأخرى.

وقد تحققت العديد من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) في قطاع المالية العامة كان من أبرزها ما يلي:

أولاً : المالية العامة

1. تنفيذ الاتفاقية التاسعة والعاشرة لمبادلة الدين الألماني مقابل تنفيذ مشاريع تنموية بقيمة (20.5) مليون يورو وبسعر خصم يبلغ (50%).
2. الالتزام بمعيار الإحصاءات الربعية للدين الخارجي QEDS واعتبرت الأردن من الدول المتقدمة في مجال إحصاءات الدين.
3. الانتهاء من المرحلة الرئيسية في مشروع حساب الخزينة الموحد عبر توقيع اتفاقية مع احد البنوك التجارية في الأردن لتحويل حسابات المديرية والمراكز المالية في المحافظات إلى حساب الخزينة الموحد.
4. إعداد الموازنة العامة حسب مفهوم الإطار المالي متوسط المدى وبشكل يعكس أهداف السياسة المالية ويحدد العجوزات المالية المستهدفة على المديين القصير والمتوسط.
5. إعداد الموازنة العامة حسب مفهوم إطار الإنفاق متوسط المدى وبشكل يعكس أهداف وأولويات السياسة المالية المستهدفة على المديين القصير والمتوسط.

6. الاستمرار في إعداد الموازنة العامة حسب مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وذلك بهدف تخصيص الموارد المالية بكفاءة من خلال ربط برامج ومشاريع كل وزارة ودائرة حكومية بأهدافها الإستراتيجية.
7. اعتماد خارطة حسابات مطورة لبند الموازنة العامة (Chart of Account) تتسجم مع أحدث المعايير العالمية والممارسات الدولية الخاصة بتصنيف النفقات وذلك لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والشمولية لبيانات المالية العامة ولتحسين مستوى إدارة المال العام.
8. بهدف زيادة كفاءة إدارة المال العام وتوفير قاعدة معلومات شاملة عن كافة البيانات المالية للوزارات والدوائر الحكومية، فقد تم البدء بتنفيذ المراحل الأخيرة من فحص المستخدم النهائي في مشروع نظام إدارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS).

ثانياً: الإصلاحات المالية

1. حوسبة وربط المراكز المالية في المحافظات والألوية مع المركز في مجالات خدمات التقاعد والأموال العامة وضريبة الأبنية والأراضي، بهدف تقديم الخدمة متكاملة للمواطنين في أماكن سكنهم.
2. تفعيل عدد من الخدمات في وزارة المالية لتشمل خدمة الرسائل القصيرة والخدمة الناطقة وشاشات الخدمات التقاعدية وحوسبة وربط العديد من الأنظمة المالية.
3. البدء في تطبيق الدفع الإلكتروني (E- Payment) من خلال التوسع في طرق تحصيل الإيرادات العامة بحيث تتضمن الدفع بواسطة بطاقات الائتمان والانترنت.
4. تطوير نظام تدفق العمل (Work flow) وذلك من خلال أتمتة إجراءات العمل والاستغناء عن المعاملات الورقية بما يخفف الجهد والوقت على المراجع (المكلف) لتشمل كافة مديريات ومراكز الدائرة المنتشرة في مختلف محافظات المملكة.
5. إطلاق مشروع إدارة المخزون الحكومي العام وترميز وتصنيف اللوازم.
6. تفعيل الشبكة الآمنة والربط ما بين موقع الدائرة الإلكتروني ونظام الأرشفة المستخدم في دائرة اللوازم العامة.
7. حوسبة العمليات في مديرية التقاعد والتعويضات.
8. تطبيق آلية جديدة لتقدير القيم لتحسين ورفع كفاءة تحصيل الرسوم في دائرة الأراضي والمساحة.

ثالثاً: التشريعات المالية

1. بهدف تفعيل دور وحدات الرقابة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية في المحافظة على المال العام فقد تم إصدار التعليمات رقم (6) لسنة 2009/ تعليمات معدلة للتعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (1) لسنة 1995.
2. بهدف استكمال قاعدة البيانات للمكلفين الخاضعين للضريبة وضمان الوصول إلى جميع الفئات الخاضعة لأحكام قانون ضريبة الدخل فقد تم إصدار التعليمات رقم (5) لسنة 2009 / تعليمات معدلة للتعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (1) لسنة 1995.
3. بهدف الإصلاح الضريبي وتوحيد التشريعات والضرائب والوصول إلى تشريع ضريبي متكامل يحقق أكبر قدر من العدالة والشفافية فقد تم إجراء تعديلات جوهرية على قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات العامة خلال عام 2009 وتم إقرارها مطلع عام 2010.
4. دخول الأردن المرحلة الأخيرة في اتفاقية المشتريات الحكومية (GPA).
5. توقيع مذكرات تفاهم في مجال العمل الجمركي وتسهيل سلسلة التوريد ومكافحة التهريب مع عدد من الدول.
6. تفعيل دور الجمارك في مجال حماية الملكية الفكرية ومكافحة التهريب والأنشطة غير المشروعة.

التحديات

- وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن قطاع المالية العامة لا زال يعاني من العديد من التحديات والتي من أبرزها:
- العجز المزمّن في الموازنة العامة.
- آثار الأزمة المالية العالمية.
- الارتفاع في حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) بالأرقام المطلقة.
- التشوهات والاختلالات في الموازنة العامة.
- تطور وسائل التهريب على مستوى العالم والتي تستخدم فيها كافة مقتنيات التقدم التكنولوجي وازدياد حالات التهريب الجمركي والتحايل التجاري.
- ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق العام.
- تعدد وتنوع الأنظمة والتشريعات المالية للجهات الخاضعة للرقابة.

الأهداف العامة

1. المساهمة في تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق الإقليمية والعالمية.
2. المساهمة في تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي.

الأهداف المرحلية

1. المحافظة على الاستقرار المالي وزيادة الاعتماد على الذات.
2. المحافظة على المال العام وتعزيز الرقابة عليه.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المحافظة على الاستقرار المالي وزيادة الاعتماد على الذات										
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بعد المنح)	%4	%4.90	%2.10	%8.50	%5.6	%3.6	%4.6	%4	وزارة المالية	دائرة الموازنة العامة
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (قبل المنح)	%6.70	%7.60	%6.60	%10.30	%7.7	%9	8.6	%7.5	وزارة المالية	دائرة الموازنة العامة
المحافظة على المال العام وتعزيز الرقابة عليه										
نسبة الوفر / إجمالي الإنفاق الحكومي	%0.50	%0.57	%0.52	%0.71	%0.71	%0.69	%0.65	%0.60	ديوان المحاسبة	
عدد ساعات اللجان والتدقيق السابقة	171764			191787		115194	76796	38399	ديوان المحاسبة	
عدد ساعات التدقيق اللاحق	306,547	292,674	282,524	286,059	324,456	362,853	401,250	439,647	ديوان المحاسبة	
عدد المخرجات الرقابية	4,423	4,227	4,456	4,600	4,800	5,000	5,100	5,300	ديوان المحاسبة	
عدد ساعات الفحوص الفجائية	17776			20080		31000	37000	43000	ديوان المحاسبة	
عدد الحالات المحولة الى لجان التحقيق	28			100		90	85	80	ديوان المحاسبة	
عدد الحالات المحولة الى المحاكم	28			50		40	38	35	ديوان المحاسبة	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي										
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	1.41	البنك المركزي الأردني	

السياسات

1. تعزيز الاستقرار المالي
2. تخفيض المديونية العامة
3. تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح
4. تحسين مستوى الإدارة المالية
5. تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والمواطنين
6. تعزيز الإدارة الجمركية
7. تعزيز الإيرادات الضريبية

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعزيز الاستقرار المالي										
نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	101.50%	96.90%	97.80%	91.30%	89.90%	89.20%	97.10%	102.80%	وزارة المالية	دائرة الموازنة العامة
نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	35.30%	36.40%	33.70%	33.90%	29.20%	30.30%	28.60%	27.70%	دائرة الموازنة العامة	
نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية	67.40%	68.10%	63.00%	68.80%	68.20%	68.20%	68.20%	68.10%	دائرة الموازنة العامة	
نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي الإنفاق العام	20.30%	18.40%	17.60%	24.10%	16.90%	16.10%	17.90%	19.20%	دائرة الموازنة العامة	
تخفيض المديونية العامة										
صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	68.80%	67.60%	54.80%	57.10%	61.10%	65.30%	64.70%	63%	وزارة المالية	
تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح										
نسبة تطبيق المعايير الخاصة بنشر البيانات	-	25%	60%	85%	100%	100%	100%	100%	وزارة المالية	
عدد الدراسات والأبحاث المنشورة والمترجمة	13	10	11	12	13	13	14	15	ديوان المحاسبة	
عدد المراجعات التحليلية	5	8	15	20	30	35	45	50	ديوان المحاسبة	
عدد الاستيضاحات والكتب الرقابية	1072	901	1134	1246	1260	1300	1330	1350	ديوان المحاسبة	
عدد فرق العمل	9	12	8	7	10	15	20	25	ديوان	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحسين مستوى الإدارة المالية.										
نسبة انحراف الإيرادات المحلية الفعلية عن المقدرة	%6.70	%3.70	%2.30	%12.40	%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	وزارة المالية	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والمواطنين.										
نسبة الرضا عن الخدمات المقدمة للعملاء والمواطنين	-	%63	%75.50	%84.10	%85	%85.50	%85.50	%86	وزارة المالية	كل الجهات
تعزيز الإدارة الجمركية										
عدد الشاحنات المتتبعة إلكترونياً (ألف)	-	-	تجريبي	300	202	225	250	275	دائرة الجمارك	دائرة الجمارك الأردنية
عدد المراكز الجمركية المطبق فيها نظام السيطرة على الأبواب سنوياً (البوابات الإلكترونية)	-	-	3	3	2	2	2	1	دائرة الجمارك	دائرة الجمارك الأردنية
عدد الأنظمة الجمركية المحوسبة المستخدمة في مركز الدائرة والمراكز الجمركية	-	-	5	-	8	10	5	5	دائرة الجمارك	دائرة الجمارك الأردنية
عدد المراكز الجمركية المرتبطة بشبكة الاتصالات الرقمية	-	-	-	-	10	7	0	0	دائرة الجمارك	دائرة الجمارك الأردنية
تعزيز الإيرادات الضريبية.										
نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	%19.20	%20.30	%17.70	%17	%15.90	%16.40	%16.50	%16.80	وزارة المالية	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تعزيز الاستقرار المالي							
المشاريع المستمرة							
إعداد دراسة مراجعة الإنفاق العام	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مشروع الإطار المالي متوسط المدى	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج	الموازنة العامة	281	8	20	15	43	دائرة الموازنة العامة
مشروع تحسين كفاءة إعداد جدول التشكيلات	الموازنة العامة	193	25	25	20	70	دائرة الموازنة العامة
مشروع إنشاء قاعدة بيانات شاملة للإنفاق الرأسمالي	الموازنة العامة	197	15	20	5	40	دائرة الموازنة العامة
مجموع المشاريع المستمرة		671	48	65	40	153	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
مشاريع جديدة							
مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لرسم السياسات المالية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
اعداد وثيقة سياسات وأولويات الموازنة العامة	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الموازنة العامة
مجموع مشاريع جديدة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		671	48	65	40	153	
تخفيض المديونية العامة							
مشاريع جديدة							
مشروع بناء استراتيجية لإدارة الدين العام	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مجموع مشاريع جديدة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		0	0	0	0	0	
تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح							
المشاريع المستمرة							
مشروع تطوير الرقابة على الشركات والتحليل المالي	الموازنة العامة	50	0	0	35	35	ديوان المحاسبة
SDDS مشروع تنفيذ كامل متطلبات الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مشروع الانسحاب من التدقيق السابق - قبل الصرف	الموازنة العامة	50	0	0	10	10	ديوان المحاسبة
مشروع التنسيق والتكامل لمكافحة الفساد	الموازنة العامة	50	0	0	10	10	ديوان المحاسبة
مشروع تعزيز رقابة الأداء والرقابة البيئية	الموازنة العامة	50	0	0	10	10	ديوان المحاسبة
مشروع تعديل قانون ديوان المحاسبة	الموازنة العامة	5	0	0	0	0	ديوان المحاسبة
مجموع المشاريع المستمرة		205	0	0	65	65	
المجموع للسياسة		205	0	0	65	65	
تحسين مستوى الادارة المالية.							
المشاريع المستمرة							
مطابقة وتحسين البيانات	الموازنة العامة	2,000	76	60	456	320	دائرة الأراضي والمساحة
GPA انضمام الأردن إلى اتفاقية المشتريات الحكومية	الموازنة العامة	110	25	14	79	40	دائرة العطاءات الحكومية
مكنة العمليات	الموازنة العامة	300	90	100	290	100	وزارة المالية
تطوير العمليات التقاعدية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
GFMIS مشروع نظام معلومات مالية الحكومة	الموازنة العامة	20,000	2,700	2,000	4,700	0	وزارة المالية
مشروع الدفع الالكتروني	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
تطبيق حساب الخزينة الموحد	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
اعداد خطة التدفقات النقدية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مشروع ربط المراكز المالية ومركزها بنظامي الأموال العامة ودعاوي الحكومة المحوسبين	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
إعداد نظام محوسب لمتابعة جميع ملفات قضايا الأموال العامة	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مسح الاعتداءات على أملاك الدولة	الموازنة العامة	800	34	33	282	215	دائرة الأراضي والمساحة
حوسبة نظام المشتريات الحكومية - الشراء الموحد واللوازم العامة	الموازنة العامة + منحة	1,200	191	474	805	140	دائرة الشراء الموحد
GIMIS نظام إدارة المخزون العام	الموازنة العامة	2,000	0	140	140	0	دائرة اللوازم العامة

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
الالكتروني	العامة						
نظام المشتريات الحكومية الموحد وتأهيل العاملين في المشتريات الحكومية - العطاءات الحكومية	الموازنة العامة	220	60	47	80	187	دائرة العطاءات الحكومية
مجموع المشاريع المستمرة		26,630	3,176	2,868	895	6,939	
مشاريع جديدة							
مشروع تطوير وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
برنامج إعداد موظف شراء معتمد	الموازنة العامة	200	20	14	80	114	دائرة الشراء الموحد
مشروع تدريب المحاسب الحكومي	منحة	330	110	110	110	330	وزارة المالية
تحسين وتطوير العمليات الرقابية لديوان المحاسبة	الموازنة العامة	300	0	0	30	30	ديوان المحاسبة
مجموع مشاريع جديدة		830	130	124	220	474	
المجموع للسياسة		27,460	3,306	2,992	1,115	7,413	
تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والمواطنين.							
المشاريع المستمرة							
إعداد خطة وبرنامج تأهيلي وتدريب متخصص ومعتمد لتدريب العاملين في إدارة المخزون باعتماد وظائف متخصصة معتمدة في إدارة المستودعات والمخزون	الموازنة العامة	300	0	50	0	50	دائرة اللوازم العامة
مشروع حوسبة أعمال جميع مديريات المالية الغير حوسبة	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
تأهيل وتدريب العاملين في وزارة المالية	الموازنة العامة	400	398	400	400	1,198	وزارة المالية
تأهيل العاملين في المشتريات الحكومية - الشراء الموحد واللوازم العامة	الموازنة العامة	360	40	110	120	270	دائرة الشراء الموحد
مشروع تحسين الخدمات التقاعدية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
تهيئة دائرة الشراء الموحد للشراء الدولي	الموازنة العامة	36	10	10	10	30	دائرة الشراء الموحد
مشروع النافذة الواحدة - المرحلة الثانية	الموازنة العامة	2,250	500	400	1,000	1,900	دائرة الجمارك الاردنية
إعادة تأهيل وتوسعة مبنى دائرة الموازنة العامة	الموازنة العامة	1,355	60	20	5	85	دائرة الموازنة العامة
رفع وتطوير القدرات المؤسسية في دائرة الموازنة العامة	الموازنة العامة	1,060	320	360	350	1,030	دائرة الموازنة العامة
مشروع رفع وتطوير القدرات المؤسسية والحوسبة في دائرة الأراضي والمساحة	الموازنة العامة	3,640	155	170	850	1,175	دائرة الأراضي والمساحة
مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي - المرحلة الثانية	الموازنة العامة + منحة	1,775	690	400	435	1,525	وزارة المالية
إنشاء المعهد الرقابي العربي	الموازنة العامة	3,000	726	966	1,000	2,692	ديوان المحاسبة
بناء القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة - الخطة التدريبية	الموازنة العامة	13,000	0	0	2,750	2,750	ديوان المحاسبة
مجموع المشاريع المستمرة		27,176	2,899	2,886	6,920	12,705	
مشاريع جديدة							
حوسبة الأنظمة المالية وربط المراكز المالية في المحافظات الكترونيا لتعزيز اللامركزية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة المالية
مسح وتسوية الواجهات العشائرية	الموازنة العامة	1,820	160	100	400	660	دائرة الأراضي والمساحة
تحديث الخرائط العقارية والمخططات التنظيمية	الموازنة العامة	1,000	50	0	260	310	دائرة الأراضي والمساحة
أرشفة الوثائق العقارية	الموازنة العامة	1,000	80	0	320	400	دائرة الأراضي والمساحة
مجموع مشاريع جديدة		3,820	290	100	980	1,370	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
		30,996	3,189	2,986	7,900	14,075	المجموع للسياسة
تعزيز الادارة الجمركية							
المشاريع المستمرة							
الربط الالكتروني مع الدول المجاورة	الموازنة العامة	90	19	10	20	49	دائرة الجمارك الاردنية
القائمة الذهبية	الموازنة العامة	45	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
الربط الالكتروني مع القطاعين العام والخاص ويشمل الوزارات والدوائر الحكومية	الموازنة العامة	76	0	0	10	10	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع الاسيكودا - نظام المعالجة الجمركية	الموازنة العامة	1,440	0	400	670	1,070	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع الجمارك الالكترونية - بنك معلومات - خدمة الزبائن - موقع الجمارك - الموسوعة الجمركية - الرسائل الالكترونية	الموازنة العامة	835	0	0	130	130	دائرة الجمارك الاردنية
تطوير الأنظمة المالية المحوسبة في الجمارك	الموازنة العامة	100	100	0	0	100	دائرة الجمارك الاردنية
		2,586	119	410	830	1,359	مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
تفويض المراكز الحدودية بالتخليص المحلي على البضائع - المرحلة الأولى	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
الربط الالكتروني للكفالات البنكية مع البنوك التجارية	الموازنة العامة	30	0	0	10	10	دائرة الجمارك الاردنية
تطوير البنية التحتية لشبكة المعلومات	الموازنة العامة	40	40	0	40	80	دائرة الجمارك الاردنية
تطوير جمرع عمان	منحة	2,800	2,800	0	250	3,050	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع السيطرة الآلية (البوابات الالكترونية) المرحلة الثانية	الموازنة العامة	1,330	800	400	0	1,200	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع التتبع الالكتروني - المرحلة الثانية	الموازنة العامة	2,100	750	500	500	1,750	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع نظام المراقبة التلفزيونية	الموازنة العامة	3,000	1,000	800	1,000	2,800	دائرة الجمارك الاردنية
نظام مراقبة وإدارة شبكة الاتصالات	الموازنة العامة	50	50	0	0	50	دائرة الجمارك الاردنية
الربط الالكتروني للكفالات البنكية مع البنوك التجارية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
نظام تدريب ومحاكاة لتحليل صور الأشعة الخاصة بتفتيش الشاحنات والحاويات وتحديد مستوى خطورة محتوياتها	الموازنة العامة	50	250	250	0	500	دائرة الجمارك الاردنية
مشروع تزويد المراكز بأنظمة الفحص بالأشعة	الموازنة العامة	8,000	4,000	3,700	0	7,700	دائرة الجمارك الاردنية
توحيد وتبسيط الإجراءات الجمركية في المراكز - المرحلة الثانية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
تحديث التشريعات والتعليمات المختلفة	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
دراسة زمن الإفراج عن البضائع وكلفة معاملات الاستيراد	الموازنة العامة	0	0	0	10	10	دائرة الجمارك الاردنية
الدفع الالكتروني من خلال الأنترنت	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	دائرة الجمارك الاردنية
		17,400	9,690	5,650	1,810	17,150	مجموع مشاريع جديدة
		19,986	9,809	6,060	2,640	18,509	المجموع للسياسة
تعزيز الإيرادات الضريبية							
المشاريع المستمرة							
تطوير وحوسبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	الموازنة العامة	1,078	0	50	50	100	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
برنامج الإعلام الضريبي	الموازنة العامة	4,000	0	0	0	0	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
		5,078	0	50	50	100	مجموع المشاريع المستمرة

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
مشاريع جديدة							
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	0	0	0	0	400	الموازنة العامة	AUDIT TRACKING SYSTEM نظام تتبع التدقيق الكترونيا في كافة المديريات
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	0	0	0	0	224	الموازنة العامة	STOPFILER SYSTEM تتبع المتوقفين عن تقديم الكشوف والإقرارات الكترونيا
	0	0	0	0	624		مجموع مشاريع جديدة
	100	50	50	0	5,702		المجموع للسياسة
	40,315	11,810	12,153	16,352	85,020		المجموع للقطاع

ثالثاً : القطاع النقدي والخدمات المالية

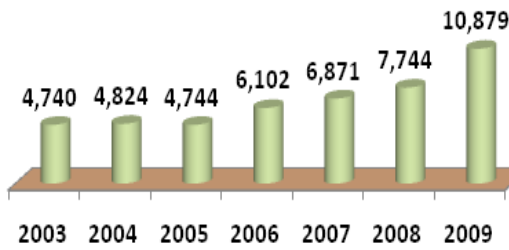
ساهم القطاع النقدي والخدمات المالية في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن، وذلك من خلال عدد من الإنجازات ذات الأثر المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي المحلي، فمن جهته واصل البنك المركزي الأردني تطبيق سياسته النقدية المرنة الهادفة إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي، حيث اتسمت هذه السياسة خلال الفترة 2007-2009 بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية وخاصة ارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، أما من حيث السياسة المصرفية فقد اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى رفع سوية مؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل المعايير الدولية.

ومن جهة أخرى فقد ساهمت المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية التي عززت من قدرة الاقتصاد الأردني من النمو والتطور ومواكبة أفضل الممارسات العالمية. وتنشط هذه المؤسسات بصورة رئيسة في مجال ضمان ودائع العملاء، وضمان القروض، وائتمان الصادرات، وإعادة تمويل القروض السكنية. كما تقوم مؤسسات سوق رأس المال والمتمثلة في بورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية، وهيئة الأوراق المالية، بتنظيم عمليات الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين الأمر الذي عزز من تحفيز وتشجيع الاستثمار القومي، ومن جهتها عملت هيئة الأوراق المالية منذ إنشائها على إصدار التشريعات واتخاذ الإجراءات بهدف تطوير وتنظيم السوق. أما في مجال التأمين تقوم هيئة التأمين بالإشراف على عدد كبير من شركات التأمين التي تمارس مختلف أنواع التأمين، بالإضافة للإشراف على مقدمي الخدمات التأمينية المساندة، وتعمل هيئة التأمين على تنظيم وتطوير خدمات التأمين في المملكة بهدف المحافظة على استقرار قطاع التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم، وتاليا الجهات المعنية في القطاع النقدي والخدمات المالية:

أولاً: البنك المركزي الأردني والجهاز المصرفي

يتولى البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والمتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واحتواء الضغوط التضخمية وتوفير هيكل أسعار فائدة يحقق التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحفز النشاط الاقتصادي. ولتحقيق الاستقرار في سعر

حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دولار)

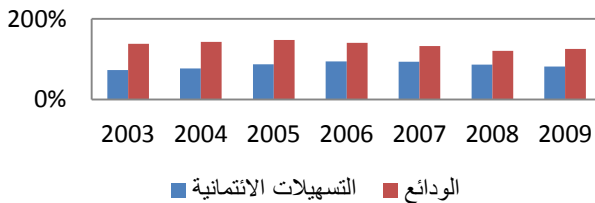


الصرف اعتمد البنك المركزي على نظام سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار الأمريكي، إذ أثبت هذا النظام بأنه الأنسب والأمثل للاقتصاد الأردني بتعزيزه الثقة بالدينار الأردني كوعاء جاذب للمدخلات المحلية إلى جانب تعزيزه لتنافسية الصادرات الوطنية فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما أسهم في بلوغ الاحتياطات الأجنبية مستوى غير مسبوق 10.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009.

أما على صعيد الجهاز المصرفي، فقد بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة 23 بنكاً في نهاية عام 2009، منها بنكان إسلاميان وثمانية فروع لبنوك غير أردنية، وتمارس جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال 619 فرعاً و 66 مكتب تمثيل موزعة داخل المملكة. ومن الجدير ذكره أنه تم الموافقة النهائية على ترخيص ثلاث بنوك أجنبية. وقد بلغت نسبة إجمالي موجودات البنوك في نهاية عام 2009 نحو 196.5% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين بلغت نسب كل من الودائع والتسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي 113.9% و 74.75% على التوالي.

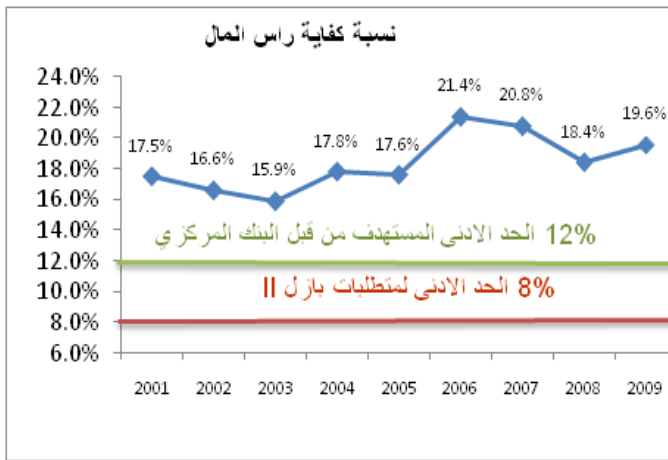
ويسجل نشاط البنوك توسعاً كبيراً حيث سجلت ميزانية البنوك المرخصة التجميعية في نهاية عام 2009 ما مقداره 32.0 مليار

نسبة الودائع والتسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي



دينار، بارتفاع مقداره 2.16 مليار دينار أي بنسبه 7.3% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008. ويبلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات في نهاية عام 2009 ما قيمته 13.3 مليار دينار، في حين بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية 2009 ما مقداره 20.3 مليار دينار.

وفي مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على آفاق النمو الاقتصادي للأردن في عام 2009، بادر البنك المركزي منذ شهر تشرين ثاني من عام 2008 بتبني عدد من الإجراءات وبشكل تدريجي كان من أبرزها تخفيض أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية خمس مرات وبواقع (50) نقطة أساس في كل مرة، إلى جانب تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لتصل إلى (7%)، وهذا بمجمله يُتيح للبنوك مجالاً أكبر للتوسع في منح الائتمان لمختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك توقف البنك عن إصدار شهادات الإيداع منذ شهر تشرين أول 2008 لينخفض رصيدها من (2.5) مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2008 إلى (150) مليون دينار حالياً، الأمر الذي أدى إلى ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد الوطني.



كما وتتسجم رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي مع أحدث المعايير الدولية في الرقابة، حيث تبنت الأطر الرقابية والتنظيمية المتمثلة بالالتزام بمعايير الرقابة والمحاسبة الدولية، فازداد الاهتمام بإدارات المخاطر والرقابة والتدقيق الداخليين ومكافحة عمليات غسل الأموال، فضلاً عن تطبيق أسس الحاكمية المؤسسية. ويستهدف البنك المركزي في هذا المجال العديد من المؤشرات المالية التي تدل على قوة ومنعة الجهاز المصرفي، من بينها، نسبة كفاية رأس المال حيث يستهدف البنك المركزي حدها الأدنى 12% مقابل 8% في مقررات لجنة بازل ويوضح الشكل ارتفاع هذا المؤشر إلى مستويات مريحة.

ثانياً: المؤسسات المالية غير المصرفية

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية مؤسسة ضمان الودائع، والشركة الأردنية لضمان القروض، والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، وتعمل هذه المؤسسات على تشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في المملكة. إذ تقدم مؤسسة ضمان الودائع حماية للمودعين لدى البنوك المرخصة من خلال الحفاظ على ودائعهم لديها وفق أحكام مؤسسة ضمان الودائع لعام 2000، وتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة إلى ما مقداره 12,823.6 مليون ديناراً وما نسبته 80.8% من إجمالي الودائع بالدينار لدى القطاع المصرفي في نهاية كانون أول من العام 2009، مقارنة مع 11,017.2 مليون دينار 82.5% من إجمالي الودائع بالدينار في نهاية عام 2008، وبنسبة نمو بلغت 16.4%. ومن الجدير ذكره أن الودائع المضمونة بالكامل شكلت 11.5% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام الضمان في عام 2009، وأن الودائع المضمونة تعود لحوالي 1.7 مليون مودع يشكلون ما نسبته 92.6% من عدد المودعين المضمونين.

كما تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغير ومتوسط الحجم. ففي مجال برنامج ضمان القروض، بلغت قيمة المبالغ المضمونة لجميع برامج ضمان القروض في عام 2009 نحو 10.9 مليون دينار لتصبح المحفظة المضمونة القائمة في نهاية العام 44.3 مليون دينار. وضمن برنامج ضمان الصادرات كانت قيمة الشحنات التصديرية المضمونة في عام 2009 نحو 45.9 مليون دينار، وكانت قيمة الشحنات القائمة في نهاية العام حوالي 8 مليون دينار أردني.

وفي سبيل تطوير وتفعيل سوق التمويل الإسكاني وتلبية الحاجات السكنية لذوي الدخل المنخفضة، تمنح الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري قروضاً لإعادة تمويل قروض سكنية ممنوحة من قبل البنوك للمواطنين لغايات امتلاك المسكن، حيث قامت الشركة خلال العام 2008 بتوقيع 17 اتفاقية قرض مع تسع مؤسسات مالية.

ثالثاً: سوق رأس المال

تتمثل أهم ملامح سوق رأس المال في الفصل بين الدور الرقابي والتشريعي للسوق عن الدور التنفيذي حيث تتولى هيئة الأوراق المالية الدور الرقابي والتشريعي، وتتولى بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية الدور التنفيذي. وتعمل هذه المؤسسات على النحو التالي: [هيئة الأوراق المالية](#): تهدف الهيئة إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم وتطوير سوق رأس المال والرقابة عليه، حيث تقوم بمراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التي تخضع لرقابتها وهي البورصة ومركز الإيداع ومعتدي المهن المالية.

بورصة عمان: تولت بورصة عمان اعتباراً من 1999/3/11 مهامها كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً ولا تهدف إلى الربح و مصرح لها مزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في المملكة.

مركز إيداع الأوراق المالية: تم إنشاء مركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسة ذات نفع عام بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 ليكون الجهة الوحيدة في المملكة المخولة بموجب قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 بتسجيل الأوراق المالية وحفظ ونقل ملكيتها وإيداعها وإجراء التقاص والتسوية عليها.

وقد شهد قطاع الأوراق المالية تطورات هامة على مدى السنوات الاحد عشر الماضية منذ أن أنهت الهيئة تأسيس مؤسسات سوق رأس المال الوطني. حيث أسهمت هذه التطورات بشكل متعاظم في خدمة مختلف قطاعات وفعاليات الاقتصاد الوطني، وعززت التنمية الإقتصادية للمملكة من خلال مساهمة هذا القطاع. فقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان من 4.1 مليار دينار خلال العام 1999 إلى 22.57 مليار دينار في نهاية العام 2009 وذلك بنسبة ارتفاع قاربت الخمسة أضعاف، كما ارتفع حجم التداول خلال نفس الفترة من 389.4 مليون دينار إلى 9.67 مليار دينار بنسبة ارتفاع بلغت أكثر من ثلاثة وعشرين ضعفاً. وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول 38.8 مليون دينار للعام 2009 مقارنة مع 1.6 مليون دينار لعام 1999 مسجلاً نسبة نمو تجاوزت 24 ضعفاً. وفي عام 2009 بلغ معدل دوران السهم 91.3%، مقارنة مع 19.1 % للعام 1999. وزادت نسبة استثمار غير الأردنيين من 43.1% في العام 1999 إلى 48.9% نهاية 2009. أما بالنسبة للقيمة السوقية/الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبتها 150% للعام 2009 مقارنة مع 72.3 % للعام 1999، وارتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ليصل إلى 272 في العام 2009 مقارنة مع 151، وسجل رأس المال المدفوع للشركات المدرجة ارتفاعاً بأكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 6.7 مليار دينار في العام 2009 مقارنة مع 1.5 مليار.

وزاد عدد شركات الخدمات المالية إلى 93 شركة في 2009 بعد أن كانت 29 شركة في 1999. كما شهدت الإصدارات الأولية ارتفاعاً من 128.6 مليون دينار عام 1999 ليصل إلى 4798 مليون دينار في العام 2009 بنسبة ارتفاع بلغت 37 ضعفاً.

رابعاً: التأمين

تهدف هيئة التأمين إلى تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره ولتعزيز دور صناعة التأمين في الاقتصاد الوطني، كما تهدف الهيئة إلى حماية حقوق المؤمن لهم والمحافظة على التوازن بين أطراف العلاقة التأمينية. تشرف هيئة التأمين على شركات التأمين العاملة في المملكة والتي بلغ عددها في نهاية عام 2009 ثمانية وعشرون شركة، جميعها شركات مساهمة عامة أردنية، عدا شركة أجنبية واحدة متخصصة بممارسة أعمال التأمين على الحياة. وتمارس إحدى عشرة شركة أردنية أعمال التأمينات العامة فقط، في حين تمارس الشركات المتبقية أعمال التأمينات العامة إضافة إلى أعمال التأمين على الحياة. وتشير أحدث البيانات المتاحة عن شركات التأمين إلى وصول رؤوس أموالها بنهاية عام 2009 إلى 287.3 مليون دينار.

كما تشرف هيئة التأمين على مقدمي الخدمات التأمينية المساندة، حيث بلغ عدد تراخيص وتجديد التراخيص لمقدمي الخدمات التأمينية المساندة خلال عام 2009 (695) رخصة بزيادة قدرها (11,7%) عن عام 2008، حيث تم منح ترخيص لـ (505) وكيل تأمين و (82) وسيط تأمين و (9) وسيط إعادة تأمين و (46) مسوي خسائر و (16) استشاري تأمين و (13) اكتوبري و (13) شركة لإدارة النفقات والخدمات التأمينية الطبية بالإضافة لـ (11) بنك حصل على رخصة لممارسة أعمال التأمين.

وقد تحقق مجموعة من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) تتلخص بما يلي:

أولاً: السياسة النقدية

1. المحافظة على الاستقرار النقدي والمتمثل في استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الفائدة في السوق المصرفي.
2. تعزيز استقلالية البنك المركزي، وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية تم بموجبها تسديد رصيد حساب الخزينة العام المكشوف لدى البنك المركزي.
3. تطبيق نظام استهداف أسعار الفائدة ضمن الحدود المستهدفة (Interest Rate Corridor).

ثانياً: الجهاز المصرفي

1. زيادة كفاءة وفعالية البنوك في مزاولة العمليات المصرفية من خلال اتخاذ البنك المركزي مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تطوير أداء الجهاز المصرفي وتنظيم أعمالها ومن أهمها:
 - إصدار تعليمات معدلة بخصوص إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملة الأجنبية لصالح العملاء.
 - إصدار تعليمات معدلة بخصوص أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بهدف تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك.
 - إصدار تعليمات معدلة بخصوص الانتشار المصرفي الداخلي للبنوك المرخصة بهدف تنظيم هذه العملية وضمان توفير وضع مالي وإداري سليم لدى البنوك الراغبة في التفرع داخل المملكة.
 - إصدار تعليمات معدلة بخصوص السيولة القانونية، حيث تم رفع الوزن الترجيحي للودائع ما بين البنوك (المتبقي على استحقاقها سنة أو أقل) إلى 100% مقابل الأوزان السابقة التي كانت تتراوح بين 50% - 75%.
 - إصدار تعليمات بشأن بازل II، حيث تم استكمال تعليمات الدعامة الأولى من معيار بازل II.
 - إصدار دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك في الأردن، حيث تم إلزام البنوك بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية بحيث يتضمن أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.
 - إصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل II.
 - إصدار تعليمات بخصوص السيولة القانونية للبنوك الإسلامية.
 - إصدار تعليمات بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - إصدار تعليمات معدلة لتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية.
 - إصدار تعليمات تملك مصلحة مؤثرة في رؤوس أموال البنوك الأردنية.
 - إصدار تعليمات حول اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وفقاً لمعيار بازل II.
 - قيام الحكومة بتجديد ضمان الودائع بالدينار وبالعلاوات الأجنبية والإقراض ما بين البنوك بالكامل ولغاية نهاية عام 2010، وذلك بهدف تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.
2. توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغير ومتوسط الحجم من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، حيث تم ومنذ تأسيس الشركة عام 1994 منح الضمان لحوالي 9405 قروض بقيمة اسمية مضمونة حوالي 143 مليون دينار أردني من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، وضمان شحنات تصديرية بقيمة 260 مليون دينار أردني ضمن برنامج ضمان ائتمان الصادرات لدى الشركة الأردنية لضمان القروض.

ثالثاً: سوق رأس المال

1. لقد أستمّر تأثر سوق الأوراق المالية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وخاصة جراء تراجع مستوى السيولة الموجهة للاستثمار في السوق، وذلك لأسباب منها تراجع ثروة المساهمين نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يملكونها، وانخفاض الإقراض المصرفي لغايات الاستثمار في الأوراق المالية وطلب تعزيز ضمانات القروض السابقة. وقد تراجع الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية، نتيجة للتأثر بما يحدث في أسواق المال الإقليمية والدولية، وعدم وجود ما يؤكد انتهاء هذه الأزمة وقرب النجاح في مواجهتها على الصعيد الدولي. كذلك أدت هذه التداعيات إلى تراجع مؤشرات الأداء في بورصة عمان بعد حدوث الأزمة في شهر أيلول من عام 2008، حيث انخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان من 37.5 مليار دينار في نهاية شهر آب 2008 إلى 25.4 مليار دينار في نهاية شهر كانون أول 2008، أي بنسبة 32%. وشهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة انخفاضاً بنسبة 37% خلال نفس الفترة. ويتوقع أن تتأثر مؤشرات بورصة عمان بما تشهده أسواق المال الدولية والإقليمية من تطورات مستقبلاً والتي قد تؤدي في حال استمرار هذه الأزمة إلى أن تنخفض تدفقات الاستثمار في البورصة من الخارج، وأن يزداد التفضيل النقدي والتوجه للاستثمارات السائلة وقليلة المخاطر، وأن يكون هناك تراجع في أحجام الإصدارات الأولية، وأن تتأثر أرباحية شركات الوساطة العاملة في السوق نتيجة لتراجع أحجام التداول في البورصة وانخفاض قيمة المحافظ الاستثمارية لدى هذه الشركات، كما يحتمل تراجع أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق وخاصة الشركات العقارية وشركات الخدمات المالية والشركات التي تستثمر في الأوراق المالية. ومن الممكن أن تتراجع أعداد العاملين من المهن المتصلة بهذه النشاطات.
2. إطلاق البورصة للنسخة الجديدة من نظام التداول الإلكتروني المعروف ب-NSC V900.
3. إقرار تعليمات التداول عبر الانترنت، تمهيداً للعمل بنظام التداول عن طريق الانترنت قريباً.
4. توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين بورصة عمان وبورصة لندن لتقوية وتمتين الصلات بين المؤسستين. كذلك قبول العضوية الكاملة لبورصة عمان بالاتحاد الدولي للبورصات (World Federation of Exchanges-WFE) في العام 2007.
5. إطلاق مؤشر داو جونز بورصة عمان-100، (Dow Jones ASE-100)، في بداية عام 2008 وهو مؤشر مرجعي واسع يقيس أداء أسهم أكبر 100 شركة مدرجة في بورصة عمان بناء على القيمة السوقية للأسهم الحرة.
6. إنشاء غرفة محاكاة Stock Exchange Simulation Room في عدد من الجامعات الأردنية.
7. تحديث البنية التحتية التقنية لمؤسسات سوق رأس المال.
8. البدء في تطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة، والذي تم إقراره من قبل هيئة الأوراق المالية خلال عام 2008، وذلك اعتباراً من 2009/1/1.
9. نشر مركز إيداع الأوراق المالية لملكيّات وتداولات ممثلي أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة ومن يستحوذون على ما نسبته (1%) فأكثر من رأس مال الشركات المساهمة العامة بهدف تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح في سوق رأس المال الأردني.
10. نشر النسب المالية وإجراءات الشركات الخاصة بالشركات المساهمة العامة على الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية.
11. تطوير برامج خاصة بنظام حظر التصرف، وإضافة برامج خاصة بالحماية وتوزيع الصلاحيات لمستخدمي النظام في مركز إيداع الأوراق المالية.
12. تنفيذ مشروع الموقع الاحتياطي وموقع استدامة العمل لمركز إيداع الأوراق المالية.
13. افتتاح فروع لمركز إيداع الأوراق المالية أولها في منطقة الشميساني خلال العام 2007، والثاني في مدينة اربد خلال العام 2008.

14. إصدار هيئة الأوراق المالية لعدد من التعليمات المنظمة للسوق من أهمها تعليمات صندوق حماية المستثمرين، وتعليمات الأسس والمعايير لإعداد البيانات المالية السنوية والمرحلية لسنة 2007، وتعليمات الأسس والمعايير المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007، وتعليمات التحقيق في المخالفات المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الأوراق المالية للعام 2008، وتعليمات مكافحة غسل الأموال، وتعليمات أسس منح خيارات المساهمة لموظفي الشركات المساهمة العامة، كما تم إقرار تعليمات التداول عبر الانترنت لعام 2009.
15. البدء في تطبيق مشروع أولي للإفصاح الالكتروني.
16. إطلاق مشروع تطوير البنية التقنية لمؤسسات سوق رأس المال، وبذلك بدأ تطبيق أنظمة الإلكترونية حديثة للتداول والرقابة على التداول والإيداع وفق أحدث المعايير الدولية.
17. توقيع مذكرة تفاهم كرسي جلالة الملك عبد الله الثاني لدراسات الأوراق المالية مع الجامعة الأردنية بهدف العمل على وضع آليات تأسيس " كرسي جلالة الملك عبد الله الثاني لدراسات الأوراق المالية" في الجامعة الأردنية.
18. توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية ووحدة مشروع سوق الأوراق المالية والبورصة في وزارة المالية في الجمهورية اليمنية، حيث ستعمل الهيئة على تزويد الجانب اليمني بموجب المذكرة بالخبرات اللازمة لتأسيس مؤسسات سوق رأس المال في اليمن.

رابعاً: التأمين

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين، وإصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال في أنشطة التأمين.
2. إصدار مجموعة من التعليمات التي تنظم قطاع التأمين ومن أهمها نظام معدل لنظام الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين وشركة إعادة التأمين، وتعليمات ترخيص شركات التأمين الأجنبية، وترخيص شركات إعادة التأمين وإعادة التأمين المعفاة والتأمين المصرفي.
3. توفير وسائل بديلة لحل نزاعات التأمين بإجراء التسوية ودياً بين المؤمن له وشركة التأمين وذلك من خلال الوساطة فيما بينهما أو من خلال لجنة حل نزاعات التأمين.
4. إعداد مشروع "قانون التأمين" ورفعته إلى رئاسة الوزراء للسير في الإجراءات الدستورية لإصداره خلال عام 2010 ليكون المرجعية التشريعية الشاملة والخاصة بالتأمين في المملكة التي تعالج مبادئ وأحكام عقد التأمين وتنظيم وتطوير أعمال التأمين في المملكة، حيث سيعمل هذا القانون على تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني وتحقيق الرؤيا الملكية في تكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي من خلال المساهمة في توفير بيئة تشريعية مناسبة تعمل على جذب كبرى شركات التأمين وشركات إعادة التأمين العالمية بالإضافة إلى استقطاب شركات وسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين وشركات إدارة التأمين والتي تلعب دوراً بارزاً في خدمة شركات التأمين وإعادة التأمين.
5. استكمال وضع الأسس الفنية والقانونية لمشروع وطني لتأمين أخطار الزلازل الذي يهدف إلى تأمين المباني السكنية القائمة والمباني الجديدة. بالإضافة إلى وضع مشروع أولي لنظام تأمين الزلازل الإلزامي للمنشآت التجارية والصناعية والمباني الحكومية ومن المتوقع أن يتم إصدار التشريعات المتعلقة بالمشروع خلال العام 2010.
6. الاستمرار في تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للعاملين في الهيئة وقطاع التأمين.

التحديات

وعلى الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن القطاع النقدي والخدمات المالية لا يزال يواجه مجموعة من التحديات تتلخص بما يلي:

- مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.
- المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة.
- مواجهة العولمة المالية والمصرفية.
- عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني محلية وحصولها على الاعتماد الدولي.

- عدم وجود أدوات مالية إسلامية لحفز عملية الاستثمار وتوجيهها.
- نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين في السوق الأردني.
- عدم التوازن الداخلي والخارجي، والتمثل بعجز الموازنة العامة والحساب الجاري.
- ضعف سوق السندات الثانوي، و عدم إصدار السندات الحكومية بشكل منتظم ودوري.
- قصور البيئة القانونية لتشجيع قيام شركات إعادة التأمين بتوفير خدماتها وتصديرها للأسواق المجاورة ومعاملتها ضريبياً معاملة الشركات غير المقيمة في المملكة باعتبارها شركات تقوم بخدماتها عبر الحدود.
- القيود والعوائق على تملك غير الأردنيين لأسهم الشركات المساهمة العامة والواردة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين.

الأهداف العامة

1. المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة.
2. تطوير الخدمات المالية (المصرفية والتأمينية وآلية ضمان القروض وسوق رأس المال).
3. تعميق السوق المالي وذلك برفع مستوى البنية التحتية التقنية والتشريعية في سوق رأس المال الوطني.

الأهداف المرحلية

1. ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي
2. استقرار سعر صرف الدينار الأردني
3. استقرار المستوى العام للأسعار
4. إدارة احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية
5. تطوير مراكز الوحدات المصرفية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية
6. زيادة حجم ضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان الصادرات الأردنية
7. توفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين لدى البنوك
8. بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لدى مؤسسة ضمان الودائع لحماية المودعين لدى البنوك
9. تطوير وتنظيم قطاع التأمين.
10. توسعة التغطية التأمينية لشرائح المجتمع المختلفة والمحافظة على التوازن بين أطراف العلاقة التأمينية
11. زيادة طرق نشر المعلومات في بورصة عمان لضمان وصولها إلى أكبر عدد من المستثمرين.
12. تطوير متطلبات الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية المرخصة بما يعزز مراكزها ويحمي المستثمرين والمتعاملين مع هذه الشركات ويحد من أثر تعرضها لأي مخاطر مالية
13. تطوير سيادة القانون ودور هيئة الأوراق المالية الرقابي في سوق الأوراق المالية
14. تطبيق المعايير الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية في مجال سوق رأس المال.
15. تطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة ومتابعة التزام الشركات بها.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
استقرار سعر صرف الدينار الأردني										
معدل التضخم السنوي	%6.30	%4.70	%13.90	%-0.7	%5.80	%5.20	%3.60	%2.50	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي + وزارة المالية + البنوك
إدارة احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية										
تغطية احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية لمستوردات المملكة	5.1 أشهر	4.7 أشهر	6.2 أشهر	8.1 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	البنك المركزي الأردني	
تطوير مراكز الوحدات المصرفية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية										
نسبة السيولة القانونية	%161.40	%157.50	%141.20	%159.10	حد أدنى %100	حد أدنى %100	حد أدنى %100	حد أدنى %100	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي + البنوك
نسبة الرافعة المالية	%13.20	%13.30	%12.90	%13.00	%12	%12	%12	%12	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي + البنوك
نسبة كفاية رأس المال	%21.40	%20.80	%18.40	%19.60	أعلى من %12	أعلى من %12	أعلى من %12	أعلى من %12	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي + البنوك
زيادة حجم ضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمن الصادرات الأردنية										
نسبة الصادرات المضمونة إلى إجمالي المحفظة المضمونة من الشركة	%20.77	%16.20	%25.88	%15.31	%25	%26	%28	%30	الشركة الأردنية لضمان القروض	وزارة الصناعة والتجارة + الشركات المصدرة + الشركة الأردنية لضمان القروض
نسبة قروض الأفراد (عقارية) المضمونة إلى إجمالي المحفظة المضمونة من الشركة	%64.46	%68.71	%58.53	%62.37	%60	%50	%45	%40	الشركة الأردنية لضمان القروض	
نسبة محفظة القروض الإنتاجية (مشاريع صغيرة ومتوسطة) المضمونة إلى إجمالي المحفظة المضمونة من الشركة	%14.77	%15.90	%15.60	%22.31	%25	%26	%28	%30	الشركة الأردنية لضمان القروض	
توفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين لدى البنوك										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء بمؤسسة ضمان الودائع	%94.30	%94	%93.50	%92.50	%95	%95	%95	%95	مؤسسة ضمان الودائع	البنك المركزي الأردني
بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لدى مؤسسة ضمان الودائع لحماية المودعين لدى البنوك										
نسبة احتياطيات مؤسسة ضمان الودائع إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون.	%1.20	%1.30	%1.30	%1.40	%1.60	%1.70	%1.90	%2.10	مؤسسة ضمان الودائع	البنك المركزي الأردني
نسبة احتياطيات مؤسسة ضمان الودائع إلى الودائع الخاضعة للتعويض.	%4.30	%5.20	%5.90	%6.80	%8	%9.30	%10.80	%12.30	مؤسسة ضمان الودائع	البنك المركزي الأردني
تطوير وتنظيم قطاع التأمين										
عدد الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة في التأمين	-	-	282	338	390	440	490	540	هيئة التأمين	قطاع التأمين
حصة الفرد من أقساط التأمين (بالدينار)	45	51	57	61	65	70	80	89	هيئة التأمين	شركات التأمين
قيمة أقساط التأمين (مليون دينار)	259	292	333	365	405	450	510	580	هيئة التأمين	شركات التأمين
توسعة التغطية التأمينية لشرائح المجتمع المختلفة والمحافظة على التوازن بين أطراف العلاقة التأمينية										
نسبة الشكاوي التأمينية التي يتم تسويتها ودياً إلى إجمالي الشكاوي (مختلفين)	%95<	%95<	%95<	%95<	%95<	%95<	%95<	%95<	هيئة التأمين	شركات التأمين
زيادة طرق نشر المعلومات في بورصة عمان لضمان وصولها إلى أكبر عدد من المستثمرين										
عدد الأشخاص المرسل إليهم المنشورات	300	450	450	450	450	450	450	450	بورصة عمان	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد اتفاقيات نشر المعلومات من خلال القنوات الفضائية عبر الشريط المتحرك	1	1	1	2	2	3	3	4	بورصة عمان	
عدد اتفاقيات نشر المعلومات عبر الهاتف الخليوي	8	8	3	4	4	4	4	4	بورصة عمان	
عدد اتفاقيات نشر المعلومات عبر شاشات GL	11	10	9	11	11	6	3	0	بورصة عمان	
عدد اتفاقيات نشر المعلومات عبر شاشات مراقبة السوق	15	17	20	27	27	30	33	36	بورصة عمان	
عدد اتفاقيات نشر المعلومات عبر شاشات الشريط المتحرك	55	65	77	86	95	100	105	110	بورصة عمان	
تطبيق المعايير الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية في مجال سوق رأس المال										
عدد الاتفاقيات ومذكرات التعاون الموقعة مع الجهات الرقابية العربية والدولية في مجال تطوير أسواق رأس المال	6	-	9	1	-	10	15	20	هيئة الأوراق المالية	
عدد المبادئ الملزمة مواصلة التقدم في تطبيق المبادئ الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO.	17	-	22	23	-	24	25	26	هيئة الأوراق المالية	
نسبة الشركات الملزمة في دليل الحوكمة	-	-	-	-	-	55%	70%	80%	هيئة الأوراق المالية	

السياسات

1. انسجام هيكل أسعار الفائدة في السوق النقدي مع النشاط الاقتصادي.
2. رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك.
3. المحافظة على استقرار قطاع التأمين وتعزيز الثقة فيه.
4. تكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي.
5. حماية حقوق حملة وثائق التأمين وطرح المبادرات الوطنية لتوفير برامج تأمين ذات بعد اجتماعي.
6. الربط الإلكتروني لخدمات هيئة التأمين.
7. تعميق المعرفة بمواضيع سوق رأس المال والاستثمار فيه بالإضافة إلى تجذير ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية و ترويج سوق رأس المال الوطني محلياً وعربياً ودولياً.
8. استمرار العمل على تعميق سوق رأس المال.
9. رفع كفاءة الأنظمة والبرامج الإلكترونية في هيئة الأوراق المالية.
10. رفع كفاءة العاملين في هيئة الأوراق المالية والمتعاملين في سوق رأس المال الوطني.
11. تعزيز الشفافية والإفصاح في سوق رأس المال وتزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب.
12. ضمان استمرارية أعمال مركز إيداع الأوراق المالية وتطوير بنية عمله.
13. رفع مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مركز إيداع الأوراق المالية.
14. تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بأعمال مركز إيداع الأوراق المالية.
15. تعميق معرفة الجهاز القضائي بكافة المسائل المتعلقة بسوق رأس المال.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
انسجام هيكل أسعار الفائدة في السوق النقدي مع النشاط الاقتصادي.										
نسبة الهامش بين سعر فائدة نافذة الإيداع وإعادة الشراء	%2	%2	%2	%2	%2	%2	%2	%2	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي الأردني التجارية
نسبة الهامش بين سعر الفائدة على التسهيلات والودائع.	%3.40	%3.30	%3.80	%4.80	%4	%4	%4	%4		
رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك.										
قيمة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك (مليون دينار) (هل يوجد قانون يلزم البنوك)	أقل من 40	40	40	أقل من 100	أقل من 100	100	100	100	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي الأردني التجارية
المحافظة على استقرار قطاع التأمين وتعزيز الثقة فيه.										
نسبة الالتزام بالمبادئ الأساسية الدولية للإشراف على التأمين	-	-	%85	%90	%92	%94	%95	%95	هيئة التأمين	شركات التأمين
نسبة الشركات الملتزمة بكفاية رأس المال (الحد الأدنى لهامش الملاحة)	-	-	%75	%86	%90	%90	%90	%90		
تكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي.										
عدد الشركات المستهدفة التي يتم الاجتماع معها لغايات تسويق الأردن(سنوياً)	-	-	4	26	25	25	25	25	هيئة التأمين	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد المقالات والمقابلات التي تنشر في الصحف والدوريات العالمية	-	-	4	7	7	7	7	7		
عدد الإعلانات في الصحف والدوريات العالمية	-	-	24	29	30	30	30	30		
حماية حقوق حملة وثائق التأمين وطرح المبادرات الوطنية لتوفير برامج تأمين ذات بعد اجتماعي.										
نسبة الوعي التأميني	-	-	25%	30%	35%	38%	42%	45%	هيئة التأمين	مؤسسات قطاع التأمين
عدد المبادرات التي تطرحها الهيئة	-	-	3	3	3	3	3	3		
الربط الإلكتروني لخدمات هيئة التأمين.										
عدد الخدمات الإلكترونية التي يتم ربطها مع الحكومة الإلكترونية	-	-	-	2	2	1	-	-	هيئة التأمين	
عدد مشاريع الأنظمة الإلكترونية التي يتم تنفيذها سنوياً لتنظيم أعمال الهيئة	-	-	3	3	4	4	4	4		
تعميق المعرفة بمواضيع سوق رأس المال والاستثمار فيه بالإضافة إلى تجذير ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية و ترويج سوق رأس المال الوطني محلياً وعربياً ودولياً.										
عدد المؤسسات التعليمية التي يتم التعامل معها (جامعات)	-	-	-	-	-	6	10	11	هيئة الأوراق المالية	بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية
عدد اللقاءات والمحاضرات لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات	-	-	-	-	-	15	17	18		
عدد زيارات الترويج	-	-	2	-	-	2	2	2		
استمرار العمل على تعميق سوق رأس المال.										
عدد الأدوات المالية الملائمة المستحدثة	3	-	3	3	3	3	4	4	هيئة الأوراق المالية	بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية
رفع كفاءة الأنظمة والبرامج الإلكترونية في هيئة الأوراق المالية.										
نسبة الوسائل الإلكترونية المستخدمة لتمكين المشاركين في سوق رأس المال من تقديم المعلومات المطلوبة منهم وتبادلها وتقديم طلبات الاعتماد أو الترخيص إلكترونياً	-	-	-	-	-	60%	80%	90%	هيئة الأوراق المالية	بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية
رفع كفاءة العاملين في هيئة الأوراق المالية والمتعاملين في سوق رأس المال الوطني.										
عدد المشاركين في البرامج التدريبية المحلية والخارجية	129	100	133	153	-	145	150	155	هيئة الأوراق المالية	
عدد البرامج المنظمة من قبل الهيئة في مجال التداول	5	2	6	1	-	9	11	12		
عدد موظفي الرقابة المتدربين على الأنظمة الإلكترونية	-	-	-	-	-	8	10	12		
تعزيز الشفافية والإفصاح في سوق رأس المال وتزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب										
نسبة المعلومات المفصّل عنها إلكترونياً	-	-	-	-	-	60%	90%	100%	هيئة الأوراق المالية	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة نشر البيانات الأساسية حول أعضاء المركز والملكيات	%60	-	%80	-	%90	%95	%96	%97	مركز إيداع الأوراق المالية	هيئة الأوراق المالية
نسبة إجراءات الشركات المضافة على الموقع الإلكتروني	-	-	-	%0	%90	%100	%100	%100	مركز إيداع الأوراق المالية	
ضمان استمرارية أعمال مركز إيداع الأوراق المالية وتطوير بنية عمله.										
عدد المواقع الاحتياطية المجهزة بخطوط اتصال فائقة السرعة.	0	-	0	-	2	4	4	-	مركز إيداع الأوراق المالية	
عدد الأعضاء الذين تم ربطهم من خلال مزود الخدمة (شركة الاتصالات)	-	-	-	-	2	3	5	6		
رفع مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مركز إيداع الأوراق المالية										
نسبة الخدمات الإلكترونية المتوفرة للاطلاع على الحساب	-	-	-	-	%60	%80	%100	%100	مركز إيداع الأوراق المالية	
عدد الخدمات المطورة الكترونياً والمقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات	-	-	-	-	2	3	3		مركز إيداع الأوراق المالية	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بأعمال مركز إيداع الأوراق المالية										
درجة تقييم المركز وفق المعايير الدولية من قبل الجهات المتخصصة	B.BB	-	A-	-	A+	AA-	AA-	AA	مركز إيداع الأوراق المالية	
سقف تداول الوطاء اليومي (Trading Cap)	-	-	-	-	%90	%95	%95	%95		
تعميق معرفة الجهاز القضائي بكافة المسائل المتعلقة بسوق رأس المال.										
عدد الندوات المتخصصة بكافة المسائل المتعلقة بسوق رأس المال	6	3	5	3	-	3	3	3	هيئة الأوراق المالية	بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تعزيز مراكز الوحدات المصرفية وفق افضل الممارسات والمعايير الدولية							
المشاريع المستمرة							
II تطبيق المرحلة الأولى من معيار بازل - المرحلة الثانية	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	البنك المركزي الأردني
مجموع المشاريع المستمرة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		0	0	0	0	0	
توسيع قاعدة ضمان المخاطر السياسية للصادرات الأردنية							
مشاريع جديدة							
صندوق ضمان المخاطر السياسية للصادرات والذي سيدار من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض لصالح الحكومة	منحة	15,000	5,000	5,000	5,000	15,000	الشركة الأردنية لضمان القروض
مجموع مشاريع جديدة		15,000	5,000	5,000	5,000	15,000	
المجموع للسياسة		15,000	5,000	5,000	5,000	15,000	
المحافظة على استقرار قطاع التأمين وتعزيز الثقة فيه							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
المشاريع المستمرة							
الاستمرار بعقد برامج التأهيل المهني والتدريبي المتخصص في التأمين	وحدات حكومية	500	20	0	20	40	هيئة التأمين
مجموع المشاريع المستمرة		500	20	0	20	40	
مشاريع جديدة							
إنشاء صندوق لضمان حقوق المؤمنين في حال إفلاس شركة تأمين	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة التأمين
مشروع تأسيس معهد التأمين	وحدات حكومية	55	0	0	0	5	هيئة التأمين
زيادة القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتعزيز ملائمتها المالية وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالأخطار بنسب أعلى	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة التأمين
مجموع مشاريع جديدة		55	0	0	0	5	
المجموع للسياسة		555	20	0	25	45	
تكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي							
المشاريع المستمرة							
التوسع في الحملة الترويجي لتكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي	وحدات حكومية	460	150	0	150	300	هيئة التأمين
استقطاب شركات تأمين عالمية لتقديم خدماتها انطلاقا من الأردن الى الأسواق الإقليمية المجاورة	وحدات حكومية	290	0	0	0	80	هيئة التأمين
مجموع المشاريع المستمرة		750	150	0	230	380	
مشاريع جديدة							
اصدار قانون التأمين الجديد	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة التأمين
مجموع مشاريع جديدة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		750	150	0	230	380	
حماية حقوق حملة وثائق التأمين وطرح المبادرات الوطنية لتوفير برامج تأمين ذات بعد اجتماعي							
المشاريع المستمرة							
طرح المبادرات الوطنية لتوفير برامج تأمين ذات بعد إجماعي لصالح فئات متعددة من المجتمع	وحدات حكومية	185	0	0	0	50	هيئة التأمين
الاستمرار والتوسع في مشروع حملة التوعية التأمينية	وحدات حكومية	320	25	0	25	45	هيئة التأمين
مجموع المشاريع المستمرة		505	25	0	70	95	
المجموع للسياسة		505	25	0	70	95	
الربط الالكتروني لخدمات هيئة التأمين							
المشاريع المستمرة							
تقديم خدمات هيئة التأمين عن طريق بوابة الحكومة الالكتروني	وحدات حكومية	110	90	0	10	100	هيئة التأمين
(In-Reg) تطبيق النظام المعلوماتي للرقابة على أعمال التأمين	وحدات حكومية	125	25	25	25	75	هيئة التأمين
تطوير البنى التحتية للأنظمة	وحدات حكومية	210	10	0	10	20	هيئة التأمين
مجموع المشاريع المستمرة		445	125	25	45	195	
المجموع للسياسة		445	125	25	45	195	
رفع كفاءة الأنظمة والبرامج الالكترونية في سوق رأس المال							
المشاريع المستمرة							
مشروع التداول الإلكتروني - بورصة	وحدات حكومية + منحة	1,800	380	390	310	1,080	بورصة عمان
مجموع المشاريع المستمرة		1,800	380	390	310	1,080	
المجموع للسياسة		1,800	380	390	310	1,080	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
استمرار العمل على تعميق سوق رأس المال							
المشاريع المستمرة							
مشروع مبنى المركز المالي الوطني الأردني	وحدات حكومية	75,000	14,000	5,000	0	19,000	بورصة عمان
مجموع المشاريع المستمرة		75,000	14,000	5,000	0	19,000	
مشاريع جديدة							
زيادة الوعي بالاستثمار بالأوراق المالية	وحدات حكومية	575	0	0	100	100	بورصة عمان
مجموع مشاريع جديدة		575	0	0	100	100	
المجموع للسياسة		75,575	14,000	5,000	100	19,100	
رفع كفاءة الأنظمة والبرامج الالكترونية في هيئة الأوراق المالية							
المشاريع المستمرة							
تطبيق نظام تخطيط الموارد الحكومية	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة الأوراق المالية
WORKFLOW توفير أنظمة والبنية الالكترونية المساندة لها	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة الأوراق المالية
WAN - LAN تطوير شبكة	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة الأوراق المالية
مجموع المشاريع المستمرة		0	0	0	0	0	
مشاريع جديدة							
انشاء معهد تدريب مهني متخصص في سوق رأس المال	وحدات حكومية	210	75	75	60	210	هيئة الأوراق المالية
تطبيق الخدمات الإلكترونية وتحديث البنية الفنية للموقع الالكتروني للهيئة باستخدام أحدث تقنيات أمن المعلومات والتوثيق الالكتروني	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة الأوراق المالية
إنشاء موقع مساند احتياطي لبيئة أعمال الهيئة	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة الأوراق المالية
مجموع مشاريع جديدة		210	75	75	60	210	
المجموع للسياسة		210	75	75	60	210	
رفع مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل مركز إيداع الأوراق المالية							
المشاريع المستمرة							
إنشاء مبنى الموقع الدائم لفرع إربد واستدامة العمل	وحدات حكومية	5,300	0	0	2,000	2,000	مركز ايداع الاوراق المالية
مجموع المشاريع المستمرة		5,300	0	0	2,000	2,000	
مشاريع جديدة							
تطوير برمجيات الموقع المساند	وحدات حكومية	400	75	75	0	150	مركز ايداع الاوراق المالية
تجهيز المواقع الاحتياطية بخووط اتصال فائقة السرعة	وحدات حكومية	250	250	0	0	250	مركز ايداع الاوراق المالية
مجموع مشاريع جديدة		650	325	75	0	400	
المجموع للسياسة		5,950	325	75	2,000	2,400	
المجموع للقطاع		100,790	20,100	10,565	7,840	38,505	

4. محور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني

4. محور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني

شهد الأردن في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية واجتماعية أدت إلى زيادة حجم العمالة الوافدة في بعض القطاعات وخاصة الإنشائية والزراعية وعزوف الأيدي العاملة الأردنية بالعمل بتلك القطاعات، ولمواجهة تلك التحديات والصعوبات فقد تبنت الحكومة وبالتشارك مع القوات المسلحة والقطاع الخاص عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى ردف سوق العمل الأردني من الأيدي العاملة الأردنية المدربة والمؤهلة وتخفيض نسبة العمالة الوافدة والحد من ظاهرة البطالة ورفع نسبة السكان النشطين اقتصادياً.

ويهدف محور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني إلى تنظيم سوق العمل الأردني، ورفع نسبة السكان النشطين اقتصادياً، تخفيض نسبة البطالة وزيادة التشغيل من خلال رفع نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية، وتخفيض نسبة البطالة الاختيارية وزيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحفيز الاستثمارات المولدة لفرص العمل لاستيعاب التدفق المتزايد لأعداد الأردنيين الداخلين إلى سوق العمل الأردني، وموائمة الأنظمة التقاعدية لمعطيات الفرصة السكانية (الهيئة الديمغرافية) والاستفادة من هذه الظاهرة في المدى الطويل، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وفيما يلي ملخص للوضع المالي المتوقع للمحور للأعوام 2011-2013:

ملخص الوضع المالي المتوقع للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

مجموع الإنفاق المتوقع	الإنفاق المتوقع			الكلفة الكلية	القطاع
	2013	2012	2011		
121,029	39,435	37,905	43,689	308,961	دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني
121,029	39,435	37,905	43,689	308,961	المجموع الكلي للمحور

ويعتبر السوق الأردني مصدراً للقوى العاملة ذات تعليم وكفاءة عالية، ومستورداً بنفس الوقت للقوى العاملة ذات تعليم متدني وكفاءة مهنية في بعض القطاعات، ومن أهم ملامحه انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية، حيث بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة (40.1%) للعام 2009.

قدر حجم قوة العمل الأردنية لعام 2009 بـ (1,400,805) عاملاً وعاملة، ويشكل العاملون في القطاع العام ما نسبته (38.9%) من إجمالي أعداد المشتغلين، مقابل (60.7%) في القطاع الخاص، والغالبية العظمى من المشتغلين هم من الذكور حيث بلغت نسبته (83.9%)، وبلغ عدد العمال الوافدين المسجلين لدى وزارة العمل حوالي (335,707) عامل خلال عام 2009، يشكلون (23.9%) من قوة العمل الأردنية، وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الزراعة، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الصناعة التحويلية، تجارة ومطاعم وفنادق، والبناء والتشييد، حيث بلغت نسبتها حوالي (26.7%)، (25.6%)، (19.9%)، (13.5%)، (11.4%) على التوالي.

وتعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث أنها لا تزال مرتفعة نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية التي أدت إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة ومتطلبات سوق العمل، ومزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بين الطرفين، كما أن التباين في معدلات البطالة بين المحافظات مازال قائماً وكان أعلاها في محافظة معان وبلغت (17.7%) وأدناها في محافظتي العاصمة والعقبة (11.2%)، (12.4%) على التوالي في العام 2009.

وتساهم المرأة بنسبة (17.8%) من حجم قوة العمل الأردنية، مقابل (40%) للبلدان المتطورة، وتشير مقاييس النوع الاجتماعي لعام 2009 بأن فجوة النوع الاجتماعي لمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة بلغت (49.9%)، مما يعني أن المشاركة الاقتصادية للمرأة ما

تزال دون المستوى وتميل لصالح الرجل، ويتركز نشاط الإناث في مجالات التعليم (38.1%)، والصحة والعمل الاجتماعي (14.8%)، والصناعة التحويلية (7.9%).

سوق العمل الأردني (2006-2009)

المؤشر	القيمة			
	2009	2008	2007	2006
معدل البطالة	%12.9	%12.7	%13.1	%14
معدل البطالة للذكور	%10.3	%10.1	%10.3	%11.9
معدل البطالة للإناث	%24.1	%24.4	%25.6	%25
نسبة عاطلين عن العمل من حملة الثانوية العامة فما دون	%56.9	%58.1	%58	%62.7
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة	%40.1	%39.5	%39.8	%37.7
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للذكور	%64.8	%64	%64.4	%63.1
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للإناث	%14.9	%14.2	%14.7	%11.9
حجم قوة العمل الأردنية	1,400,805	1,342,815	1,312,649	1,227,237
حجم العمالة الوافدة	335,707	303,325	313,962	289,724
نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية	%23.9	%22.6	%23.9	%23.6
نسبة التشغيل من خلال مديريات العمل التابعة لوزارة العمل	%31.4	%36	%49	%62
نسبة تشغيل خريجي مؤسسة التدريب المهني	%74.6	%74.6	%71.3	%70

وقد تحقق ضمن محور دعم التدريب والتشغيل المهني والتقني العديد من الانجازات خلال الأعوام 2007-2009 ومن أبرزها:

أولاً: رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية:

1. إعداد نظام المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية.
2. هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) ليصبح مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني (ETVET).
3. تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. إصدار إستراتيجية وطنية موحدة للتعليم والتدريب المهني والتقني عام 2008.
5. إصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم (7) لسنة 2010.
6. توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل المنشأة التي توظف عاملاً فأكثر.

ثانياً: تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة من خلال:

1. تم إنشاء الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية، وتمثل أهداف الشركة الإستراتيجية بعيدة المدى من خلال التركيز على أهمية التسليح بالمهن وأثرها في تحقيق مستقبل آمن اجتماعيا واقتصاديا، وتدعيم الاستقرار والأمن الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل مهنية وتقنية توفر مردود اقتصادي واجتماعي كريم وزيادة الطبقة الوسطى بالإضافة إلى رفد الاقتصاد الوطني بالكوادر المهنية المحترفة من خلال استقطاب الشباب للعمل في كافة قطاعات العمل، ومن أهم انجازات الشركة خلال الأعوام 2007-2009 استخدام أربع دفعات من المتدربين بعدد (10,286) متدرب وتم تخريج دفعتين منها بعدد (5,275) خريج والباقي في مرحلة التشغيل في مؤسسات القطاع الخاص منتظر تخرجهم ، إضافة إلى تأمين فرص عمل دائمة كجهد إضافي للشركة بعدد (2,458) خريج بنسبة (46%) علما بأن باقي خريجي الشركة يعملون بأعمال حرة (تشغيل ذاتي) في المشاريع الصغيرة أو باستثمارات فردية، كما بلغت نسبة الاستخدام الكلية (34.2%) من كامل إستراتيجية الشركة البالغة (30,000) متدرب.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية لصندوق التدريب والتشغيل وتمويل برامج تدريبية مرتبطة بالقطاع الخاص ((إعداد مشروع نظام جديد للصندوق والسير بإجراءات إقراره من قبل مجلس ETVET)).
3. فتح تخصصات مهنية جديدة ونوعية حسب متطلبات سوق العمل الأردني.
4. زيادة عدد المشتغلين من خلال مشروع التدريب والتشغيل الوطني من (1,961) مشتغل عام 2007 إلى (2,991) مشتغل عام (3,559) عام 2009.
5. ارتفاع نسبة توظيف خريجي مؤسسة التدريب المهني من (5,803) مشتغل عام 2007 إلى (6,185) مشتغل عام 2008.
6. بلغ صافي فرص العمل المستحدثة حوالي (70) ألف فرصة عمل خلال عام 2007 وحوالي (65) ألف فرصة عمل خلال عام 2008، بالإضافة إلى حوالي (69) ألف فرصة عمل 2009.

التحديات

- وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية، إلا أن محور التشغيل والتدريب لا يزال يواجه بعض التحديات ومن أبرزها:
- تباين نسب البطالة بين محافظات المملكة.
 - نقص البيانات والمعلومات والدراسات حول سوق العمل الأردني والعمالة الأردنية في الخارج.
 - انخفاض نسبة المشاركين في برامج التلمذة المهنية.
 - ضعف التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التعليم والتدريب والتقني وتعدد واختلاف مستوى جودة ونوعية التدريب فيها.
 - تدني مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة.
 - أكثر من نصف العاطلين عن العمل (56.9%) مستواهم التعليمي دون الثانوية العامة خلال عام 2009.
 - مقاومة أصحاب العمل لتشغيل الأردنيين وذلك للاعتقاد السائد بأن العامل الأردني أقل كفاءة وإنتاجية من العامل الوافد.
 - ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي في تدريب وتشغيل الأردنيين.
 - عدم توفر نظام تجسير من المستويات الأساسية للتدريب المهني (محدد مهارات ، ماهر ، مهني) إلى المستويات الفني والاختصاصي (غير الأكاديمية).

1. المساهمة في رفع نسبة السكان النشطين اقتصادياً.
2. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة وزيادة التشغيل.

الأهداف المرحلية

1. زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.
2. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال تدريب وتشغيل الأردنيين.
3. زيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
4. زيادة فعالية منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية.
5. تحفيز الاستثمارات المولدة لفرص العمل اللائقة لاستيعاب المتزايد لأعداد الأردنيين الداخلين إلى سوق العمل الأردني.
6. زيادة إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة										
فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية	%51.20	%49.70	%49.80	%49.90	%49.20	%49	%48.80	%48.60	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة	%11.90	%14.70	%14.20	%14.90	%15.20	%15.50	%15.70	%16	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص	%11.20	%12.40	%12.50	%13.40	%14	%14.50	%15	%15.50	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
نسبة مساهمة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي	%13.80	%15.80	%15.50	%16.20	%16.50	%16.70	%16.90	%17	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال تدريب وتشغيل الأردنيين										
معدل البطالة	%14	%13.10	%12.70	%12.90	%12	%11.80	%11.60	%11.40	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
نسبة قوة العمل إلى السكان	%21.90	%22.90	%23	%23.40	%23.80	%24.20	%24.60	%25	وزارة العمل	
نسبة المتعطلين عن العمل ثانوي فما دون	%62.70	%58	%58.10	%56.90	%55	%50	%50	%50	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
عدد السبر الذاتية للباحثين عن عمل والمسجلة بقاعدة بيانات مركز التشغيل الوطني (التراكمي)	16,000	32,344	54,000	64,118	70,000	80,000	90,000	100,000	وزارة العمل	-
عدد الباحثين عن عمل والمسجلين لدى مديريات التشغيل في الوزارة (تراكمي)	11,441	19,519	24,029	27,961	28,000	30,000	34,000	36,000	وزارة العمل	-
نسبة المشتغلين من إجمالي الباحثين عن عمل والمسجلين بالوزارة	%62	%49	%36	%31.40	%32	%32	%32	%32	وزارة العمل	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة الذين تم تشغيلهم من خلال مديريات العمل من إجمالي المتعطلين	%4	%5.50	%5.10	%4.90	%5	%5	%5	%5	وزارة العمل	-
عدد فرص العمل المستحدثة (ألف فرصة)	35	70	65	69	90	100	110	120	وزارة العمل	جهات حكومية أخرى
زيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة										
نسبة تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة من إجمالي الذين تم تدريبهم	%20	%20	%20	%20	%30	%35	%36	%37	مؤسسة التدريب المهني	وزارة العمل
زيادة فعالية منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية										
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل بالأسعار الثابتة	%6.40	%10.52	%3.21	-	%7	%7.20	%7.80	%7.80	وزارة العمل	-
عدد خريجي الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	-	-	-	5,275	4,000	4,000	4,000	4,000	الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	-
عدد المراكز الريادية	-	-	-	-	3	9	10	10	مؤسسة التدريب المهني	-
عدد خريجي التدريب المهني	7,627	8,139	8,291	8,291	8,800	9,000	9,200	9,500	مؤسسة التدريب المهني	-
عدد التخصصات في مؤسسة التدريب المهني	198	198	198	198	200	200	208	220	مؤسسة التدريب المهني	-
تحفيز الاستثمارات المولدة لفرص العمل اللانقة لاستيعاب التدفق المتزايد لأعداد الأردنيين الداخلين إلى سوق العمل الأردني										
عدد الدورات التدريبية للفتات المستهدفة	35	23	23	33	47	47	47	47	صندوق التنمية والتشغيل	-
عدد فرص العمل المستحدثة سنوياً من خلال المشاريع الصغيرة والميكروية الممولة من صندوق التنمية والتشغيل	5,548	4,018	5,413	7,488	8,900	9,100	9,200	9,300	صندوق التنمية والتشغيل	-
عدد المناطق الفقيرة والهامشية التي يتم دراسة احتياجاتها سنوياً	6	3	6	6	10	10	12	10	صندوق التنمية والتشغيل	-
زيادة إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني										
عدد البرامج التدريبية المعتمدة محلياً	-	9	9	9	11	12	13	14	مؤسسة التدريب المهني	-
درجة رضى أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من خريجي المؤسسة	-	%70	%70	%70	%72	%74	%76	%77	مؤسسة التدريب المهني	-
عدد البرامج التدريبية المعتمدة دولياً	-	4	4	4	6	7	8	10	مؤسسة التدريب المهني	-
درجة رضا متلقي الخدمة التدريبية المقدمة (الخريج)	-	-	-	%80	%83	%90	%95	%100	الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة المشتغلين من خريجي مؤسسة التدريب المهني	%70	%72.20	%74.60	%74.60	%75	%75.50	%76	%76.50	مؤسسة التدريب المهني	-
درجة رضا أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من متدربي الشركة	-	-	-	%83	%85	%87	%90	%95	الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	القطاع الخاص

السياسات

- المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة والإحلال التدريجي للعمالة الأردنية محل العمالة الوافدة
- تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل.
- تفعيل السياسات النازمة لسوق العمل والنهوض بعمليات التفتيش.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- موائمة الأنظمة التقاعدية لمعطيات الفرصة السكانية (الهيئة الديمغرافية) والاستفادة من هذه الظاهرة في المدى الطويل.
- رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة والإحلال التدريجي للعمالة الأردنية محل العمالة الوافدة										
نسبة تشغيل خريجي مؤسسة التدريب المهني	%70	%72.20	%74.60	%74.60	%75	%75.50	%76	%76.50	مؤسسة التدريب المهني	-
عدد المشتغلين من خريجي مشروع التدريب والتشغيل الوطني	421	1270	1337	1943	2265	2500	2500	2500	وزارة العمل	-
نسبة تشغيل خريجي مشروع التدريب والتشغيل الوطني	%70	%79	%95	%98	%100	%95	%95	%95	وزارة العمل	-
حجم العمالة الوافدة (ألف عامل)	289	313	303	335	320	310	300	300	وزارة العمل	-
نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية	%23.60	%23.90	%22.60	%23.90	%22	%22	%21	%21	وزارة العمل	-
عدد خريجي الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	-	-	-	5,275	4,000	4,000	4,000	4,000	وزارة العمل/الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة فرص العمل التي يتم توفيرها	-	-	-	(54% عمل ذاتي)(46% فرص عمل دائمة)	46.4% فرص عمل دائمة (53.6% ذاتي)	(50% عمل ذاتي)(50% فرص عمل دائمة)	(55% فرص عمل دائمة) (45% عمل ذاتي)	(45% عمل ذاتي)(55% فرص عمل دائمة)	الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	القطاع الخاص
تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل										
نسبة المشتغلات من الإناث من خريجي مؤسسة التدريب المهني	-	%29.50	%29.90	%29.90	%31	%32	%33	%34	مؤسسة التدريب المهني	-
نسبة العاملات في القطاع الخاص	%11.20	%12.40	%12.50	%13.40	%14.00	%14.50	%15	%15.50	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني
تفعيل السياسات النازمة لسوق العمل والنهوض بعمليات التفتيش										
معدل تكرار إصابات العمل	%31	-	-	%31	%25	%22		%20	وزارة العمل	
عدد الأطفال العاملين بالسوق المحلية (الف)	-	-	30.6	31.5	29	28		26	وزارة العمل	
نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (تعاادل القوة الشرائية) < 100 دينار شهري	%8.90	%6.10	%3.50	%3.40	%2.50	%2	%2	%2	وزارة العمل	-
عدد المخالفات بحق المؤسسات المخالفة لشروط العمل	10,639	6,216	5,236	15,192	26,000	23,000		15,000	وزارة العمل	-
نسبة النزاعات التي تحل بطريقة التفاوض المباشر	%81	%81	%81	%82	%85	%85	%85	%85	وزارة العمل	النقابات العمالية
نسبة الإضرابات العمالية من إجمالي عدد النزاعات	%5	%5	%5	%4.50	%3	%3	%2	%1.75	وزارة العمل	النقابات العمالية
تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني										
عدد البرامج المعتمدة والمطبقة بالتعاون مع	-	14	16	16	16	18	20	20	وزارة العمل	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية										
نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين	%8.90	%7.80	%8.30	%9.10	%8.80	%9	%9	%9	وزارة العمل	دائرة الإحصاءات العامة
موانمة الأنظمة التقاعدية لمعطيات الفرصة السكانية (الهبة الديمغرافية) والاستفادة من هذه الظاهرة في المدى الطويل										
نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين	%46.10	%46.70	%49.90	%50.20	%54	%60	%65	%70	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	
رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية										
نسبة العمال المصنفين وفق قانون العمل المهني	%0.50	%0.50	%0.75	%1	%2.50	%5	%7	%9	وزارة العمل	-

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المؤهلة والإحلال التدريجي للعمالة الاردنية محل العمالة الوافدة							
المشاريع المستمرة							
مشروع مساهمة المؤسسة في انشاء اكاديمية اقليمية لإعداد قوى عاملة مؤهلة في مهن الطباعة للسوق المحلي والعربي	ذاتي	3,500	1,250	1,250	300	2,800	مؤسسة التدريب المهني
مشروع الشركة الزراعية	الموازنة العامة	920	5	0	200	205	وزارة العمل
مشروع الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	ذاتي	165,186	17,771	15,104	15,420	48,295	الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل
مشروع ربط البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين بنظام التشغيل الالكتروني	الموازنة العامة	110	15	30	40	85	وزارة العمل
برامج تدريبية مهنية بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسة التدريب المهني	ذاتي	27,400	3,000	3,000	3,000	9,000	مؤسسة التدريب المهني
مشروع مساهمة المؤسسة في انشاء اكاديمية اقليمية لإعداد قوى عاملة مؤهلة في مهن الصناعات الغذائية للسوق المحلي والعربي	ذاتي	1,000	150	100	100	350	مؤسسة التدريب المهني
مشروع مساهمة المؤسسة في انشاء اكاديمية اقليمية لإعداد قوى عاملة مؤهلة في مهن الصناعات الدوائية للسوق المحلي والعربي	وحدات حكومية	4,900	160	200	160	520	مؤسسة التدريب المهني

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
إنشاء مركز رياضي للتدريب على المياه	وحدات حكومية	1,250	160	200	160	520	مؤسسة التدريب المهني
إنشاء مركز متميز في مجال التدريب على الطاقة	وحدات حكومية	800	200	300	280	780	مؤسسة التدريب المهني
إنشاء أكاديمية إقليمية لإعداد قوى عاملة مؤهلة في مهن السياحة والفندقة للسوق المحلي والعربي بالتعاون مع شركة سرايا وأكاديمية الجميره - دبي	ذاتي	750	250	250	0	500	مؤسسة التدريب المهني
مشروع تسويق خدمات المؤسسة والإعلام	وحدات حكومية	531	150	0	150	300	مؤسسة التدريب المهني
مجموع المشاريع المستمرة		206,347	23,111	20,434	19,810	63,355	
المجموع للسياسة		206,347	23,111	20,434	19,810	63,355	
تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل							
المشاريع المستمرة							
مشروع تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة	وحدات حكومية	835	250	60	250	560	مؤسسة التدريب المهني
تمكين المرأة الريفية	ذاتي	9,000	3,000	3,000	3,000	9,000	صندوق التنمية والتشغيل
مشروع تدريب الباحثين والمتعطلين عن العمل في المناطق النائية	وحدات حكومية	1,400	100	0	100	200	مؤسسة التدريب المهني
مشروع زيادة مشاركة الإناث في التدريب	وحدات حكومية	815	250	0	250	500	مؤسسة التدريب المهني
مشروع الفروع الإنتاجية	الموازنة العامة	12,500	2,439	1,550	2,900	6,889	وزارة العمل
مشروع برامج التدريب والتشغيل	ذاتي	7,750	2,800	2,800	1,500	7,100	مؤسسة التدريب المهني
مكافحة الفقر والبطالة - تشغيل الأردنيين، تشغيل الفتيات في المناطق النائية، معرض الوظائف	الموازنة العامة	2,575	700	750	800	2,250	وزارة العمل
مجموع المشاريع المستمرة		34,875	9,539	8,160	8,800	26,499	
المجموع للسياسة		34,875	9,539	8,160	8,800	26,499	
تفعيل السياسات النازمة لسوق العمل والنهوض بعمليات التفتيش							
المشاريع المستمرة							
العمل اللائق	الموازنة العامة	192	112	100	40	252	وزارة العمل
مشروع النهوض بالتفتيش	ذاتي	10,680	1,000	2,500	2,500	6,000	وزارة العمل
الحوار الاقتصادي والاجتماعي - لجنة التشاور الثلاثي	الموازنة العامة	222	20	15	40	75	وزارة العمل
الحد من عمالة الأطفال	الموازنة العامة	800	250	250	250	750	وزارة العمل
مشروع مركز تدريب المفتشين وعلاقات العمل	الموازنة العامة	135	18	0	35	53	وزارة العمل
مجموع المشاريع المستمرة		12,029	1,400	2,865	2,865	7,130	
مشاريع جديدة							
مشروع وحدة مكافحة الاتجار بالبشر	الموازنة العامة	750	190	110	250	550	وزارة العمل
مجموع مشاريع جديدة		750	190	110	250	550	
المجموع للسياسة		12,779	1,590	2,975	3,115	7,680	
تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني							
المشاريع المستمرة							
مشروع السياحة البيئية	ذاتي	1,600	804	830	0	1,634	صندوق التشغيل والتدريب
مشروع تدريب المهندسين الزراعيين	ذاتي	1,450	118	200	0	318	صندوق التشغيل والتدريب
مشروع التدريب والتشغيل في قطاع الصناعات الجلدية والأحذية	ذاتي	800	83	0	0	83	صندوق التشغيل والتدريب
مشاريع مستمرة مختلفة مع القطاع الخاص	ذاتي	12,000	3,000	3,000	3,000	9,000	صندوق التشغيل والتدريب
مشروع الأكاديمية الملكية لفنون الطهي	ذاتي	1,250	98	55	0	153	صندوق التشغيل والتدريب
مشروع تشغيل وتدريب المهندسين حديثي	ذاتي	2,360	326	126	0	452	صندوق التشغيل والتدريب

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
التخرج							
مجموع المشاريع المستمرة		19,460	4,429	4,211	3,000	11,640	
المجموع للسياسة		19,460	4,429	4,211	3,000	11,640	
موانمة الأنظمة التقاعدية لمعطيات الفرصة السكانية (الهبة الديمغرافية) والاستفادة من هذه الظاهرة في المدى الطويل							
المشاريع المستمرة							
مشروع توسعة الشمول	ذاتي	716	320	0	0	320	مؤسسة الضمان الاجتماعي
مشروع دراسة تطبيق التأمين الصحي	ذاتي	60	60	0	0	60	مؤسسة الضمان الاجتماعي
مشروع تطبيق التأمين للمتعلقين عن العمل	ذاتي	0	0	0	0	0	مؤسسة الضمان الاجتماعي
مجموع المشاريع المستمرة		776	380	0	0	380	
مشاريع جديدة							
مركز الاعتماد وضبط الجودة	الموازنة العامة + منحة	260	50	75	70	195	وزارة العمل
تأمين الأمومة	ذاتي	0	0	0	0	0	مؤسسة الضمان الاجتماعي
مجموع مشاريع جديدة		260	50	75	70	195	
المجموع للسياسة		1,036	430	75	70	575	
رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية							
المشاريع المستمرة							
مشروع رفع وتطوير كفاءة العاملين في المؤسسة	وحدات حكومية	1,050	100	0	100	200	مؤسسة التدريب المهني
التعاون الاقليمي بين الدول العربية على صعيد التعليم والتدريب المهني المرحلة الثانية	منحة	3,625	400	0	0	400	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
تأسيس المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية	الموازنة العامة	92	20	10	25	55	وزارة العمل
مشروع إعادة هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني	الموازنة العامة	1,200	77	80	180	337	وزارة العمل
تفعيل دور قسم العاملين في الخارج	الموازنة العامة	60	5	0	15	20	وزارة العمل
تطوير مهارات العمال من منظور أصحاب العمل	الموازنة العامة + قرض	8,833	800	550	1,250	2,600	وزارة العمل
تطوير نظام شامل لبيانات سوق العمل	الموازنة العامة	132	42	120	45	207	وزارة العمل
بناء وتوسيع نطاق الأنظمة Best Projects التدريبية	منحة	3,360	271	0	0	271	وزارة العمل
مشروع تلبية احتياجات المؤسسة بالتجهيزات لمطلوبات سوق العمل المحلي والإقليمي	وحدات حكومية	3,800	500	0	500	1,000	مؤسسة التدريب المهني
مشروع إضافة وصيانة وإدامة أبنية المراكز والمعاهد التابعة لمؤسسة التدريب المهني	وحدات حكومية	2,800	500	0	500	1,000	مؤسسة التدريب المهني
مشروع تطوير البرامج والمناهج التدريبية وفق احتياجات سوق العمل	وحدات حكومية	780	100	0	100	200	مؤسسة التدريب المهني
مشروع تحسين البنية التحتية لأجهزة وأنظمة الحاسوب بالمؤسسة	وحدات حكومية	900	205	0	240	445	مؤسسة التدريب المهني
مشروع تعديل الأطر التشريعية الناظمة لعمل المؤسسة	وحدات حكومية	200	50	0	50	100	مؤسسة التدريب المهني
تمويل متقاعدي الضمان الاجتماعي	ذاتي	5,000	1,000	1,000	1,000	3,000	صندوق التنمية والتشغيل
مشروع تطوير وتفعيل معهد التدريب والتطوير	وحدات حكومية	500	100	100	100	300	مؤسسة التدريب المهني
دمج مركز التشغيل الوطني ومشروع المنار	الموازنة العامة	132	20	0	35	55	وزارة العمل
مشروع تأهيل وتجهيز مشغل تكييف متميز في العقبة وفق المعايير الدولية	ذاتي	700	100	0	0	100	مؤسسة التدريب المهني
مجموع المشاريع المستمرة		33,164	4,290	1,860	4,140	10,290	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
مشاريع جديدة							
أتمتة وزارة العمل	الموازنة العامة	1,300	300	190	500	990	وزارة العمل
مجموع مشاريع جديدة		1,300	300	190	500	990	
المجموع للسياسة		34,464	4,590	2,050	4,640	11,280	
المجموع للقطاع		308,961	43,689	37,905	39,435	121,029	

5. محور الرفاه الاجتماعي

محور الرفاه الاجتماعي

يتحقق الرفاه الاجتماعي من خلال توفير سبل العيش الكريم اقتصاديا واجتماعيا للمواطنين أفرادا وجماعات لتعزيز سلامة المجتمع وتماسكه وتوطيد استقراره ويتمثل ذلك في الاستجابة لجميع الحاجات الإنسانية الأساسية وتلبيتها خاصة فيما يتعلق بفئات المحتاجين والفقراء، هذا ويعتبر تحقيق الأمن الاجتماعي مسؤولية مشتركة وهو مطلب لكافة فئات المجتمع وشرائحه لا بد للجميع من التنسيق والمساهمة للوصول إليه.

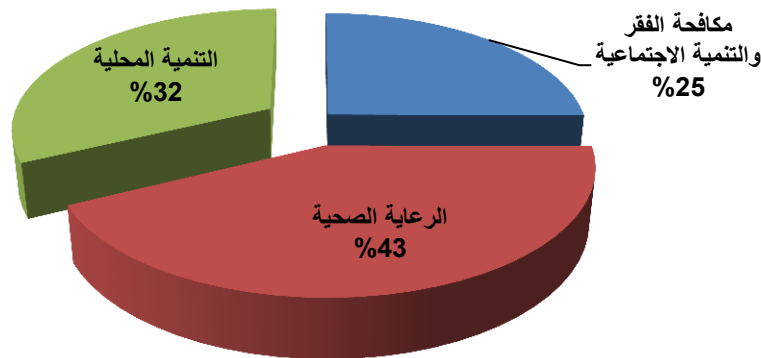
ويتضمن المحور ثلاث قطاعات رئيسية هي : الرعاية الصحية، ومكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية، والتنمية المحلية ويهدف إلى رفع مستوى خدمات الرعاية الصحية، وتحقيق التمويل المستدام لقطاع الرعاية الصحية من خلال تحفيز وتنمية الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصحي ودعم خدمات الرعاية الصحية الأولية والعدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية إضافة إلى اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية وتوسعة مظلة التأمين الصحي.

أما في مجال مكافحة الفقر فانه لا بد من توفير نظام أمان اجتماعي شامل وفعال للفقراء، وتمكينهم اقتصاديا وخلق اقتصاديات محلية مستدامة، وتوفير خدمات رعاية اجتماعية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويتم ذلك عن طريق تنفيذ برامج تهدف إلى تحسين آلية الاستهداف للمستفيدين من برامج مكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية وتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم ورفع قدرات الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة، وتحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية للمناطق الفقيرة.

وسيم العمل خلال المرحلة القادمة على ترسيخ مفهوم التنمية المحلية، وتحقيق درجة عالية من التوازن في توزيع مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة، الوصول إلى مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي، وإشراك المواطنين في تنمية محلياتهم وتشجيع القطاع الخاص لإقامة مشاريع استثمارية وزيادة فرص التمويل المتاح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات و تعزيز الحاکمية الرشيدة، وفيما يلي ملخصا للوضع المالي للمحور للأعوام 2011-2013 :

ملخص الوضع المالي للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنتفاق المتوقع			المجموع
		2011	2012	2013	
الرعاية الصحية	936,583	180,347	132,265	132,559	445,171
مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية	392,519	116,793	20,859	123,870	261,522
التنمية المحلية	466,568	115,177	118,989	101,443	335,609
المجموع الكلي للمحور	1,795,670	412,317	272,113	357,872	1,042,302



نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق لمحور الرفاه الاجتماعي للسنوات 2011-2013

أولاً : قطاع الرعاية الصحية

شهد القطاع الصحي تطوراً ملحوظاً انعكس إيجابياً على الوضع الصحي للمواطنين، وقد عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة في الأردنموضع الأردن في مرتبة متقدمة، فقد ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة للذكور إلى (71.6) سنة وللاإناث (74.4) سنة، وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى (19.2) لكل مئة ألف مولود حي، أما معدل النمو السكاني فقد انخفض إلى (2.2%)، وارتفع معدل التغطية بمطعموم الحصبة إلى (100%)، هذا بالإضافة إلى توسعة مظلة التأمين الصحي لتشمل فئات جديدة مثل الأطفال تحت سن السادسة وقاطني المناطق النائية والأقل حظاً ومنفعي شبكة الأمان الاجتماعي.

إن ازدياد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للنمو السكاني، والتحول النمطي للأمراض، وارتفاع معدلات انتشار الأمراض غير السارية، وبالأخص أمراض القلب والسرطان والسكري، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة السكان من فئتي كبار السن والأطفال، يتطلب تضافر الجهود وتعزيز أطر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية على المستوى الوطني للنهوض بالقطاع الصحي بشكل شمولي.

تعتبر وزارة الصحة الجهة الحكومية المسؤولة عن جميع ما يتعلق بالصحة في المملكة، حيث يتم تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية من خلال شبكة واسعة من المراكز الصحية والمستشفيات، بالإضافة إلى الدور الرقابي المنوط بها. كذلك تقوم كل من الخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية والقطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع الدولي والخيري بتقديم الخدمات العلاجية والتخصصية، أما المجلس الصحي العالي فهو الجهة المسؤولة عن رسم سياسات القطاع الصحي، والتنسيق بين جميع الجهات العاملة ذات العلاقة.

أولاً: الرعاية الصحية الأولية:

تستند خدمات الرعاية الصحية الأولية على مفهوم الرعاية الصحية الشاملة، التي تركز على تعزيز أنماط الحياة الصحية، وتجنب عوامل الخطورة حيث لوحظ مؤخراً وجود ارتفاع في معدل حدوث الأمراض غير السارية، وبالأخص أمراض القلب والسرطان والسكري.

1. يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال مراكز الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة والبالغ عددها (70) مركز صحي شامل، (378) مركز صحي أولي و (236) مركز صحي فرعي للعام 2009.
2. تشارك الخدمات الطبية الملكية في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال عياداتها الميدانية والمراكز الصحية الشاملة الريادية حيث تم مؤخراً إنشاء (5) مراكز صحية شاملة في مختلف مناطق المملكة.
3. يتم تقديم خدمات تنظيم الأسرة من خلال (16) عيادة موزعة في مختلف مناطق المملكة تابعة للجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة، كما تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين القاطنين بالأردن من خلال (24) عيادة طبية، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال من خلال المئات من المراكز والعيادات الطبية.

ثانياً: الرعاية الصحية الثانية والثالثة

تشارك كافة القطاعات الصحية في تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانية والثالثة، مع وجود تفاوت في كم ونوع الخدمات، فقد بلغ عدد المستشفيات في المملكة (104) مستشفى لعام 2009، وبعدها أسرة (11626) سرير، موزعة بين وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية، والجامعة الأردنية، والملك المؤسس، والقطاع الخاص.

توزيع المستشفيات والأسرة حسب القطاع لعام 2009

القطاع	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	نسبة الأسرة
وزارة الصحة	30	4358	38.4%
الخدمات الطبية الملكية	12	2400	18.8%
الجامعة الأردنية	1	519	4.6%
الملك المؤسس	1	494	4.3%
القطاع الخاص	60	3855	33.9%
المجموع الكلي	104	11626	100%

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، وزارة الصحة، 2009

وقد حقق قطاع الرعاية الصحية إنجازات هامة خلال الأعوام (2007-2009) من أبرزها:

1. إنجاز بناء مستشفى الأمير الحسين بن عبد الله الثاني (البقعة سابقاً)، وافتتاح مستشفى الملكة رانيا العبد الله للأطفال.
2. إنشاء (28) مركز صحي أولي وشامل، وتوسعة (9) مراكز صحية تابعة لوزارة الصحة.
3. زيادة نسبة التغطية بالتأمين الصحي حيث ارتفعت نسبة المؤمنين من (78.8%) عام 2007 إلى (85.9%) عام 2009.
4. ارتفاع عدد المستشفيات التي تقدم خدمات طوارئ بإشراف طبي متخصص إلى (15) مستشفى.
5. زيادة عدد المشاريع الصحية التي يشارك فيها القطاعين العام و الخاص تحت إشراف المجلس الصحي العالي من 5 عام 2007 إلى 7 عام 2009.
6. استحداث المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية في الأردن عام 2009.
7. إصدار تقرير الحسابات الصحية الوطنية عن عام 2007.
8. إعداد الخارطة الصحية للمملكة لعام 2008.
9. تشكيل مجلس الشفافية الدوائية بتمثيل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالقطاع الدوائي في الأردن بهدف اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والبحوث حيث يعتبر الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط.
10. إطلاق وثيقة سياسات الفرصة السكانية في الأردن عام 2009.
11. ارتفاع نسبة التغطية بالمطاعيم لتصل إلى (98%) للأطفال خلال السنة الأولى من العمر.

تطور المؤشرات الصحية للأعوام 2005-2009

المؤشر	السنوات				
	2009	2008	2007	2006	2005
معدل المواليد الخام لكل (ألف) السكان	29.1	28	29.1	29.1	29
معدل النمو السكاني	2.2	2.2	2.2	2.3	2.5
معدل الخصوبة الكلي	3.8	3.6	3.6	3.7	3.7
العمر المتوقع عند الولادة / ذكور	71.6	71.6	71.6	70.6	70.6
العمر المتوقع عند الولادة / إناث	74.4	74.4	74.4	72.4	72.4
معدل وفيات الرضع لكل (ألف) مولود حي	23	19	19	22	22

السنوات					المؤشر
2009	2008	2007	2006	2005	
19.2	19.2	30	31	31	معدل وفيات الأمهات لكل (مئة ألف) ولادة حية
24.5	24.9	26.7	24.5	23.5	معدل الأطباء لكل (عشرة آلاف) فرد
7.3	8.7	8.5	8.2	7.6	معدل أطباء الأسنان لكل (عشرة آلاف) فرد
40.3	33.2	33.6	33	29.4	معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل (عشرة آلاف) فرد
14.1	13.2	14.1	12	12.9	معدل صيدلي لكل (عشرة آلاف) فرد
18	18	18	19	17	معدل سرير لكل (عشرة آلاف) فرد

التحديات

- وبالرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أنه لا يزال هناك عدداً من القضايا والتحديات التي يتوجب التصدي لها، ومن أبرزها:
- صعوبة استقطاب الكفاءات الجديدة وتسرب الكفاءات الفنية المؤهلة.
 - تزايد الطلب على الخدمات الصحية.
 - التحول النمطي للأمراض.
 - غياب نظام تأمين صحي شامل.
 - ضعف نظم المعلومات الصحية وقلة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
 - ارتفاع كلفة الخدمات الصحية والإنفاق عليها في ظل قصور السياسة المالية في استرداد الكلفة.
 - الازدواجية والتوسع غير المنظم للخدمات الصحية.

الأهداف العامة

1. تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية.
2. تحقيق التمويل المستدام لقطاع الرعاية الصحية مع تقليل العبء عن التمويل العام.
3. الحد من معدلات انتشار الأمراض غير السارية.

الأهداف المرحلية

1. رفع معدلات استخدام خدمات الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة.
2. زيادة نسبة المؤسسات الصحية الحاصلة على شهادة الاعتماد.
3. ضبط وتوجيه الإنفاق الصحي.
4. خفض معدلات انتشار عوامل الإختطار للأمراض غير السارية.
5. رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصحي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
رفع معدلات استخدام خدمات الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة										
نسبة السيدات اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة (موانع الحمل)	-	%57	%57	%59.30	%60	%61	%62	%63	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للسكان
نسبة الحصول على الرعاية الصحية ما قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل)	%99	%99	%99	%99	%99	%99	%99	%99	وزارة الصحة	-
نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة	-	%41.90	%41.90	%41.90	%42.50	%42.50	%43	%43.50	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للسكان
نسبة الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	-	3.6	3.6	3.8	3.7	3.6	3.5	3.4	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للسكان
نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب (%)	-	11.9	11.9	11.9	11	11	10.9	10.8	وزارة الصحة	كافة الجهات المقدمة لخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة
معدل وفيات الأمهات لكل ألف (100) ولادة حية	41	41	19.2	19.2	19	18	17	17	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للسكان
زيادة نسبة المؤسسات الصحية الحاصلة على شهادة الاعتماد										
عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة الاعتماد	-	5	7	7	9	10	11	11	مجلس اعتماد المؤسسات الصحية	المجلس الصحي العالي وزارة الصحة
عدد المراكز الصحية المؤهلة للمشاركة في برنامج الاعتماد	-	-	-	3	6	9	12	12	مجلس اعتماد المؤسسات الصحية	المجلس الصحي العالي وزارة الصحة
ضبط وتوجيه الإنفاق الصحي										
الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%8.40	%9.05	%8.90	%8.70	%8.60	%8.50	%8.30	%8.10	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي
عدد الأطفال حديثي الولادة المفحوصين للكشف عن مرض نقص الغدة الدرقية والفينيل كيتونوريا (الف)	-	-	60	80	90	100	120	140	وزارة الصحة	
خفض معدلات انتشار عوامل الإختطار للأمراض غير السارية										
معدل انتشار مستوى الكولسترول الكلي في الدم بين السكان (18)	%36	%36	%36	%36	%34	%32	%32	%32	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
سنة فأكثر)										
معدل انتشار عادة التدخين بين السكان (18 سنة فأكثر)	%29	%29	%29	%29	%27	%26	%25	%25	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية

السياسات

1. توسعة مظلة التأمين الصحي
2. العدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية.
3. تعزيز الشراكة بين القطاعات الصحية.
4. تحفيز وتنمية الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصحي.
5. اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية.
6. ترويج خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة فعالة ومناسبة.
7. تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ.
8. دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية.
9. دعم نظم المعلومات الصحية وتعزيز استخدامها.
10. ترشيد استهلاك الأدوية.
11. تعزيز ممارسة الأنماط الصحية.
12. تعميق مفهوم الرعاية الصحية في التنمية المحلية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
توسعة مظلة التأمين الصحي										
نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي	%79	%78.80	%85	%85.90	%87%	%88	%90	%90	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي
العدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية										
عدد الأسرة لكل 10,000 مواطن	18	18	18	18	18	18	18	18	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي
تعزيز الشراكة بين القطاعات الصحية										
عدد المشاريع التي يشارك بها القطاعين العام والخاص تحت إشراف المجلس الصحي العالي	-	-	5	6	7	8	8	8	المجلس الصحي العالي	وزارة الصحة
اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية										
عدد المستشفيات المشاركة في برنامج	-	-	23	24	26	29	32	35	مجلس اعتماد المؤسسات	المجلس الصحي العالي

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المساندة	الجهة المسؤولة
الاعتمادية										الصحة
ترويج خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة فعالة ومناسبة										
عدد المستخدمات الجدد لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	-	-	-	99,896	110,134	115,640	121,422	127,493	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة
تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ										
عدد مستشفيات القطاع العام التي تقدم خدمات إسعاف وطوارئ بإشراف طبي متخصص	1	4	10	15	16	18	20	25	المجلس الطبي الأردني الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية										
معدل انتشار العمى	-	%0.54	0.54%	%0.54	%0.54	%0.50	%0.50	%0.50	الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي	%16.40	%17	%18	%18.20	%18.50	%19.50	%21	%22	مديرية الخدمات الطبية وزارة المالية	وزارة الصحة
نسبة الوزن إلى الطول (الهزال)	2	2	2	1.5	1.5	1.5	1.3	1.3	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
نسبة الطول إلى العمر (إعاقة النمو الطبيعي)	8.5	8.5	8.5	8	8	8	7.8	7.8	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
نسبة الأطفال (دون سن الخامسة) الذين يعانون من نقص الوزن	4.4	4.4	4.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.4	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة حية	27	21	21	28	26	23	20	17	الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	22	19	19	23	22	20	18	17	الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
نسبة الأطفال في سن السنة الواحدة والذين تم تطعيمهم بلقاح الحصبة	%98.70	%102	%99.90	%110	%100	%100	%100	%100	الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
معدل التغطية بلقاح الخناق والسعال الديكي والكزاز	%97.50	%105	%97	%109	%99	%99.50	%99.50	%99.50	الخدمات الطبية الملكية	وزارة الصحة
معدل التغطية بلقاح شلل	%99.50	%103	%98	%111	%99	%99	%99	%99	الخدمات الطبية	وزارة الصحة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الأطفال										الملكية
معدل التغطية بمطعوم (السل) BCG	%92	%111	%92	%103	%95	%97	%97	%98	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية
معدل حالات الوفاة نتيجة لمرض السل من المصابين به	%2	%1.50	%1	%1	%0.80	%0.60	%0.60	%0.60	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية
معدل حالات الإصابة المكتشفة لمرض السل (لكل 100 ألف من السكان)	6.3	5.8	5.8	6.2	6.2	6	5.8	5.6	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية
نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها	%83	%85	%86	%86	%88	%90	%90	%90	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً	-	<1/1000	<1/1000	<1/1000	<1/1000	<1/1000	<1/1000	<1/1000	وزارة الصحة	-
نسبة المصابين بالإيدز الذين بإمكانهم الحصول على علاج مناسب لمرضهم	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	وزارة الصحة	-
عدد حالات الإصابة بمرض الملاريا بين الأردنيين	0	0	0	0	0	0	0	0	وزارة الصحة	-
دعم نظم المعلومات الصحية وتعزيز استخدامها										
عدد المستشفيات المحوسبة جزئياً في القطاع الصحي العام	2	4	19	19	19	21	23	25	وزارة الصحة	الديوان الملكي
ترشيد استهلاك الأدوية										
الإنفاق الصحي على الأدوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%3.30	%3.30	%3.30	%3.10	%2.90	%2.80	%2.70	%2.60	المجلس الصحي العالي	وزارة الصحة
تعزيز ممارسة الأنماط الصحية										
معدل ممارسة النشاط البدني المعتدل	%68	%68	%69	%69	%70	%72	%74	%74	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للشباب
تعميق مفهوم الرعاية الصحية في التنمية المحلية										
عدد القرى في برنامج القرى الصحية (تراكمي)	36	36	42	42	47	50	53	56	وزارة الصحة	منظمة الصحة العالمية

المشاريع والأنشطة

الف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
ترويج خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة فعالة ومناسبة							
المشاريع المستمرة							
برنامج كسب تأييد لسياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية	ذاتي	220	0	50	50	100	المجلس الأعلى للسكان
مشروع صحة المرأة بالتعاون مع القطاع الخاص	منحة	13,450	1,692	0	0	1,692	وزارة الصحة
إنشاء مشروع إدارة البحوث السكانية	ذاتي	229	0	50	50	100	المجلس الأعلى للسكان
الصحة الإنجابية ورعاية الأمومة والطفولة	الموازنة العامة	2,158	585	515	500	1,600	وزارة الصحة
خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية المرحلة الثانية/2008-2012	الموازنة العامة	2,360	300	200	0	500	المجلس الأعلى للسكان
مشروع شركاء الإعلام من أجل صحة الأسرة	منحة	13,920	1,740	0	0	1,740	وزارة الصحة
مجموع المشاريع المستمرة		32,337	4,317	815	600	5,732	
المجموع للسياسة		32,337	4,317	815	600	5,732	
اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الصحية							
المشاريع المستمرة							
الخدمات الفندقية للمستشفيات الجديدة	الموازنة العامة	3,000	4,252	2,300	1,000	7,552	وزارة الصحة
تحديث معدات المختبرات وبنوك الدم	الموازنة العامة	300	100	75	100	275	وزارة الصحة
انشاء مبنى القسم القضائي في المركز الوطني للصحة النفسية - الفحيص	الموازنة العامة	2,800	600	1,210	0	1,810	وزارة الصحة
اجهزة طبية للمراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة	الموازنة العامة	21,000	4,550	1,500	5,000	11,050	وزارة الصحة
إنشاء مبنى المطاعم والأمصال	الموازنة العامة	3,100	2,000	1,000	0	3,000	وزارة الصحة
وحدات العناية الحثيثة للأطفال في الأقاليم	الموازنة العامة	3,000	90	0	0	90	وزارة الصحة
اعتماد الرعاية الصحية في المملكة	منحة	4,247	123	0	0	123	مجلس اعتماد المؤسسات الصحية
اعتمادية المؤسسات الصحية	الموازنة العامة	1,400	100	50	450	600	وزارة الصحة
تطوير خدمات المختبرات الطبية	وحدات حكومية	300	110	0	0	110	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
مجموع المشاريع المستمرة		39,147	11,925	6,135	6,550	24,610	
مشاريع جديدة							
مختبر الوراثة الوطني	الموازنة العامة	20,000	0	0	8,000	8,000	مديرية الخدمات الطبية الملكية
مجموع مشاريع جديدة		20,000	0	0	8,000	8,000	
المجموع للسياسة		59,147	11,925	6,135	14,550	32,610	
تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ							
المشاريع المستمرة							
آليات ثقيلة للشحن والنقل	الموازنة العامة	860	200	120	330	650	وزارة الصحة
تحديث وتوسعة أقسام الإسعاف والطوارئ - 10 مستشفيات	الموازنة العامة	2,600	400	0	0	400	وزارة الصحة
إحلال الطب العام بطب اختصاص - تقديم خدمات إسعاف وطوارئ بإشراف كادر مؤهل	الموازنة العامة	250	0	0	0	0	وزارة الصحة
مجموع المشاريع المستمرة		3,710	600	120	330	1,050	
مشاريع جديدة							
تطوير خدمات الإسعاف في المملكة	قرض +منحة	10,600	5,300	5,300	0	10,600	الدفاع المدني

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
مديرية الخدمات الطبية الملكية	350	0	0	350	700	الموازنة العامة	مركز إدارة الكوارث الطبية
وزارة الصحة	750	750	0	0	1,500	الموازنة العامة	توفير سيارات إسعاف لوزارة الصحة
	11,700	750	5,300	5,650	12,800		مجموع مشاريع جديدة
	12,750	1,080	5,420	6,250	16,510		المجموع للسياسة
دعم نظم المعلومات الصحية وتعزيز استخدامها							
المشاريع المستمرة							
وزارة الصحة	1,270	600	400	270	1,500	الموازنة العامة	حوسبة وزارة الصحة
المجلس الصحي العالي	53	50	0	3	106	وحدات حكومية + منحة	المركز الوطني للموارد البشرية الصحية
وزارة الصحة	24,882	8,294	8,294	8,294	41,470	منحة	دعم النظم الصحية 2
	26,205	8,944	8,694	8,567	43,076		مجموع المشاريع المستمرة
	26,205	8,944	8,694	8,567	43,076		المجموع للسياسة
تحفيز وتنمية الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصحي							
المشاريع المستمرة							
وزارة الصحة	1,160	800	50	310	2,710	الموازنة العامة	رفع كفاءة كليات التمريض ومعاهد المهن الطبية المساندة
وزارة الصحة	310	0	110	200	2,600	الموازنة العامة	تطوير وتحفيز القوى البشرية - وزارة الصحة
مديرية الخدمات الطبية الملكية	6,000	3,000	1,500	1,500	11,000	الموازنة العامة	تطوير وتحفيز القوى البشرية - الخدمات الطبية الملكية
	7,470	3,800	1,660	2,010	16,310		مجموع المشاريع المستمرة
	7,470	3,800	1,660	2,010	16,310		المجموع للسياسة
توسعة مظلة التأمين الصحي							
المشاريع المستمرة							
وزارة الصحة	18,000	6,500	6,000	5,500	77,500	الموازنة العامة	شمول فئات جديدة في التأمين المدني
	18,000	6,500	6,000	5,500	77,500		مجموع المشاريع المستمرة
	18,000	6,500	6,000	5,500	77,500		المجموع للسياسة
تعزيز الشراكة بين القطاعات الصحية							
المشاريع المستمرة							
المجلس الصحي العالي	0	0	0	0	0	وحدات حكومية	تحديث وتطوير التشريعات الخاصة بالمجلس الصحي العالي
المجلس الصحي العالي	0	0	0	0	0	وحدات حكومية	قانون المسؤولية الطبية
المجلس الصحي العالي	134	60	34	40	175	وحدات حكومية	الحسابات الصحية الوطنية
	134	60	34	40	175		مجموع المشاريع المستمرة
	134	60	34	40	175		المجموع للسياسة
العدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية							
المشاريع المستمرة							
مديرية الخدمات الطبية الملكية	14,305	100	4,105	10,100	65,000	الموازنة العامة + قرض	إنشاء مستشفى الأمير هاشم بن عبدالله - العقبة الجديد
وزارة الصحة	23,750	12,000	3,750	8,000	45,600	الموازنة العامة	إنشاء مستشفى السلط الجراحي
وزارة الصحة	7,515	0	3,000	4,515	15,000	الموازنة العامة	إنشاء مستشفى البادية الشمالية
وزارة الصحة	550	0	0	550	4,500	الموازنة العامة	تجهيز و تأثيث مستشفى الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم - مستشفى البقعة العام
وزارة الصحة	5,200	1,500	1,700	2,000	15,000	الموازنة العامة	تجهيز و تأثيث مستشفى الأمير حمزة

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
إنشاء مستشفى الزرقاء الجديد	الموازنة العامة + قرض	75,000	18,300	10,000	5,000	33,300	وزارة الصحة
توسعة وتحديث مستشفى جرش	الموازنة العامة	400	150	600	100	850	وزارة الصحة
صيانة وتحديث مباني المستشفيات	الموازنة العامة	21,750	7,750	8,000	8,000	23,750	وزارة الصحة
تنفيذ مباني المراكز الصحية المرحلة الأولى (3) مراكز + المرحلة الثانية (5) مراكز	الموازنة العامة	2,400	1,200	0	0	1,200	وزارة الصحة
تجهيز مركز العمود الفقري	ذاتي	2,718	1,000	567	0	1,567	مستشفى الملك المؤسس
توسعة مستشفى معان	الموازنة العامة	1,050	300	550	350	1,200	وزارة الصحة
تحديث وتطوير المعدات والأجهزة وتأمين المستشفيات	الموازنة العامة	36,800	9,935	7,629	8,900	26,464	مديرية الخدمات الطبية الملكية
إنشاء مستشفى جرش وعجلون العسكري	الموازنة العامة	40,000	9,825	9,000	0	18,825	مديرية الخدمات الطبية الملكية
مشروع تحديث وإعادة تأهيل مستشفى البشير - المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة	الموازنة العامة + قرض	63,000	14,000	7,800	0	21,800	وزارة الصحة
توسعة مستشفى الكرك	الموازنة العامة	8,000	2,600	1,200	0	3,800	وزارة الصحة
تعزيز القدرات الصحية في القرى النائية	الموازنة العامة	150	50	25	50	125	وزارة الصحة
تحديث وتطوير الأنبية	الموازنة العامة	9,800	2,800	3,371	4,000	10,171	مديرية الخدمات الطبية الملكية
تحديث وتطوير الآليات	الموازنة العامة	2,700	500	700	900	2,100	مديرية الخدمات الطبية الملكية
إنشاء مستشفى المفرق العسكري	الموازنة العامة	40,000	9,825	9,000	0	18,825	مديرية الخدمات الطبية الملكية
إنشاء وحدة حروق - مستشفى الأميرة بسمه	الموازنة العامة	2,300	1,200	850	0	2,050	وزارة الصحة
إنشاء مركز معالجة الأورام	الموازنة العامة	35,000	2,250	2,000	14,000	18,250	مديرية الخدمات الطبية الملكية
مجموع المشاريع المستمرة		486,168	106,850	73,847	54,900	235,597	
العدالة في الوصول والحصول على الخدمة الصحية							
مشاريع جديدة							
توسعة العيادات الخارجية في مركز السكري والغدد الصم	ذاتي	28,000	10,000	5,000	9,500	24,500	المركز الوطني للسكري
برج العيادات الخارجية وبرج المرضى الشرقي - مركز الحسين للسرطان	الموازنة العامة + قرض + ذاتي	115,000	12,000	17,000	17,000	46,000	مركز الحسين للسرطان
تشخيص وتقييم الإعاقات	الموازنة العامة	200	50	30	100	180	وزارة الصحة
انشاء مركز العلاج بالخلايا	ذاتي	9,926	4,254	3,545	0	7,799	الجامعة الاردنية
انشاء المختبرات التشخيصية النوعية	ذاتي	205	205	0	0	205	جامعة مؤتة
توسعة مستشفى الأمير راشد بن الحسن - اجهزة طبية	الموازنة العامة	4,250	0	0	2,125	2,125	مديرية الخدمات الطبية الملكية
توسعة مستشفى الأمير هاشم بن الحسين - اجهزة طبية	الموازنة العامة	2,150	0	0	1,075	1,075	مديرية الخدمات الطبية الملكية
توسعة مستشفى الملكة علياء العسكري - اجهزة طبية	الموازنة العامة	1,880	0	0	940	940	مديرية الخدمات الطبية الملكية
توسعة مستشفى الأمير علي بن الحسين - اجهزة طبية	الموازنة العامة	200	0	0	100	100	مديرية الخدمات الطبية الملكية
اعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	الموازنة العامة	10,000	0	0	5,000	5,000	مديرية الخدمات الطبية الملكية
تحديث واستبدال اجهزة التراساوند	ذاتي	800	800	0	0	800	مستشفى الملك المؤسس
انشاء مركز العلاج بالاشعة	ذاتي	3,900	1,400	1,400	1,100	3,900	مستشفى الملك المؤسس

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
جهاز أشعة خاص بالتنظير	ذاتي	100	0	0	100	100	مستشفى الملك المؤسس
تجهيز مركز التدريب الخاص بالأذننية	ذاتي	120	0	0	120	120	مستشفى الملك المؤسس
(ICU) توسعة وحدة العناية المركزة	ذاتي	800	0	400	400	800	مستشفى الملك المؤسس
تحديث و زيادة شاشات مراقبة المرضى	ذاتي	460	0	0	460	460	مستشفى الملك المؤسس
مجموع مشاريع جديدة		177,991	36,940	27,375	29,789	94,104	
المجموع للسياسة		664,159	91,840	101,222	136,639	329,701	
دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية							
المشاريع المستمرة							
إنشاء مركز طبي مادبا	منحة	850	0	0	500	500	مديرية الخدمات الطبية الملكية
مركز صحي برما الشامل	الموازنة العامة	525	0	100	375	475	وزارة الصحة
برامج التغذية المجتمعية - تدعيم الطحين بالحديد والفيتامينات وشراء الطحين والحليب الخالي من البروتين	الموازنة العامة	5,130	1,300	0	1,000	2,300	وزارة الصحة
بناء وتطوير قدرات صحة البيئة	الموازنة العامة	600	0	250	300	550	وزارة الصحة
إنشاء مركز طبي الشونة الجنوبية	منحة	1,230	0	0	600	600	مديرية الخدمات الطبية الملكية
صيانة و توسعة وتحديث واستكمال مراكز صحية	الموازنة العامة	8,810	1,000	800	700	2,500	وزارة الصحة
مكافحة الملاريا والبلهارسيا	الموازنة العامة	6,143	1,650	630	854	3,134	وزارة الصحة
إحلال الطب العام بطب الأسرة كخدمة داخل المراكز الصحية	الموازنة العامة	350	100	25	40	165	وزارة الصحة
مجموع المشاريع المستمرة		23,638	4,050	1,805	4,369	10,224	
مشاريع جديدة							
برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل	الموازنة العامة + منحة	300	100	75	100	275	وزارة الصحة
G6PD مشروع الكشف المبكر عن انزيم	الموازنة العامة	120	30	15	50	95	وزارة الصحة
رفع قدرات الصحة المهنية	الموازنة العامة	220	60	25	50	135	وزارة الصحة
مجموع مشاريع جديدة		640	190	115	200	505	
المجموع للسياسة		24,278	4,240	1,920	4,569	10,729	
ترشيد استهلاك الأدوية							
المشاريع المستمرة							
مشروع الشفافية الدوائية	وحدات حكومية	181	0	0	0	25	المجلس الصحي العالي
ضبط صرف الأدوية	الموازنة العامة	700	300	100	200	600	وزارة الصحة
مجموع المشاريع المستمرة		881	325	100	200	625	
مشاريع جديدة							
الترويج للاستخدام الرشيد للأدوية	وحدات حكومية	750	250	0	0	250	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
مجموع مشاريع جديدة		750	250	0	0	250	
المجموع للسياسة		1,631	575	100	200	875	
تعزيز ممارسة الأنماط الصحية							
المشاريع المستمرة							
تنظيم وترميز أسباب الأمراض والوفيات	الموازنة العامة	60	20	0	20	40	وزارة الصحة
مشاريع التوعية والإعلام الصحي	الموازنة العامة	1,400	350	265	310	925	وزارة الصحة
مجموع المشاريع المستمرة		1,460	370	265	330	965	

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
	965	370	265	330	1,460		المجموع للسياسة
	445,171	132,559	132,265	180,347	936,583		المجموع للقطاع

ثانياً: قطاع مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية

تعد مشكلة الفقر من المشاكل ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي يعاني منها الأردن شأنه شأن الكثير من الدول النامية، حيث برزت ظاهرة الفقر في المملكة كمسكلة تثير الاهتمام، وتستوجب الحل في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والأردن كغيره من الدول، قام بوضع العديد من الخطط والبرامج والدراسات لمعرفة مواطن الفقر، وأشكاله، بهدف بتنفيذ وتبني الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة/ المشكلة وتخفيف آثارها.

وقد أظهرت دراسة الفقر التي أعدت استناداً إلى بيانات دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2008، والتي نشرت في شهر تموز 2010، ارتفاع نسبة الفقر إلى 13.3%، مقارنة بـ 13% في عام 2006، كما بينت النتائج ارتفاع عدد الفقراء من (728) ألف فرد في عام 2006، إلى (781) ألف فرداً في عام 2008، وقد بلغ خط الفقر العام للفرد سنوياً بالدينار (680) وخط فقر الغذاء للفرد سنوياً بالدينار (292) في عام 2008.

وقد تم استناداً إلى تلك البيانات تحديد المناطق التي تزيد نسبة الفقر فيها عن 25% كمناطق لجيوب الفقر، حيث بلغ عدد هذه المناطق (32) منطقة.

ويتولى صندوق المعونة الوطنية تقديم الدعم والتأهيل للراشدين للأسر الفقيرة، وقد قامت الحكومة بدعم وتفعيل الصندوق، وزيادة موارده المالية، وتطوير جهازه، ليتمكن من الوصول إلى فئات أوسع بمساعدات نقدية أكبر، حيث يعتبر الصندوق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الرئيس للفقراء في الأردن، وقد شهد الصندوق زيادات كبيرة في موازناته عبر السنوات الماضية، حيث تضاعف عدد المستفيدين ورفع سقف المعونة، حيث يبلغ إجمالي موازنته السنوية حالياً حوالي (88) مليون دينار ويستفيد من خدماته قرابة (80) ألف أسرة فقيرة.

كذلك تقوم الحكومة بالعديد من المبادرات الأخرى لمكافحة الفقر، حيث تسعى الحكومة ضمن هذا الإطار إلى تفعيل قانون صندوق الزكاة، ليتمكن من المساهمة بشكل أكبر في محاربة الفقر، كما أطلقت العديد من البرامج والمشاريع الموجهة للفقراء والمناطق الفقيرة، من خلال مؤسسات حكومية وغير حكومية، حيث لم تقتصر هذه البرامج والمشاريع على تقديم المعونات النقدية والعينية فقط، بل عملت على تشجيع المشاريع والمبادرات الإنتاجية، وتقديم الرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة مثل الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك يتم وتنفيذاً للمبادرات الملكية السامية العمل على توفير السكن الملائم للأسر الفقيرة والمعدمة.

وفي هذا المجال فقد حققت الحكومة العديد من الإنجازات لعامي 2007-2009 التي من شأنها الحد من الفقر تمثلت بما يلي:

1. تشكيل لجنة توجيهية لوضع خطة حكومية متكاملة لاحتياجات المناطق الفقيرة من البرامج والمشاريع والأولويات التنموية.
2. إجراء دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2008، والتي تشكل المصدر الرئيسي لتحديد مستويات الفقر في المملكة.
3. وضع أسس ومعايير لتحديد مناطق جيوب الفقر، تم بناءً عليها تحديد (32) منطقة كجيب فقر زادت نسبة الفقر فيها عن 25%.
4. بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة (619) أسرة.
5. إنشاء (106) صندوق ائتمان مع الجمعيات الخيرية.
6. إنشاء (14) دار رعاية ومكتب خدمة اجتماعية.
7. تأهيل (165) جمعية خيرية لتنفيذ مشاريع تنموية.
8. زيادة عدد المستفيدين من برنامج المعونات المالية المتكررة والدخل التكميلي ليصبح (75788) عام 2009.
9. زيادة عدد المستفيدين من برنامج معونة رعاية الإعاقات ليصبح (7304) عام 2009.
10. زيادة عدد المستفيدين من برنامج التأهيل الجسماني ليصبح (520).

11. تطوير مهارات (2026) عامل وأخصائي في مجال الرعاية الاجتماعية لنهاية عام (2009) .
12. ساهم صندوق الزكاة في الحد من ظاهري الفقر والبطالة من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع سواء كانت في مجال المعونات النقدية، وتأهيل الأسر المنتجة، وطرود الغذاء.
13. توفير شبكة الأمان الاجتماعي بهدف التخفيف على المواطنين من تبعات تحرير أسعار المحروقات والارتفاع الكبير في الأسعار بشكل عام، تمثل ذلك بزيادة رواتب الموظفين وصرف تعويضات المحروقات وغيرها، حيث ارتفعت هذه المخصصات من (107) مليون دينار عام 2007 إلى (391) مليون دينار عام 2008.
14. إقرار الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2007-2015) وإصدار قانون حقوقاً لأشخاص المعوقين رقم (31) لسنة 2007 وإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين

التحديات

- بالرغم من التحسن في مؤشرات الفقر الذي أظهرته دراسة الفقر عام 2006، إلا أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على تكاليف الحياة بشكل عام خلال السنتين الماضيتين، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي تعصف بمعظم دول العالم، والتي لن يكون الأردن بمنأى عن تبعاتها بشكل أو بآخر، قد تؤدي إلى نتائج سلبية على الجهود الوطنية للحد من مشكلة الفقر والتخفيف من حدته، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات والتي تتمثل بما يلي :
- عدم التعامل مع الفقر بمفهومه الشامل.
 - ضعف الارتباط بين مستويات الأجور ومعدلات التضخم.
 - ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية حول مساهمة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في الأنشطة المتعلقة بمكافحة الفقر.
 - ارتفاع كلف السكن الملائم بصورة تفوق إمكانيات أعداد الأسر الفقيرة.
 - تدني مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية وضعف القدرات المؤسسية للقائمين عليها .
 - عدم ربط المعونة النقدية بشروط تتعلق بتحسين المستوى المعيشي للفقراء.
 - ضعف التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص في معالجة الفقر والتخفيف من حدته.
 - ضعف التعاون في التنسيق بين القطاعات المعنية بتعزيز التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر أو مكافحته الأمر الذي يؤدي إلى الازدواجية في عمل هذه المؤسسات مما يؤدي إلى تبديد الموارد والإمكانات.

الأهداف العامة

1. توفير نظام أمان اجتماعي شامل وفعال للفقراء.
2. خفض نسبة الفقر في الأردن.
3. توفير خدمات رعاية اجتماعية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف المرحلية

1. تحسين آلية الاستهداف للمستفيدين من البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية.
2. تحسين مستوى خدمات الرعاية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في توفيرها.
3. الحد من الازدواجية والتكرار في البرامج والمشاريع والأنشطة المتشابهة في مجال الحد من الفقر.
4. تطوير الاقتصاديات المحلية للتجمعات الفقيرة ومناطق جيوب الفقر وتعزيز المشاركة الشعبية في البرنامج الموجهة لمحاربة الفقر في هذه المناطق.

5. تفعيل دور القطاعا الرسمية والأهلية في مجال التمكين لأشخاص المعوقين وتوفير الخدمات المناسبة لهم

6. توفير الخدمات لفئة الأشخاص المعوقين والمحافظة على جودتها.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحسين آلية الاستهداف للمستفيدين من البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية										
نسبة الفقر (نسبة السكان دون خط الفقر المطلق (%))	%13	-	%13.30	-	%13	%13	%13	-	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية
نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع	%2.30		%0.25						وزارة التنمية الاجتماعية	
حصة أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني	%7.70		%11.20						وزارة التنمية الاجتماعية	
تحسين مستوى خدمات الرعاية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في توفيرها										
نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية	%50	-	%60	-	%80	%100	%100	%100	وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
الحد من الازدواجية والتكرار في البرامج والمشاريع والأنشطة المتشابهة في مجال الحد من الفقر										
نسبة المؤسسات المعنية بالحد من الفقر التي يتم متابعة برامجها	0	-	%20	-	%50	%70	%90	%100	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	جميع الجهات المعنية بالحد من الفقر
نسبة الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر التي تم إعداد ملف اقتصادي اجتماعي حولها	0	-	%20		%50	%60	%70	%80	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	
نسبة التجمعات السكانية التي تم إعداد تقارير تحليلية حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيها	0	-	0		%20	%40	%70	%80	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	وزارة الداخلية من خلال الحكام الإداريين
تطوير الاقتصاديات المحلية للتجمعات الفقيرة ومناطق جيوب الفقر وتعزيز المشاركة الشعبية في البرنامج الموجهة لمحاربة الفقر في هذه المناطق										
نسبة المشتغلين من الفقراء المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية	-	-	-	-	%8	%10	%15	%20	صندوق المعونة الوطنية	وزارة العمل
نسبة مشاركة السكان الفقراء في البرامج/ المشاريع	-	-	%38	-	%50	%60	%80	%85	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	وزارة التنمية الاجتماعية
عدد الأسر التي استفادت من المشاريع المنفذة في التجمعات الفقيرة (أسر منتجة، صناديق انثمن)	450	-	-	-	-	550	700	750	وزارة التنمية الاجتماعية	الجمعيات الخيرية
عدد مؤسسات المجتمع التي شاركت في تنفيذ البرامج/ المشاريع	-	-	-	-	-	112	175	200	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	وزارة التنمية الاجتماعية

السياسات

1. ربط المعونة النقدية المقدمة للفقراء بشروط تتعلق بتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم.

2. رفع قدرات الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة.

3. تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر.
4. توفير خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية.
5. تحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية للمناطق الفقيرة.
6. إيجاد نظام إرشاد وإحالة وطني لخدمة الأشخاص المعوقين.
7. تمكين الشرائح الفقيرة اقتصاديا وخلق اقتصاديات محلية مستدامة.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
ربط المعونة النقدية المقدمة للفقراء بشروط تتعلق بتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم										
عدد الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة	220	-	195	-	-	432	454	450	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية
رفع قدرات الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة										
عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة	برنامج جديد بدأ في عام 2008	-	100	-	-	130	160	190	وزارة التنمية الاجتماعية	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
توفير خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية										
عدد دور الرعاية والحماية الاجتماعية (تراكمي)	26	-	40	-	-	58	58	60	وزارة التنمية الاجتماعية	
تحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية للمناطق الفقيرة										
عدد الأسر المستفيدة من مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة (بشكل تراكمي)	825	-	958	-	-	2,000	3,000	3,500	وزارة التنمية الاجتماعية	-
عدد المراجعات المصروفة لغايات تمويل السكن ومواد البناء من خلال المؤسسة	1,756	-	1,621	-	1,700	1,750	1,800	2,000	مؤسسة تنمية أموال الأيتام	
تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر										
نسبة المؤسسات المعنية بالحد من الفقر التي تستخدم قاعدة بيانات شبكة الأمان الاجتماعي	0	-	5%	-	20%	35%	50%	65%	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
ربط المعونة النقدية المقدمة للفقراء بشروط تتعلق بتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم							
المشاريع المستمرة							
مشروع الايام الطبية	ذاتي	320	70	85	100	255	صندوق الزكاة
مشروع مساعدة الطالب الفقير	ذاتي	390	95	100	110	305	صندوق الزكاة
مشروع الأسر المنتجة - المنح الصغيرة	الموازنة العامة	1,050	350	0	250	600	وزارة التنمية الإجتماعية
صناديق الإئتمان - صناديق دوارة	الموازنة العامة	900	0	0	300	300	وزارة التنمية الإجتماعية
مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية	الموازنة العامة + قرض	7,547	1,500	1,400	1,952	4,852	وزارة التنمية الإجتماعية
برنامج دعم الفقراء و الأيتام	ذاتي	2,380	590	595	620	1,805	صندوق الزكاة

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة التنمية الاجتماعية	50	50	0	0	165	الموازنة العامة	حملات التوعية والتثقيف وربطها بالمشاريع الموجهة للفقراء
صندوق المعونة الوطنية	170,704	85,250	0	85,454	261,000	وحدات حكومية	برنامج المعونات المالية
صندوق الزكاة	5,550	2,000	1,800	1,750	7,150	ذاتي	المعونة النقدية المتكررة
صندوق الزكاة	585	200	195	190	765	ذاتي	برنامج المعونة الطارئة
صندوق الزكاة	1,350	500	450	400	1,700	ذاتي	المشاريع التأهيلية الأسر المنتجة وجيوب الفقر
صندوق الزكاة	900	350	300	250	1,130	ذاتي	برنامج طرود الغذاء والكسوة
صندوق الزكاة	167	60	55	52	217	ذاتي	مشروع الحقيبة المدرسية
صندوق الزكاة	190	70	65	55	240	ذاتي	مشروع موائد الرحمن
صندوق الزكاة	220	75	75	70	290	ذاتي	مشروع الخبز الخيري
	187,833	91,887	5,120	90,826	285,244		مجموع المشاريع المستمرة
	187,833	91,887	5,120	90,826	285,244		المجموع للسياسة
رفع قدرات الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة							
المشاريع المستمرة							
وزارة التنمية الاجتماعية	2,220	1,600	0	620	5,540	الموازنة العامة	شراء خدمات الجمعيات
وزارة التنمية الاجتماعية	10,056	8,723	0	1,333	5,057	الموازنة العامة	برنامج تنمية المجتمع المحلي ومكافحة الفقر
وزارة التنمية الاجتماعية	50	50	0	0	191	الموازنة العامة	مشروع دار الفتيات اليافعات
وزارة التنمية الاجتماعية	420	200	200	20	550	الموازنة العامة	أنظمة تشغيل وبرمجيات
وزارة التنمية الاجتماعية	750	250	250	250	1,150	الموازنة العامة	دعم مشاريع صندوق الامان لمستقبل الايتام
وزارة التنمية الاجتماعية	370	370	0	0	880	الموازنة العامة	برنامج الاغاثة والطوارئ والمعونات العينية
وزارة التنمية الاجتماعية	828	40	491	297	1,558	الموازنة العامة	استكمال انشاء دار الحنان
وزارة التنمية الاجتماعية	300	300	0	0	280	الموازنة العامة	شراء خدمات مؤسسات الطفولة والحماية
وزارة التنمية الاجتماعية	600	200	200	200	1,000	الموازنة العامة	دعم مشاريع مؤسسة نهر الاردن
وزارة التنمية الاجتماعية	700	100	250	350	1,500	الموازنة العامة	مشروع المنح الصغيرة
	16,294	11,833	1,391	3,070	17,706		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة التنمية الاجتماعية	200	200	0	0	750	الموازنة العامة	نشاطات واطارات رمضان
وزارة التنمية الاجتماعية	57	30	0	27	87	الموازنة العامة	برنامج نشاطات متحف الاطفال
وزارة التنمية الاجتماعية	20	20	0	0	160	الموازنة العامة	برنامج خط الدعم الاسري
وزارة التنمية الاجتماعية	130	80	0	50	150	الموازنة العامة	برنامج القرنيات
وزارة التنمية الاجتماعية	5,789	2,870	0	2,919	15,250	الموازنة العامة	سجل الجمعيات / صندوق دعم الجمعيات
وزارة التنمية الاجتماعية	450	50	0	400	696	الموازنة العامة	مركز الزرقاء الشامل للتربية الخاصة
	6,646	3,250	0	3,396	17,093		مجموع مشاريع جديدة
	22,940	15,083	1,391	6,466	34,799		المجموع للسياسة
توفير خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية							
المشاريع المستمرة							
وزارة التنمية الاجتماعية	682	0	118	564	1,500	الموازنة العامة	استكمال انشاء دار رعاية الفتيات

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
إنشاء دور رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والأحداث والمسنين من كلا الجنسين - استكمال إنشاء مركز الطفيلة إضافة إلى مشروع مركز البترا	الموازنة العامة	2,588	660	231	404	1,295	وزارة التنمية الاجتماعية
مجموع المشاريع المستمرة		4,088	1,224	349	404	1,977	
مشاريع جديدة							
مشروع تعزيز مفهوم التطوع لدى الشباب	الموازنة العامة	600	0	0	50	50	وزارة التنمية الاجتماعية
إنشاء / شراء / استئجار بيوت اسرية للأطفال والشباب من خريجي الوزارة	الموازنة العامة	150	75	100	200	375	وزارة التنمية الاجتماعية
التوعية في مجال حماية الأسرة من العنف	الموازنة العامة	1,610	200	0	200	400	وزارة التنمية الاجتماعية
مراكز الإرشاد والتأهيل والعلاج الأسري	الموازنة العامة	300	0	0	100	100	وزارة التنمية الاجتماعية
إنشاء غرف عزل في مركز تربية الأحداث	الموازنة العامة	100	100	0	0	100	وزارة التنمية الاجتماعية
إنشاء وفتح مكاتب خدمة اجتماعية	الموازنة العامة	955	150	0	0	150	وزارة التنمية الاجتماعية
بيوت جماعية للأشخاص المعوقين	الموازنة العامة	182	50	15	96	161	وزارة التنمية الاجتماعية
الدعم الدراسي	الموازنة العامة	210	0	0	70	70	وزارة التنمية الاجتماعية
زواج المنتفعين المقبلين على الزواج من المؤسسات الإيوائية	الموازنة العامة	90	30	30	30	90	وزارة التنمية الاجتماعية
إنشاء دار لتأهيل الأحداث المحكومين بإقليم الوسط	الموازنة العامة	3,122	200	300	1,069	1,569	وزارة التنمية الاجتماعية
برنامج مكافحة التسول وتأهيل المتسولين	الموازنة العامة	256	103	36	0	139	وزارة التنمية الاجتماعية
إنشاء مديرية متخصصة لشرطة الأحداث	الموازنة العامة	704	0	0	168	168	وزارة التنمية الاجتماعية
برنامج الخدمة الاجتماعية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل	الموازنة العامة	264	0	0	50	50	وزارة التنمية الاجتماعية
مشروع توعوي لمحاربة العنف ضد المرأة	الموازنة العامة	600	50	0	100	100	وزارة التنمية الاجتماعية
مجموع مشاريع جديدة		9,143	958	481	2,083	3,522	
المجموع للسياسة		13,231	2,182	830	2,487	5,499	
تحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية للمناطق الفقيرة							
المشاريع المستمرة							
تمويل السكن الملائم لذوي الدخل المتدني	وحدات حكومية	8,000	8,000	1,570	0	9,570	مؤسسة تنمية أموال الأيتام
مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة	الموازنة العامة	11,500	1,500	1,100	3,200	5,800	وزارة التنمية الاجتماعية
مجموع المشاريع المستمرة		19,500	9,500	2,670	3,200	15,370	
المجموع للسياسة		19,500	9,500	2,670	3,200	15,370	
إيجاد نظام إرشاد وإحالة وطني لخدمة الأشخاص المعوقين							
المشاريع المستمرة							
دعم إنشاء أكاديمية للمكفوفين	ذاتي	17,500	2,500	5,000	5,000	12,500	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين	ذاتي	0	0	0	0	0	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
دعم برامج التأهيل المهني والمرافق الرياضية والتسهيلات البينية	ذاتي	1,332	330	350	350	1,030	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
اجراء المسوحات الميدانية	ذاتي	521	120	150	150	420	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
إنشاء بنك معلومات وتطوير قاعدة بيانات للأشخاص المعوقين	ذاتي	673	160	180	180	520	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
التوعية والتثقيف بقضايا الإعاقة	ذاتي	369	100	100	100	300	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
دعم كلفة الخدمات المقدمة للأشخاص المعوقين	ذاتي	16,127	4,500	4,500	4,000	13,000	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
رفع جودة خدمات المؤسسات وبناء قدراتها	ذاتي	1,264	350	350	305	1,005	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
وضع المعايير اللازمة لجودة الخدمات والبرامج المقدمة للأشخاص المعوقين والتدريب عليها وتقييمها.	ذاتي	715	200	200	170	570	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
مجموع المشاريع المستمرة		38,501	10,830	10,830	7,685	29,345	
مشاريع جديدة							
المركز السعودي لتدريب وتأهيل الكفاءات	الموازنة العامة	80	70	0	152	222	وزارة التنمية الاجتماعية
مركز المنار للتنمية الفكرية - سحاب	الموازنة العامة	50	44	0	0	44	وزارة التنمية الاجتماعية
اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأشخاص المعوقين	ذاتي	10	10	0	0	10	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين
مجموع مشاريع جديدة		140	124	0	152	276	
المجموع للسياسة		38,641	7,809	10,830	10,982	29,621	
تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر							
المشاريع المستمرة							
نظام الإنذار الاجتماعي المبكر	وحدات حكومية	90	0	0	20	20	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
إنشاء وتحديث قاعدة بيانات شبكة الأمان الاجتماعي	وحدات حكومية	415	10	18	105	133	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
بناء القدرات المؤسسية للعاملين في الهيئة	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
إعداد مجموعة من الدراسات التحليلية لمؤشرات الفقر	وحدات حكومية	150	0	0	23	23	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
مرصد الفقر	وحدات حكومية	80	0	0	20	20	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
إعداد مجموعة من الدراسات التقييمية لمؤسسات التكافل الاجتماعي	وحدات حكومية	369	0	0	63	63	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي
مجموع المشاريع المستمرة		1,104	10	18	231	259	
المجموع للسياسة		1,104	10	18	231	259	
المجموع للقطاع		392,519	116,793	20,859	123,870	261,522	

ثالثاً: قطاع التنمية المحلية

تكتسب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي أهمية خاصة لما تجده من إرادة سياسية وحراك بشكل دافعاً للنهوض بالمجتمعات المحلية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، فالتنمية المحلية تسهم بفعالية في خلق اقتصادات محلية فاعلة قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة، وإصلاح منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالنشاط التنموي المحلي وصولاً إلى تكامل وتضافر هذه السياسات، وتوزيع الأدوار ما بين المؤسسات التنموية ذات العلاقة. واستكمالاً لمسيرة الإنجازات العديدة التي حققتها الخطط الوطنية في مجال الحد من الفروقات التنموية بين مناطق المملكة، ظهرت الحاجة إلى إيلاء العناية القصوى للتنمية في بعدها المكاني، باعتبارها نهجاً تنموياً إذا ما أخذ بها فإنها ستفضي إلى نتائج إيجابية في تحسين معيشة المواطنين، وتطوير نظم الإدارة والحكم المحلي، وقد بادرت الحكومة إلى توحيد رؤى الجهات القائمة على الشأن التنموي، وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، للخروج بمفهوم موحد للتنمية المحلية على اعتبار أنها جهداً تشاركياً موجهاً لحشد جهود المجتمع بكافة فعالياته وبمشاركة كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم.

ويهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي وتنفيذه، وتعزيز مبادئ المشاركة، والمساءلة، وتكافؤ الفرص، فأن رؤية الأردن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسير جنباً إلى جنب مع رؤيته للتنمية السياسية، كما أن المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وخاصة في المحافظات، استدعت الحكومة للتفكير في أسلوب إدارة محلية يميل إلى اللامركزية، ويضمن سرعة وكفاءة التنفيذ. ومشروع اللامركزية الذي بُدئ العمل على تنفيذه، سيضمن التعاون والتنسيق بين المحافظات والحكومة، ويأتي في إطار الجهود الموصولة من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين وتقديم الخدمات الأفضل لهم.

يقدر عدد سكان الأردن في نهاية عام 2009 حوالي (5.98) مليون نسمة، وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني نحو (2.2%)، علماً بأن الأردن قد تعرض لعدد من الهجرات القسرية بسبب ظروف الدول المحيطة. إن حوالي ثلثي السكان يقيمون في محافظات الوسط (العاصمة، مادبا، البلقاء، الزرقاء) والذي تشكل مساحته ما نسبته (16.2%) من مساحة المملكة، فيما يقيم (28%) من السكان في محافظات الشمال (إربد، جرش، عجلون، المفرق) والتي تبلغ مساحتها ثلث مساحة المملكة تقريباً، بينما يقيم أقل من (10%) من السكان في محافظات الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) علماً بأن مساحتها تشكل نحو نصف مساحة المملكة. ويمتاز المجتمع الأردني بأنه فتي سكانياً، حيث أن حوالي (38%) من سكانه من فئة أقل من (15) سنة مقابل نصف هذا الرقم في المجتمعات المتقدمة، وحوالي (58%) في الفئة العمرية (15-64) و(4%) في الفئة (65) سنة فما فوق.

ومن المتوقع أن يطرأ تغيير على معدل النمو السكاني ليصبح معدل نمو السكان الناشطين اقتصادياً في الفئات العمرية (15-64) سنة أعلى من معدل النمو للفئات السكانية المعالة أقل من (15) سنة وأكثر من (64)، ويتوقع حصول هذا التحول غير المسبوق والذي تم تسميته الفرصة السكانية عند الفترة الزمنية 2030-2032 بحيث تصل نسبة هذه الفئة العمرية إلى نحو (69%) تقريباً، كما بلغ معدل الخصوبة على مستوى المملكة (3.8) مولود لكل امرأة عام 2009، ويتوقع انخفاضه إلى (3.5) عام 2012 حسب أهداف الخطة الوطنية للصحة الإنجابية للأعوام (2008-2012)، وقد بلغ عدد المساكن في الأردن حوالي (1.2) مليون مسكن، منها (940) ألف مسكن مأهولة، ويقدر معدل النمو السنوي للمساكن بنحو (3.7%) سنوياً.

أما هيكل إدارة التنمية المحلية في المملكة فيتكون من (12) محافظة، تضم (51) لواء و(38) قضاء، أما المجالس البلدية فيبلغ عددها (93) بلدية، إضافة إلى أمانة عمان الكبرى، وتتوزع ضمن الفئات الرئيسية للبلديات بواقع (11) بلدية فئة أولى، و(47) بلدية فئة ثانية، و(28) بلدية فئة ثالثة، و(7) بلديات فئة رابعة، وبلغ إجمالي موازنات البلديات (باستثناء أمانة عمان الكبرى) نحو (190) مليون دينار.

وفي مجال التمويل الميكروي فإن مؤسسات هذا القطاع تساهم في تعزيز التنمية المحلية في كافة جوانبها، والتي تركز على إيجاد فرص عمل تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين في أماكن سكنهم، وفيما يلي أهم التطورات التي شهدتها التمويل الميكروي خلال السنوات الماضية:

تطورات التمويل الميكروي خلال السنوات (2006-2009)

المؤشر	القيم حسب السنوات			
	2009	2008	2007	2006
عدد العملاء النشطين (ألف)	133,987	120,650	89,162	58,788
محفظة القروض القائمة (دينار)	50,154,758	49,482,013	36,763,790	26,213,410
عدد القروض الموزعة	121,297	104,228	85,907	58,874
قيمة القروض الموزعة (دينار)	884,858,66	67,719,481	49,144,792	35,415,789
نسبة المقترضين من النساء	%87	%91.1	%90.3	%91.1
نسبة المقترضين من خارج عمان	%61.8	%57.9	%56.3	%52.7
عدد الفروع المنتشرة خارج عمان	46	44	35	29
متوسط حجم القرض (دينار)	551	645	575	602
نسبة الاستدامة المالية	%123.8	%115.8	%116	%122.5
نسبة الاستدامة التشغيلية	%140.1	%127.2	%134.5	%136.0
نسبة المحفظة في خطر	%3.7	%2.7	%2.3	%1.7
نسبة السداد	%98.6	%97.8	%99.4	%99.0
العائد على الأصول	%4.1	%5.5	%9.4	%7.2

كما أن هناك مؤسسات إقراضية تعتبر أذرع تنموية حكومية تعزز من دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد من إقامة مشاريع تنموية ذات صبغة إنتاجية، وفيما يلي أبرز ملامح الوضع الحالي لهذه المؤسسات:

مؤشرات وضع مؤسسات التمويل الحكومية الرئيسية في قطاع التنمية المحلية للأعوام (2006-2009)

(ألف دينار)

البند/ المؤسسة	مؤسسة الإقراض الزراعي	صندوق التنمية والتشغيل	بنك تنمية المدن والقرى
رأس المال	34,000	29,140	50,000
الاحتياطي	10,400	-	17,500
أرصدة القروض	94,000	37,157	71,000
حجم القروض	46,000	52,764	120,500
نسبة التسديدات	%79	%97	%100
الفئات المستهدفة	المزارعين	الأفراد والمؤسسات الأهلية والوسيلة	البلديات

وقد عملت الحكومة خلال السنوات السابقة على تعزيز مفهوم التنمية المحلية بكافة جوانبها، سواء كان ذلك من خلال تنمية المحافظات والبلديات أو تعزيز الاقتصادات المحلية، وكان من أبرز الإنجازات ما يلي:

أولاً: تمكين مؤسسات الإدارة المحلية

1. إنشاء وحدات تنموية في مراكز المحافظات ورفعها بالكادر والتقنيات اللازمة، وإعداد الإطار التنظيمي اللازم لعملها، وبناء قدراتها المؤسسية لإعداد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات، ومتابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية التنموية وتحديد المعوقات التي تعترض تنفيذها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، ومتابعة أعمال المجالس التنفيذية والاستشارية ومتابعة القضايا التنموية التي تخص المحافظات في تلك المجالس. بالإضافة إلى تفعيل دور مراكز الدراسات الاستراتيجية والأكاديمية نحو مجالات التنمية المحلية في المحافظات المرتبطة بالدور التنموي للحكومات الإدارية من خلال توقيع سلسلة من مذكرات التفاهم مع عدد من المؤسسات الوطنية والبرامج الدولية مثل جامعة جوهنز هوبكنز، والجامعة الأردنية، ومركز الرؤى للدراسات، ومركز الثريا للاستشارات والتدريب والدراسات.

2. تمكين البلديات في مجالات الإصلاح المالي وتطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات، وتقديم الخدمات بنوعية تتناسب مع احتياجات وأولويات المواطنين بصورة تشاركية، وتفعيل دورها في ريادة التخطيط التنموي والمساهمة في مكافحة الفقر، وبلورة الفرص الاقتصادية لتنفيذ مشاريع شراكة حقيقية مع القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي.

ثانياً: دعم التمويل الميكروي

1. إطلاق دراسة تقييم السوق والأثر على المستوى الوطني، بهدف تحديد ورسم السياسات المطلوب توفيرها لمؤسسات التمويل الميكروي لزيادة حجم التمويل وتوسيع انتشاره في المناطق الفقيرة. كما تم استقطاب دعم لمؤسسات التمويل الميكروي بقيمة (15) مليون يورو من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، وتوقيع اتفاقيات مع كل من البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بقيمة (5) مليون يورو، والأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) بقيمة (4) مليون يورو، وصندوق المرأة بقيمة (6) مليون يورو. بالإضافة إلى استقطاب تمويل من خلال الوكالة الفرنسية للإئماء بقيمته (3) مليون يورو، وبالتعاون مع بنك سوسيته جنرال، وتم إعادة إقراضه بالعملية المحلية إلى الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) بقيمة (2) مليون دينار والشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة بقيمة مليون دينار.

ثالثاً تطوير الاقتصادات المحلية وتعزيز إنتاجيتها

من خلال الاستمرار في تنفيذ برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية الذي تم إطلاقه عام 2002، فقد تحقق العديد من الإنجازات في مكونات البرنامج الخمسة الرئيسية على النحو التالي:

1. توسعة نطاق عمل برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) ليشمل الخدمات الاستشارية والتدريبية للبلديات والتعاونيات، حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة الأفراد وتحفيزهم لتأسيس وتطوير مشاريع إنتاجية ريادية، من خلال توفير الخدمات المساندة لهم من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الإدارية والمالية والمساعدة بتطوير الأعمال القائمة والحصول على التراخيص اللازمة من قبل الجهات المعنية، بالإضافة لتوفير فرص تدريبية متخصصة من أجل مساعدة أصحاب هذه المشاريع في كافة مناطق المملكة وخاصة بالمناطق الأقل حظاً، وقد وتم تقديم المساعدة لإنشاء وتوسعة حوالي (1200) مشروع ساهمت في توفير (3600) فرصة عمل.
2. بناء القدرات المؤسسية والفنية لما يزيد عن (130) هيئة محلية، من جمعيات خيرية وتعاونية وأندية وهيئات مختلفة، من خلال برنامج تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية (قدرات) الهادف إلى تعزيز الدور التنموي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة في مناطق المملكة المختلفة، وإنشاء حوالي (85) مشروع إنتاجي، وبكلفة إجمالية تبلغ حوالي (4.28) مليون دينار.
3. برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً، حيث يهدف إلى حشد إمكانيات وطاقت المجتمعات المحلية وتحفيزها للمساهمة الفاعلة في تحسين دخول الأفراد وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطقها، وقد شمل البرنامج في مرحلته الثانية (16) منطقة فقيرة بكلفة إجمالية (8) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة لإنشاء مشاريع إنتاجية، ومحاظف إقراضية، وتلبية احتياجات أساسية وذات أولوية في مجال خدمات البنية التحتية إضافة إلى أنشطة التدريب والتوعية العامة.
4. تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في المناطق ذات الأولوية ومنها: مشاريع شبكات مياه الأزرق، وتمويل أجهزة للخدمات الطبية الملكية، ودعم الخطة الوطنية للصحة الإنجابية، والتدريب العسكري لطلبة المدارس، و محطة تنقية المنصورة، ومشاريع صرف صحي في محافظة الطفيلة، ومشروع حفر (9) آبار مياه في وادي عربة، وذلك ضمن مكون المنح الصغيرة والتدخل المباشر.
5. مشاريع توفير البنية التحتية لتحفيز المشاريع الإنتاجية الداعمة للاستثمار، وخلق فرص عمل لأبناء المناطق المستهدفة: فقد تم تمويل إنشاء طرق زراعية وملحقاتها بأساليب مكثفة للعمالة في مختلف مناطق المملكة بقيمة (3) مليون دينار خلال عام 2009، وتخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالخ في ست بلديات. وإنشاء أسواق شعبية في عشر بلديات بقيمة (3) مليون دينار.

التحديات

وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن قطاع التنمية المحلية لا يزال يعاني من جملة من التحديات أبرزها:

- التفاوت التنموي الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف مناطق المملكة.
- اختلال التوزيع السكاني وارتفاع وتفاوت معدل الخصوبة بين مختلف مناطق المملكة.
- ارتفاع درجة المركزية في صنع وتنفيذ ومتابعة القرار التنموي وإعداد الموازنات.

- مديونية البلديات ومحدودية فاعلية دورها التنموي.
- نقص الكوادر المؤهلة على المستوى المحلي والإمكانات المتاحة لهم.
- قلة توفر السيولة الكافية لموائمة العرض من أنواع منتجات التمويل الإقراضي مع متطلبات الفئات المستهدفة.

الأهداف العامة

1. تقليل التباين التنموي بين المناطق المختلفة في المملكة.

الأهداف المرحلية

1. تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين في المحافظات والبلديات.
2. التحول التدريجي لتطبيق اللامركزية في إدارة التنمية المحلية على مستوى المحافظات والبلديات.
3. إشراك المواطنين في تنمية محلياتهم.
4. توفير قواعد البيانات والمعلومات التنموية التفصيلية على مستوى المناطق في المملكة.
5. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع استثمارية تنموية وإنتاجية في المحليات.
6. زيادة فرص التمويل المتاح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات وخاصة في المناطق الأشد فقراً.
7. رفع مستوى التأثير في القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية للانتفاع من الفرصة السكانية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين في المحافظات والبلديات										
نسبة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية الحكومية التنموية في المحافظات	%86	%86	%68	%70	%85	%95	%95	%98	وزارة الداخلية	كافة المؤسسات الحكومية
نسبة الزيادة السنوية في تحصيل إيرادات الخدمات البلدية	-	-	-	-	-	%10	%13	%15	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
التحول التدريجي لتطبيق اللامركزية في إدارة التنمية المحلية على مستوى المحافظات والبلديات										
عدد البرامج التنموية التنفيذية على مستوى المحافظات	-	-	-	-	3	3	3	3	وزارة الداخلية والتعاون الدولي	وزارة التخطيط
عدد وحدات التنمية على مستوى البلديات	3	21	30	30	30	30	53	93	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
إشراك المواطنين في تنمية محلياتهم										
عدد اجتماعات المحافظين بالمجتمعات المحلية	4	4	4	4	4	8	12	12	وزارة الداخلية	كافة المؤسسات الحكومية
عدد لجان العمل التطوعي في البلديات	3	21	30	30	30	30	53	93	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
توفير قواعد البيانات والمعلومات التنموية التفصيلية على مستوى المناطق في المملكة										
عدد الخطط الإستراتيجية على مستوى البلديات	-	-	10	10	10	30	60	93	وزارة الشؤون البلدية والتعاون الدولي	بنك تنمية المدن والقرى وزارة التخطيط
عدد المخططات الشمولية التنموية التي تراعي البعد السكاني في التخطيط العمراني للبلديات	-	-	-	-	36	63	93	-	وزارة الشؤون البلدية	معهد عمان الحضري

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد استراتيجيات تنمية المدن التي تراعي البعد السكاني في التخطيط الاستراتيجي للبلديات	-	-	-	-	-	4	-	-	وزارة الشؤون البلدية	المجلس الأعلى للسكان
تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع استثمارية تنموية وإنتاجية في المحليات										
عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية في البلديات	13	4	14	13	20	25	30	30	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
زيادة فرص التمويل المتاح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات وخاصة في المناطق الأشد فقراً										
عدد القروض الزراعية لربات الأسر الريفيات	1,225	1,225	1,279	1,279	1,490	1,600	1,600	1,600	مؤسسة الإقراض الزراعي	وزارة الزراعة
عدد المشاريع الممولة من برامج الإقراض المباشر وغير المباشر	-	-	-	-	6,489	7,150	7,800	8,450	صندوق التنمية والتشغيل	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد القروض للمتطلين في القطاع الزراعي	1,849	1,849	1,900	1,900	2,000	2,100	2,100	2,100	مؤسسة الإقراض الزراعي	وزارة الزراعة
عدد فرص التشغيل الذاتي الممولة من صندوق التنمية والتشغيل	5,548	5,548	5,393	5,393	7,660	8,360	9,120	9,880	صندوق التنمية والتشغيل	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل
رفع مستوى التأثير في القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية للانتفاع من الفرصة السكانية										
عدد البرامج المحلية لكسب التأييد لقضايا السكان ذات العلاقة بالفرصة السكانية (ندوات، منشورات، حلقات نقاشية، دراسات وأبحاث)	-	-	-	-	-	5	7	10	المجلس الأعلى للسكان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد الجهات التي اعتمدت أنشطة ضمن خططها تساهم في تحقيق الانتفاع من الفرصة السكانية	-	-	-	-	-	6	8	10	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الشؤون البلدية

السياسات

1. توجيه البلديات لتعزيز التكامل التنموي فيما بينها.
2. تفعيل النهج اللامركزي والدور التنموي للحكام الإداريين في المحافظات.
3. رفع القدرات المؤسسية لهيئات وإدارات التنمية المحلية.
4. ربط تمويل بنك تنمية المدن والقرى لمشاريع البلديات مع ما هو مدرج في خطط التنمية المحلية.
5. تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والهيئات المحلية.
6. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع استثمارية تنموية وإنتاجية بالشراكة مع البلديات.
7. كسب تأييد القيادات المحلية للقضايا السكانية المتعلقة بالفرصة السكانية وإدماجها في التخطيط على المستوى المحلي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
توجيه البلديات لتعزيز التكامل التنموي فيما بينها										
عدد الدراسات السنوية لاحتياجات المناطق ذات الأولوية من المشاريع والتدريب	-	-	6	6	10	10	10	10	صندوق التنمية والتشغيل	وزارة الداخلية

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد الدراسات السنوية لاحتياجات البلديات من المشاريع الخدمية والتنمية	131	131	130	130	30	60	93	93	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة الشؤون البلدية
تفعيل النهج اللامركزي والدور التنموي للحكام الإداريين في المحافظات										
عدد البرامج التنموية التنفيذية على مستوى المحافظات	-	-	-	-	3	3	3	3	وزارة الداخلية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد ورش العمل التدريبية المنفذة من قبل المراكز الأكاديمية والاستشارية في مجال التخطيط التنموي في المحافظات	-	-	-	6	10	15	20	25	وزارة الداخلية	المراكز الأكاديمية والاستشارية
رفع القدرات المؤسسية لهيئات وإدارات التنمية المحلية										
نسبة البلديات التي تقوم بتحصيل ضريبة المسققات	-	-	45%	45%	90%	100%	100%	100%	وزارة الشؤون البلدية	وزارة المالية
عدد المشاركين في البرامج التدريبية السنوية للعاملين في البلديات	1,500	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
عدد المشاركين في البرامج التدريبية الموجهة لموظفي وحدات التنمية في البلديات	45	45	120	120	63	70	100	130	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
عدد المشاركين في البرامج التدريبية لموظفي وحدات التنمية بالمحافظات	79	79	136	136	60	72	100	100	وزارة الداخلية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ربط تمويل بنك تنمية المدن والقرى لمشاريع البلديات مع ما هو مدرج في خطط التنمية المحلية										
نسبة تمويل المشاريع الخدمية من إجمالي قروض مشاريع البلديات	97%	86%	99%	87%	80%	75%	72%	72%	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة الشؤون البلدية
نسبة تمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمارية من إجمالي تمويل مشاريع البلديات	3%	14%	1%	13%	20%	20%	25%	25%	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة الشؤون البلدية
عدد المشاريع الاستثمارية التي تقوم وزارة الشؤون البلدية بتمويلها في البلديات (تراكمي)	-	-	10	20	30	50	60	65	وزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى
تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والهيئات المحلية										
عدد المشاريع الممولة للهيئات المحلية من خلال برنامج قدرات	33	33	33	33	45	45	45	45	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	-
عدد القروض الممولة من قبل مؤسسات التمويل الميكروي	5,887	5,887	1,127	1,127	13,632	14,995	14,995	14,995	مؤسسات قطاع التمويل الميكروي	
نسبة النساء من إجمالي المقترضين من التمويل الميكروي	89%	89%	91%	91%	91%	91%	91%	91%	مؤسسات قطاع التمويل الميكروي	
نسبة الوصول للسوق	52%	52%	89%	89%	93%	95%	95%	95%	مؤسسات قطاع التمويل الميكروي	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد نسخ النشرات التوعوية التي يتم توزيعها من قبل صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي (ألف)	-	-	15	15	25	30	30	30	صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي	-
عدد دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقدمها مراكز إرادة سنوياً	743	743	734	734	700	700	700	700	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المؤسسات المشاركة في قطاع التنمية المحلية
عدد الدورات التدريبية للمرشحين والمستفيدين من قروض المشاريع الإنتاجية	-	-	16	16	47	42	47	47	صندوق التنمية والتشغيل	-
تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع استثمارية تنموية وإنتاجية بالشراكة مع البلديات										
عدد الاتفاقيات السنوية ما بين البلديات والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية وإنتاجية	-	-	1	2	5	5	5	7	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة الشؤون البلدية
كسب تأييد القيادات المحلية للقضايا السكانية المتعلقة بالفرصة السكانية وإدماجها في التخطيط على المستوى المحلي										
عدد القرارات الداعمة للفرصة السكانية المتخذة على مستوى المجتمعات المحلية	-	-	-	-	-	3	4	5	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الداخلية
عدد المحافظات المدربة على إدماج البعد السكاني في التخطيط التنموي	-	-	-	-	3	3	3	3	المجلس الأعلى للسكان	-

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
توجيه البلديات لتعزيز التكامل التنموي فيما بينها							
المشاريع المستمرة							
برنامج التنمية الإقليمية والمحلية	الموازنة العامة + منحة + قرض	35,000	6,385	5,443	3,000	14,828	وزارة الشؤون البلدية
استراتيجيات تطوير المدن المبرمجة اقليميا	الموازنة العامة	350	150	110	0	260	وزارة الشؤون البلدية
مشروع تطوير وسط مدينة السلط	الموازنة العامة	2,500	1,080	1,100	400	2,580	وزارة الشؤون البلدية
مشروع اعادة تنظيم وتطوير مدينة الزرقاء	الموازنة العامة	12,000	3,100	1,700	3,500	8,300	وزارة الشؤون البلدية
إدارة وتأهيل مكبات النفايات لمجالس الخدمات المشتركة في البلديات	الموازنة العامة	4,500	910	880	0	1,790	وزارة الشؤون البلدية
مشروع ادارة وتأهيل المسالخ- ضمن برنامج تعزيز الانتاجية	الموازنة العامة	3,750	750	1,250	0	2,000	وزارة الشؤون البلدية
مشروع التنمية الريفية والمحلية	ذاتي	7,700	2,000	1,500	0	3,500	بنك تنمية المدن والقرى
المخططات الشمولية التنموية للبلديات	الموازنة العامة	3,500	710	710	500	1,920	وزارة الشؤون البلدية
مجموع المشاريع المستمرة		69,300	15,085	12,693	7,400	35,178	
المجموع للسياسة		69,300	15,085	12,693	7,400	35,178	
تفعيل النهج اللامركزي والدور التنموي للحكام الإداريين في المحافظات.							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
المشاريع المستمرة							
بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات	الموازنة العامة	1,200	270	150	300	720	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مجموع المشاريع المستمرة		1,200	270	150	300	720	
مشاريع جديدة							
بناء قدرات المجالس التنفيذية للمحافظات في جال اللامركزية	الموازنة العامة	1,344	198	9	468	675	وزارة الداخلية
إنشاء الملتقى التنموي للمحافظات	الموازنة العامة	180	10	9	60	79	وزارة الداخلية
(PMS, RIS, GIS) تطوير الأنظمة المحوسبة لعمل وحدات التنمية في المحافظات	الموازنة العامة	450	10	9	30	49	وزارة الداخلية
تفعيل دور المراكز البحثية والأكاديمية والاستشارية المتخصصة في مجال تنمية المحافظات	الموازنة العامة	150	10	9	50	69	وزارة الداخلية
مجموع مشاريع جديدة		2,124	228	36	608	872	
المجموع للسياسة		3,324	498	186	908	1,592	
رفع القدرات المؤسسية لهيئات وإدارات التنمية المحلية.							
المشاريع المستمرة							
التأهيل الوطني للعاملين في قطاع الشؤون البلدية	الموازنة العامة	200	15	10	25	50	وزارة الشؤون البلدية
مجموع المشاريع المستمرة		200	15	10	25	50	
مشاريع جديدة							
بناء القدرات التنموية للبلديات الأردنية - بلديتي	منحة	3,000	3,000	0	0	3,000	وزارة الشؤون البلدية
الإدارة الإلكترونية لوزارة الشؤون البلدية	الموازنة العامة	1,710	194	150	570	914	وزارة الشؤون البلدية
المشروع الوطني للتأهيل المهني والحرفي للعاملين في البلديات	الموازنة العامة	720	240	240	240	720	الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل
مجموع مشاريع جديدة		5,430	3,434	390	810	4,634	
المجموع للسياسة		5,630	3,449	400	835	4,684	
ربط تمويل بنك تنمية المدن والقرى لمشاريع البلديات مع ما هو مدرج في خطط التنمية المحلية.							
المشاريع المستمرة							
قروض خدمية وإنتاجية للبلديات	ذاتي	42,000	12,000	13,000	13,000	38,000	بنك تنمية المدن والقرى
مجموع المشاريع المستمرة		42,000	12,000	13,000	13,000	38,000	
المجموع للسياسة		42,000	12,000	13,000	13,000	38,000	
تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والهيئات المحلية.							
المشاريع المستمرة							
الإقراض المباشر وغير المباشر والدراسات	ذاتي	38,136	12,999	13,000	0	25,999	صندوق التنمية والتشغيل
دعم التمويل الدقيق - التمويل الإسلامي	ذاتي	9,441	3,147	3,147	0	6,294	صندوق التنمية والتشغيل
القروض الزراعية الداعمة والمتوسطة	ذاتي	75,010	24,560	24,750	25,700	75,010	مؤسسة الإقراض الزراعي
تطوير البيئة الشبابية/ تعزيز الانتاجية	الموازنة العامة	6,000	1,300	1,000	2,000	4,300	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
القروض الزراعية الصغيرة	ذاتي	45,000	5,000	5,000	5,000	15,000	مؤسسة الإقراض الزراعي
البنية التحتية والخدمات الاساسية / تعزيز الانتاجية	الموازنة العامة	24,000	5,000	4,000	5,000	14,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
برنامج حزمة الامان الاجتماعي	الموازنة العامة	12,000	1,440	1,135	2,000	4,575	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
محور الانتاجية وبناء القدرات والتمويل	الموازنة العامة	42,500	12,700	11,000	13,000	36,700	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مجموع المشاريع المستمرة		252,087	66,146	63,032	52,700	181,878	
مشاريع جديدة							
تعزيز قدرات مؤسسات التمويل الميكروي الوصول إلى المناطق النائية وتنويع منتجاتهم	منحة	6,000	0	2,000	2,000	4,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	12,000	6,000	6,000	0	18,000	منحة	استقطاب الدعم المالي لسد فجوة التمويل الميكروبي
	16,000	8,000	8,000	0	24,000		مجموع مشاريع جديدة
	197,878	60,700	71,032	66,146	276,087		المجموع للسياسة
تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع استثمارية تنموية وإنتاجية بالشراكة مع البلديات.							
المشاريع المستمرة							
وزارة المالية	44,400	17,000	13,000	14,400	49,000	الموازنة العامة	حدائق الملك عبدالله الثاني - القويسمة
وزارة المالية	1,850	0	500	1,350	8,000	الموازنة العامة	استكمال حدائق الملك عبدالله الثاني في اربد
	46,250	17,000	13,500	15,750	57,000		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
بنك تنمية المدن والقرى	7,727	0	6,478	1,249	7,727	ذاتي	إقامة مشاريع استثمارية في البلديات بالشراكة مع القطاع الخاص
وزارة الشؤون البلدية	4,000	1,500	1,500	1,000	5,000	منحة	برنامج الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية في الاردن - بيلدج
	11,727	1,500	7,978	2,249	12,727		مجموع مشاريع جديدة
	57,977	18,500	21,478	17,999	69,727		المجموع للسياسة
كسب تأييد القيادات المحلية بالقضايا السكانية واستخدامها في التخطيط على المستوى المحلي.							
مشاريع جديدة							
المجلس الأعلى للسكان	300	100	200	0	500	ذاتي	كسب تأييد قيادات المجتمعات المحلية والإعلاميين ومعلمي المدارس والوعاظ وخطباء المساجد في مجال القضايا السكانية
	300	100	200	0	500		مجموع مشاريع جديدة
	300	100	200	0	500		المجموع للسياسة
	335,609	101,443	118,989	115,177	466,568		المجموع للقطاع

6. محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع

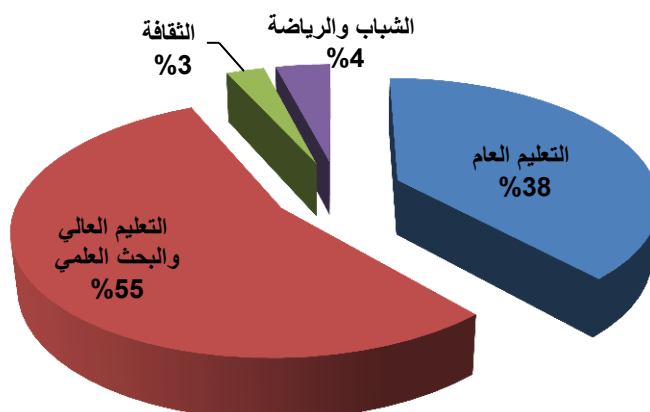
6 . محور التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع

تمكن الأردن خلال العقود الماضية من إرساء دعائم نظام تعليمي شامل وعالي الجودة ، بهدف تنمية رأس المال البشري الذي لا بد من تأهيله ليتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية وضرورة بناء الإنسان الفاعل في المجتمع الذي يعيش فيه ، بالإضافة إلى ذلك ثمة حاجة لقوى عاملة منتجة وعالية المهارات للمحافظة على التنافسية محليا وإقليميا، بل إن التنمية الاقتصادية في الأردن تتوقف إلى حد كبير على المعرفة والإبداع حيث يلعب كل من التعليم والبحث العلمي دورا حيويا في تطورهما .

وقد احتوى محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع على أربعة قطاعات رئيسة هي : التعليم العام ، والتعليم العالي، والثقافة، والشباب والرياضة، ويهدف إلى توفير فرص التعليم للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التربوية كماً ونوعاً، وإعداد الطالب وتزويده بالمعارف اللازمة للاقتصاد المبني على المعرفة، والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الأردني، والوصول إلى تعليم عالي يتسم بجودة عالية قادر على إعداد كوادر بشرية تتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي ، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، وتوفير المناخ المناسب للإبداع في المجالات الثقافية والفنية، وتنشئة وتنمية شباب واع لذاته وقدراته، منتم لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية فاعلة. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال : توفير فرص التعلم وبيئة تعليمية مناسبة، والتوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية وتحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وتحسين بيئة التعليم والبحث العلمي في الجامعات الرسمية، وإنشاء وتحديث وتطوير المراكز والمتاحف والبيوت الثقافية ونشر النتاج الثقافي والفني، وتعميق مفهوم المواطنة لدى الشباب وتمكينهم اقتصاديا ومساعدتهم من دخول سوق العمل.

ملخص الوضع المالي للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2011	2012	2013	
قطاع التعليم العام	791,553	106,590	82,995	115,506	305,091
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	623,418	85,754	79,128	271,340	436,222
قطاع الثقافة	43,155	8,493	4,867	9,050	22,410
قطاع الشباب والرياضة	27,725	7,724	12,109	12,173	32,006
المجموع الكلي للمحور	1,485,851	208,561	179,099	408,069	795,729



نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق لمحور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع للسنوات 2011 _ 2013

أولاً: قطاع التعليم العام

يحظى التعليم العام في الأردن بأولوية في جميع السياسات الوطنية باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، التي يعتبر الإنسان عمادها، ومحركها الأساسي، واستمدت فلسفة التربية والتعليم في الأردن أصولها من الأسس والمرتكزات الواردة في الدستور الأردني، وتجارب الأردن، وواقعه المحلي، والقيم، والمثل العليا للأردن، وآماله، وحاجاته القائمة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وقد أولى الأردن التعليم أهمية خاصة في برامج وسياسته انطلاقاً من إن التعليم لم يعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم وإن كل الدول التي أحرزت شوطاً كبيراً في التقدم، تقدمت من بوابة التعليم.

وقد تبنى الأردن نهجا جديدا في مجال التعليم يواكب التطورات العالمية من خلال الاقتصاد المبني على المعرفة حيث حقق الأردن العديد من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) من أبرزها:

1. توفير بنى تحتية آمنة وصحية للطلبة من خلال إنشاء (74) مدرسة تشتمل على (1607) غرف صفية، وبناء (148) توسعة صفية ويتم حاليا إنشاء (49) مدرسة والبدء بتحضير الدراسات للمدارس والإضافات الصفية المشمولة ضمن خطة تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة المرحلة الثانية بعد أن أعدت الوزارة دليل التصميم الهندسي الذي سيتبع في هذه المرحلة .
2. الارتقاء بنوعية التعليم من خلال التركيز على النشاطات والتطبيق العملي حيث تم استحداث (74) مختبر فيزياء وكيمياء و(123) مختبر علوم عامة واستحداث (67) مشغل مهني و(67) قاعة فن و(42) مكتبة مدرسية، وفي إطار خطة التطوير المرحلة الثانية تم تحديد وحصر الاحتياجات من المختبرات العلمية التي ستندف ضمن المشروع.
3. تنمية الطفولة المبكرة من خلال استحداث وتجهيز (210) روضة أطفال وغرف صفية لرياض الأطفال في(210) مدرسة، ويجري العمل حاليا على تأهيل و تجهيز (50) غرفة رياض أطفال ضمن مشروع دعم تطوير التعليم، كما تم تحديد وحصر الاحتياجات من غرف رياض الأطفال التي ستندف ضمن مشروع تطوير التعليم المرحلة الثانية.
4. أما في مجال التعليم الالكتروني فقد تم إنشاء (134) مختبر حاسوب و ربط حوالي (300) مدرسة على شبكة الألياف الضوئية، كما تم تحديد وحصر الاحتياجات من مختبرات الحاسوب التي ستندف ضمن مشروع تطوير التعليم المرحلة الثانية.
5. تطوير القدرات المؤسسية من خلال تدريب (85183) معلمة ومعلماً على المهارات الحاسوبية وتدريب (8393) من معلمي رياض الأطفال ومعلمي الصفوف الثلاثة الأولى على برامج العمل مع الأطفال الصغار (ويسكنسون) والمنهاج الوطني التفاعلي بالإضافة إلى تدريب (6892) من الإداريين على دورات تنمية الإداريين والقيادة وتطوير الإداريين وتأهيل (1181) معلمة ومعلماً لدرجة الدبلوم العالي و(152) معلمة ومعلماً لدرجة الماجستير و(37) معلمة ومعلماً لدرجة الدكتوراه.
6. حوسبة مناهج الإدارة المعلوماتية للصف الحادي عشر، ومباحث العلوم العامة للصفوف (1-12) والحاسوب للصفوف (1-10) والتربية الوطنية والمدنية للصفوف (6-10).
7. الاستمرار في برنامج التغذية المدرسية حيث استفاد من هذا البرنامج خلال تلك الفترة حوالي مليون طالب .

وقد حقق الأردن نقلة نوعية في مجال التعليم العام تركزت بالانتقال من التعليم الكمي إلى التعليم المبني على الاقتصاد المعرفي، وبلغ الإنفاق على التعليم العام ما نسبته (3.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، ونتيجة لذلك فقد حدث تطور ايجابي في العديد من المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العام:

التطورات الكمية لقطاع التعليم للعام 2009/2008

الوصف	العدد
عدد العاملين	94,521
العدد الكلي للمدارس	5,669
عدد المدارس الحكومية	3,274
عدد مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز	3
عدد مدارس الطلبة الصم	10
عدد مدارس المكفوفين	2
عدد المراكز الرياضية للطلبة الموهوبين	18
معدل الطلبة لكل معلم (للتعليم الأساسي).	1-19
معدل الطلبة لكل معلم (للتعليم الثانوي)	1-12
معدل الطلبة/ حاسوب	1-16
عدد الأطفال الكلي الملتحقين في رياض الأطفال	104,827
عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال الحكومية	9,923
عدد الطلبة الكلي في مرحلة التعليم الأساسي	1,320,837
عدد الطلبة الكلي في مرحلة التعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني)	160,377
عدد الطلبة الكلي الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني	27,758
نسبة الحاصلين على رتب المعلمين	%45.5
عدد المعلمين الكلي الحاصلين على ICDL	91,975
عدد المعلمين الكلي الحاصلين على Intel	54,015
عدد المعلمين الكلي الحاصلين على World Links	2,557
نسبة التسرب	%0.31
نسبة الأمية	%7.7
نسبة مشاركة المرأة في المراكز القيادية	%12

التحديات

على الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن قطاع التعليم العام ما زال يواجه جملة من التحديات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الضغط المتزايد على البنية التحتية التعليمية.
- تدني معدلات الالتحاق برياض الأطفال بسبب محدودية توافرها، إضافة لكلفتها المرتفعة ونقص الوعي بأهمية المرحلة.
- نقص المعلمين من الذكور في بعض التخصصات مثل الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية.
- هجرة الكفاءات من وزارة التربية والتعليم.
- مواعيد مخرجات التعليم العام مع التعليم العالي وحاجات سوق العمل.
- ضعف التحاق الطلبة بالتعليم الثانوي المهني.
- النمو السكاني المضطرد وزيادة الطلب على التعليم

الأهداف العامة

1. توفير فرص التعليم للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التربوية كماً ونوعاً.
2. إعداد الطالب المزود بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد المبني على المعرفة
3. الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الأردني.

الأهداف المرحلية

1. توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية.
2. زيادة فرص التحاق الأطفال في التعليم ما قبل المدرسة.
3. توسيع فرص الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي والثانوي.
4. إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي.
5. تمكين الطلبة من الاستفادة من برامج التربية الخاصة للحصول على الفرص التربوية المناسبة.
6. تحسين نوعية التعليم بحيث يحقق الطلبة في الامتحانات الدولية TIMSS، PISA نتائج دالة إحصائية وتحسين نسبة نجاح في امتحان الثانوية.
7. تعزيز المشاركة الفعلية للطلبة في البرامج والنشاطات لغرس روح المواطنة والانتماء لديهم.
8. تعميم منحى الإدارة المبنية على المدارس.
9. تحسين المستوى الصحي للطلبة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	القيمة			المستهدف			الجهة المعنية	الجهات المساندة	
		2007	2008	2009	2010	2011	2012			2013
توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية										
نسبة الطلبة في الأبنية المستأجرة	%11.8	%17.72	%10.9	%10.7	%10.81	%10.6	%10.1	%10	وزارة التربية والتعليم	
نسبة الطلبة في الأبنية ذات الفترتين	%13.2	%15.12	%11.3	%11.0	%11.21	%11	%10.9	%10.8	وزارة التربية والتعليم	
معدل الطلبة في الصف الواحد	1:28.4	1:27.1	1:27.9	1:25.8	1:26.8	1:26.8	1:26.8	1:26.8	وزارة التربية والتعليم	
معدل الطلبة لكل معلم للتعليم الأساسي	1-20.4	1:19	19.21-	17.02	17.70	1:18.6	1:18.6	1:18.6	وزارة التربية والتعليم	
معدل الطلبة لكل حاسوب	1-25	1-20.5	1-16	1-16	1-16	1-16	1-16	1-16	وزارة التربية والتعليم	
نسبة المدارس المشبوكة على الانترنت	%70	%75	%80	%83	%85	%85	%87	%89	وزارة التربية والتعليم	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	القيمة			المستهدف			الجهة المعنية	الجهات المساندة	
		2007	2008	2009	2010	2011	2012			2013
زيادة فرص التحاق الأطفال في التعليم ما قبل المدرسة										
نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة	%33	%39.66	%51.8	%56	%56.9	%57.6	%58.3	%59	وزارة التربية والتعليم	
توسيع فرص الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي والثانوي										
نسبة الأمية	%9.3	%9.3	%7.7	%7.2	%7.0	%6.9	%6.8	%6.7	وزارة التربية والتعليم	دائرة الإحصاءات العامة
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي	%96	%96.8	97.8%	%95.50	%96.0	%97	%97	%97	وزارة التربية والتعليم	
نسبة الالتحاق الإجمالي في الصف الأول	%104	%106.8	105.9%	%103.9	103.58%	%103.58	103.58%	103.58%	وزارة التربية والتعليم	
نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي	%100.4	%101.63	%99	100	%99.42	%100	%100	%100	وزارة التربية والتعليم	
نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي	%82.6	%82.27	83.3%	%76.06	%79.10	%80	%81	%82	وزارة التربية والتعليم	
نسبة التسرب في التعليم الأساسي(كافة السلطات)	-	%0.61	%0.31	%0.31	%0.31	%0.31	%0.31	%0.31	وزارة التربية والتعليم	
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي										
مؤشر التعادل في الالتحاق للتعليم الأساسي	1.02	1.02	1.02	1.03	1.04	1	1	1	وزارة التربية والتعليم	
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي	1.02	1.04	1.04	1.09	1.09	1	1	1	وزارة التربية والتعليم	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (+15)	%90.7	%92.1	%92.3	%92.8	%93.0	%93.3	%93.7	%94.1	وزارة التربية والتعليم	
معدل الإلمام الإجمالي بالقراءة والكتابة لفئة العمرية (15-24).	%92.7	%99.1	%99	%99.1	%99	%99.3	%99.4	%99.5	وزارة التربية والتعليم	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	القيمة			المستهدف			الجهة المعنية	الجهات المساندة	
		2007	2008	2009	2010	2011	2012			2013
تمكين الطلبة من الاستفادة من برامج التربية الخاصة للحصول على الفرص التربوية المناسبة										
نسبة الطلبة المستفيدين من برامج الموهوبين من مجموع الطلبة الموهوبين	%7.34	%9	11%	%11.5	%11.5	%16	%16.1	%16.2	وزارة التربية والتعليم	-
نسبة الطلبة المستفيدين من برامج الإعاقات من مجموع الطلبة ذوي الإعاقات	%11.23	%11.5	%12	%6.5	%9.3	%13.4	%13.5	%13.6	وزارة التربية والتعليم	-
نتائج أعلى من المتوسط الدولي ونسبة نجاح أعلى في امتحان الثانويPISA، TIMSSتحسين نوعية التعليم بحيث يحقق الطلبة في الامتحانات الدولية										
مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية ويقاس بالرتبة المئينية لأداء الطلبة الأردنيين	-	%42			تحسن دال إحصائيا	%48			وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
علامات الطلبة الأردنيين في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات TIMSS	427	لم تجر الدراسة			يجرى الامتحان كل 4 سنوات	تحسن دال إحصائيا			وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
علامات الطلبة الأردنيين في دراسة الاتجاهات الدولية للعلومTIMSS	482	لم تجر الدراسة			يجرى الامتحان كل 4 سنوات	تحسن دال إحصائيا	تحسن دال إحصائيا		وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
علامات الطلبة الأردنيين في الدراسة لتقييم الطلبة في الرياضياتPISA	384	لم تجر الدراسة			يجرى الامتحان كل 3 سنوات	تحسن دال إحصائيا			وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
علامات الطلبة الأردنيين في الدراسة لتقييم الطلبة في العلومPISA	422	لم تجر الدراسة			يجرى الامتحان كل 3 سنوات	تحسن دال إحصائيا			وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
علامات الطلبة الأردنيين في الدراسة لتقييم الطلبة في الفرائيةPISA	401	لم تجر الدراسة			يجرى الامتحان كل 3 سنوات	تحسن دال إحصائيا			وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
نسبة النجاح في امتحان الثانوية (التوجيهي)	%57.3	%59.5	%50.8	%51	%51.1	%51.3	%51.5		وزارة التربية والتعليم	مركز تنمية الموارد البشرية
تعزيز المشاركة الفعلية في البرامج والنشاطات لغرس روح المواطنة والانتماء لدى الطلبة										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	القيمة				المستهدف			الجهة المعنية	الجهات المساندة
		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
عدد الطلبة المشاركين في جائزة الملك عبدالله الثاني لللياقة البدنية من (9-12) سنة (بالالف)	البرنامج لم يكن مطبقاً	0	0	153	470	525	550	600	وزارة التربية والتعليم	
عدد الطلبة المشاركين في مشروع التدريب العسكري (بالالف)	1.3	6.1	8	18	26	29	35	40	وزارة التربية والتعليم	
تعميم منحى الإدارة المبنية على المدارس										
نسبة المدارس الحكومية المطبقة لمنحى الإدارة المبنية على المدارس	%3.03	%3.13	%7.66	%8.17	%27.02	%40.37	%65	%90	وزارة التربية والتعليم	
تحسين المستوى الصحي للطلبة										
عدد الطلبة المشمولين في برنامج التغذية المدرسية في المناطق الأقل حظاً (الف)	220	310	460	540	114	114	114	114	وزارة التربية والتعليم	

السياسات

1. الاستمرار في توفير فرص التعليم للطلبة كافة وتشمل: توفير فرص التعلم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة ذات جودة عالية والتعليم مدى الحياة.
2. التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية والتركيز على المناطق الفقيرة والنائية بهدف تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم.
3. تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة (تمكين الطلبة من توظيف التكنولوجيا).
4. تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي.
5. دمج الطلبة المعاقين في إطار المدرسة العادية.
6. تحقيق العدالة بين الجنسين وتفعيل مشاركة المرأة في سياسات ومناهج وزارة التربية والتعليم.
7. تعزيز ثقافة الإبداع والتميز واستفادة الطلبة من التعليم الذي يراعي الفنون الجمالية والرياضية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	القيمة			المستهدف				الجهة المعنية	الجهات المساندة
		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
الاستمرار في توفير فرص التعليم للطلبة كافة و تشمل: توفير فرص التعلم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة ذات جودة عالية و التعليم مدى الحياة										
نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي	%100.04	%101.63	%101.2	%100.06	%99.42	%100	%100	%100	وزارة التربية والتعليم	-
نسبة الطلبة الذين ينهون الصف الخامس	%97.8	%97.8	%97.8	%98.25	%99	%99	%99	%99	وزارة التربية والتعليم	-
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15 سنة فما فوق:									وزارة التربية والتعليم	-
إناث	%84.7	%88.4	%88.6	%89.6	%89.7	%90.7	%90.8	%90.9	وزارة التربية والتعليم	-
ذكور	%95.1	%95.7	%95.9	%96.3	%96.3	%96.5	%96.5	%96.6	وزارة التربية والتعليم	-
التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية والتركيز على المناطق الفقيرة والنائية بهدف تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم										
نسبة الالتحاق الإجمالي في الصف الثاني من رياض الأطفال في المناطق الأكثر حاجة والأقل نمواً.	%16	%16.5	%18	%49.08	%51	%52	%53	%54	وزارة التربية والتعليم	
تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة										
نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة	%62	%63	%64	%64	%68	%70	%72	%74	وزارة التربية والتعليم	-
تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي										
مؤشر الكفاءة الداخلية	%89	%89	%89	%89	%89.2	%89.3	%89.4	%89.5	وزارة التربية والتعليم	
تحقيق العدالة بين الجنسين وتفعيل مشاركة المرأة في سياسات ومناهج وزارة التربية والتعليم										
نسبة المناهج المراعية للنوع الاجتماعي	%70	%72	%74	%75	%76	%77	%78	%79	وزارة التربية والتعليم	
نسبة القيادات النسائية في الوزارة	%11	%11.2	11.8%	%12	%12.5	%12.8	%13	%13.1	وزارة التربية والتعليم	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
الاستمرار في توفير فرص التعليم للطلبة كافة وتشمل : توفير فرص التعلم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة ذات جودة عالية والتعلم مدى الحياة							
المشاريع المستمرة							
بناء 25 مدرسة	الموازنة العامة + قرض	35,000	4,203	3,600	7,500	15,303	وزارة التربية والتعليم
مشاريع محو الأمية وتعليم الكبار	الموازنة العامة	104	38	15	33	86	وزارة التربية والتعليم
مشاريع التعليم الثانوي	الموازنة العامة	44,760	5,100	3,325	9,562	17,987	وزارة التربية والتعليم
مشاريع التعليم الأساسي (بعثات , طباعة كتب , اضافات صفيّة , صيانة , تأثيث وتجهيز)	الموازنة العامة	94,673	22,110	16,830	23,000	61,940	وزارة التربية والتعليم
مشاريع التعليم المهني	الموازنة العامة	13,169	550	1,348	1,972	3,870	وزارة التربية والتعليم
تنفيذ مباني المدارس(16) مدرسة - المرحلة 3+2+1 - سكن كريم	الموازنة العامة	15,131	7,000	2,500	0	9,500	وزارة التربية والتعليم
مجموع المشاريع المستمرة		202,837	39,001	27,618	42,067	108,686	
مشاريع جديدة							
بناء 60 مدرسة	الموازنة العامة	144,283	10,000	2,500	10,000	22,500	وزارة التربية والتعليم
مجموع مشاريع جديدة		144,283	10,000	2,500	10,000	22,500	
المجموع للسياسة		347,120	49,001	30,118	52,067	131,186	
التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية والتركيز على المناطق الفقيرة والنائية بهدف تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم							
المشاريع المستمرة							
مشاريع التعليم لرياض الأطفال	الموازنة العامة	23,830	7,000	2,255	7,675	16,930	وزارة التربية والتعليم
مجموع المشاريع المستمرة		23,830	7,000	2,255	7,675	16,930	
المجموع للسياسة		23,830	7,000	2,255	7,675	16,930	
تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة - تمكين الطلبة من توظيف التكنولوجيا							
المشاريع المستمرة							
مشروع الصحة المدرسية	منحة	850	850	0	0	850	وزارة التربية والتعليم
مشروع الشراكة في مجال المتابعة والتقييم بين المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية وجامعة أمريكية	منحة	444	220	224	0	444	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي - المرحلة الثانية	الموازنة العامة + منحة + قرض	290,000	36,662	39,442	27,849	103,953	وزارة التربية والتعليم
مشروع التغذية المدرسية	الموازنة العامة	19,150	5,050	6,125	9,050	20,225	وزارة التربية والتعليم
ربط المدارس إلكترونياً	الموازنة العامة	6,000	2,000	1,950	2,000	5,950	وزارة التربية والتعليم
Regional Network for Education Research الشبكة الإقليمية لأبحاث التعليم	منحة	192	192	0	0	192	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
مجموع المشاريع المستمرة		316,636	44,974	47,741	38,899	131,614	
مشاريع جديدة							
مشاريع تطويرية على مستوى المدرسة والمديرية	الموازنة العامة	20,000	0	800	900	1,700	وزارة التربية والتعليم
انشاء بنك الاسئلة	الموازنة العامة	1,100	0	0	100	100	وزارة التربية والتعليم
تطوير امتحان الثانوية العامة	الموازنة العامة	2,000	0	0	500	500	وزارة التربية والتعليم

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة التربية والتعليم	536	268	0	268	1,876	الموازنة العامة	تحسين اداء المدارس الحكومية ذات التحصيل المتدني في امتحان الثانوية العامة
وزارة التربية والتعليم	200	200	0	0	2,500	الموازنة العامة	تطوير المناهج
وزارة التربية والتعليم	1,852	900	952	0	4,000	الموازنة العامة	EMIS تطوير منظومة ادارة المعلومات التربوية
وزارة التربية والتعليم	10,000	10,000	0	0	30,000	الموازنة العامة	برنامج اعداد وتأهيل المعلمين الجدد
	14,888	12,868	1,752	268	61,476		مجموع مشاريع جديدة
	146,502	51,767	49,493	45,242	378,112		المجموع للسياسة
تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي							
المشاريع المستمرة							
وزارة التربية والتعليم	800	0	50	750	17,256	الموازنة العامة	مشاريع الإدارة والخدمات المساندة
	800	0	50	750	17,256		مجموع المشاريع المستمرة
	800	0	50	750	17,256		المجموع للسياسة
تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة							
المشاريع المستمرة							
وزارة التربية والتعليم	6,397	1,590	710	4,097	14,912	الموازنة العامة	مشاريع النشاطات التربوية
	6,397	1,590	710	4,097	14,912		مجموع المشاريع المستمرة
	6,397	1,590	710	4,097	14,912		المجموع للسياسة
تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على فرص تربوية مناسبة							
المشاريع المستمرة							
وزارة التربية والتعليم	3,276	2,407	369	500	10,323	الموازنة العامة	مشاريع التربية الخاصة
	3,276	2,407	369	500	10,323		مجموع المشاريع المستمرة
	3,276	2,407	369	500	10,323		المجموع للسياسة
	305,091	115,506	82,995	106,590	791,553		المجموع للقطاع

ثانياً: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع

يحظى التعليم العالي في الأردن بمكانة وأهمية خاصة حيث أولى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) والحكومات المتعاقبة هذا القطاع الاهتمام الكبير، حيث تمثلت رؤية جلالته وإستراتيجيته أن يوفر للمواطن الأردني بيئة تعليمية متميزة ومنافسة لخلق جيل قادر على مواجهة تحديات الواقع والمستقبل إيماناً منه بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو أسمى أنواع الاستثمار الاقتصادي بعيد المدى، فاقتصاديات المعرفة الناجمة عن التنمية البشرية تدفع باتجاه زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وتعاضم مستوى المعيشة ومما يجدر ملاحظته في هذا السياق أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي قد يصل إلى نسبة 60% فمخرجات التعليم العالي تعنى بإعداد وتنمية الكوادر البشرية وتأهيلها وتطوير قدراتها والتي تعد من أهم مقاييس التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما تحقق من إصلاحات في هذا القطاع، فقد حدث تطور إيجابي في العديد من مؤشرات التعليم العالي للعام 2009، ويمكن إجمال الوضع الحالي في مجال التعليم العالي في الجدول:

الوصف	القيمة
عدد الجامعات الرسمية	10
عدد الجامعات الخاصة	17
عدد جامعة العلوم الإسلامية العالمية	1
عدد الكليات الجامعية المتوسطة	52
عدد الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية	14
عدد الكليات الحكومية	6
عدد الكليات العسكرية	6
عدد الكليات الخاصة	24
عدد كليات وكالة الغوث	2
عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	199,863
عدد الطلبة الوافدين الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	25,739
عدد الطلبة الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	225,602
عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	16,055
عدد الطلبة الوافدين الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	3,640
عدد الطلبة الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية	19,695

الوصف	القيمة
(الرسمية والخاصة)	
عدد الطلبة الملتحقين (بكالوريوس ودراسات عليا) في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	245,297
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	8,313
عدد خريجي مستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	42,233
عدد خريجي مستوى الدراسات العليا في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)	4,613
عدد خريجي الجامعات الأردنية	46,814
عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي خارج الأردن	27,696
عدد الطلبة الملتحقين في كليات المجتمع الأردنية	29,414
عدد الطلبة الخريجين من كليات المجتمع الأردنية	8,481
عدد المعلمين المتفرغين في كليات المجتمع الأردنية	1,986
عدد المستفيدين من كافة صناديق الدعم	20,578
عدد المبعوثين من أوائل المملكة وأوائل الأقسام في الجامعات الرسمية 2009/2008	1,600
نسبة الطلبة المستفيدين من القروض والمنح في الجامعات الرسمية (مرحلة البكالوريوس)	25%

وقد حقق الأردن في مجال التعليم العالي خلال الأعوام (2007-2009)، العديد من الانجازات من أبرزها :

1. تعديل قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وربطها بدولة رئيس الوزراء.
2. الاستمرار بدعم المشاريع البحثية على المستوى الوطني ودعم طلبة الدراسات العليا المتفوقين أكاديمياً وذلك من خلال صندوق دعم البحث العلمي.
3. تمكين الطلبة المحتاجين من استكمال تعليمهم العالي من خلال توسيع مظلة المنفعين من صناديق دعم الطالب بنسبة 25% وبالتنسيق مع القطاع الخاص.
4. الانتهاء من الدراسات الأولية لمشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي: الإدارة الجامعية والحاكمة الرشيدة، والاعتماد وضبط الجودة، وتمويل الجامعات و تطوير كليات المجتمع (التعليم التقني)، وتمويل و دعم البرامج التنافسية في الجامعات، وزيادة عدد المستفيدين من القروض المقدمة للطلبة.
5. حوسبة العملية الإدارية والتدريسية في الجامعات الرسمية بهدف تطوير العملية التعليمية والمناهج التدريسية.
6. إنشاء الحاضنات التكنولوجية في عدد من الجامعات الرسمية لرعاية الأفكار والإبداع الريادي.
7. استكمال إنشاء نظام إدارة المعلومات التعليمي EMIS .

8. إصدار تشريعات جديدة (قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009 وتعديلاته وقانون الجامعات الأردنية رقم (20) لسنة 2009).

التحديات

- وبالرغم مما تحقق من انجازات في هذا القطاع، إلا انه لا يزال يواجه جملة من التحديات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:
- ضمان استقلال الجامعات وتطوير الحاكمية والأداء المؤسسي لها.
 - ضمان جودة مخرجات التعليم العالي.
 - الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
 - ضمان تغطية جميع المتقدمين للحصول على منح و قروض من صندوق دعم الطالب.
 - ضعف العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى في مجال البحث العلمي والتطوير.

الأهداف العامة

1. الوصول إلى تعليم عالٍ يتسم بجودة عالية تمكنه من إعداد كوادر بشرية تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وتتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي.
2. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وربطه بأهداف التنمية الشاملة.

الأهداف المرحلية

1. المساهمة في خفض نسبة البطالة.
2. تقوية آليات استهداف البحث العلمي.
3. زيادة الالتحاق بالتعليم التقني.
4. دعم طلبية البكالوريوس في الجامعات الرسمية.
5. زيادة عدد الجامعات المستوفية لشروط الاعتماد وضبط الجودة.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المساهمة في خفض نسبة البطالة										
البطالة كنسبة مئوية من خريجي الجامعات	%15.50	%15.50	%15.50	%15.50	%15	%14.50	%14	%14	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الجامعات
البطالة كنسبة مئوية من خريجي كليات المجتمع	%14	%14	%12.60	%12.60	%12	%11.50	%11	%11	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة العمل،
تقوية آليات استهداف البحث العلمي										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الإنفاق السنوي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	%0.36	%0.36	%0.40	%0.50	%0.50	%0.55	%0.60	%0.65	صندوق دعم البحث العلمي	الجامعات، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، مؤسسات ومراكز البحث والتطوير
زيادة الالتحاق بالتعليم التقني										
النسبة المئوية لطلبة التعليم العالي الملتحقين بكليات المجتمع	%12	%12	%12	%12.50	%12.70	%13.50	%14	%14.50	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة البلقاء التطبيقية
دعم طلبة البكالوريوس في الجامعات الرسمية										
نسبة عدد المستفيدين من المتقدمين من صندوق دعم الطالب	%45	%45	%60	%65	%70	%75	%80	%85	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة المالية، القطاع الخاص
نسبة الطلبة الحاصلين على منح وقروض من عدد الطلاب الكلي في مرحلة البكالوريوس والدبلوم والبرامج العادية	-	-	%17.50	%18	%22.50	%24	%26	%26.50	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	

السياسات

1. رفع مستوى جودة التعليم العالي ومخرجاته.
2. تحسين بيئة التعليم والبحث العلمي.

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
رفع مستوى جودة التعليم العالي ومخرجاته							
المشاريع المستمرة							
EMIS إنشاء نظام ادارة المعلومات التربوي	الموازنة العامة	658	95	80	150	325	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
متابعة وتنفيذ وتقييم استراتيجيية التعليم العالي	الموازنة العامة	155	45	40	60	145	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
صندوق دعم البحث العلمي	الموازنة العامة	90,000	4,759	4,000	15,000	23,759	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
انشاء المركز الوطني للاختبارات	وحدات حكومية	918	130	130	200	460	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي
تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي	الموازنة العامة	2,161	580	365	830	1,775	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجموع المشاريع المستمرة		93,892	5,609	4,615	16,240	26,464	

المجموع للسياسة	93,892	5,609	4,615	16,240	26,464	
تحسين بيئة التعليم والبحث العلمي						
المشاريع المستمرة						
الدعم المباشر للجامعات	الموازنة العامة	128,000	40,000	55,000	55,000	150,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
استحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الاعمال ودعم حوسبة الجامعات	الموازنة العامة	40,450	450	250	20,000	20,700 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
البعثات العلمية والمنح	الموازنة العامة	70,000	4,832	6,000	26,000	36,832 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
التكنولوجيا النانوية - المركز الوطني للتكنولوجيا النانوية	ذاتي	1,750	250	11,250	10,000	11,500 المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
تطوير ابحاث العلوم التشريعية	منحة	1,200	400	0	0	400 معهد الملك حسين للتكنولوجيا الحيوية والسرطان
برنامج براءات الاختراع و حماية الملكية الفكرية و الإبداع	ذاتي	3,026	1,513	1,513	0	3,026 المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
سداد مديونية الجامعات	الموازنة العامة	36,000	12,000	0	12,000	24,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
صندوق دعم الطالب	الموازنة العامة	34,600	0	1,000	13,600	14,600 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجموع المشاريع المستمرة		315,026	59,445	65,013	136,600	261,058
مشاريع جديدة						
برنامج تطوير كليات المجتمع التقنية	الموازنة العامة	30,000	10,000	0	10,000	20,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الدعم الحكومي لبعثات الهيئة التدريسية	الموازنة العامة	30,000	2,000	2,000	6,000	10,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
انشاء كليات جامعية متوسطة في لوائي الطبية والكورة ولواء بني كنانة وفي محافظة جرش وتأهيل مدرسة ايل الثانوية الى كلية جامعية متوسطة في معان	الموازنة العامة	7,500	2,700	1,500	1,500	5,700 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
برنامج دعم واصلاح الجامعات الحكومية	الموازنة العامة	53,000	0	0	53,000	53,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
البنية التحتية للجامعات الرسمية	الموازنة العامة	30,000	6,000	6,000	15,000	27,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
بنك الاقراض الطلابي	الموازنة العامة	64,000	0	0	33,000	33,000 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجموع مشاريع جديدة		214,500	20,700	9,500	118,500	148,700
المجموع للسياسة		529,526	80,145	74,513	255,100	409,758
المجموع للقطاع		623,418	85,754	79,128	271,340	436,222

ثالثاً: قطاع الثقافة

تتطلق ثقافتنا الوطنية من مبدأ الشراكة وإتاحة الفرص لكافة المفردات الاجتماعية والإنسانية المكونة للدولة الأردنية للمشاركة في عملية التنمية الثقافية مستنديين في ذلك إلى أن الثقافة لا تصنعها المؤسسات ، ولكن يصنعها المواطن وقطاعات المثقفين ، و شرائح المجتمع وهيئاته المدنية، وأهم ما يميز الأردن هو التجانس والتمازج مابين عناصره المحلية والانسجام مع ثقافتنا العربية والإسلامية المحيطة بنا، والمساهمة في الثقافة الإنسانية وذلك بما هو معروف عن النهج الأردني الموسوم بالوسطية والاعتزان والعمل وتنمية قدرات الإنسان.

ولا تسعى المؤسسات الحكومية لأن تصبح سلطة ثقافية، بل تسعى إلى تعزيز دور الثقافة في حياة المجتمع ، بحيث تتحول إلى سلوك اجتماعي يومي، يهيئه المناخ الثقافي في الأردن المتسم بالحرية والديمقراطية، مما يدفع بالحركة الثقافية والفنية إلى الارتقاء لكي تؤدي الثقافة رسالتها من خلال تضافر جهود القطاعين العام والخاص، في تقديم الخدمات الثقافية إلى شرائح الاجتماعية المستفيدة منها وذلك إدراكاً لأهمية البعد الثقافي في التنمية، وبهدف إثراء الحركة الثقافية وتفعيلها بالصورة الأمثل محلياً وعربياً، والمساهمة في إبراز الموروث الحضاري والثقافي الأردني والعربي، ودعم المبدعين في كافة المجالات الثقافية والفنية، والترويج السياحي، وتطوير أساليب النشر عبر وسائل الإعلام والنشر المختلفة والارتقاء بالمنتج الثقافي الأردني وربطه بالمنتج الاقتصادي.

ويرتبط النشاط الثقافي بوزارة الثقافة، و وزارة التربية والتعليم، والمجلس الأعلى للشباب، والجامعات الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى القطاع الخاص من خلال دوره في الأندية والجمعيات والمؤسسات التطوعية، ودور النشر ومراكز البحوث وجوائز تكريم الإبداع والمبدعين.

ويوجد في الأردن عدد من المراكز الثقافية الريادية بلغت (12) مركزاً من أهمها (المركز الثقافي الملكي، مركز الحسين الثقافي، مركز الملك عبد الله الثاني الثقافي في الزرقاء) بالإضافة إلى عدد من المراكز الثقافية العربية والأجنبية (6) مراكز. أما عدد المتاحف التي تعنى بالتراث والإرث الحضاري للأردن فقد بلغت (24) متحفاً منتشرة في مختلف المحافظات أهمها (متحف صرح الشهيد، المتحف الوطني للفنون الجميلة، ومتحف الشهيد وصفي التل). بالإضافة إلى انتشار الهيئات الثقافية التي تعنى بالأدب والأدباء والفن التشكيلي ونشر الثقافة الوطنية وصل عددها إلى (368) هيئة ثقافية. وتتوافر في المملكة العديد من المكتبات العامة (104) مكتبات والتي تضم مختلف الكتب والمخطوطات والمجلدات في كافة مناحي المعرفة والفكر وعدد من دور النشر والمطابع (300) بالإضافة إلى المسارح (52) التي تقدم العديد من الأعمال الهادفة.

وقد شهدت الأعوام (2007-2009) مجموعة من الإنجازات من أبرزها:

1. إنشاء صندوق لرعاية الثقافة لدعم الحركة الثقافية .
2. افتتاح مديريات للثقافة في كافة محافظات المملكة لتحقيق عدالة توزيع مكتسبات التنمية.
3. إصدار نظام التفرع الإبداعي لإتاحة الفرصة لعدد من المبدعين لتطوير قدراتهم الإبداعية.
4. إنشاء مركز الملك عبد الله الثاني الثقافي ومركز الأميرة سلمى للطفولة بالزرقاء.
5. إطلاق مهرجان الأردن الثقافي ليشمل كافة مناطق المملكة .

التحديات

على الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن قطاع الثقافة ما زال يواجه العديد من التحديات منها:

- عدم كفاية البنى التحتية اللازمة لتنشيط الحركة الثقافية.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الثقافية الرسمية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- تردي الأوضاع الاقتصادية للمتقنين والمبدعين.
- قلة الوعي العام بأهمية التنمية الثقافية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الثقافية.
- ضعف آلية تقييم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الثقافية.

الأهداف العامة

1. المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية باعتبارها أحد روافد التنمية الشاملة.
2. توفير المناخ المناسب للإبداع الثقافي والفني.

الأهداف المرحلية

1. تحديث وتطوير المراكز والمتاحف والبيوت الثقافية.
2. رعاية الإبداع الفكري والثقافي والفني وإبرازه ونشره.
3. نشر النتاج الثقافي والفني.
4. جمع الوثائق الوطنية وحفظها وتصنيفها وفهرستها.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحديث وتطوير المراكز والمتاحف والبيوت الثقافية										
عدد المراكز والمتاحف والبيوت الثقافية المستحدثة	5	8	8	8	8	9	10	11	وزارة الثقافة	وزارة الأشغال العامة والإسكان، دائرة الأبنية الحكومية
رعاية الإبداع الفكري والثقافي والفني وإبرازه ونشره										
عدد الهيئات الثقافية المسجلة لدى الوزارة	256	281	315	315	368	450	500	550	وزارة الثقافة	وزارة التنمية الاجتماعية
عدد الفعاليات الثقافية والفنية التي ترعاها الوزارة	-	500	548	548	300	350	400	420	وزارة الثقافة	
نشر النتاج الثقافي والفني										
عدد عناوين الكتب التي طبعتها الوزارة	102	318	348	348	221	350	360	365	وزارة الثقافة	دائرة اللوازم العامة
جمع الوثائق الوطنية وحفظها وتصنيفها وفهرستها										
عدد الوثائق الوطنية المصنفة والمفهرسة إلكترونياً (ألف)	20	30	30	30	35	40	45	50	وزارة الثقافة	كافة الدوائر الحكومية المعنية

السياسات

1. تعزيز وتنمية الثقافة الوطنية والمجتمعية.

2. تعزيز البنى التحتية الثقافية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعزيز وتنمية الثقافة الوطنية والمجتمعية.										
عدد الجهات الثقافية المستفيدة من الدعم المقدم للثقافة	-	284	290	327	372	400	450	500	وزارة الثقافة	
نسبة التغطية الجغرافية من المراكز الثقافية لكافة المحافظات	%8	%8	%8	%33	%33	%41	%50	%58	وزارة الثقافة	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تعزيز وتنمية الثقافة الوطنية والمجتمعية							
المشاريع المستمرة							
ارشفة الوثائق الحكومية	الموازنة العامة	450	40	37	80	157	دائرة المكتبة الوطنية
نشر النتاج الثقافي والفني	الموازنة العامة	3,720	900	800	1,000	2,700	وزارة الثقافة
الفعاليات والأنشطة الثقافية والشبابية	الموازنة العامة	3,990	1,040	670	1,500	3,210	وزارة الثقافة
مدن الثقافة الأردنية	الموازنة العامة	2,750	750	700	800	2,250	وزارة الثقافة
مهرجانات ثقافية وفنية	الموازنة العامة	1,550	350	850	500	1,700	وزارة الثقافة
مشروع دعم فني لترويج رسالة عمان	منحة	760	280	0	0	280	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
مجموع المشاريع المستمرة		13,220	3,360	3,057	3,880	10,297	
مشاريع جديدة							
كتابة تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية	الموازنة العامة	2,000	800	400	500	1,700	وزارة الثقافة
مجموع مشاريع جديدة		2,000	800	400	500	1,700	
المجموع للسياسة		15,220	4,160	3,457	4,380	11,997	
تعزيز البنى التحتية الثقافية.							
المشاريع المستمرة							
تحديث وتطوير وصيانة البنى التحتية الثقافية	الموازنة العامة	2,060	40	0	570	610	وزارة الثقافة
إنشاء مراكز ثقافية نموذجية في محافظتي اربد ومعان والمحافظات الاخرى	الموازنة العامة	25,275	3,893	1,260	3,700	8,853	وزارة الثقافة

مجموع المشاريع المستمرة	27,335	3,933	1,260	4,270	9,463	
مشاريع جديدة						
متحف الحياة السياسية	الموازنة العامة	600	400	150	400	950
مجموع مشاريع جديدة		600	400	150	400	950
المجموع للسياسة		27,935	4,333	1,410	4,670	10,413
المجموع للقطاع		43,155	8,493	4,867	9,050	22,410

رابعاً: قطاع الشباب والرياضة

يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً فنياً، حيث يشكل الشباب أكثر من ثلثي السكان، ومن هنا كان الاهتمام للارتقاء بالشباب ووضعهم في موطن القوة وأملاً للمستقبل والبناء على إمكانياتهم الفكرية والإبداعية والإنتاجية لمواجهة المستجدات والتحديات العالمية في القطاعات كافة.

وهنا لا بد من الاستفادة من طاقاتهم المكنونة لرسم آفاق المستقبل، وللجانب السياسي الأثر الهام في صقل ثقافة الشباب ودمجهم في الحياة العامة فكانت تعزيز المشاركة السياسية للشباب وتفعيل دورهم في مؤسسات المجتمع المدني من السياسات التي يسعى لها الأردن لاكتمال الصورة المشرقة لشباب الوطن المعتر بولائه وانتائه المدرك لحقوقه واجباته ومسؤولياته.

وعند الحديث عن الشباب لا يمكن الفصل ما بين الشباب والرياضة، فالرياضة تعتبر الآلية الفاعلة في بناء الشخصية وتكاملها من الجوانب النفسية والعقلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والرياضة جزء أساس في حياة كل فرد، والانجاز الرياضي هو فخر وطني وصورة مشرقة أمام العالم، والأردن كغيره من الدول يسعى لدعم وتطوير الحركة الرياضية والشبابية من خلال إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشباب المبنية على احتياجات الشباب الأردني، وتم إيكال مسؤولية النهوض بالرياضة والرياضيين لأعلى المستويات للجنة الأولمبية الأردنية.

وفي العام 2007 أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (حفظه الله ورعاه) مبادرة شباب كلنا الأردن بهدف توفير المنبر المؤسسي لينتقل من خلاله شباب الوطن في جميع مواقعهم مع السياسات والبرامج الموجهة إليهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و أطلقت هيئة شباب كلنا الأردن عدد من المبادرات الشبابية لدعم حاجات الشباب وإبداعاتهم، من أبرزها:

جائزة فرسان التغيير، وصندوق تمويل المشاريع الريادية والشباب والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، والمجلس الوطني للإبداع والتميز، ونادي الحوار الشبابي، وهوية الطالب الأردني، وقاعدة المعلومات الوطنية.

وإدراكاً من الحكومة لأهمية وحجم قطاع الشباب في الأردن فقد عملت الحكومة على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الشبابية في السنوات الماضية، وتنوع النشاطات الشبابية حيث تم إنشاء العديد من المراكز الشبابية في مختلف أنحاء المملكة ليصل العدد إلى (115) مركزاً شبابياً، وإقامة الفعاليات الشبابية المختلفة من معسكرات وندوات ولقاءات ومحاضرات وورش عمل، لإكساب الشباب المهارات المختلفة وتعزيز قيم المسؤولية والانضباط، بالإضافة إلى تقديم نشاطات تعزز الانتماء والولاء وترسخ قيم الحرية والديمقراطية كضرورة لوضع الشباب على سلم الأولويات الوطنية، كما تم التركيز وتعزيز مشاركات الشباب في برامج تكنولوجيا المعلومات وبرامج التدريب المهني.

وفي مجال الرياضة فقد صدر قانون اللجنة الاولمبية الأردنية لعام 2007 لتصبح مظلة ترعى كافة الاتحادات الرياضية، والعمل على إعداد القيادات الرياضية وتطويرها، في حين بلغ عدد المدن والمجمعات الرياضية في المملكة (4) مدن و(14) مجمعا رياضيا منتشرة في مختلف المحافظات.

التحديات

يواجه الشباب سلسلة من التحديات تحد من إمكانية أما تلبية رغباتهم واحتياجاتهم وقيامهم بواجباتهم تجاه الوطن وأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون وفيه بالشكل الأمثل، وأهم هذه التحديات هي:

- ضعف البنية التحتية المادية والاجتماعية اللازمة لمساعدة الشباب على قضاء أوقات الفراغ.
- تزايد معدلات البطالة بين المتعلمين الشباب.
- ضعف مواكبة النظم التعليمية والتدريبية لاحتياجات سوق العمل.
- قلة المراكز الشبابية مقارنة بعدد الشباب.
- قلة التمويل للبرامج والخطط الرامية لاستثمار طاقات الشباب ودعم ورعاية الإبداع والتميز لديهم وتطويرها.
- عدم وجود مركز متخصص لإعداد المنتخبات الوطنية والعناية بسلامة وصحة الرياضيين.
- قلة وجود المنشأة والملاعب الرياضية الهادفة إلى إتاحة المجال أمام الشباب والشابات للممارسة الفعلية.
- قلة وجود منشآت رياضية وفق المعايير والأسس الاولمبية الدولية

الأهداف العامة

1. تنشئة وتنمية شباب واع لذاته وقدراته، منتم لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية فاعلة.
2. تنشئة وتنمية شاب واع للحركة الرياضية والفكر الاولمبي ومشارك مشاركة ايجابية وواع للأهمية الرياضية في مختلف المجالات

الأهداف المرحلية

1. تعميق مفهوم المواطنة لدى الشباب رفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات.
2. توعية الشباب بأهمية تكنولوجيا المعلومات.
3. تمكين الشباب اقتصاديا ومساعدتهم من دخول سوق العمل.
4. زيادة الممارسين للأنشطة الرياضية المتنوعة.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعميق مفهوم المواطنة لدى الشباب رفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات										
نسبة الوعي بالحقوق والواجبات المتعلقة بالبيئة	30%	40%			50%	60%	60%	62%	وزارة الشباب والرياضة	وزارة البيئة
توعية الشباب بأهمية تكنولوجيا المعلومات										
نسبة الشباب المستفيدين من برامج التوعية بأهمية تكنولوجيا المعلومات	25%	30%			35%	40%	45%	47%	وزارة الشباب والرياضة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تمكين الشباب اقتصاديا ومساعدتهم من دخول سوق العمل										
نسبة مشاركة الشباب في برامج التدريب على التمكن من دخول سوق العمل	%15		-		%18	%21	%24	%26	وزارة الشباب والرياضة	وزارة العمل
نسبة الشباب المتدربين على المهارات اللازمة لإنشاء مشاريع مدرة للدخل	%5		%15		%18	%21	%24	%25	وزارة الشباب والرياضة	وزارة العمل
زيادة الممارسين للأنشطة الرياضية المتنوعة										
نسبة مشاركة المجتمع في ممارسة الأنشطة الرياضية المتنوعة	%1		%2		%6	%8	%10	%11	اللجنة الأولمبية الأردنية	المجلس الأعلى للشباب

السياسات

1. تنشئة وتنمية شباب أردني متمكن من التفاعل مع متغيرات العصر.
2. تعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب في أجواء من الديمقراطية والتسامح والانتماء للوطن والولاء للقيادة.
3. تمكين الشباب بالإفادة الفاعلة من الاستثمار الوطني في تكنولوجيا المعلومات.
4. تلبية احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم على الانخراط في سوق العمل.
5. زيادة إنتاجية الشباب وإسهاماتهم الإبداعية.
6. العناية الشاملة للاعبين المنتخبين الوطنية وأعدادهم وفق الأسس العلمية.
7. تعزيز البنية التحتية للأنشطة الشبابية والرياضية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تنشئة وتنمية شباب أردني متمكن من التفاعل مع متغيرات العصر.										
نسبة مشاركة الشباب بالمبادرات لاستثمار الوقت الحر	%28		%28		%38	%42	%47	%49	وزارة الشباب والرياضة	وزارة التربية والتعليم
نسبة التفاعل الايجابي مع القضايا الوطنية	%26		%35		%38	%42	%47	%50	وزارة الشباب والرياضة	وزارة التنمية السياسية
تعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب في أجواء من الديمقراطية والتسامح والانتماء للوطن والولاء للقيادة.										
نسبة مشاركة الشباب ببرامج الوعي بالحقوق والواجبات الوطنية	%20		%30		%35	%40	%45	%50	وزارة الشباب والرياضة	وزارة التنمية السياسية
تمكين الشباب بالإفادة الفاعلة من الاستثمار الوطني في تكنولوجيا المعلومات.										
نسبة مشاركة الشباب في برامج تكنولوجيا المعلومات	%25		%30		%35	%40	%45	%50	وزارة الشباب والرياضة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تلبية احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم على الانخراط في سوق العمل.										
نسبة مشاركة الشباب في برنامج التدريب على التمكن من دخول سوق العمل	%15		-		%18	%21	%24	%27	وزارة الشباب والرياضة	وزارة العمل

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
زيادة إنتاجية الشباب وإسهاماتهم الإبداعية.										
نسبة الشباب المساهمين في تقديم أفكار إبداعية أو مشاريع اقتصادية	5%		15%		18%	21%	24%	27%	وزارة الشباب والرياضة	الجامعات
تعزيز البنية التحتية للنشاطات الشبابية والرياضية.										
عدد المجمعات الرياضية	13		14		14	14	14	14	وزارة الشباب والرياضة	—
عدد المراكز الشبابية	81		94		118	123	128	130	وزارة الشباب والرياضة	—
عدد المدن الرياضية	4		4		6	7	8	9	وزارة الشباب والرياضة	—

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تعزيز البنية التحتية للنشاطات الشبابية والرياضية:							
المشاريع المستمرة							
إنشاء مراكز شباب نموذجية في مختلف أنحاء المملكة وبيوت شباب	وحدات حكومية	2,250	840	200	1,233	2,273	وزارة الشباب والرياضة - المجلس الاعلى للشباب
المركز الاولمبي لإعداد المنتخبات الوطنية	ذاتي	15,000	4,000	9,125	7,000	20,125	اللجنة الاولمبية الاردنية
إكمال إنشاء المجمعات والقاعات الرياضية	وحدات حكومية	7,130	1,980	1,980	2,820	6,780	وزارة الشباب والرياضة - المجلس الاعلى للشباب
مشاريع الرياضة للجميع لصيانة ملاعب بسيطة في المناطق الشعبية	وحدات حكومية	15	4	4	120	128	وزارة الشباب والرياضة - المجلس الاعلى للشباب
مجموع المشاريع المستمرة		24,395	6,824	11,309	11,173	29,306	
المجموع للسياسة		24,395	6,824	11,309	11,173	29,306	
تنشئة وتنمية شباب أردني متمكن من التفاعل مع متغيرات العصر.							
المشاريع المستمرة							
الإستر اتيحية الوطنية للشباب	وحدات حكومية	3,330	900	800	1,000	2,700	وزارة الشباب والرياضة - المجلس الاعلى للشباب
مجموع المشاريع المستمرة		3,330	900	800	1,000	2,700	
المجموع للسياسة		3,330	900	800	1,000	2,700	
المجموع للقطاع		27,725	7,724	12,109	12,173	32,006	

7. محور رفع مستوى البنية التحتية

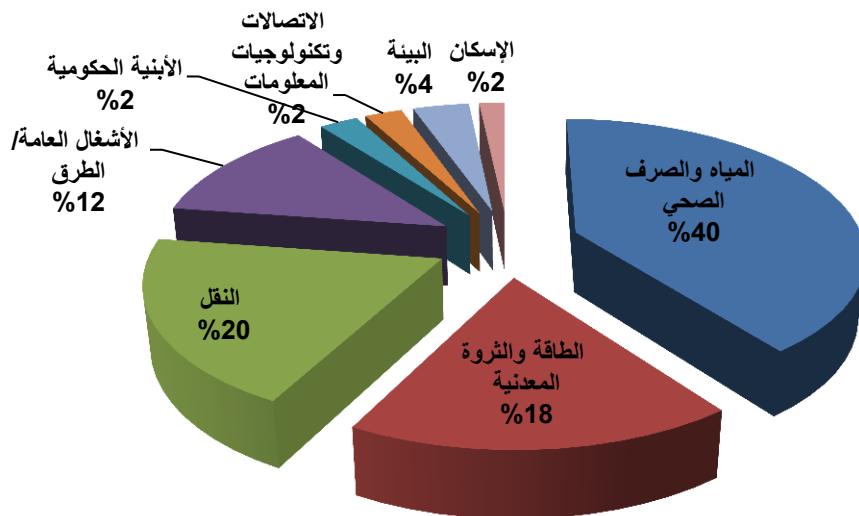
7. محور رفع مستوى البنية التحتية

يعتبر محور البنية التحتية ركنا أساسيا في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وتعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، إذ أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات الأردنية ويحتوي محور رفع مستوى البنية التحتية على سبعة قطاعات (النقل، الأشغال العامة من طرق وأبنية حكومية، الإسكان، المياه والصرف الصحي، الطاقة والثروة المعدنية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة).

ويهدف المحور إلى توفير بنى تحتية ذات كفاءة ومردود عال وسهولة الخدمات بشكل منظم وبكلفة اقتصادية ، وسيتم ذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الشراكة معه ، وتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية وبما يحقق الكفاءة والفعالية والقدرة على المنافسة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة ، مع الأخذ بعين الاعتبار استدامة البيئة والمحافظة عليها في مختلف القطاعات، وفيما يلي ملخص للوضع المالي للمحور وحسب القطاعات :

ملخص الوضع المالي للأعوام 2011-2013 (ألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع		
		2011	2012	2013
قطاع النقل	4,486,474	107,825	197,141	287,487
قطاع الأشغال العامة / الطرق	1,514,160	107,172	89,848	173,450
قطاع الأشغال العامة / الأبنية الحكومية	95,701	22,701	23,930	31,000
قطاع الإسكان	107,344	7,405	6,870	38,720
قطاع المياه والصرف الصحي	2,474,222	325,670	367,517	506,941
قطاع الطاقة والثروة المعدنية	6,652,440	227,825	152,416	162,314
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	163,914	14,440	12,208	48,060
قطاع البيئة	224,467	28,206	39,180	45,075
المجموع الكلي للمحور	15,718,722	841,244	889,110	1,293,047



نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق لمحور مستوى البنية التحتية للسنوات 2011 - 2013

أولاً : قطاع النقل

يمثل قطاع النقل العصب الأساسي في تنمية حركة التجارة وبالتالي التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وتأتي أهميته من ضرورة وجود شبكات نقل قوية وممتدة داخل المجتمع تعمل على زيادة التخصص وتقسيم العمل وزيادة قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال من مكان لآخر في الوقت المناسب، ومن جهة أخرى فإن امتداد وانتشار شبكات النقل ما بين مناطق الاستهلاك ومناطق الإنتاج والمواد الأولية وتوفر الثقة في كفاءة هذه الشبكات سوف يكون له آثارا اقتصادية على كل من الوحدات الإنتاجية وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستهلكين.

ويعمل على تنظيم النقل العام (الركاب) هيئة تنظيم النقل البري وأمانة عمان الكبرى، حيث تتولى الهيئة تنظيم النقل في جميع المحافظات والمناطق خارج حدود الأمانة ومحافظة العقبة بينما تقوم الأمانة بتنظيم النقل داخل حدودها، وقد بلغ عدد وسائل النقل العام بكافة أنماطه (33,377) واسطة نقل تمثل ما نسبته 4% من مجموع المركبات في المملكة وموزعة على (1,265) خط ما بين خطوط داخلية وخارجية ودولية، ويعمل على خدمة هذه الخطوط (1,160) حافلة كبيرة، (4,282) حافلة متوسطة و(4,223) سيارة صغيرة، كما يتم تقديم خدمة التاكسي من خلال (15,219) سيارة تاكسي موزعة على (200) مكتب، بينما تقدم خدمة التأجير السياحي من خلال (264) مكتب وبواقع (6,910) سيارات صغيرة، يتم تقديم خدمة التأجير للحافلات بواسطة (467) حافلة وسيارة ركوب متوسطة وبواقع (20) شركة تأجير ويتم تقديم خدمة النقل الدولي من خلال (110) حافلات وبواقع (15) شركة نقل دولي و(1,006) سيارة سفريات خارجية وبواقع (41) مكتب.

ويعمل في مجال النقل المتخصص للبضائع على الطرق (238) شركة مرخصة ومن ضمنها الشركة الأردنية السورية المشتركة للنقل البري، وتمتلك هذه الشركات ما مجموعه (6,745) شاحنة تمثل ما نسبته 41.9% من إجمالي الأسطول، بينما يوجد (9,341) شاحنة مملوكة للأفراد تشكل ما نسبته 58.1% من إجمالي حجم الأسطول البالغ (16,086) شاحنة. يتم تطبيق آلية معتمدة ونظام الكتروني لتنظيم عمليات دخول وخروج الشاحنات من وإلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والميناء ويجري حالياً التنسيق مع الجهات المعنية لتعميم هذه الآلية والنظام الإلكتروني في باقي مراكز التحميل والتفريغ وبداية في المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة.

إن إنشاء أنظمة سكك حديدية جديدة وحديثة لخدمة الاقتصاد الأردني بفعالية وكفاءة منبثقة من رؤية شاملة للتكامل والترابط داخل الوطن وإقليمياً مع شبكات السكك الحديدية العربية حيث أن ربط مراكز الإنتاج داخليا ومع دول المنطقة سيقود التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويؤدي إلى تسهيل وتيسير حركة نقل التجارة والركاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي و يشجع حركة السياحة مع العالم الخارجي و حركة العمالة داخليا ومع الدول العربية ويخفض تكلفتها، وسوف يتمخض عن إنجاز هذا الأنظمة حماية للبيئة والسلامة ونشوء مشاريع جديدة تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وستحقق عوائد وفرص عمل ملموسة للعاملين في هذا القطاع، كما سيشجع القطاع الخاص على المشاركة في استثمارات تنفيذ البنية التحتية للشبكة ومرافقها وكذلك في تشغيلها.

ولتنفيذ إنشاء شبكة سكك حديدية فقد تم إعداد دراسة شمولية تتضمن التقييم المالي والاقتصادي لجدوى تنفيذها على المستويين المحلي والإقليمي ووضع مخطط يحدد مسارات حق المرور للخط الحديدي حلل جملة من عناصر الدراسة وأهمها " تحديد مراكز الإنتاج، حجوم النقل، البدائل المقترحة للمسارات المبدئية، نقاط الربط، كلف النقل السككي مقارنا بالأنماط الأخرى، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية والآثار البيئية والتي بدورها مكنت وشجعت صانع القرار في الحكومة على الموافقة بالسير في برنامج تطوير السكك الحديدية وتحديد الأسلوب الأمثل لهيكليته، تروجه وطرحه بطريقة تجذب المستثمرين.

ويتولى مهمة إدارة وتشغيل السكك الحديدية الأردنية مؤسستان، مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني حيث تعمل على تشغيل عدد من قطارات الركاب والبضائع بين عمان ودمشق وتسيير رحلات سياحية، ومؤسسة سكة حديد العقبة وتنقل ما بين 2-3 مليون طن سنوياً من الفوسفات من المناجم (الحسا، الأبيض والشيدية) إلى ميناء العقبة للتصدير، وجاري التحضير للبدء بتنفيذ شبكة السكك الحديدية الأردنية الجديدة لربط مراكز المدن الأردنية وكذلك الدول المجاورة بشبكة خطوط سكك حديدية قياسية وحديثة لنقل البضائع والركاب وتطوير المناطق التي تمر فيها.

والمنفذ البحري الوحيد للأردن هو ميناء العقبة الذي يتمتع بموقع إستراتيجي على البحر الأحمر وبنية تحتية تعزز من أهميته الإقليمية ، ويتم تنظيمه من قبل شركة تطوير العقبة وإدارته وتشغيله من قبل مؤسسة الموانئ وشركات القطاع الخاص الأخرى، كما يوجد شركتان مشتركتان مع الدول العربية المجاورة هما الشركة الأردنية السورية للملاحة البحرية وهي شركة حكومية مشتركة بين الأردن وسورية (تحت التصفية) وشركة الجسر العربي للملاحة وهي شركة عربية مشتركة بين الأردن ومصر والعراق، هذا وقد بلغ عدد الشركات المرخصة لمزاولة الأنشطة البحرية المختلفة (213) شركة، كما بلغ عدد السفن المسجلة تحت العلم الأردني (38) سفينة وعدد القطع البحرية (1,055) (قوارب ويخوت) . ويهدف زيادة القدرة الاستيعابية للميناء وزيادة كفاءته يجري حالياً تنفيذ عدد من الأرصفة المتخصصة في المنطقة الجنوبية، خاصة نقل الميناء الرئيسي وبنائه وإدارته وتشغيله من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

أما في مجال النقل الجوي فقد اتخذت الحكومة عدة خطوات تهدف إلى تحرير هذا القطاع وقد تم إنشاء هيئة تنظيم الطيران المدني كخلف قانوني وواقعي لسلطة الطيران المدني بموجب قانون الطيران المدني الذي ركز على فصل دور المنظم عن المشغل، حيث أصبحت هيئة تنظيم الطيران المدني هيئة تنظيمية رقابية تعنى بتنظيم ومراقبة قطاع الطيران المدني والنقل الجوي، أما الأمور التشغيلية فتقوم بها شركات مشغلي المطارات الأردنية، ولاستكمال برنامج فصل المنظم عن مقدم الخدمة، تم الفصل الوظيفي لخدمات الملاحة الجوية كمقدم للخدمة عن الهيئة كمنظم وذلك حسب توصيات منظمة الطيران المدني الدولي، أما بالنسبة لوضع البنية التحتية للنقل الجوي فهناك ثلاث مطارات (مطار الملكة علياء الدولي، مطار عمان المدني، مطار الملك الحسين الدولي/العقبة) ويعتبر مطار الملكة علياء الدولي البوابة الرئيسية لحركة النقل الجوي في الأردن والذي يتم تأهيله وتوسيعه وتشغيله من قبل شركة مجموعة المطار الدولي وبإشراف من وزارة النقل، أما مطار عمان المدني فتتم إدارته وتشغيله من قبل شركة المطارات الأردنية وتقوم شركة العقبة للمطارات بإدارة وتشغيل مطار الملك الحسين الدولي وبإشراف شركة تطوير العقبة، وهناك (10) شركات طيران أردنية تعمل في مجال النقل الجوي حيث يقوم الناقل الوطني الملكية الأردنية بتقديم خدمات النقل الجوي المنتظمة لـ (54) خط إلى جانب شركة الصقر الملكي التي تقوم بتقديم خدمات النقل الجوي المنتظم إلى أربعة خطوط بالإضافة إلى تشغيل النقل الجوي العارض، كما يوجد (8) أكاديميات ومراكز تدريب و (6) مراكز صيانة ومصنعين للطائرات الخفيفة المستخدمة لأغراض التدريب.

وقد تحققت العديد من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) من أبرزها:

النقل العام:

1. توفير بيئة تشريعية لتنظيم الاستثمار في النقل العام من خلال مراجعة أسس وشروط منح التراخيص والتصاريح على الخطوط الدولية والرئيسية والداخلية وإعداد تعليمات مكاتب التاكسي المميز ومكاتب تكسي المعابر والجسور وخدمة السيارات الفخمة ووضع التعليمات اللازمة لتوفير خدمات النقل العام لذوي الاحتياجات الخاصة بالكلفة الملائمة.
2. البدء بدراسة المخطط الشمولي للنقل العام والذي يهدف إلى إيجاد نظام نقل عام للركاب فعال، متكامل، آمن، ذو اعتمادية وصديق للبيئة قادر على مواكبة التطورات وتلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع.

3. الانتهاء من دراسة نمذجة الطلب على خدمات التاكسي.
4. توقيع اتفاقية بناء وتشغيل مركز الانطلاق الموحد لسيارات السفريات الخارجية في أم صويونية مع الوحدة الاستثمارية - مؤسسة الضمان الاجتماعي.
5. تطبيق نظام معلومات الركاب حيث تم تركيب (46) لوحة معلومات في مجمع الأغوار الجديد في اربد وتفعيل نظام معلومات الركاب على الموقع الالكتروني للهيئة.
6. زيادة نسبة رضا متلقي الخدمة حيث بلغت (62%) في عام 2009 و(55,6%) في عام 2006.
7. شطب واستبدال (897) واسطة نقل عام من أصل 2,997 وفقا لقرار مجلس الوزراء القاضي بالتحديث الاستبدالي.
8. تأسيس مجلس للشراكة بين هيئة تنظيم قطاع النقل العام والجهات ذات العلاقة بقطاع النقل العام للركاب بهدف تعزيز مبدأ الشراكة الحقيقية مابين القطاعين العام والخاص.
9. إنشاء مركز مراقبة أداء وسائط النقل العام واستخدام أنظمة التعقب عن بعد في الحافلات الجديدة وتركيب كاميرات مراقبه في مراكز الانطلاق والوصول.
10. استحداث خدمة جديدة متميزة (VIP) في خدمة نقل الركاب على خط عمان-العقبة.

نقل البضائع على الطرق:

1. شمول شركات النقل المتخصص للبضائع على الطرق في قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
2. انضمام الأردن إلى اتفاقية عقود النقل الدولي للبضائع (CMR) .
3. توقيع 3 اتفاقيات ثنائية في مجال نقل الركاب والبضائع على الطرق مع (بلغاريا، أذربيجان وكازاخستان) وتوقيع اتفاقية ومحضر اجتماع مع العراق.
4. توقيع مذكرة تفاهم بين الأردن وسوريا تم بموجبها إعفاء الشاحنات والأفراد في كلا البلدين من الرسوم لتعزيز وتطوير حركة الركاب والبضائع بين البلدين.
5. شطب واستبدال (1,306) شاحنة وفقا لسياسة التحديث الاستبدالي لأسطول الشحن.

النقل بالسكك الحديدية:

1. إعداد إستراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية وتشمل إنشاء شبكة من السكك الحديدية القياسية الحديثة تربط بعض المدن الرئيسية ومراكز الإنتاج، وترتبط المملكة مع الدول المجاورة بطول حوالي (1,000) كم.
2. الاستمرار في صيانة المعدات المتحركة والبنية التحتية لإدامة عمل مؤسسة سكة حديد العقبة.
3. مصادقة مجلس الوزراء على انضمام الأردن كعضو مشارك في منظمة (OTIF) المعنية بتنظيم النقل السككي الدولي.

النقل البحري والموانئ:

1. إصدار القانون المعدل لقانون السلطة البحرية رقم (38) لسنة 2008.
2. إتمام متطلبات الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب والتعليم البحري ومنح الشهادات للعاملين في البحر.
3. توقيع (10) اتفاقيات ثنائية بين الأردن والدول الأعضاء في الاتفاقية (STCW) لتبادل الاعتراف بالتعليم والتدريب البحري والشهادات البحرية.
4. توقيع اتفاقية لتوفير خدمة تنبّع السفن وتحديد هويتها تنفيذا لمتطلبات المنظمة البحرية الأردنية.
5. إعادة تأهيل محطة الركاب في ميناء العقبة.
6. إعادة تأهيل رصيف الأخشاب لتمكين استقبال سفن الغاز بحجم اكبر واستقبال السفن ليلاً.
7. إعادة تأهيل كافة أرصفة الميناء الرئيسي لميناء العقبة بما في ذلك تدعيم البني التحتية للأرصعة والأعمال المدنية الخراسانية والحماية المهيبة.

8. معالجة الغبار الناتج عن تحميل الفوسفات .
9. إنشاء مداخل الكترونية لبوابات ميناء العقبة الرئيسي طبقا لمتطلبات امن الموانئ.
10. توقيع اتفاقية مع ائتلاف شركات إماراتية لإعادة تطوير ارض الميناء الرئيسي بعد نقله إلى الشاطئ الجنوبي.
11. شراء وتوفير الأجهزة اللازمة لتشغيل الاتصالات اللاسلكية مع السفن للمنطقة أ .
12. إنهاء المرحلة الأولى من مشروع شركة قرية الخدمات اللوجستية.

النقل الجوي:

1. إصدار قانون الطيران المدني رقم (41) لسنة 2007 وما انبثق عنه من أنظمة وتعليمات.
2. إنشاء هيئة تنظيم الطيران المدني لتكون هيئة رقابية تنظيمية.
3. إنشاء شركة المطارات الأردنية لتقوم بتشغيل مطار عمان المدني وتشغيل أية مطارات منوي إنشاؤها.
4. خصخصة كلية الملكة نور الفنية وبيعها للقطاع الخاص.
5. خصخصة الملكية الأردنية كشركة مساهمة عامة.
6. تحويل ملكية مطار الملك الحسين الدولي إلى شركة تطوير العقبة وإدارته وتشغيله من قبل شركة العقبة للمطارات.
7. توقيع اتفاقية تأهيل وتوسعة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي على أساس (BOT) مع ائتلاف دولي بإدارة شركة مجموعة المطار الدولي.
8. الفصل الوظيفي لخدمات الملاحة الجوية كمقدم للخدمة تمهيدا لفصلها التام عن الهيئة.
9. إعلان الأردن منطقة أجواء مفتوحة على أسس تبادلية.
10. توقيع (24) اتفاقية مع دول عربية وأجنبية لتحرير الأجواء من أصل (89) دولة يرتبط الأردن معها باتفاقية دولية للنقل الجوي.
11. شمول معاهد وكليات وأكاديميات تدريب وتعليم الطيران بقانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
12. إعادة تأهيل المدرج الشمالي في مطار الملكة علياء الدولي وتطوير وتحديث أجهزة الملاحة والمراقبة الجوية.

الأرصاد الجوية:

1. إدخال نظام (IP-VPN) للربط بين محطات الرصد والمركز الوطني للتنبؤات الجوية ومركز الدائرة في مطار عمان المدني.
2. تركيب (8) محطات رصد جوي ليصبح عدد محطات الرصد الجوي (30) محطة.
3. تحديث محطة أقمار صناعية لاستقبال صور الغيوم (الجيل الثاني من الأقمار الصناعية (Meteo sat)).
4. تحديث نظام استلام معلومات الأرصاد الجوية (Messier system).

التحديات

- على الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن القطاع ما يزال يواجه مجموعة من التحديات ومن أهمها:
- غياب العمل المؤسسي لدى مالكي وسائل النقل العام الفرديين حيث بلغت نسبة الوسائل المملوكة لهم 85%.
 - ضعف البنية التحتية من مراكز انطلاق ووصول ومواقف على مسارات الخطوط وافتقار الموجود منها للخدمات والتنظيم.
 - العشوائية في تصميم شبكة خطوط النقل العام.
 - ارتفاع معدل العمر التشغيلي لأسطول نقل الركاب وأسطول الشحن وتدني مستوى السلامة العامة في معظم الوسائل.
 - النقص في المرافق المتكاملة لنقل البضائع على الطرق وتدني كفاءة لوجستيات النقل.
 - عدم توفر معلومات وبيانات كافية وشاملة للقطاع وواقعه في المملكة والدول المجاورة.
 - انخفاض حجم حركة التجارة من وإلى وعبر المملكة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني.
 - ارتفاع كلف الاستثمار في مجال النقل بالسكك الحديدية مما يؤدي إلى ضعف إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فيه.

- التطور العالمي السريع في أنظمة النقل والوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في النقل.
- المنافسة الإقليمية العالية خاصة في مجالات النقل البري والبحري والجوي.
- ارتفاع الكلف الرأسمالية وتأمين التمويل لمشاريع السكك الحديدية.

الأهداف العامة

1. توفير خدمات نقل آمنة وفعالة واقتصادية وتحافظ على البيئة ليصبح الأردن مركز إقليمي للنقل واللوجستيات .

الأهداف المرحلية

- تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة وخدماته المساندة والمرافق.
- توفير شبكة حديدية جديدة وحديثة لخدمة الاقتصاد الأردني بكفاءة وفعالية .
- تطوير وتنظيم نقل البضائع على الطرق.
- تحرير النقل الجوي.
- تطوير و تنظيم خدمات النقل الجوي والأجواء.
- تطوير الأداء التشغيلي والمؤسسي للمطارات الأردنية.
- توفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة لكافة قطاعات النقل.
- تطوير وتنظيم قطاع النقل البحري ورفع كفاءته وتحسين نوعية الخدمات لتعزيز تنافسيتها وفقاً للمعايير والممارسات الدولية.
- تطوير التنبؤات الجوية.
- التركيز على الخط الحديدي الحجازي الأردني ضمن إطار عمله الأساسي لنقل الركاب وعلى الاستخدام الأمثل لممتلكاته.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة وخدماته المساندة والمرافق										
النفاذية : (نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لا تزيد عن 10 دقائق من اقرب موقف تحميل وتنزيل للباصات)	-	-	-	70%	75%	80%	85%	85%	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
متوسط العمر التشغيلي لحافلات وسيارات الركوب المتوسطة (سنة)	14	13	10	9	8	7	6	6	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
درجة الرضا عن خدمات النقل العام	55.60%	-	-	62%	65%	70%	75%	80%	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
عدد الباصات /1000 نسمة	-	-	1	1.2	1.3	1.5	1.7	2	هيئة تنظيم النقل البري	
توفير شبكة حديدية جديدة وحديثة لخدمة الاقتصاد الأردني بكفاءة وفعالية										
عدد العقود بين القطاعين العام والخاص (تراكمي)	0	0	0	0	0	1	1	1	وزارة النقل	القطاع الخاص
تطوير وتنظيم نقل البضائع على الطرق										
نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق بالنواتج المحلي الإجمالي	2.50%	2.60%	2.80%	2.90%	2.90%	3%	3%	3%	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
متوسط العمر التشغيلي لأسطول الشحن الثقيل (سنة)	15.4	15.2	15.3	13.3	13.25	12.6	12	11.4	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تحرير النقل الجوي										
عدد الاتفاقيات الثنائية للأجواء المفتوحة	2	16	20	24	27	30	33	36	هيئة تنظيم الطيران المدني	وزارة النقل
عدد الطائرات العابرة للأجواء الأردنية(ألف)	81	99	115	115	132	115	120	125	هيئة تنظيم الطيران المدني	شركات الطيران
تطوير و تنظيم خدمات النقل الجوي والأجواء										
أعداد المسافرين (مليون مسافر)/سنة	3.78	4.1	4.8	5.13	5.51	6.07	6.64	7.3	هيئة تنظيم الطيران المدني	شركات الطيران
عدد الرحلات الجوية من وإلى الأردن (الف رحلة)	54	58	47	71	76	77	88	94	هيئة تنظيم الطيران المدني	شركات الطيران
حجم الشحن الجوي (ألف طن) سنويا	98	88.9	90	83	87	91	93	95	هيئة تنظيم الطيران المدني	شركات الطيران
عدد المسافرين السنوي في مطار عمان المدني (ألف)	-	-	-	156.4	200	260	270	292	شركة المطارات الأردنية	
مدى رضا المتعاملين	-	-	-	%60	%60	%65	%70	%72	شركة المطارات الاردنية	
توفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة لكافة قطاعات النقل										
نسبة البيانات المعالجة	-	-	-	-	-	%50	%50	%100	وزارة النقل	القطاع الخاص
تطوير وتنظيم قطاع النقل البحري ورفع كفاءاته وتحسين نوعية الخدمات لتعزيز تنافسيتها وفقا للمعايير والممارسات الدولية										
حجم البضائع المنقولة (مليون طن)	16	16.5	18	18	24	28	29	30	شركة إدارة وتشغيل الموانئ	شركة تطوير العقبة
عدد الاتفاقيات البحرية الدولية الموقعة	26	28	29	32	32	32	34	35	السلطة البحرية	وزارة النقل
عدد مذكرات التفاهم الموقعة	7	8	10	10	15	15	20	22	السلطة البحرية	وزارة النقل
عدد كليات ومؤسسات التعليم والتدريب البحري	1	1	1	1	1	1	2	2	السلطة البحرية	وزارة النقل
عدد الشركات التي تقوم بمزاولة أنشطة النقل البحري	200	215	220	213	220	242	250	260	السلطة البحرية	وزارة النقل
عدد السفن المسجلة تحت العلم الأردني	48	38	42	38	32	28	35	45	السلطة البحرية	وزارة النقل
تطوير التنبؤات الجوية										
نسبة النشرات الجوية الدقيقة	%85	%87	%89	%90	%94	%95	%96	%97	دائرة الأرصاد الجوية	منظمات عربية ودولية ذات علاقة
التركيز على الخط الحديدي الحجازي الأردني ضمن إطار عمله الأساسي لنقل الركاب وعلى الاستخدام الأمثل لممتلكاته										
حجم الإيرادات العائدة من نقل الركاب و البضائع(ألف دينار)	54	34	56	40	42	44	46	48	الخط الحديدي الحجازي	

1. إيجاد إطار عمل مؤسسي فعال ومستدام لخدمات النقل العام.
2. تحسين التنقل لسكان المناطق الحضرية والريفية.
3. رفع الكفاءة التشغيلية لخدمات النقل العام وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.
4. تطوير خدمات نقل عام مستدامة بيئياً.
5. رفع مستوى نقل البضائع على الطرق والخدمات المساندة والمرافق وتعزيز تنافسيته وتنظيمه.
6. إيجاد شبكة سكك حديدية جديدة وحديثة لخدمة الاقتصاد الأردني بكفاءة وفاعلية.
7. تشجيع الاستثمار في مجال النقل الجوي والخدمات والمرافق.
8. تمكين سكة حديد العقبة من تلبية الطلب لنقل الفوسفات في الفترة الانتقالية.
9. تنظيم مكونات النقل البحري وتشجيع الاستثمار فيه.
10. استقطاب وتشجيع تسجيل السفن تحت العلم الأردني.
11. رفع كفاءة وفاعلية الأرصاد الجوية.
12. رفع قدرة الخط الحديدي الحجازي في مجالات السياحة الداخلية والخارجية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
إيجاد إطار عمل مؤسسي فعال ومستدام لخدمات النقل العام.										
حجم الاستثمار في قطاع النقل العام (مليون دينار)	40	72	81	27	38	45	54	65	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
تحسين التنقل لسكان المناطق الحضرية والريفية.										
عدد الباصات / 1000 نسمة	-	-	1	1.2	1.3	1.5	1.7	2	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
درجة رضا المواطنين عن خدمات النقل العام	55.60%	-	-	62%	65%	70%	75%	80%	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
رفع الكفاءة التشغيلية لخدمات النقل العام وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.										
النفاذية (عدد السكان ضمن مسافة مشي لا تزيد عن 10 دقائق من اقرب موقف تحميل وتنزيل للباسات)	-	-	-	70%	75%	80%	85%	85%	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
كثافة شبكة النقل العام	-	-	1	1.2	1.5	1.7	2	2.3	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
تطوير خدمات نقل عام مستدامة بيئياً.										
متوسط العمر التشغيلي للباسات	14	13	10	9	8	7	6	6	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص
رفع مستوى نقل البضائع على الطرق والخدمات المساندة والمرافق وتعزيز تنافسيته وتنظيمه.										
العدد التراكمي للناقلين المرخصين (شركات) للبضائع على الطرق	166	192	220	238	235	245	250	255	هيئة تنظيم النقل البري	وزارة الصناعة والتجارة
العدد التراكمي للناقلين المرخصين (أفراد) للبضائع على الطرق	0	0	0	0	0	3,000	6,000	7,000	هيئة تنظيم النقل البري	وزارة الصناعة والتجارة
العدد التراكمي لمراكز تنظيم دخول وخروج الشاحنات ومرافق النقل	1	1	1	1	1	2	3	4	وزارة النقل	وزارة الأشغال العامة والإسكان والبلديات
تشجيع الاستثمار في مجال النقل الجوي والخدمات والمرافق.										
عدد شركات الطيران المرخصة للنقل الجوي	4	7	8	9	11	12	14	15	هيئة تنظيم الطيران المدني	القطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
(منتظم و غير منتظم)										
عدد أكاديميات الطيران	5	7	8	8	9	9	10	10	هيئة تنظيم الطيران المدني	القطاع الخاص
تمكين سكة حديد العقبة من تلبية الطلب لنقل الفوسفات في الفترة الانتقالية.										
حجم الفوسفات المنقول بالقطارات (بألف طن)	2,278	2,273	2,566	2,077	2,040	2,000	1,000	-	مؤسسة سكة حديد العقبة	شركة الفوسفات الأردنية
تنظيم مكونات النقل البحري وتشجيع الاستثمار فيه.										
عدد مذكرات التفاهم الموقعة	7	8	10	10	15	15	20	22	السلطة البحرية الأردنية	وزارة النقل
عدد الشركات التي تقوم بمزاولة الأنشطة البحرية المختلفة	200	215	220	213	220	242	250	260	السلطة البحرية الأردنية	قطاع خاص وزارة النقل
عدد كليات ومؤسسات التعليم والتدريب البحري	1	1	1	1	1	1	2	2	السلطة البحرية الأردنية	وزارة النقل
استقطاب وتشجيع تسجيل السفن تحت العلم الأردني.										
عدد السفن المسجلة تحت العلم الأردني	48	38	42	38	32	28	35	45	السلطة البحرية الأردنية	
عدد الاتفاقيات البحرية الدولية الموقعة	26	28	29	32	32	32	34	35	السلطة البحرية الأردنية	وزارة النقل
رفع كفاءة وفاعلية الأرصاد الجوية.										
عدد محطات الرصد الجوي الأوتوماتيكية	-	2	4	6	10	10	12	15	دائرة الأرصاد الجوية	-
عدد الرادارات الجوية	-	-	-	-	-	-	1	1	دائرة الأرصاد الجوية	-
رفع قدرة الخط الحديدي الحجازي في مجالات السياحة الداخلية والخارجية.										
عدد رحلات القطارات لغايات السياحة	-	-	-	112	217	307	407	527	الخط الحديدي الحجازي	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تطوير التشريعات لمواكبة التطورات والمستجدات لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد							
المشاريع المستمرة							
مراجعة التشريعات النازمة لقطاع النقل البري	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم النقل البري
حوسبة وأتمته أعمال الهيئة	الموازنة العامة	398	108	90	130	328	هيئة تنظيم النقل البري
مجموع المشاريع المستمرة		398	108	90	130	328	
المجموع للسياسة		398	108	90	130	328	
تحسين التنقل لسكان المناطق الحضرية والريفية							
المشاريع المستمرة							
إعداد مخطط شمولي لخدمات النقل العام	وحدات حكومية	1,372	70	100	0	170	هيئة تنظيم النقل البري
دراسة قياس الرضى عن خدمات النقل العامة	وحدات حكومية	88	20	0	20	40	هيئة تنظيم النقل البري
مجموع المشاريع المستمرة		1,460	90	100	20	210	
المجموع للسياسة		1,460	90	100	20	210	
رفع الكفاءة التشغيلية لخدمات النقل العام وتحسين نوعية الخدمة المقدمة							
مشاريع جديدة							
إنشاء وإنارة طرق وساحات - ساحة الحق	وحدات حكومية	180	90	60	0	150	هيئة تنظيم النقل البري

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
مركز انطلاق موحد لوسائل النقل الدولي	وحدات حكومية + قطاع خا	4,000	0	0	36	36	هيئة تنظيم النقل البري
دعم الأجور والبنية التحتية للنقل العام	وحدات حكومية	90,000	14,500	10,000	17,258	41,758	هيئة تنظيم النقل البري
حملات توعية واسعة لموضوع السلامة وتنقيف العاملين في القطاع	وحدات حكومية	300	100	0	0	100	هيئة تنظيم النقل البري
مجموع مشاريع جديدة		94,480	14,600	10,060	17,384	42,044	
المجموع للسياسة		94,480	14,600	10,060	17,384	42,044	
تطوير خدمات نقل عام مستدامة بينيا							
المشاريع المستمرة							
تحديث وسائل النقل العام	وحدات حكومية	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم النقل البري
مجموع المشاريع المستمرة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		0	0	0	0	0	
رفع مستوى نقل البضائع على الطرق والخدمات المساندة والمرافق وتعزيز تنافسيته وتنظيمه							
المشاريع المستمرة							
بناء القدرات المؤسسية ورفع الكوادر الإدارية والفنية	الموازنة العامة	3,784	1,000	1,000	1,748	3,748	وزارة النقل
تعديل قانون نقل البضائع على الطرق والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة النقل
مجموع المشاريع المستمرة		3,784	1,000	1,000	1,748	3,748	
مشاريع جديدة							
مشروع ميناء المفرق البري HUB	الموازنة العامة	100,000	0	0	0	0	وزارة النقل
مركز خدمات عمان اللوجستي وميناء المفرق البري - استملاكات	الموازنة العامة	140,000	12,897	800	7,000	20,697	وزارة النقل
دراسة و إنشاء بنك المعلومات لقطاع النقل	منحة	2,270	800	1,200	0	2,000	وزارة النقل
دراسة استراتيجية قطاع النقل	الموازنة العامة	8,500	1,500	2,000	1,600	5,100	وزارة النقل
تنظيم دخول وخروج الشاحنات من وإلى المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة	وحدات حكومية	1,130	930	65	135	1,130	هيئة تنظيم النقل البري
مجموع مشاريع جديدة		251,900	16,127	4,065	8,735	28,927	
المجموع للسياسة		255,684	17,127	5,065	10,483	32,675	
إيجاد شبكة سكك حديدية جديدة وحديثة لخدمة الاقتصاد الأردني بكفاءة وفاعلية							
مشاريع جديدة							
مشروع إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية بما في ذلك الربط مع الدول المجاورة - استملاك + بنية تحتية	الموازنة العامة + القطاع الخاص	2,793,000	100,000	28,451	39,500	167,951	وزارة النقل
مشروع الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء	الموازنة العامة + القطاع الخاص	100,000	30,000	7,295	11,000	48,295	وزارة النقل
مجموع مشاريع جديدة		2,893,000	130,000	35,746	50,500	216,246	
المجموع للسياسة		2,893,000	130,000	35,746	50,500	216,246	
تمكين سكة حديد العقبة من تلبية الطلب لنقل الفوسفات في الفترة الانتقالية							
المشاريع المستمرة							
مشروع تجديد القاطرات والشاحنات	وحدات حكومية	8,010	2,750	3,100	2,160	8,010	مؤسسة سكة حديد العقبة
مشروع تجديد وتنظيف الخطوط الحديدية	وحدات حكومية	3,750	1,150	0	1,450	2,600	مؤسسة سكة حديد العقبة
مجموع المشاريع المستمرة		11,760	3,900	3,100	3,610	10,610	
المجموع للسياسة		11,760	3,900	3,100	3,610	10,610	

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
رفع قدرة الخط الحديدي الحجازي في مجالات السياحة الداخلية والخارجية							
المشاريع المستمرة							
صيانة وإدامة الخط الحجازي	وحدات حكومية	385	80	225	80	385	الخط الحديدي الحجازي الاردني
مجموع المشاريع المستمرة		385	80	225	80	385	
مشاريع جديدة							
تأهيل عربات الركاب وإطلاق مشروع مطعم القطار	وحدات حكومية	160	0	0	100	100	الخط الحديدي الحجازي الاردني
توسعة وتحديث متحف الخط الحجازي	وحدات حكومية	100	0	0	50	50	الخط الحديدي الحجازي الاردني
مجموع مشاريع جديدة		260	0	0	150	150	
المجموع للسياسة		645	80	225	230	535	
تشجيع الاستثمار في مجال النقل الجوي والخدمات والمرافق							
المشاريع المستمرة							
توفير وتطوير وتحديث الأجهزة والأنظمة الحاسوبية	وحدات حكومية	1,160	170	170	170	510	هيئة تنظيم الطيران المدني
تحديث وتطوير الأجهزة الملاحية في المطارات والمحطات	وحدات حكومية	11,165	4,915	3,000	1,200	9,115	هيئة تنظيم الطيران المدني
تحديث الأجهزة الأمنية للمطارات كافة	وحدات حكومية	165	123	0	40	163	شركة المطارات الاردنية
دراسات وأبحاث واستشارات حول المساعدات الفنية التقنية والاستشارات القانونية	وحدات حكومية	1,465	0	0	115	115	شركة المطارات الاردنية
توسعة مطار الملك حسين الدولي	وحدات حكومية	12,850	7,800	2,900	1,500	12,200	شركة تطوير العقبة
التأمين على مطار عمان المدني والممتلكات	وحدات حكومية	785	65	0	75	140	شركة المطارات الاردنية
تعديل التشريعات	وحدات حكومية	45	10	0	10	20	شركة المطارات الاردنية
إعادة تأهيل المدرج الشمالي في مطار الملكة علياء الدولي	وحدات حكومية	1,800	900	0	0	900	هيئة تنظيم الطيران المدني
تأهيل وتدريب ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والفنية	وحدات حكومية	530	0	0	70	70	شركة المطارات الاردنية
تأمين الأجواء الاردنية وممتلكات الملاحة الجوية	وحدات حكومية	1,850	400	400	600	1,400	هيئة تنظيم الطيران المدني
بناء القدرات المؤسسية ورفع كفاءة الكوادر الإدارية و الفنية	وحدات حكومية	2,100	500	500	500	1,500	هيئة تنظيم الطيران المدني
تحديث الأجهزة الأمنية في مطار الملكة علياء الدولي	منحة + موازنة عامة	6,995	1,200	0	0	1,200	وزارة النقل
توسعة وتحديث وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي	القطاع الخاص	530,000	0	0	0	0	وزارة النقل
صيانة وإصلاح المباني وتوفير وتطوير وتحديث الأجهزة والأنظمة والبرامج والشبكات الحاسوبية	وحدات حكومية	5,300	1,970	1,700	1,630	5,300	شركة المطارات الاردنية
مجموع المشاريع المستمرة		576,210	18,053	8,670	5,910	32,633	
مشاريع جديدة							
تطوير تشريعات الطيران المدني	منحة	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم الطيران المدني
إنشاء بنك معلومات النقل الجوي	منحة	300	100	200	100	400	هيئة تنظيم الطيران المدني
مجموع مشاريع جديدة		300	100	200	100	400	
المجموع للسياسة		576,510	18,153	8,870	6,010	33,033	
تنظيم مكونات النقل البحري، وتشجيع الاستثمار فيه							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
المشاريع المستمرة							
أعمال البنية التحتية للميناء الجديد	وحدات حكومية	232	1,150	130,000	101,500	232,650	شركة تطوير العقبة
مشروع نقل رصيف الركاب	وحدات حكومية	3,195	2,695	500	0	3,195	شركة تطوير العقبة
مجموع المشاريع المستمرة		3,427	3,845	130,500	101,500	235,845	
مشاريع جديدة							
تطوير قطاع النقل البحري	وحدات حكومية	135	50	300	40	390	السلطة البحرية الأردنية
أنشاء نظام معلومات الكتروني للنقل البحري	وحدات حكومية	100	0	0	100	100	السلطة البحرية الأردنية
تطوير ميناء النفط	القطاع الخاص	60,000	0	0	0	0	شركة تطوير العقبة
دراسة تشجيع التوجه نحو التعليم والتدريب البحري	وحدات حكومية	100	0	0	100	100	السلطة البحرية الأردنية
مشروع دراسة شاملة للأثار الاقتصادية والتجارية واللوجستية لقطاع النقل البحري والموانيء في الأردن	وحدات حكومية	100	0	0	100	100	السلطة البحرية الأردنية
تنظيم ومراقبة حركة السفن في المياه الإقليمية وتنظيم الاتصالات اللاسلكية فيما بينها وبين الشاطئ	وحدات حكومية	700	0	0	325	325	السلطة البحرية الأردنية
مشروع التحضير لبرنامج التدقيق الطوعي للمنظمة البحرية الدولية	وحدات حكومية	100	0	0	100	100	السلطة البحرية الأردنية
نقل الميناء الرئيسي الى الساحل الجنوبي - ميناء للبضائع العامة والدرجعة، ميناء لمناولة الحبوب، إنشاء ميناء لسفن الركاب	القطاع الخاص	260,000	0	0	0	0	شركة تطوير العقبة
تطوير الميناء الصناعي	القطاع الخاص	70,000	0	0	0	0	شركة تطوير العقبة
إنشاء ميناء السوائل - متعدد	وحدات حكومية	27,200	3,437	3,000	12,000	18,437	شركة تطوير العقبة
إعادة تأهيل ميناء الحاويات	القطاع خاص	150,000	0	0	0	0	شركة تطوير العقبة
إنشاء ميناء لمناولة الفوسفات	القطاع خاص	80,000	0	0	0	0	شركة تطوير العقبة
مجموع مشاريع جديدة		648,435	3,487	3,300	12,765	19,552	
المجموع للسياسة		651,862	7,332	133,800	114,265	255,397	
رفع كفاءة وفعالية الأرصاد الجوية							
المشاريع المستمرة							
تفعيل واستحداث أنظمة التنبؤ الجوي " قصير إلى طويل الأمد"، التوقعات المناخية الموسمية	الموازنة العامة	50	10	10	30	50	دائرة الأرصاد الجوية
تحديث نظام الاتصالات العامل في المركز الوطني لاستقبال معلومات الأرصاد الجوية لخدمة الملاحة الجوية	الموازنة العامة	200	0	0	100	100	دائرة الأرصاد الجوية
استكمال توسعة شبكة محطة الرصد الأوتوماتيكية والتقليدية لتغطية مناطق المملكة المختلفة	الموازنة العامة	225	75	75	75	225	دائرة الأرصاد الجوية
مجموع المشاريع المستمرة		475	85	85	205	375	
مشاريع جديدة							
إنشاء شبكة الرادار الجوي	الموازنة العامة	200	0	0	1,000	1,000	دائرة الأرصاد الجوية
مجموع مشاريع جديدة		200	0	0	1,000	1,000	
المجموع للسياسة		675	85	85	1,205	1,375	
المجموع للقطاع		4,486,474	107,825	197,141	287,487	592,453	

أ. الطرق

عمل الأردن على إنشاء وتطوير شبكة من الطرق العامة تربط المدن والقرى والتجمعات السكانية ومواقع الإنتاج الصناعي والزراعي والمناطق السياحية والأثرية وتربطه بالدول المجاورة، وقد شهدت هذه الشبكة تطوراً كبيراً من حيث التصميم والإنشاء والصيانة وتعزيز متطلبات السلامة المرورية فيها بالإضافة إلى مواكبة آخر المستجدات والتقنيات الحديثة المستخدمة في إنشاء الطرق، حيث بلغ مجموع أطوال الطرق مع نهاية عام 2009 حوالي (7891) كم موزعة على النحو التالي: طرق رئيسية بطول (3249) كم، طرق ثانوية بطول (2173) كم، وطرق قروية بطول (2469) كم، بالإضافة إلى مجموعة من الطرق الزراعية بطول (8204) كم، ويبين الجدول التالي تطور إنشاء شبكة الطرق الوطنية:

السنة	قروي (كم)	ثانوي (كم)	رئيسي (كم)	المجموع (كم)
1990	1723	1679	2639	6041
2000	2275	2059	2911	7245
2008	2446	2139	3231	7816
2009	2469	2173	3249	7891

وتتوزع أطوال الطرق الرئيسية والثانوية والقروية حسب المحافظات على النحو التالي:

المحافظة	قروي (كم)	ثانوي (كم)	رئيسي (كم)	المجموع (كم)
العاصمة	331	222	367	920
أربد	343	304	272	919
المفرق	366	294	444	1104
البلقاء	360	169	214	743
الزرقاء	164	149	303	616
الكرك	223	179	311	713
الطفيلة	151	93	195	439
معان	114	249	563	926
مأدبا	133	122	63	318
جرش	121	120	85	326
عجلون	74	171	75	320
العقبة	89	101	357	547
المجموع (كم)	2469	2173	3249	7891

وقد شهد قطاع الطرق العديد من الإنجازات خلال الأعوام 2007-2009 كان من أبرزها ما يلي:

1. تنفيذ (45) طريق رئيسية وثنائية وقروية بطول (322) كم وبكلفة بلغت نحو (230) مليون دينار.
2. تنفيذ عدد من الطرق الزراعية من حيث الفتوح وإعادة الإنشاء في مختلف محافظات المملكة.
3. اعتماد نظام (Safety Audit) للطرق ليتم تقييم كافة عناصر السلامة المرورية الحالية على الطرق وبعدها اتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة.

4. اعتماد أسس موحدة لمواصفات الطرق الرئيسية والثانوية وإدخال مواصفات جديدة ضمن عطاءات الطرق الرئيسية (فرد مواد الفرشيات بواسطة (Pavers) لتحقيق استوائية السطح وإدخال (S,B,S) للخلطات الإسفلتية).

التحديات:

بالرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن قطاع الأشغال العامة لا يزال يعاني من جملة من التحديات أبرزها:

- إدامة شبكات الطرق لتبقى بالمستوى الفني المطلوب.
- عدم استقرار أسعار المواد الإنشائية .
- الحاجة لتوحيد مرجعيات الإطار التشريعي لتطوير وتنظيم القطاع .

الأهداف العامة

1. توفير طرق آمنة ذات مردود اقتصادي وتنموي.

الأهداف المرحلية

1. إنشاء شبكة طرق متكاملة تساهم في تحقيق التنمية.
2. إدامة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية.
3. توفير معايير السلامة المرورية على الطرق.
4. تحقيق أداء مؤسسي فاعل وريادي.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
إنشاء شبكة طرق متكاملة تساهم في تحقيق التنمية										
أطوال شبكة الطرق (كم)		7,768	7,816	7,891	7,895	7,900	7,950	8,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان	—
عدد الطرق والتقاطعات المنفذة إلى المستهدفة		طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(2-1) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(2-1) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(3-2) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(3) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(3) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	(3) طريق / محافظة / تقاطع / محافظة	وزارة الأشغال العامة والإسكان	
إدامة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
التحسن في معامل طبقات الرصف (Pavement Condition Index) PCI		-	-	-	-	-	سيتم استخدام هذا المؤشر اعتباراً من العام 2012 بعد نتائج دراسة المخطط الشمولي		وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
توفير معايير السلامة المرورية على الطرق										
مستوى انخفاض نسبة الحوادث الناتجة عن الطرق إلى مجموع الحوادث الكلي		-	-	9.50%	10%	8%	6%	4%	وزارة الأشغال العامة والإسكان	مديرية الأمن العام
تحقيق أداء مؤسسي فاعل وريادي										
مستوى رضى الشركاء من القطاعين العام والخاص عن الشراكة مع الوزارة	-	-	-	يتم تحضير الاستبانة	-	تحسين النسبة السابقة 10%	تحسين النسبة السابقة 15%	تحسين النسبة السابقة 20%	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-

السياسات

1. توفير حلول مرورية عبر تقاطعات ذات مستوى سلامة مرتفع.
2. تحقيق عناصر السلامة المرورية.
3. تحسين وإدامة الطرق في المملكة بشكل دوري.
4. ضبط الحمولات المحورية حسب الأنظمة لضمان سلامة الطرق.
5. توسيع نطاق الممرات التنموية ذات مردود تنموي واجتماعي واقتصادي وبيئي.
6. ربط المحافظات والمراكز الحدودية والمواقع الاقتصادية (السياحية والصناعية) بشبكة من الطرق الرئيسية والثانوية.
7. خدمة القرى والتجمعات السكانية في المناطق النائية بشبكة طرق تعزز الوصول إلى الخدمات.
8. ربط مواقع الإنتاج الزراعي بالطرق الرئيسية والفرعية عبر طرق زراعية.
9. تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
توفير حلول مرورية عبر تقاطعات ذات مستوى سلامة مرتفع.										
عدد التقاطعات المرورية المنفذة إلى المستهدفة	-	-	-	-	12	12	12	12	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
تحقيق عناصر السلامة المرورية.										
أطوال الطرق المنارة (كم) سنوي	-	-	-	97	110	110	110	110	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
تحسين وإدامة الطرق في المملكة بشكل دوري.										
أطوال الطرق المصانة	-	-	-	500	600	700	800	900	وزارة الأشغال العامة	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
(كم) سنوي									والإسكان	
ضبط الحمولات المحورية حسب الأنظمة لضمان سلامة الطرق.										
عدد المركبات الموزونة سنوياً (مليون)	1.1	-	-	1.3	1.4	1.5	1.5	1.5	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
نسبة المركبات المخالفة إثناء التوزيع إلى المركبات الموزونة (مليون)	%10	-	-	%10	%8	%7	%6	%5	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
توسيع نطاق الممرات التنموية ذات مردود تنموي واجتماعي واقتصادي وبيني.										
عدد الممرات التنموية	0	0	1	1	3	5	6	6	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
ربط المحافظات والمراكز الحدودية والمواقع الاقتصادية (السياحية والصناعية) بشبكة من الطرق الرئيسية والثانوية.										
نسبة التخفيض في الوقت المستغرق للرحلة الزمنية	-	-	-	-	-	تقاس بعد الانتهاء من مشروع طريق عمان التنموي	-	-	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
عدد التقاطعات المنفذة التي تخدم المناطق الاقتصادية	-	-	-	-	-	1	1	0	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
عدد الطرق المنفذة الرابطة للمناطق الاقتصادية	-	-	-	1	-	1	3	1	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
خدمة القرى والتجمعات السكانية في المناطق النائية بشبكة طرق تعزز الوصول إلى الخدمات.										
أطول شبكة الطرق (كم)	7694	7768	7816	7891	7895	7900	7950	8000	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
ربط مواقع الإنتاج الزراعي بالطرق الرئيسية والفرعية عبر طرق زراعية.										
أطوال الطرق الزراعية	-	-	-	2,500	2525	2,550	2,600	2650	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-
تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها.										
عدد المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص	-	-	-	9	9	9	9	9	وزارة الأشغال العامة والإسكان	-

المشاريع والأنشطة:

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
توفير حلول مرورية عبر تقاطعات ذات مستوى سلامة مرتفع							
المشاريع المستمرة							
تقاطعات مداخل مدينة خادم الحرمين الشريفين عدد (2) نفق العبدلية ومدخل الزرقاء الجنوبي	الموازنة العامة	6,500	2,500	0	0	2,500	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تقاطع الشعلة/الزرقاء	الموازنة العامة	13,200	7,000	0	1,000	8,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تقاطعات داخل حدود أمانة عمان	الموازنة العامة	12,000	800	0	5,000	5,800	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع المشاريع المستمرة		31,700	10,300	0	6,000	16,300	
مشاريع جديدة							
نفق مدخل صافوط	الموازنة العامة	4,000	0	0	2,000	2,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع مشاريع جديدة		4,000	0	0	2,000	2,000	
المجموع للسياسة		35,700	10,300	0	8,000	18,300	
تحقيق عناصر السلامة المرورية							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
المشاريع المستمرة							
طريق ذيبان /ام الرصاص	الموازنة العامة	300	216	100	0	316	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تنفيذ أعمال الحماية اللازمة أسفل جسر وادي الموجب	الموازنة العامة	10,000	720	500	0	1,220	وزارة الاشغال العامة والاسكان
إنارة الطرق الرئيسية والثانوية	الموازنة العامة	12,000	2,160	2,000	4,000	8,160	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تقاطع أم النعاج	الموازنة العامة	6,200	1,600	1,500	0	3,100	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تقاطع الكتنة/ جرش وتوسعة وتحسين طريق جرش/ عجلون	الموازنة العامة	3,000	200	0	0	200	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مستلزمات السلامة المرورية من دهان وإشارات وحواجز معدنية	الموازنة العامة	18,000	2,160	2,000	6,000	10,160	وزارة الاشغال العامة والاسكان
اعادة انشاء موقع الانزلاقات على طريق عمان-جرش	الموازنة العامة	1,500	360	500	500	1,360	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع المشاريع المستمرة		51,000	7,416	6,600	10,500	24,516	
مشاريع جديدة							
تقاطعات مرورية في الوسط والشمال والجنوب	الموازنة العامة	9,000	2,000	1,000	3,000	6,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع مشاريع جديدة		9,000	2,000	1,000	3,000	6,000	
المجموع للسياسة		60,000	9,416	7,600	13,500	30,516	
تحسين وإدامة الطرق في المملكة بشكل دوري							
المشاريع المستمرة							
مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الوسط	الموازنة العامة	11,760	1,808	2,500	5,100	9,408	وزارة الاشغال العامة والاسكان
الطريق الملوكي الموجب/ الكرك	الموازنة العامة	5,000	1,440	500	1,000	2,940	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الجنوب	الموازنة العامة	14,250	3,400	3,000	5,400	11,800	وزارة الاشغال العامة والاسكان
انشاء وتحسين الطرق النافذة ضمن حدود البلديات	الموازنة العامة	14,000	1,840	1,500	5,000	8,340	وزارة الاشغال العامة والاسكان
توسعة وتحسين تقاطع الثنية/ العمقة	الموازنة العامة	9,500	560	1,500	1,000	3,060	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الشمال	الموازنة العامة	12,250	1,840	2,500	5,600	9,940	وزارة الاشغال العامة والاسكان
صيانة الجسور والمنشآت المائية الأخرى	الموازنة العامة	7,000	720	500	2,000	3,220	وزارة الاشغال العامة والاسكان
اعادة تأهيل أجزاء من الطريق الصحراوي عمان - العقبة	الموازنة العامة	6,000	1,800	0	5,000	6,800	وزارة الاشغال العامة والاسكان
توسعة جزء من طريق الشونة الشمالية/ الشونة الجنوبية - منطقة الكريمة	الموازنة العامة	6,000	1,600	2,000	2,000	5,600	وزارة الاشغال العامة والاسكان
جسر مدخل الكرك	الموازنة العامة	8,000	2,160	2,500	1,000	5,660	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تجهيز محطات صيانة نموذجية	الموازنة العامة	150	36	36	100	172	وزارة الاشغال العامة والاسكان
معدات وآليات ومواد لإنشاء الطرق - ضمن مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	الموازنة العامة	9,000	1,837	1,762	3,000	6,599	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع المشاريع المستمرة		102,910	19,041	18,298	36,200	73,539	
المجموع للسياسة		102,910	19,041	18,298	36,200	73,539	
ضبط الحمولات المحورية حسب الأنظمة لضمان سلامة الطرق							
المشاريع المستمرة							
مراقبة الحمولات المحورية على الطرق	الموازنة العامة	3,000	75	0	0	75	وزارة الاشغال العامة والاسكان

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
مجموع المشاريع المستمرة		3,000	0	0	75	75	
المجموع للسياسة		3,000	0	0	75	75	
توسيع نطاق الممرات التنموية ذات مردود تنموي واجتماعي واقتصادي وبيئي							
المشاريع المستمرة							
طريق المفرق/ اربد	الموازنة العامة	16,000	3,200	3,000	1,000	7,200	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق الطفيلة الدائري	الموازنة العامة	11,000	1,800	1,500	1,000	4,300	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق مطار الملكة علياء الدولي	الموازنة العامة	71,000	16,560	10,950	15,000	42,510	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق عمان الدائري	الموازنة العامة + قرض	157,000	10,640	18,500	18,000	47,140	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق اربد الدائري	الموازنة العامة	56,000	8,640	10,000	15,000	33,640	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع المشاريع المستمرة		311,000	40,840	43,950	50,000	134,790	
مشاريع جديدة							
طريق السلط الدائري	الموازنة العامة	10,000	0	0	2,000	2,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع مشاريع جديدة		10,000	0	0	2,000	2,000	
المجموع للسياسة		321,000	40,840	43,950	52,000	136,790	
ربط المحافظات والمراكز الحدودية والمواقع الاقتصادية (السياحية والصناعية) بشبكة من الطرق الرئيسية والثانوية							
المشاريع المستمرة							
طريق الهاشمية بلعما	الموازنة العامة	24,000	3,600	4,000	8,000	15,600	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق الحسا / الطفيلة - الجزء الرابع	الموازنة العامة	10,000	2,880	200	0	3,080	وزارة الاشغال العامة والاسكان
الطريق الواصل من الطريق الموازي بالعقبة إلى مركز حدود الدرة الجديد مروراً بالطريق الخلفي ومشروع طرق مركز حدود الدرة الجديد - الحزمة الأولى	الموازنة العامة	40,000	5,040	3,500	6,000	14,540	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق جامعة الحسين بن طلال و تحويلة معان	الموازنة العامة	800	480	300	0	780	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تحسين مدخل جامعة مؤتة	الموازنة العامة	3,000	1,600	0	0	1,600	وزارة الاشغال العامة والاسكان
انشاء طريق مادبا / جلول / المطار	الموازنة العامة	5,400	1,680	500	0	2,180	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق الزرقاء/ الأزرق	الموازنة العامة	10,000	720	0	10,000	10,720	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طرق الربط لمستشفى الزرقاء الجديد	الموازنة العامة	5,000	800	500	2,000	3,300	وزارة الاشغال العامة والاسكان
مجموع المشاريع المستمرة		98,200	16,800	9,000	26,000	51,800	
مشاريع جديدة							
تنفيذ طريق الزرقاء / بيرين	الموازنة العامة	4,000	0	0	2,000	2,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق سما الروسان/ سحم - النافذ اربد /بني كنانة	الموازنة العامة	4,450	360	0	2,000	2,360	وزارة الاشغال العامة والاسكان
توسعة وتحسين طريق الطفيلة / عيمة	الموازنة العامة	2,400	0	0	1,200	1,200	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق كثرنا / الاغوار	الموازنة العامة	5,000	0	0	2,000	2,000	وزارة الاشغال العامة والاسكان
طريق ربط اربد بلواء الكورة	الموازنة العامة	20,000	400	0	2,400	2,400	وزارة الاشغال العامة والاسكان

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة الاشغال العامة والاسكان	550	550	0	0	1,500	الموازنة العامة	توسعة وإعادة تأهيل الطريق الملوكي ضمن تنظيم عين البيضاء
وزارة الاشغال العامة والاسكان	2,500	2,500	0	0	17,000	الموازنة العامة	طريق السلط العارضة
وزارة الاشغال العامة والاسكان	4,000	4,000	0	0	10,000	الموازنة العامة	طريق المنشية / وقاص / الشونة الشمالية
وزارة الاشغال العامة والاسكان	3,000	3,000	0	0	25,000	الموازنة العامة	طريق الكرامة - مثلث الرامة
وزارة الاشغال العامة والاسكان	1,000	1,000	0	0	3,000	الموازنة العامة	طريق البشرية / الأزرق
وزارة الاشغال العامة والاسكان	1,500	1,500	0	0	3,000	الموازنة العامة	توسعة طريق المفرق - إرحابا
وزارة الاشغال العامة والاسكان	2,000	2,000	0	0	6,000	الموازنة العامة	نفق مدخل مدينة السلط
وزارة الاشغال العامة والاسكان	3,000	0	1,500	1,500	3,000	الموازنة العامة + منحة	دراسة الجدوى لطريق المفرق - الصفاوي - الحدود العراقية
	27,510	23,750	1,500	2,260	104,350		مجموع مشاريع جديدة
	79,310	49,750	10,500	19,060	202,550		المجموع للسياسة
ربط مواقع الإنتاج الزراعي بالطرق الرئيسية والفرعية عبر طرق زراعية							
المشاريع المستمرة							
وزارة الاشغال العامة والاسكان	8,660	4,000	2,500	2,160	26,000	الموازنة العامة	صيانة الطرق الثانوية والقروية
وزارة الاشغال العامة والاسكان	7,960	3,500	2,500	1,960	24,000	الموازنة العامة	إنشاء وتحسين الطرق الزراعية
وزارة الاشغال العامة والاسكان	8,500	4,000	2,500	2,000	24,000	الموازنة العامة	صيانة الطرق الزراعية
وزارة الاشغال العامة والاسكان	6,100	2,500	2,000	1,600	15,000	الموازنة العامة	إنشاء وتحسين الطرق الثانوية والقروية
	31,220	14,000	9,500	7,720	89,000		مجموع المشاريع المستمرة
	31,220	14,000	9,500	7,720	89,000		المجموع للسياسة
تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها							
المشاريع المستمرة							
وزارة الاشغال العامة والاسكان	720	0	0	720	50,000	الموازنة العامة	طريق الأزرق/ حدود العمري - بأربعة مسارب
	720	0	0	720	50,000		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة الاشغال العامة والاسكان	0	0	0	0	650,000	القطاع الخاص	طريق عمان الدائري - المرحلة الثانية والثانية
	0	0	0	0	650,000		مجموع مشاريع جديدة
	720	0	0	720	700,000		المجموع للسياسة
	370,470	173,450	89,848	107,172	1,514,160		المجموع للقطاع

ب. الأبنية الحكومية

تم إنشاء دائرة الأبنية الحكومية بهدف تأمين احتياجات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والسفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج من الأبنية التي تتلاءم مع متطلبات وطبيعة استخدامها بما في ذلك صيانة هذه الأبنية وإدامتها للغايات التي أنشئت أو تستعمل من أجلها، وقد عملت الدائرة خلال الفترة السابقة على متابعة تنفيذ حوالي (821) مشروع من مشاريع الأبنية الحكومية في كافة المحافظات وبكلفة إجمالية بلغت (601) مليون دينار وهذه المشاريع مقسمة حسب طبيعة استخدامها إلى (مدارس، مستشفيات، مراكز صحية، مباني قصور العدل ومحاكم، أندية ومراكز شبابية، مراكز حدودية ومشاريع أخرى). وستعمل الدائرة على متابعة التنفيذ والإشراف على مشاريع الأبنية الحكومية ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام 2011-2013 والتي تساهم في تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التحديات

- بالرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن قطاع الأبنية الحكومية لا يزال يعاني من جملة من التحديات أبرزها:
- وجود عدد كبير من المباني الحكومية المستأجرة.
 - عدم وجود قطع أراضي مناسبة، وارتفاع أسعارها.
 - عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة للأبنية الحكومية المملوكة والمستأجرة، ووصف للحالة الفنية للمباني القائمة.

الأهداف العامة

1. توفير مباني حكومية رائدة ذات هوية متميزة تلبي احتياجات المستخدمين والمستفيدين بفاعلية.
2. توفير مراكز حدودية تلبي احتياجات القادمين والمغادرين.

الأهداف المرحلية

1. زيادة أعداد المباني الحكومية ضمن المعايير الخدمية والاقتصادية.
2. إدامة المباني الحكومية بمنهجية مستدامة بالشراكة مع القطاع الخاص.
3. توفير قاعدة بيانات متكاملة للأبنية الحكومية.
4. زيادة أعداد المراكز الحدودية والمعايير لتقديم الخدمات ضمن المعايير الدولية.

السياسات

1. توفير مباني حكومية حديثة صديقة للبيئة وموفرة للطاقة تؤدي الغايات التي أنشأت من أجلها بفاعلية.
2. تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز الاستثمار في تنفيذ المشاريع.
3. التخلص من المباني الحكومية المستأجرة.
4. رفع مستوى الخدمات المقدمة في المراكز الحدودية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
زيادة أعداد المباني الحكومية ضمن المعايير الخدمية والاقتصادية										
نسبة المباني الحكومية المطابقة للمعايير التصميمية والموفرة للطاقة	-	-	-	-	-	7%	10%	15%	دائرة الأبنية الحكومية	الجمعية العلمية الملكية
نسبة المباني الحكومية التي تفي باحتياجات المستخدمين	-	-	-	25%	-	35%	40%	45%	دائرة الأبنية الحكومية	الوزارات والدوائر المختلفة
نسبة المباني الحكومية المملوكة	-	-	-	53%	-	57%	60%	63%	دائرة الأبنية الحكومية	الوزارات والدوائر المعنية
إدامة المباني الحكومية بمنهجية مستدامة بالشراكة مع القطاع الخاص										
عدد المباني الحكومية التي يتم إدامتها وإدارتها من خلال برامج الشراكة مع القطاع الخاص	-	-	-	-	-	2	5	10	القطاع الخاص	الهيئة التنفيذية للتخصيص
عدد المباني الحكومية المنفذة من خلال برامج الشراكة مع القطاع الخاص	-	-	-	-	-	2	6	10	دائرة الأبنية الحكومية	الهيئة التنفيذية للتخصيص
زيادة أعداد المراكز الحدودية والمعايير لتقديم الخدمات ضمن المعايير الدولية										
نسبة المراكز الحدودية والمعايير المطورة	-	-	-	30%	-	50%	60%	70%	دائرة الأبنية الحكومية	دائرة الجمارك الأردنية

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
توفير مباني حكومية حديثة صديقة للبيئة وموفرة للطاقة تؤدي الغايات التي امتثلت من أجلها بفاعلية							
المشاريع المستمرة							
إنشاء بنك معلومات لكافة الأبنية الحكومية	الموازنة العامة	1,000	200	40	500	740	دائرة الابنية الحكومية
(Facility Management) تطبيق نظام إدارة وإدامة الأبنية الحكومية	الموازنة العامة	21,100	1,100	90	10,000	11,190	دائرة الابنية الحكومية
مجموع المشاريع المستمرة		22,100	1,300	130	10,500	11,930	
المجموع للسياسة		22,100	1,300	130	10,500	11,930	
تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز الاستثمار في تنفيذ المشاريع							
مشاريع جديدة							
مسكن الأسر العفيفة - صيانة وتحديث	الموازنة العامة	3,000	1,000	900	1,000	2,900	دائرة الابنية الحكومية
انشاء قرى حضرية	الموازنة العامة	6,341	2,341	2,140	2,000	6,481	دائرة الابنية الحكومية
مجموع مشاريع جديدة		9,341	3,341	3,040	3,000	9,381	
المجموع للسياسة		9,341	3,341	3,040	3,000	9,381	
التخلص من المباني الحكومية المستأجرة							
المشاريع المستمرة							
البرنامج الوطني لإنشاء المباني الحكومية	الموازنة العامة	37,500	9,300	13,000	10,500	32,800	وزارة المالية
مجموع المشاريع المستمرة		37,500	9,300	13,000	10,500	32,800	
مشاريع جديدة							

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
دائرة الابنية الحكومية	2,000	2,000	0	0	3,000	الموازنة العامة	إنشاء مباني لدائرة الابنية الحكومية في المركز والمحافظات الكبرى
	2,000	2,000	0	0	3,000		مجموع مشاريع جديدة
	34,800	12,500	13,000	9,300	40,500		المجموع للسياسة
رفع مستوى الخدمات المقدمة في المراكز الحدودية							
المشاريع المستمرة							
دائرة الابنية الحكومية	21,520	5,000	7,760	8,760	23,760	الموازنة العامة	انشاء وصيانة وإدامة المراكز الحدودية
	21,520	5,000	7,760	8,760	23,760		مجموع المشاريع المستمرة
	21,520	5,000	7,760	8,760	23,760		المجموع للسياسة
	77,631	31,000	23,930	22,701	95,701		المجموع للقطاع

ثالثاً: قطاع الإسكان

يعتبر قطاع الإسكان من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأردني إذ بلغت الأبنية السكنية في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2008 حوالي (40%)، كما يساهم بشكل رئيس في توفير السكن اللائق لكافة الفئات من المواطنين. ويمتاز المخزون السكني بمستواه الجيد فلم تتجاوز نسبة المساكن المبنية من المواد المؤقتة (0.2%)، ولم يتجاوز معدل الاكتظاظ (1.4) فرد/غرفة. ويرتفع نصيب الفرد من مساحة المسكن إلى (20م²)، مقارنة مع المتوسط العالمي والبالغ 13م². كما ترتفع نسبة المساكن المأهولة والمرتبطة بشبكة المياه والكهرباء والمجاري إلى (97.2%، 99.8%، 58.9%) على التوالي.

تشير تقديرات الحاجة السكنية في المملكة والناجمة عن النمو السكاني وتشكيل الأسر الجديدة وتخفيف معدلات الاكتظاظ في المساكن واستبدال المساكن الهامشية والتآكل السنوي للمساكن المقبولة للفترة 2010-2013 إلى أن متوسط الحاجة السنوية تقدر ب (33) ألف وحدة سكنية، ثلثي هذه الحاجة لشرائح ذوي الدخل المحدود والمتدني والفقراء، والجدول التالي يبين تقديرات الحاجة السكنية للفترة 2010-2013 موزعة على المحافظات:

المحافظة	السنوات				المعدل السنوي
	2010	2011	2012	2013	
العاصمة/عمان	12681	12788	12892	12996	12839
البلقاء	2329	2344	2360	2376	2352
الزرقاء	4812	4847	4881	4915	4864
مادبا	780	785	791	797	788
اريد	5710	5751	5992	6233	5922
المفرق	1554	1563	1574	1585	1569
جرش	972	978	984	990	981
عجلون	772	776	781	786	779
الكرك	1151	1159	1167	1175	1163
الطفيلة	447	450	454	458	452
معان	672	676	681	686	679
العقبة	765	770	775	780	773
المجموع	32,645	32,887	33,332	33,777	33,160

ويتميز قطاع الإسكان في الأردن بأنه نشاط يغلب عليه مساهمة القطاع الخاص ونشاط فردي بالدرجة الأولى، كما يلعب القطاع العام دوراً هاماً في تلبية الحاجة السكنية لبعض فئات المواطنين والموظفين، إذ يشرف على هذا القطاع وينظمه المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وتساهم في ازدهاره العديد من الجهات مثل مؤسسة الإسكان العسكري التي تأسست عام 1969، وجمعيات الإسكان التعاونية المنتشرة في مختلف محافظات المملكة، والصناديق الإسكانية للوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقراضية. أما القطاع الخاص المنظم فيساهم في توفير السكن لبعض فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المرتفع والمتوسط.

ويمكن تقسيم مساهمة الجهات المعنية والعاملين في مجال الإنتاج من الشقق السكنية على النحو التالي:

1. نشاط المالك البناء (البناء الفردي) يشكل إنتاجه 71.2% من مجمل الإنتاج السكني.
 2. القطاع الخاص المنظم من الشركات والمؤسسات الاستثمارية التي تستثمر في قطاع الإسكان من خلال إنتاج المشاريع السكنية، ويشكل إنتاجها 26.5% من مجمل الإنتاج.
 3. جمعيات الإسكان التعاونية ويبلغ إنتاجها حوالي 0.04% من مجمل الإنتاج.
 4. الجهات المشاركة في الإنتاج من القطاع العام تشكل مساهمتها 2.26% من مجمل الإنتاج.
- ومن الجدير بالذكر أن إنتاج القطاع العام من قسائم الأراضي المخدومة لم يدخل ضمن النسب المشار إليها أعلاه، حيث أنها تشكل وسيلة لتمكين المواطنين من الوصول إلى السكن والبناء ضمن قدراتهم، ويحتسب من ضمن نشاط البناء الفردي.
- والجدول التالي يبين عدد الرخص والمساحات المرخصة والكلفة للأبنية السكنية الجديدة للفترة 2006 - 2009:

المؤشر	2006	2007	2009
عدد الوحدات السكنية المرخصة	37719	30146	23658
عدد رخص الأبنية السكنية	12623	10191	10677
المساحة الكلية للأبنية السكنية (بالألف متر مربع)	6696	5210	4214
الكلفة التقديرية للأبنية السكنية (بالألف دينار)	779,098	588,106	636,135

وقد شهد قطاع الإسكان العديد من الإنجازات خلال الأعوام (2007 - 2009) من أبرزها:

1. تنفيذ ما يزيد عن (4000) وحدة سكنية كإنتاج مباشر من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مختلف مناطق المملكة.
2. توقيع (52) اتفاقية شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع إسكانية، ينتج عنها ما يقارب (12) ألف شقة سكنية وحوالي (10) آلاف قسيمة أرض مخدومة، نفذ منها حوالي (2030) شقة وحوالي (5670) قسيمة أرض مخدومة. إضافة إلى اتفاقيتين لإنشاء مدينتين سكنيتين (مدينة المجد وأهل العزم)، و (14) اتفاقية لتنفيذ مشاريع المبادرة الملكية للإسكان.
3. حصول ما يقارب من (1000) موظف حكومي على قروض إسكانية مدعومة من البنوك والمؤسسات المالية لإنشاء أو شراء أو صيانة مساكنهم.
4. إطلاق المبادرة الملكية للإسكان "سكن كريم لعيش كريم" والمتضمنة تمكين (100) ألف مواطن من الحصول على السكن الملائم خلال (5) سنوات 2009-2013، حيث يتم تنفيذها من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى وتتضمن محورين أساسيين هما:

المحور الأول: توفير شقق سكنية للمستفيدين بأسعار مدعومة، وحسب الآليات التالية:

- بناء تجمعات سكنية متكاملة الخدمات بالتعاقد مع المستثمرين في قطاع الإسكان: حيث تم التوصل إلى مذكرة تفاهم مع جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان لتنفيذ تجمعات سكنية بما يقارب من (8500) شقة سكنية ضمن (11) موقعا في خمس محافظات هي عمان والزرقاء واربد ومادبا والعقبة، على أراضي تملكها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري مزودة بكافة خدمات البنية التحتية.
- تم شراء (256) شقة سكنية في مشروع مدينة خادم الحرمين الشريفين في مدينة الزرقاء، و(68) شقة من مشروع الزهور ضمن محافظة العاصمة. إضافة إلى التعاقد للاستفادة من مشروع الفردوس في مدينة عمان والمؤلف من (364) شقة

سكنية ضمن مرحلتين، حيث تم توجيه المستفيدين المؤهلين لهذا المشروع وإعطائهم كافة التسهيلات أسوة بمشاريع المبادرة المنفذة.

المحور الثاني: تقديم قطع أراضي مخدمة للمستفيدين بالإضافة إلى منحهم دعم مالي مباشر:

- منح المؤهلين قطع أراضي مخدمة، حيث تم البدء بتنفيذ (23) مشروعاً في مختلف مدن المملكة تتضمن حوالي (3400) قطعة أرض مخدمة، تم الانتهاء من (10) مشاريع وتوزيعها على المواطنين حتى نهاية عام 2009.

المرحلة الثانية وتتضمن محورين أساسيين هما:

المحور الأول: إنشاء مدن سكنية متكاملة الخدمات ضمن المدن الرئيسية في المملكة بمعدل مدينة سكنية سنوياً تخدم 20 ألف أسرة أردنية.

المحور الثاني: تقديم قطع أراضي مخدمة في مختلف ألوية المملكة، حيث من المتوقع تنفيذ حوالي 40 مشروعاً في مراكز الألوية والمحافظات البعيدة خلال فترة الخطة 2011-2013 لخدمة ما يزيد عن 20 ألف أسرة.

التحديات

- وبالرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن قطاع الإسكان لا يزال يعاني من جملة من التحديات أهمها:
- محدودية دخل المواطنين ورغبة نسبة مرتفعة منهم في الحصول على تمويل ميسر.
- ارتفاع تكاليف توفير المساكن من حيث أسعار المواد الإنشائية، والأراضي السكنية، وكلف إيصال خدمات البنية التحتية.
- محدودية المعلومات الشاملة المتوفرة عن قطاع الإسكان.
- نقص المعروض من قطع الأراضي السكنية صغيرة المساحة والمخدمة والملائمة لذوي الدخل المتدنية والمحدودة.

الأهداف العامة

1. توفير السكن الملائم للمواطنين في كافة مناطق المملكة.

الأهداف المرحلية

1. تعزيز إنتاجية القطاع لتلبية الاحتياجات السكنية في الأردن.
2. إدارة وتنظيم قطاع الإسكان في الأردن.
3. توفير قاعدة بيانات متكاملة حول قطاع الإسكان.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعزيز إنتاجية القطاع لتلبية الاحتياجات السكنية في الأردن										
عدد الأسر المستفيدة سنوياً من المبادرة الملكية	-	-	-	1,200	1,145	20,000	20,000	20,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص، البلديات، البنوك والمؤسسات المالية

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
مساحة الأراضي السكنية المطلوبة سنويا للمدن السكنية والمشاريع الجديدة (دونم)	1,000	1,063	326	1,000	450	3,000	3,000	3,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	وزارة الزراعة دائرة الأراضي والمساحة
إدارة وتنظيم قطاع الإسكان في الأردن										
عدد القسائم السكنية الاستثمارية المنتجة سنويا بالشراكة مع القطاع الخاص	966	3,256	650	1,000	260	1,000	1,000	1,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص، البلديات، البنوك والمؤسسات المالية
نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة	%20	%20	%20	%22	%25	%30	%35	%40	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دائرة الإحصاءات العامة
توفير قاعدة بيانات متكاملة حول قطاع الإسكان										
عدد التقارير المنشورة حول أحدث المؤشرات الإسكانية في الأردن	-	-	-	2	3	4	5	6	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دائرة الإحصاءات العامة
عدد التشريعات الصادرة النازمة لقطاع الإسكان	-	-	-	-	-	2	1	1	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الشؤون البلدية، ديوان التشريع

السياسات

1. توفير السكن الملائم للشريحة المستهدفة من خلال تنفيذ المبادرة الملكية للإسكان
2. تعزيز إنتاجية القطاع لتلبية الاحتياجات السكنية في الأردن بالشراكة مع القطاع الخاص.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
توفير السكن الملائم للشريحة المستهدفة من خلال تنفيذ المبادرة الملكية للإسكان										
عدد الشقق السكنية المنتجة سنويا (المبادرة الملكية)	-	-	-	400	7,382	-	-	-	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص، البلديات، البنوك والمؤسسات المالية
عدد القسائم السكنية المنتجة سنويا (المبادرة الملكية)	-	-	-	1,000	843	5,000	10,000	10,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص، البلديات
عدد قسائم أراضي الخزينة المفوضة للمواطنين - دونم	-	-	1,700	2,000	1,600	2,000	2,000	2,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دائرة الأراضي والمساحة

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد المدن السكنية الجديدة	-	-	-	-	-	1	0	1	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص وزارة المالية، البلديات
عدد الوحدات السكنية المنتجة سنوياً ضمن المدن السكنية متكاملة الخدمات	-	-	-	-	-	-	5,000	10,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص وزارة المالية، البلديات
تعزيز إنتاجية القطاع لتلبية الاحتياجات السكنية في الأردن بالشراكة مع القطاع الخاص.										
نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية.	17%	20%	24%	28%	32%	33%	37%	40%	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	القطاع الخاص، البلديات
عدد اتفاقيات الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص	50	52	52	66	66	70	75	80	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	وزارة الشؤون البلدية، جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص
عدد الوحدات السكنية المنتجة سنوياً بالشراكة مع القطاع الخاص	966	3,256	650	1,000	620	1,000	1,000	1,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص
نسبة المستثمرين في قطاع الإسكان المصنفين لدى المؤسسة العامة للإسكان إلى مجموع المستثمرين	-	-	-	-	-	20%	40%	60%	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	جمعيات الإسكان التعاونية، وزارة الشؤون البلدية، جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
توفير السكن الملائم للشريحة المستهدفة من المواطنين							
المشاريع المستمرة							
توفير أراضي بمساحات كبيرة داخل حدود البلديات للتجمعات السكنية والمشاريع المستقبلية	وحدات حكومية	30,000	169	0	11,000	11,169	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
استكمال تنفيذ (3) مشاريع بنية تحتية / مؤسسة	وحدات حكومية	3,884	1,326	0	0	1,326	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
مشروع شقق الرمثا - 27 شقة	وحدات حكومية	1,100	0	0	550	550	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
استكمال تنفيذ (56) شقة سكنية / مطل الشوبك	الموازنة العامة	1,600	1,280	0	0	1,280	وزارة الاشغال العامة والاسكان
تنفيذ (17) مشروع قسائم أراضي مخدومة / مؤسسة	وحدات حكومية	16,070	0	2,320	6,920	9,240	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
مجموع المشاريع المستمرة		52,654	2,775	2,320	18,470	23,565	
مشاريع جديدة							
تنفيذ مشاريع قطع اراضي مخدومة / مبادرة	وحدات حكومية	180	130	50	0	180	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	15,000	15,000	0	0	35,000	وحدات حكومية	شراء وتطوير اراضي وتوفير البنية التحتية - مبادرة
	15,180	15,000	50	130	35,180		مجموع مشاريع جديدة
	38,745	33,470	2,370	2,905	87,834		المجموع للسياسة
تعزيز إنتاجية القطاع لتلبية الاحتياجات السكنية في الأردن بالشراكة مع القطاع الخاص.							
مشاريع جديدة							
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	14,250	5,250	4,500	4,500	19,500	وحدات حكومية	مشاريع تجمعات سكنية و أراضي مخدومة بالشراكة مع القطاع الخاص
	14,250	5,250	4,500	4,500	19,500		مجموع مشاريع جديدة
	14,250	5,250	4,500	4,500	19,500		المجموع للسياسة
	52,995	38,720	6,870	7,405	107,334		المجموع للقطاع

رابعاً: قطاع المياه والصرف الصحي

يعتبر الأردن من أفقر دول العالم في من حيث وفرة المصادر المائية حيث يصنف رابع أفقر دولة في هذا المجال، حيث يعاني شحاً في المصادر المتاحة من المياه، ويعتمد الأردن في تلبية طلباته من المياه على مياه الأمطار لتغذية المياه السطحية والجوفية على حد سواء، وقد أدت الزيادة في عدد السكان والنمو الاقتصادي والزراعي إلى زيادة الطلب على المياه، إذ ارتفع التزويد المائي لمختلف القطاعات من (801) مليون م³ في عام 1999 ليصل إلى (936) مليون م³ في عام 2008. بينما وصلت حصيلة الموارد المائية (778) مليون متر مكعب عام 2008، والتي ينبغي تطويرها وتنميتها لتصل إلى (1662) مليون متر مكعب بحلول العام 2022. كذلك بلغ حجم الطلب على المياه (1526) مليون متر مكعب عام 2008، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه ليصل إلى (1673) مليون متر مكعب بحلول العام 2022.

وتغطي شبكات المياه كافة مناطق المملكة حيث وصلت نسبة المخدومين بشبكات التزويد المائي حوالي 98% عام 2008، وتستحوذ مياه الري على 71% من الطلب على المياه 2008 و 64% من التزويد المائي في نفس العام، بينما تستحوذ استخدامات المياه للغايات البلدية 30%، والصناعية 5%، والسياحية 1%.

وتولي المؤسسات العاملة في قطاع المياه أهمية قصوى لنوعية المياه نظراً للآثار المترتبة على الصحة والبيئة، حيث تغطي البرامج الرقابية الروتينية (جغرافياً وديموغرافياً) 100% من متطلبات المواصفات الأردنية النافذة لمياه الشرب، كما يتم تغطية ما يقارب 94% من الفحوصات الكيميائية المطلوبة في المواصفات الأردنية القياسية لمياه الشرب رقم 286 لعام 2008، بالإضافة إلى تغطية 95% من المتغيرات الكيميائية والبيولوجية في المياه العادمة الخارجة من المصانع لمتطلبات المواصفة 893 لعام 2006، يتم تغطية 93% من المتغيرات الكيميائية والبيولوجية المطلوبة في تعليمات الربط على الصرف الصحي، إضافة إلى تغطية 100% من الفحوصات المطلوبة في المواصفات الأردنية للمعايير الميكروبيولوجية والإشعاعية.

ونتيجة لشح المياه فإنه يتم استغلال المياه الجوفية بحوالي 130% من معدل الضخ الآمن منها، وهناك المئات من الآبار المستغلة بشكل غير قانوني مما نتج عنه عجز في المياه الجوفية وصل إلى (167) مليون متر مكعب في العام 2008.

وقد حرصت الحكومة على إقامة عدد من السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتراكية بهدف زيادة المخزون المائي، حيث تم إنشاء (10) سدود في الأردن ويبلغ إجمالي الطاقة التخزينية لهذه السدود حوالي (325) مليون م³. وتجدر الإشارة بأن هناك (20) سداً صحراوياً بسعة تخزينية حوالي (33) مليون م³ وتتنوع في مختلف مناطق المملكة الصحراوية. ويوجد إمكانية لزيادة السعة التخزينية من خلال إنشاء المزيد من السدود الصحراوية و البرك و الحفائر.

أما موضوع الصرف الصحي فقد تم إيلاؤه أهمية قصوى بتوفير خدمات الصرف الصحي للمواطنين، حيث أن معظم المدن الرئيسية والتجمعات الكبيرة مزودة بشبكات صرف صحي ضمن المعايير والمواصفات القياسية، حيث وصلت نسبة المنازل المخدومة بشبكة الصرف الصحي إلى 64% عام 2009، وبلغ عدد محطات تنقية مياه الصرف الصحي (23) محطة في المملكة عام 2009، ووصلت كمية مياه الصرف الصحي المتدفقة إلى محطات التنقية حوالي (114.7) مليون متر مكعب عام 2009، كما نتج عن هذه المحطات حوالي (110) مليون متر مكعب من المياه المعالجة (المستصلحة) يستغل حوالي 93% منها لأغراض الزراعة سواء المقيدة (بمفردها بدون خلط) أو غير المقيدة (بعد خلطها بمياه عذبة) والأغراض الصناعية.

وقد تم تحقيق العديد من الانجازات في قطاع المياه والصرف الصحي وعلى مختلف المستويات حيث تم إعداد سياسة إدارة الطلب على المياه في العام 2008 ، والتي تهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر المياه والحد من هدرها وتشجيع كفاءة استخدامها والمحافظة عليها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة. وتتضمن السياسة جزئين: إدارة الطلب على المياه في القطاع المنزلي والمؤسسي والسياحي والصناعي، وإدارة الطلب على المياه في قطاع الزراعة المروية.

وعلى صعيد إشراك القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه تم إنشاء شركة مياه الأردن " مياها" مسؤولة عن إدارة خدمات المياه والصرف الصحي في محافظة العاصمة حيث باشرت عملها في مطلع عام 2007. كما تم تطبيق برنامج دعم إدارة التشغيل والمشاركين في إدارة مياه محافظة مادبا بمشاركة القطاع الخاص المحلي حيث تم توقيع وتنفيذ عقد لمدة ثلاثة سنوات نتج عنه تحسين في قيمة التحصيلات إضافة إلى استكمال إنشاء محطة تنقية الخربة السمراء والبدء بتشغيلها على نظام BOT. بالإضافة إلى إنشاء وحدة مراقبة قطاع المياه (Water Sector Audit Unit) .

وفي ضوء الشراكة مع القطاع الخاص لإدارة مرافق مياه الري، قامت سلطة وادي الأردن بالتعاقد مع ست جمعيات لمستخدمي المياه في وادي الأردن لإدارة عملية توزيع المياه بين المزارعين الأعضاء بالجمعيات، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى عشر جمعيات خلال العام 2010.

أما على مستوى المشاريع الإستراتيجية لقطاع المياه، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروع سد الوحدة بطاقة استيعابية تقدر بـ (110) مليون متر مكعب، وتم تنفيذ وتشغيل محطة تنقية الخربة السمراء، وتنفيذ مشروع الزاره ماعين والبدء بتشغيل المشروع من خلال القطاع الخاص. كما تم البدء بتنفيذ مشروع جر مياه الديسي إلى عمان والبدء بأعداد دراسات مشروع ربط البحر الأحمر - البحر الميت ، بعد أن تم توفير التمويل اللازم للدراسات من قبل الجهات الدولية المانحة (دراسات الجدوى، والتقييم البيئي الاجتماعي).

أما على صعيد الصرف الصحي فقد تم الانتهاء من إنشاء وتجهيز وتطوير وتوسعة العديد من محطات التنقية وتنفيذ محطات رفع وخطوط ناقلية وتمديد شبكات صرف صحي، كما تم الانتهاء من إعداد التصاميم والدراسات وبدء التنفيذ للعديد من المشاريع الجديدة كمشروع صرف صحي جنوب عمان، ومشروع صرف صحي ناعور، ومشروع صرف صحي اربد الكبرى.

التحديات

بالرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن القطاع لا يزال يعاني العديد من التحديات والتي يمكن تصنيفها كتحديات للمصادر المائية، و التزويد المائي وخدمات الصرف الصحي و المالية، والمؤسسية كالتالي:

المصادر المائية:

- محدودية المصادر المائية المتجددة .
- الضخ الجائر للمخزون الاستراتيجي من المياه
- تأمين الحقوق المائية للمملكة في مصادر المياه المشتركة

التزويد المائي:

- اتساع لفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منها
- تدني حصة الفرد من المصادر المائية المتجددة إلى اقل من 15% من حد الفقر المائي العالمي
- ضعف أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي
- تستحوذ مياه الري 71% من الطلب على المياه، و 64% من التزويد المائي
- ارتفاع نسبة الفاقد من المياه

خدمات الصرف الصحي:

- محدودية قدرة محطات التنقية ومحطات الرفع على معالجة ونقل مياه الصرف الصحي كما ونوعاً
- التوسع السكاني والعمراني وزيادة الطلب على خدمات الصرف الصحي.
- عدم كفاية وكفاءة شبكات الصرف الصحي

التحديات المؤسسية والمالية:

- إعداد وتفعيل قانون وتشريعات المياه
- إعادة هيكلة المؤسسات العاملة في قطاع المياه
- القدرة على الاحتفاظ واستقطاب الكفاءات العاملة في القطاع، لعدم ملائمة الرواتب للفرص المتوفرة في الأسواق المحلية والخارجية
- تعرفه مياه الشرب، وعدم القدرة على استعادة الكلفة التشغيلية والرأسمالية
- هامش كلفة مياه الري عال في حين أن تعرفه مياه الري منخفضة جداً
- ارتفاع كلفة المشاريع الرأسمالية وعدم القدرة على تأمين التمويل اللازم للاستثمار في مشاريع قطاع المياه

الأهداف العامة

1. تأمين المياه المنزلية للمواطنين بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة
2. تأمين المياه لكافة القطاعات بكميات كافية وبأسعار مناسبة لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
3. تعظيم الاستفادة من المصادر المائية المتاحة
4. شمول كافة مدن المملكة والقرى والتجمعات السكانية بخدمات الصرف الصحي.

الأهداف المرحلية

1. البحث عن مصادر مائية جديدة
2. زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي
3. تخفيض الاستغلال الجائر للمياه الجوفية، للعمل على ديمومتها
4. تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد من المياه
5. استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع
6. تحسين نوعية مياه الشرب والري
7. شمول مناطق جديدة بالصرف الصحي

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
البحث عن مصادر مائية جديدة										
التزويد السنوي من المياه (مليون م ³)	286	306	312	313	327	330	340	350	سلطة وادي الأردن	وزارة الداخلية
زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
السعة التخزينية للسدود (مليون م ³)	215	215	325	325	327	326	326	326	سلطة وادي الأردن	—
تخفيض الاستغلال الجائر للمياه الجوفية، للعمل على ديمومتها										
كمية العجز في المياه الجوفية (مليون م ³)	161-	173-	167-	167-	167-	155-	150-	150-	سلطة وادي الأردن	—
تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد من المياه										
نسبة فاقد المياه الكلي من خلال شبكات التوزيع	%44.80	%42.20	%43.88	%44.80	%43	%41	%39	%37	سلطة وادي الأردن	—
كفاءة توزيع مياه الري	%80	%80	%84	%84	%85	%86	%87	%87	سلطة وادي الأردن	—
استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع										
نسبة المياه العادمة المعالجة التي يعاد استغلالها	%90	%94	%93	%93	%94	%95	%96	%96	سلطة المياه	وزارة الزراعة
تحسين نوعية مياه الشرب والري										
نسبة مطابقة فحوصات نوعية المياه إلى العدد الكلي من العينات	%98.50	%98.50	%98.50	%98.50	%98	%98.50	%98.50	%98.50	سلطة المياه	مؤسسة المواصفات والمقاييس
عدد شبكات الفلاتر التي يتم تركيبها على مخارج قناة الملك عبدالله	4	4	4	4	4	8	8	8	سلطة وادي الأردن	—
شمول مناطق جديدة بالصرف الصحي										
نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي	%60	%62	%63	%64	%64	%67	%68	%69	سلطة المياه	—

السياسات

1. تطوير وجلب مصادر مياه جديدة
2. رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية
3. التوسع بخدمات الصرف الصحي
4. تحسين البيئة الاستثمارية للشاطئ الشرقي للبحر الميت والأغوار
5. التوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير وجلب مصادر مياه جديدة										
حصة الفرد من المياه المزودة (لتر/يوم/الفرد)	100	90	81	80	83	83	89	93	سلطة المياه	—
نسبة مساهمة المياه غير التقليدية من المصادر المتاحة	%10	%11	%12	%12.20	%12.20	%12.60	%13.1	%13.50	سلطة المياه	—
نسبة فاقد المياه الكلي	%44.80	%42.20	%43.88	%44.80	%43	%41	%39	%37	سلطة المياه	—
رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة الفاقد من شبكات الري	%20	%20	%16	%16	%15	%14	%13	%13	سلطة وادي الأردن	—
نسبة مشاركة المزارعين في إدارة مياه الري	%40	%50	%60	%60	%75	%75	%80	%85	سلطة وادي الأردن	المؤسسة التعاونية
التوسع بخدمات الصرف الصحي										
نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي	%60	%62	%63	%64	%65	%67	%68	%69	سلطة المياه	—
عدد شكاوي الصرف الصحي / 1000 مشترك	137	125	120	115	116	109	100	85	سلطة المياه	شركات المياه
درجة رضى متلقي الخدمة	%69	%71	%72	%73	%74	%75	%76	%78	سلطة المياه	شركات المياه
التوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص										
عدد شركات المياه الحكومية/ الخاصة	1	2	2	2	3	4	4	4	سلطة المياه	
عدد عقود مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه	1	2	2	2	5	6	6	7	سلطة المياه	
عدد عقود مشاركة القطاع الخاص في تطوير وجلب مصادر مائية جديدة	1	1	2	2	2	3	3	3	سلطة المياه	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تطوير وجلب مصادر مياه جديدة							
المشاريع المستمرة							
انشاء أبنية وملحقاتها للراصدين	الموازنة العامة	150	50	20	20	90	وزارة المياه والري
تشغيل وتجهيز مصادر مياه	وحدات حكومية	650	200	200	250	650	سلطة المياه
اعادة تأهيل محطات القياس والجريان السطحي	الموازنة العامة	120	40	30	30	100	وزارة المياه والري
تشغيل وصيانة الخطوط الناقلة	الموازنة العامة	3,080	950	920	1,180	3,050	سلطة وادي الاردن
التنمية المتكاملة لتطوير منطقة وادي عربة	الموازنة العامة + قرض	12,695	6,202	0	1,139	7,341	سلطة وادي الاردن
انشاء محطات قياس كمية ونوعية مياه حوض اليرموك	الموازنة العامة	341	70	0	0	70	سلطة وادي الاردن
تشغيل وصيانة وإدامة السدود	الموازنة العامة	4,555	1,535	1,230	1,720	4,485	سلطة وادي الاردن
حمايات وادي الزرقاء ماعين	الموازنة العامة	520	250	220	0	470	سلطة وادي الاردن
دراسة الحصاد المائي	الموازنة العامة	1,000	200	150	200	550	وزارة المياه والري
دراسة ادارة مصادر المياه الجوفية العميقة	الموازنة العامة	240	80	51	50	181	وزارة المياه والري
إنشاء خزانات ومحطات الضخ والخطوط في محافظات الوسط والجنوب	وحدات حكومية	3,030	150	200	250	600	سلطة المياه
تشغيل وصيانة وإدامة قناة الملك عبدالله	الموازنة العامة	11,000	3,000	4,200	3,050	10,250	سلطة وادي الاردن
تسييج قناة الملك عبدالله	الموازنة العامة	1,400	500	350	500	1,350	سلطة وادي الاردن
جر مياه الديسي	الموازنة العامة + القطاع الخاص	670,240	42,165	22,690	3,720	68,575	وزارة المياه والري

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
مشروع تطوير البحر الأحمر الأردني - استشارات فنية - المشروع وطني ويعتمد على تمويل الحكومة في حال تمت الإحالة على القطاع الخاص	الموازنة العامة + القطاع الخاص	13,000	4,000	2,400	5,000	11,400	وزارة المياه والري
مشروع حفر آبار جديدة و تطوير الآبار الحالية	وحدات حكومية	6,550	350	0	850	1,200	سلطة المياه
مشروع الشحن الجوفي في وادي البطم في حوض الأزرق	الموازنة العامة	1,500	400	0	500	900	وزارة المياه والري
تشغيل وصيانة و تحلية محطات المياه	وحدات حكومية	1,600	480	480	480	1,440	سلطة المياه
دراسات استكشاف الطبقات العميقة	الموازنة العامة	2,000	400	300	400	1,100	وزارة المياه والري
دراسات مصادر المياه - متنوعه - منتدى المياه - مذكرة تفاهم مع الأمن العام - المشروع الوطني	الموازنة العامة	390	150	287	300	737	وزارة المياه والري
إنشاء الحفائر والبرك الصحراوية	الموازنة العامة	1,050	0	0	500	500	سلطة وادي الاردن
انشاء خزانات مياه جديدة في العقبة	وحدات حكومية	300	100	100	100	300	شركة مياه العقبة
التوعية العامة من اجل العمل في مجالات المياه والطاقة والبيئة	منحة USAID	1,150	125	125	125	375	وزارة المياه والري
المشاريع الخاصة بوحدة BOT	وحدات حكومية	36,700	11,200	0	13,000	24,200	سلطة المياه
إنشاء خزانات و إعادة تأهيل محطات ضخ المياه المعالجة وتحلية مصادر المياه في محافظات الشمال	وحدات حكومية	1,570	400	0	400	800	شركة مياه اليرموك
تطوير و تأهيل محطات المياه و الكلورين	وحدات حكومية	765	150	150	175	475	سلطة المياه
صيانة وتنظيف آبار الرصد المائي والمراقبة	الموازنة العامة	150	50	10	21	81	وزارة المياه والري
انشاء خزانات ومحطات المياه	وحدات حكومية	210	70	79	70	219	شركة مياه اليرموك
معالجة وتحلية مصادر المياه في الشمال	وحدات حكومية	1,050	300	300	400	1,000	شركة مياه اليرموك
تأهيل وتغليف الآبار	وحدات حكومية	225	75	70	75	220	شركة مياه الاردن - ميها
انشاء أحواض تجفيف - العاصمة	وحدات حكومية	756	756	275	0	1,031	شركة مياه الاردن - ميها
صيانة أحواض الترسيب والتجفيف - الشمال	وحدات حكومية	180	60	60	60	180	شركة مياه اليرموك
اعادة تأهيل الآبار والخزانات والشبكات	وحدات حكومية	470	120	0	0	120	شركة مياه العقبة
حفر آبار لمراقبة الأحواض الجوفية	الموازنة العامة	240	80	90	100	270	وزارة المياه والري
مجموع المشاريع المستمرة							
مشاريع جديدة							
تحديث أنظمة الضخ بمحطات المياه	وحدات حكومية	150	50	150	50	250	شركة مياه العقبة
حفر آبار في مناطق متفرقة لتعزيز إنتاجية المياه	وحدات حكومية	1,600	600	200	500	1,300	شركة مياه العقبة
ربط محطات و آبار وادي عربة والقيورة بنظام سكاذا	وحدات حكومية	130	50	0	50	100	شركة مياه العقبة
مشروع ري سيل الزرقاء الخربة السمرا	وحدات حكومية	5,390	0	400	3,130	3,530	سلطة وادي الاردن
ربط ناقل سد الملك طلال مع الوحدات الزراعية في القرن	الموازنة العامة	300	0	0	300	300	سلطة وادي الاردن
انشاء حفائر و آبار مختلفة	الموازنة العامة	2,355	820	180	1,205	2,205	سلطة وادي الاردن
سد وادي ابن حماد	الموازنة العامة	26,250	520	0	4,800	5,320	سلطة وادي الاردن
تاهيل الأغوار الشمالية والوسطى	الموازنة العامة	3,200	450	400	565	1,415	سلطة وادي الاردن

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
سلطة المياه	200	100	100	0	100	بحاجة لتمويل	توريد وتركيب و تشغيل محطة تحلية أبار الصبيحي / البلقاء
سلطة وادي الاردن	14,900	7,400	4,000	3,500	21,954	الموازنة العامة	سد كفرنجة
وزارة المياه والري	165	70	70	25	600	الموازنة العامة	مشروع نظام الاستسعار عن بعد لإدارة مصادر المياه
سلطة وادي الاردن	5,000	5,000	0	0	24,080	الموازنة العامة	تعلية سد الوالة
سلطة المياه	11,000	7,000	3,000	1,000	20,000	منحة	مشروع استغلال مياه أبار حسيبان
شركة مياه العقبة	2,450	0	1,600	850	1,700	وحدات حكومية	تعزيز منظومة الإنتاج والنقل من الديسة الى العقبة
سلطة وادي الاردن	0	0	0	0	1,100	الموازنة العامة	حماية محطة ضخ الموجب
سلطة وادي الاردن	3,560	3,560	0	0	4,620	الموازنة العامة	انشاء محطة ضخ وخزان و ناقل لمشروع نقل مياه سد الملك طلال الى الاغوار الشمالية
سلطة وادي الاردن	0	0	0	0	200	الموازنة العامة	دراسات تحسين نوعية مياه سد الملك طلال في تلال الذهب
سلطة وادي الاردن	1,600	1,600	0	0	3,350	الموازنة العامة	تاهيل المآخذ الرئيسية ومحطات ضخ وشبكات ري - مشروع التمديد 18 كم
سلطة وادي الاردن	850	850	0	0	1,270	الموازنة العامة	نقل مياه فيفا وخنيصرة الى البوتاس وخزان كاسر الضغط لنقل وادي الكرك
سلطة وادي الاردن	3,910	2,660	700	550	6,570	الموازنة العامة	تاهيل مشروع ري الأغوار الجنوبية - المرحلة الأولى
سلطة وادي الاردن	2,750	1,920	800	30	2,450	الموازنة العامة	مشروع إعادة تأهيل مشروع ري حسيبان الكفرين - المرحلة الأولى
سلطة وادي الاردن	30	0	0	30	3,100	الموازنة العامة	مشروع إعادة تأهيل مشروع ري حسيبان الكفرين - المرحلة الثانية
سلطة وادي الاردن	0	0	0	0	4,100	الموازنة العامة	مشروع إعادة تأهيل مشروع ري حسيبان الكفرين - المرحلة الثالثة
سلطة المياه	125	0	125	0	300	بحاجة لتمويل	خط مياه 4 بطول 4 كم من خزان الجهير الى بلدة المنصورة الشوبك
سلطة وادي الاردن	278	103	80	95	278	الموازنة العامة	دراسة البيئة وضبط الجودة
سلطة المياه	100	100	0	0	300	بحاجة لتمويل	توريد وتركيب و تشغيل محطة تحلية أبار البقعة / البلقاء
سلطة وادي الاردن	0	0	0	0	300	الموازنة العامة	(Automatic Filters) تركيب فلاتر على 4 مأخذ على قناة الملك عبد الله
سلطة المياه	180	0	180	0	180	بحاجة لتمويل	انشاء خزانات مياه عدد (3) في معان
سلطة وادي الاردن	1,050	1,050	0	0	1,670	الموازنة العامة	انشاء محطة ضخ ونقل من قناة الملك عبدالله الى سد وادي العرب
سلطة المياه	200	200	0	0	600	بحاجة لتمويل	توريد وتركيب و تشغيل محطة تحلية بئر الرصيفة (11) / الزرقاء
سلطة وادي الاردن	3,530	3,130	400	0	8,000	وحدات حكومية	سد الكرك
سلطة المياه	800	400	400	0	800	بحاجة لتمويل	مشروع حفر وتجهيز أبار اللجون في الكرك
سلطة المياه	200	0	200	0	400	بحاجة لتمويل	مشروع حفر وتجهيز أبار الكفرين في البلقاء
سلطة المياه	450	250	200	0	750	بحاجة لتمويل	مشروع تشغيل و صيانة نظام إسكادا في الحسا / الطفيلة
سلطة المياه	270	200	70	0	600	بحاجة لتمويل	مشروع تشغيل و صيانة محطة ام رمانة / الزرقاء
سلطة المياه	1,400	500	900	0	1,000	بحاجة لتمويل	مشروع استبدال خطوط الرفع لأبار 9 ، 5 بالزرقاء
سلطة المياه	500	0	500	0	550	بحاجة لتمويل	خط مياه حمامات عفر / الطفيلة
شركة مياه اليرموك	1,600	650	600	350	1,800	وحدات حكومية	حفر وتطوير مصادر المياه
شركة مياه الأردن - مياها	3,335	3,000	250	85	6,015	وحدات حكومية	أحواض تجفيف في منطقة زي
سلطة المياه	300	0	100	200	300	وحدات حكومية	تزويد مركز حدود المدورة بالمياه

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
سلطة المياه	430	0	105	325	325	وحدات حكومية	خدمة مستشفى الزرقاء الحكومي بالمياه
سلطة المياه	450	250	200	0	250	بحاجة لتمويل	مشروع محطة ضخ مياه الشريعة / اليلقاء
	76,033	50,593	15,910	9,530	158,987		مجموع مشاريع جديدة
المشاريع المنتهية							
سلطة وادي الاردن	800	0	0	800	2,388	الموازنة العامة	سد وادي شيطم
سلطة وادي الاردن	830	0	0	830	3,827	الموازنة العامة	سد الوحيد
	1,630	0	0	1,630	6,215		
	221,973	85,258	50,897	85,818	944,079		المجموع للسياسة
رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية							
المشاريع المستمرة							
سلطة المياه	300	300	0	0	1,500	وحدات حكومية	إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الرقابية على نوعية المياه ضمن المواصفات الأردنية وتطوير مواصفات نوعية المياه الأردنية وفق المتغيرات
شركة مياه اليرموك	4,500	1,500	1,500	1,500	3,600	وحدات حكومية	تحسين شبكات المياه في محافظات الشمال
سلطة المياه	4,500	1,500	1,500	1,500	4,500	وحدات حكومية	تحسين أنظمة المياه في محافظات الوسط
سلطة المياه	31,614	8,464	9,700	13,450	29,333	وحدات حكومية + قرض	مشروع تقليل الفاقد في محافظة الكرك - المرحلة الأولى
شركة مياه الاردن - مياها	400	0	200	200	200	وحدات حكومية	خطوط مياه لنقل فيضان مياه الخزانات
شركة مياه الاردن - مياها	4,305	500	1,325	2,480	3,980	وحدات حكومية	استبدال وتمديد خطوط مياه بدون حفر وتوسعة خطوط جديدة
سلطة المياه	15,160	4,100	10,060	1,000	12,000	منحة EU	تحسين التزويد المائي في محافظة الزرقاء الغوريبة عرجان بني هاشم
شركة مياه الاردن - مياها	270	20	115	135	305	وحدات حكومية	تحديث نظام المعلومات الجغرافي
شركة مياه الاردن - مياها	146	0	26	120	240	وحدات حكومية	توسعة مستودعات المواد الكيماوية في محطة زي
سلطة المياه	1,555	700	500	355	1,755	وحدات حكومية	تشغيل وتحلية مياه سد الكرامة
سلطة المياه	900	0	0	900	900	وحدات حكومية	تحديث شبكة مياه ريجا الكرك
شركة مياه العقبة	150	50	50	50	150	وحدات حكومية	صيانة محطات المياه
شركة مياه اليرموك	8,000	0	5,000	3,000	25,570	وحدات حكومية + قرض	مشروع تقليل الفاقد من المياه في محافظات الشمال
سلطة المياه	9,055	0	8,055	1,000	7,000	منحة + الصين	تحديث شبكة مياه الرصيفة - المرحلة 1
شركة مياه العقبة	310	70	150	90	260	وحدات حكومية	انشاء شبكات مياه في القويرة
سلطة المياه	500	500	0	0	2,000	وحدات حكومية	إعداد خطط حماية للمساكن المائية MP2
سلطة وادي الاردن	700	0	0	700	2,800	الموازنة العامة منحة AFD+	مشروع رفع كفاءة الري في وادي الأردن (IOJOV)
شركة مياه اليرموك	13,300	0	6,300	7,000	25,000	وحدات حكومية + قرض	مشروع إعادة الإصحاح والتأهيل لمحافظات الشمال (RRF)

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
سلطة المياه	29,613	3,613	13,500	12,500	34,360	وحدات حكومية + منحة USAID	خط مياه الزعترى/حوفا
وزارة المياه والري	1,800	500	850	450	3,500	وحدات حكومية	مشاريع مياه في مناطق جيوب الفقر و مشاريع إيصال المياه إلى إسكانات المكرمة الملكية
سلطة المياه	400	0	200	200	8,577	وحدات حكومية	مشروع تخفيض فاقد المياه وتحسين الخدمات في جميع المحافظات
سلطة المياه	8,050	4,000	2,550	1,500	8,000	وحدات حكومية	تحسين شبكات المياه في المحافظات
سلطة المياه	2,300	1,000	700	600	3,400	وحدات حكومية	مشروع الوصلات المنزلية محافظات الوسط والجنوب
شركة مياه الأردن - مياها	10,895	700	5,695	4,500	8,900	وحدات حكومية	استبدال وتحسين الوصلات المنزلية في عمان
سلطة المياه	9,500	0	9,000	500	9,500	وحدات حكومية	تحسين واستبدال شبكات المياه في عمان
سلطة المياه	7,300	1,500	1,500	4,300	4,500	وحدات حكومية + منحة	تحسين أنظمة المياه في محافظات الجنوب
شركة مياه اليرموك	5,850	2,150	1,900	1,800	4,350	وحدات حكومية	خطوط ناقله ووصلات المنزلية في قطاع الشمال
سلطة المياه	24,376	5,506	9,000	9,870	17,000	وحدات حكومية + قرض	مشروع الوصلات المنزلية /العاصمة/ المرحلة الثالثة والرابعة
سلطة المياه	11,525	4,840	3,400	3,285	10,105	وحدات حكومية	مشروع ادارة برنامج المياه
سلطة المياه	1,630	0	280	1,350	5,000	الموازنة العامة	مشروع خدمة المناطق الاقتصادية
سلطة وادي الاردن	1,200	400	400	400	1,400	الموازنة العامة + منحة GTZ	مشروع إدارة مصادر المياه في الزراعة المروية (WMIA)
سلطة المياه	74,701	35,343	29,758	9,600	70,000	وحدات MCC حكومية + منحة	تحسين شبكات مياه الزرقاء - ويشمل توسيع محطتي ضخ الهاشمية و غرب الزرقاء ومشروع الوصلات المنزلية - البيوت الذكية MCC
سلطة المياه	150	50	50	50	150	وحدات حكومية	مشروع رقابة المياه المفقودة من الشبكات
	284,955	77,306	123,264	84,385	309,808		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
سلطة المياه	7,980	5,200	550	2,230	12,580	وحدات حكومية + قرض	تقليل فاقد المياه في محافظتي البلقاء و مادبا
سلطة المياه	25,400	10,000	11,500	3,900	23,000	وحدات حكومية + منحة	اعادة تأهيل شبكات المياه في الطفيلة
شركة مياه الأردن - مياها	150	150	0	0	3,000	وحدات حكومية	وحدات أشعة فوق البنفسجية لمخرج مياه محطة زي
شركة مياه العقبة	20	20	0	0	50	وحدات حكومية	تطوير أنظمة سكاوا وربطها مع قاعدة بيانات الشركة
شركة مياه العقبة	500	400	0	100	600	وحدات حكومية	انشاء شبكات مياه متفرقة في مدينة العقبة
سلطة المياه	22,400	22,400	0	0	50,000	وحدات حكومية + قرض	ادارة مصادر المياه (المرحلة الثانية) ويشمل خط ابو علندا خو وخط خو الزعترى بالإضافة الى اعادة هيكلة لبعض الشبكات
سلطة المياه	1,000	1,000	0	0	5,000	بحاجة تمويل	مشروع انشاء محطة تحلية مياه دير علا

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
سلطة المياه	600	500	100	0	10,000	وحدات حكومية	انشاء وصيانة أحواض الترسيب - محطة زي
سلطة المياه	7,000	5,000	1,000	1,000	3,000	وحدات حكومية	حالات الطوارئ والكوارث
سلطة المياه	4,000	4,000	0	0	20,000	منحة متوقعة JAICA	مشروع تحديث شبكة مياه دير علا
سلطة وادي الاردن	2,200	2,200	0	0	4,400	الموازنة العامة	مشروع تحسين ورفع كفاءة ناقل الموجب الى سويمه والى البوتاس
شركة مياه العقبة	80	0	30	50	80	وحدات حكومية	مشروع تحسين الوضع المائي في مناطق وادي عربة
شركة مياه العقبة	5	5	0	0	115	وحدات حكومية	توسعة نظام الفوتره على الأجهزة المحمولة لمدينة العقبة
شركة مياه العقبة	400	0	0	400	600	وحدات حكومية	انشاء مركز معلومات
شركة مياه العقبة	300	0	0	300	500	وحدات حكومية	تحسين الوضع المائي في الشاطئ الجنوبي
سلطة المياه	12,400	10,200	1,700	500	21,000	وحدات حكومية + قرض	مشروع الخطوط الناقلة أم اللولو/جرش- حوفا/عجلون
	84,435	61,075	14,880	8,480	153,925		مجموع مشاريع جديدة
	369,390	138,381	138,144	92,865	463,760		المجموع للسياسة
التوسع بخدمات الصرف الصحي							
المشاريع المستمرة							
سلطة المياه	3,000	1,000	1,000	1,000	3,000	وحدات حكومية	تحسين شبكات الصرف الصحي في محافظات الوسط
شركة مياه العقبة	180	0	30	150	150	وحدات حكومية	مشاريع انشاء شبكات صرف صحي السوق التجاري
شركة مياه الاردن - مياها	3,800	1,700	800	1,300	5,500	وحدات حكومية	توصيلات خطوط صرف صحي مختلفة - العاصمة
سلطة المياه	103,415	44,100	24,780	34,535	126,000	وحدات حكومية + قرض	مشروع صرف صحي جنوب عمان
سلطة المياه	4,205	755	1,660	1,790	4,000	وحدات حكومية + منحة	خط ناقل صرف صحي سوف وشبكات القبروان
سلطة المياه	14,922	5,552	5,370	4,000	20,000	وحدات حكومية + قرض	صرف صحي كفرنجه - محطة + شبكات
سلطة المياه	16,140	5,040	7,000	4,100	20,000	وحدات حكومية + منحة	توسعة محطة تنقية المفرق
سلطة المياه	54,528	12,202	41,744	582	72,554	وحدات حكومية + منحة	صرف صحي الزرقاء MCC
سلطة المياه	14,688	8,167	3,300	3,221	35,000	وحدات حكومية + قرض	صرف صحي الكرك + توسعة محطة تنقيه الكرك
سلطة المياه	80	40	0	40	120	وحدات حكومية	تطوير ورفع كفاءة محطات التنقية والخطوط
سلطة المياه	1,520	0	820	700	700	وحدات حكومية + منحة	مشروع صحي الجيزة والطابية
سلطة المياه	36,850	29,500	5,250	2,100	59,000	وحدات حكومية + قرض	مشروع صرف صحي ناعور

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
سلطة المياه	31,785	15,635	5,100	11,050	40,000	الموازنة العامة	مشروع صرف صحي المزار - مؤته - والعنانية
سلطة المياه	3,975	0	1,275	2,700	18,000	الموازنة العامة	مشروع صرف صحي قرى غرب جرش
سلطة المياه	3,335	0	1,335	2,000	5,000	وحدات حكومية	توسعة محطة تنقية اللجون
سلطة المياه	2,100	700	700	700	4,000	وحدات حكومية	إزالة مكاره صحية في الوسط والجنوب
سلطة المياه	2,100	300	300	1,500	1,500	وحدات حكومية	خطوط صرف صحي متفرقة البلقاء
سلطة المياه	435	200	35	200	850	وحدات حكومية	خطوط صرف صحي متفرقة في مادبا
سلطة المياه	600	200	200	200	1,025	وحدات حكومية	تنظيف خطوط الصرف الصحي
سلطة المياه	6,000	5,000	500	500	12,000	وحدات حكومية	تحسين شبكات الصرف الصحي في محافظات الجنوب
سلطة المياه	50,087	12,500	19,000	18,587	110,341	وحدات حكومية + قرض	مشروع صرف صحي اربد الكبرى المرحلة الثانية / وادي الشلاله
سلطة المياه	150	50	50	50	240	وحدات حكومية	انشاء وصيانة أحواض الترسيب والتجفيف
شركة مياه اليرموك	500	500	0	0	12,600	بحاجة الى تمويل	صرف صحي الشونة الجنوبية
شركة مياه اليرموك	730	280	250	200	730	وحدات حكومية	إزالة مكاره صحية في الشمال
سلطة المياه	44,788	32,100	12,688	0	63,650	وحدات حكومية ومنحة	توسعة محطة السمرا MCC
سلطة المياه	7,200	5,400	1,500	300	12,500	وحدات حكومية + منحة	توسعة محطة تنقية جرش
سلطة المياه	0	0	0	0	24,000	منحه	مشروع البنية التحتية - دراسات
شركة مياه الاردن - ميها	2,750	1,000	450	1,300	3,300	وحدات حكومية	إصلاحات الخطوط المتضررة
سلطة المياه	4,100	0	3,285	815	5,715	وحدات حكومية + منحة	محطات الصرف الصحي الصغيرة في مناطق - الشوبك والشونة
سلطة المياه	600	500	50	50	1,050	وحدات حكومية	انشاء محطة وادي الزرقاء الجديدة
شركة مياه اليرموك	190	100	90	0	242	وحدات حكومية	رفع كفاءة محطات تنقية الشمال
	414,753	182,521	138,562	93,670	662,767		مجموع المشاريع المستمرة
التوسع بخدمات الصرف الصحي							
مشاريع جديدة							
سلطة المياه	15,430	15,000	0	430	42,000	الموازنة العامة	مشاريع الصرف الصحي في لواء الكورة - تنموي برقش
شركة مياه العقبة	723	650	0	73	1,273	وحدات حكومية	تحسين شبكة الصرف الصحي وصيانة وتأهيل المناهل
سلطة المياه	642	0	322	320	320	بحاجة الى تمويل	خدمة مستشفى الزرقاء الحكومي بالصرف الصحي
سلطة المياه	10,000	7,000	3,000	0	10,000	منحه	خدمة مخيم غزة بالصرف الصحي والمياه
سلطة المياه	600	400	200	0	800	بحاجة تمويل	تمديد خطوط صرف صحي بمحافظة الطفيلة (إسمنت)
سلطة المياه	0	0	0	0	500	بحاجة تمويل	انشاء حوض ترسيب في محطة تنقية مادبا
سلطة المياه	1,100	1,000	100	0	30,000	بحاجة تمويل	مشروع صرف صحي منطقة الأزرق
سلطة المياه	250	250	0	0	10,000	بحاجة تمويل	مشروع صرف صحي الاغوار الشمالية والجنوبية

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تنظيف خطوط الصرف الصحي في الزرقاء	بحاجة تمويل	1,500	0	300	500	800	سلطة المياه
توسعة وتحسين محطات رفع صرف صحي الزرقاء mcc	وحدات حكومية + منحه	12,000	0	1,500	4,000	5,500	سلطة المياه
مشروع صرف صحي المنشية/المفرق	بحاجة تمويل	15,000	0	0	1,000	1,000	سلطة المياه
مشروع مقفقات صرف صحي باب عمان	بحاجة تمويل	12,000	0	0	4,500	4,500	سلطة المياه
صرف صحي ناقل من الطيبة الى وادي موسى	بحاجة تمويل	1,500	0	0	500	500	سلطة المياه
صرف صحي السرو والجبارات - جرش	وحدات حكومية	600	200	240	200	640	شركة مياه اليرموك
صرف صحي عجلون	وحدات حكومية	750	200	240	300	740	شركة مياه اليرموك
توسعة محطة تنقية ابو نصير	وحدات حكومية	4,000	0	0	2,000	2,000	شركة مياه الاردن - مياها
توسعة محطة تنقية وادي السير - العاصمة	وحدات حكومية	5,350	350	0	3,000	3,350	شركة مياه الاردن - مياها
ادارة وتشغيل مياه وصرف صحي معان	وحدات حكومية	2,100	700	0	700	1,400	سلطة المياه
مشروع صيانة محطات الرفع والتنقية	وحدات حكومية	500	120	150	200	470	شركة مياه العقبة
صيانة وصلات صرف صحي متفرقة	وحدات حكومية	300	100	75	100	275	شركة مياه العقبة
دراسة وتنفيذ شبكة الطابقين والثلاث طوابق	وحدات حكومية	100	100	50	0	150	شركة مياه العقبة
توسعة محطة تنقية الطفيلة	وحدات حكومية + منحه	10,000	225	500	3,200	3,925	سلطة المياه
توسعة وإعادة تأهيل محطة عين الباشا	بحاجة الى تمويل	700	0	10	10	20	سلطة المياه
اعادة تأهيل محطات الصرف الصحي	بحاجة الى تمويل	1,500	500	375	500	1,375	سلطة المياه
اعادة استخدام المياه المعالجة لري الاغوار الشمالية - صرف صحي وادي الضرابة	وحدات حكومية + قرض	16,500	500	1,780	12,000	14,280	سلطة المياه
محطة تنقية عين غزال	وحدات حكومية + قرض + منحه	3,500	1,570	0	0	1,570	سلطة المياه
تحسين ونقل خطوط صرف صحي متضررة بالعاصمة	وحدات حكومية	36,000	5,000	5,000	2,706	12,706	سلطة المياه
إنشاء وتحسين شبكات صرف الصحي لمختلف مناطق المملكة	بحاجة الى تمويل	4,500	0	0	1,500	1,500	سلطة المياه
مجموع مشاريع جديدة		223,293	10,388	13,842	61,216	85,446	
المجموع للسياسة		886,060	104,058	152,404	243,737	500,199	
التوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص							
المشاريع المستمرة							
مشروع النظام المالي والمحاسبي FAS	وحدات حكومية	345	115	115	115	345	سلطة المياه
دعم إدارة التشغيل والصيانة في الزرقاء OMS	وحدات حكومية	4,400	1,230	0	0	1,230	سلطة المياه
استراتيجية الحكومة الالكترونية	وحدات حكومية	80	25	0	30	55	سلطة المياه
تنفيذ كبل كهرباء للمشاريع الاستثمارية في منطقة الزارة	الموازنة العامة	2,447	220	170	0	390	سلطة وادي الاردن
دعم شركة مياه اليرموك	وحدات حكومية	16,000	4,000	4,000	6,000	14,000	سلطة المياه

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة المياه والري	1,200	300	450	450	1,800	منحة	الاعتبارات المائية في التخطيط لاستثمارات الأراضي 2GR
وزارة المياه والري	950	500	0	450	10,000	الموازنة العامة	اتمتت شبكة الرصد المائي لمراقبة ورصد الأبار الجوفية بالمشاركة مع القطاع الخاص
وزارة المياه والري	1,290	0	0	1,290	6,461	منحة	مأسسة إدارة الطلب على المياه
سلطة المياه	3,500	1,400	700	1,400	1,400	وحدات حكومية	عقد إدارة وتشغيل وصيانة محطات صرف صحي وادي موسى، محطة تنقية معان
سلطة المياه	2,920	820	1,100	1,000	2,800	وحدات حكومية	عقد خدمات لدعم إدارة التشغيل والمشاركين في محافظة البلقاء
سلطة المياه	2,100	800	700	600	2,100	وحدات حكومية	عقد خدمات لدعم إدارة التشغيل والمشاركين في محافظة الكرك
سلطة المياه	5,117	1,240	3,877	0	6,000	وحدات حكومية + منحة	عقد ادارة شركة مياه اليرموك
سلطة المياه	4,884	900	0	3,984	7,150	وحدات حكومية + قرض	مشروع دعم ادارة التشغيل والمشاركين وعقود الوسط
سلطة المياه	17,200	3,000	3,000	11,200	18,000	وحدات حكومية	مشروع السمرا لتنقية المياه العادمة لتنقية المياه العادمة
وزارة المياه والري	3,150	300	1,250	1,600	12,000	الموازنة العامة + منحة	الخطة المتكاملة لتكنولوجيا المعلومات
سلطة المياه	140	60	40	40	120	وحدات حكومية	بناء ورفع القدرات المؤسسية
سلطة المياه	2,675	600	600	1,475	6,370	وحدات حكومية + منحة	مشروع دعم وحدة التخطيط والإدارة
شركة مياه اليرموك	8,200	6,000	500	1,700	13,600	وحدات حكومية + قرض	مشروع نظام وتحكم مرافق قطاع المياه بالشمال SCADA
	69,346	22,065	16,502	30,779	111,073		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
سلطة المياه	13,400	2,800	5,000	5,600	11,200	وحدات حكومية + منحة	مشروع تحسين كفاءة استخدام الطاقة
سلطة وادي الاردن	680	0	290	390	1,750	الموازنة العامة	إيصال التيار الكهربائي لمشروع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية - رفع قدرة المحطة الرئيسية سويمة
شركة مياه اليرموك	1,000	1,000	0	0	8,000	بحاجة الى تمويل	اعادة هيكلة وتأهيل أنظمة مياه لواء بني عبيد
سلطة المياه	1,350	1,350	0	0	4,000	وحدات حكومية	عقد ادارة محافظة الزرقاء ودعم شركة تحدي الألفية MCC
شركة مياه العقبة	550	0	500	50	50	وحدات حكومية	مشروع تطوير أنظمة أوراكل
سلطة المياه	400	250	150	0	850	وحدات حكومية	مشروع تخفيض الطاقة (محطة خو القديمة BOT
سلطة المياه	7,350	6,000	1,100	250	14,000	وحدات حكومية +قرض	مشروع تحسين كفاءة استخدام الطاقة KFW
سلطة المياه	11,500	5,000	1,500	5,000	25,000	وحدات حكومية ومنح	انشاء شركة في محافظة الزرقاء والعمل من خلال عقد ادارة +استكمال المشاريع الممولة من MCC
سلطة المياه	700	400	300	0	1,200	بحاجة تمويل	مشروع تشغيل وصيانة وتحلية المياه المالحة بالأغوار الوسطى BOT

الجهة المسؤولة	المجموع	الإتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة المياه والري	1,090	0	730	360	1,200	الموازنة العامة + القطاع الخاص	T تحضير الاتفاقية المالية والقانونية لمشروع ال
وزارة المياه والري	100	100	0	0	600	الموازنة العامة	ادارة الطلب على المياه
سلطة وادي الاردن	1,100	600	0	500	1,400	الموازنة العامة + منحة	جمعيات مستخدمي مياه الري WUA
	39,220	17,500	9,570	12,150	69,250		مجموع مشاريع جديدة
	108,566	39,565	26,072	42,929	180,323		المجموع للسياسة
	1,200,128	506,941	367,517	325,670	2,474,222		المجموع للقطاع

خامساً: قطاع الطاقة والثروة المعدنية

إن توفير خدمات الطاقة وجودتها والقدرة على تحملها هي الأساس في تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز المنافسة بين الشركات وتوجيه النمو الاقتصادي. وفي ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات قياسية، كان لا بد من إيلاء موضوع الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة والمستدامة الأهمية القصوى من حيث التركيز على التنوع في مصادر وأشكال الطاقة المستوردة، وتطوير مصادر الطاقة المحلية والمتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة لضمان وصول إمداد آمن لخدمات الطاقة لكافة شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة، وهذه المواضيع التي تركز عليها الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة للأعوام 2007-2020.

يفتقر الأردن إلى مصادر الطاقة التقليدية، حيث يستورد حالياً حوالي 96% من احتياجاته من خليط الطاقة في المملكة والذي يضم بصورة أساسية: النفط الخام والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي. ولا تساهم المصادر المحلية بأكثر من 4% من هذه الاحتياجات كما لا تساهم الطاقة المتجددة حالياً إلا بنسب ضئيلة في هذا الخليط. وتشكل كلفة الطاقة المستوردة حالياً حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُستورد الغاز الطبيعي المستخدم حالياً في توليد 80% من الكهرباء المولدة. وقد بلغ مجمل الطاقة الأولية المستهلكة في الأردن عام 2009 حوالي (7.66) مليون طن مكافئ نفط. شكلت المشتقات النفطية منها حوالي 57% في حين شكل الغاز الطبيعي حوالي 40%. وتعمل حالياً في المملكة مصفاة تكرير واحدة باستطاعة تكريرية مقدارها (14) ألف طن/يوم كما يوجد (416) محطة توزيع محروقات و (839) وكالة غاز و (146) مستودع اسطوانات غاز موزعة على كافة محافظات المملكة لتلبية احتياجات المواطنين.

وقد بلغ حجم الاستطاعة التوليدية المركبة في الأردن بنهاية عام 2009 حوالي (2749) ميغا واط، منها (1098) ميغا واط توليد بخاري، و (597) ميغا واط توليد غازي، و (980) ميغا واط توليد دورة مركبة، وتقدر الاستطاعة التوليدية الإضافية المطلوبة حتى عام 2020 بحوالي (3300) ميغا واط. كما بلغ عدد محطات تحويل الكهرباء في المملكة (132/400 ك.ف) 42 محطة، كما بلغت أطوال شبكات الضغط العالي حوالي (4120) كم وهذا يتماشى مع التطور الحاصل في النظام الكهربائي الأردني. و بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في عام 2009، (1300) كيلو غرام مكافئ نفط في حين بلغ نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (2000) كيلووات ساعة وتعتبر هذه معدلات مرتفعة مقارنة بالدول النامية التي يقع الأردن في نطاقها.

ويشهد قطاع الطاقة نمواً متزايداً في الطلب على المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية يصل سنوياً إلى 5.5% و 6.3% على التوالي حتى عام 2020. حيث قدرت الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة حجم الاستثمار المطلوب في مشاريع البنى التحتية لقطاع الطاقة خلال الفترة 2007-2020 بحوالي (14-18) مليار دولار.

يقتصر قطاع التعدين في الأردن على المعادن اللافلزية (الصخور الصناعية) وبشكل خاص الفوسفات، البوتاس، الاسمنت، مواد البناء و كربونات الكالسيوم، و يتكون قطاع التعدين من قسمين: الأول هو الصناعات التعدينية الاستخراجية وتشمل: الفوسفات، البوتاس، البرومين، المغنيسيا، الملح، كربونات الكالسيوم، التف البركاني، الزيولايت المعالج، السيلكا المعالجة، الترافرتين، منتجات المقالع والمناجم وطينة وأملاح البحر الميت. والقسم الثاني هو الصناعات التعدينية التحويلية وتشمل: الأسمدة الكيماوية، الأحماض الكيماوية، فلوريد الألمنيوم، الجير الحي والمطفأ، الطوب الرملي الجيري، الإسمنت، الإسمنت الأبيض، الصوف الصخري، البلاط الصيني والأدوات الصحية، ومواد التجميل المصنعة من طينة البحر الميت. ولعل من أهم منتجات قطاع التعدين الأردني هي: الإسمنت، الفوسفات، البوتاس والأسمدة الكيماوية. وقد بلغت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 حوالي 15.2%، حيث شكلت عائدات الصناعات الاستخراجية حوالي 56.5% من مجموع عائدات قطاع التعدين بينما شكلت نسبة الصناعات التحويلية حوالي 43.5% من هذه العائدات. وللعمل على رفع مساهمة قطاع التعدين في رفد الاقتصاد الوطني تبنت

الحكومة الأردنية سياسة تعظيم القيمة المضافة ورفع الكفاءة من خلال خصخصة المؤسسات الرئيسية في هذا القطاع ابتداء بشركة الإسمنت.

وفي مجال الطاقة النووية واستغلال مصادر الطاقة المحلية والمتجددة فقد ركزت الإستراتيجية المحدثة لقطاع الطاقة 2007-2020 على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للوصول إلى نسبة 10% مع العام 2020 وتخفيض حجم استهلاك الطاقة بنسبة 20% في مختلف القطاعات مع ذلك العام دون التأثير على مستويات المعيشة والإنتاج وبالتالي تخفيض فاتورة الطاقة المستوردة على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار فقد تم إجراء العديد من الدراسات الاقتصادية والفنية لترشيد استهلاك الطاقة في عدد كبير من الشركات الصناعية والتجارية الأكثر كثافة في استهلاك الطاقة، وقد أظهرت هذه الدراسات أن هناك فرص كبيرة لتخفيض الاستهلاك.

وقد تم تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات التي من شأنها النهوض بقطاع الطاقة وتنويع مصادره وأشكاله وفتح القطاع أمام الاستثمارات الخاصة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة وذلك في سبيل مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة مقابل ارتفاع أسعار النفط العالمية، وكذلك للتخفيف من العبء المالي على الموازنة العامة نتيجة استيراد المشتقات النفطية، و تخفيض المخاطر المرافقة لاستيراد الطاقة من مصدر واحد.

وقد تحقق خلال الأعوام 2007-2010 العديد من الانجازات في قطاع الطاقة كان من أبرزها ما يلي:

أولاً: النفط والغاز الطبيعي:

1. إنهاء عقد امتياز شركة مصفاة البترول الأردنية عام 2008 وتوقيع اتفاقيتي تسوية وخدمات مع شركة المصفاة لاستمرار تأمين وتوزيع المشتقات النفطية حتى نهاية العام 2008 وقد تم تمديد اتفاقية تقديم الخدمات حتى نهاية عام 2010.
2. تحرير أسعار المشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية في بداية عام 2008.
3. الانتهاء من استكمال بناء خط الغاز العربي داخل الأراضي الأردنية (من رحاب إلى الحدود الأردنية السورية).
4. التعاقد مع الجانب المصري لتأمين كميات غاز طبيعي إضافية، وتم البدء بتزويد محطة السمرا لتوليد الكهرباء/المرحلة الثانية ومحطة كهرباء شرق عمان (التوليد الخاص الأول) بالغاز الطبيعي وبذلك أصبح أكثر من 80% من الطاقة الكهربائية المولدة تنتج من الغاز الطبيعي المستورد من مصر.
5. تسويق (4) مناطق في المملكة للاستكشاف والبحث والتقيب عن النفط والغاز، حتى أصبحت الآن أربع مناطق استكشافية مرتبطة باتفاقيات امتياز مع شركات بترول عالمية لاستكشافها واستغلالها ومنطقة مرتبطة بامتياز مع شركة البترول الوطنية.
6. توقيع الاتفاقيات مع شركة BP بتاريخ 2009/10/25 للمشاركة كشريك استراتيجي في تطوير منطقة امتياز الريشة وصدور القانون المؤقت للتصديق على الاتفاقيات بالجريدة الرسمية بتاريخ 2010/1/3 .

ثانياً: الطاقة الكهربائية:

1. الانتهاء من تنفيذ مشروع التوليد الخاص الأول للكهرباء/ شرق عمان باستطاعة إجمالية (370) ميغاواط.
2. التوقيع على اتفاقيات مشروع التوليد الخاص الثاني للكهرباء/ القطرانة مع شركة القطرانة لتوليد الكهرباء بتاريخ 2009/9/29 التي شكلها ائتلاف شركتي كيبكو/ زينال ، كما تم الوصول بالمشروع إلى القفل المالي الناجح بتاريخ 2009/11/24 .
3. التوسع في محطة السمرا لتوليد الكهرباء حيث تم:-

- تحويل الودعتين الغازيتين الثالثة والرابعة /المرحلة الثانية إلى دورة مركبة ومن المتوقع أن يتم التشغيل التجاري للوحدة البخارية بتاريخ 2010/6/12.

- إضافة توربينين غازيين (الدورة البسيطة /المرحلة الثالثة) ، ومن المتوقع أن يتم التشغيل التجاري للوحدة الغازية الأولى في نهاية شهر 2010/11 والوحدة الغازية الثانية في نهاية شهر 2011/1 ، لتصبح كامل استطاعة محطة السمر 880 ميجا واط .
 - 4. خصخصة شركة توليد الكهرباء المركزية، وكذلك خصخصة شركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء محافظة اربد . والسير بإجراءات خصخصة شركة السمر خلال العام 2010 .
 - 5. توقيع اتفاقية مبادئ مع شركة ايستي انيرجي الأستونية لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال الحرق المباشر للصخر الزيتي في توليد الكهرباء باستطاعة (600-900) ميجاواط لتكون عاملة بشكل تجاري في عام 2015.
- ثالثاً: التعدين واستغلال مصادر الطاقة المحلية:**

1. منح شركة شل العالمية اتفاقية امتياز لاستغلال الصخر الزيتي العميق لإنتاج النفط.
 2. توقيع مذكرات تفاهم مع (8) شركات عالمية لإعداد دراسات جدوى اقتصادية بنكية لإنتاج النفط من الصخر الزيتي السطحي، حيث قدمت شركتان دراسات الجدوى الاقتصادية البنكية المتعلقة بهما.
 3. استكمال المفاوضات مع الشركة الأستونية (OSEJ) حول اتفاقية الامتياز لإنتاج النفط من الصخر الزيتي السطحي في منطقة العطارات وقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2010/5/5 والتوقيع عليها بتاريخ 2010/5/12.
 4. إنشاء قاعدة معلومات محوسبة متعلقة بالبترول والمعادن مرتبطة بشبكة الانترنت (on-line data room) بهدف تسهيل توفير المعلومة الرقمية للمستثمرين.
 5. إصدار (100) رخصة تنقيب، (51) حق تعدين، (4837) اذونات تصدير لشركات مختلفة و (778) رخصة مقلع.
- رابعاً: الطاقة النووية:**

1. إقرار قانون الطاقة النووية رقم 42 لسنة 2007 وتعديلاته، وقانون الوقاية الإشعاعية والأمن والأمان النووي رقم 43 لسنة 2007 وتعديلاته.
 2. إنشاء هيئة الطاقة الذرية الأردنية وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي.
 3. وضع إستراتيجية البرنامج النووي الأردني والتي تتضمن إنشاء المفاعلات النووية واستغلال واستثمار اليورانيوم.
 4. توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال التعاون النووي مع الدول الصديقة المتقدمة في المجال النووي.
 5. المباشرة في أعمال استكشاف واستغلال خام اليورانيوم الطبيعي وتنفيذ دراسة جدوى استخلاص اليورانيوم من حامض الفسفوريك.
- خامساً: الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة:**

1. تم طرح عطاء المشروع الأول لتوليد الكهرباء الخاص باستخدام طاقة الرياح باستطاعة (40) ميجاوات في منطقة الكمشة/جرش، والمفاوضات في مراحلها النهائية مع الشركة اليونانية تمهيداً للتوصل إلى الاتفاق المناسب مع هذه الشركة ليكون المشروع عاملاً في عام 2011 في حال نجاح المفاوضات.
2. تمت المباشرة في إجراءات طرح العطاء للمشروع الثاني لتوليد الكهرباء الخاص من طاقة الرياح باستطاعة (80-90) ميجاوات في منطقة الفجيج/الشوبك، حيث تم استكمال مرحلة التأهيل لهذا المشروع ومن المخطط له أن يكون المشروع عاملاً في عام 2012 .
3. تمت المباشرة بمشروع استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية (PV) باستطاعة (1) ميجاوات من خلال منحة مبادلة الدين مع الحكومة الاسبانية.
4. تمت المباشرة بإجراءات الاستفادة من التمويل الميسر لدى صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) بإدارة البنك الدولي لتمويل مشروع لاستغلال الطاقة الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء الخاص باستخدام الأنظمة الشمسية المركزة (CSP).
5. إقرار قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم (3) لعام 2010 وإصداره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2010/2/1.
6. تنفيذ برامج التوعية والتدريب في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.

7. السير بإجراءات تأسيس صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة بموجب قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة النافذ .
8. دراسة إمكانية الاستمرار في إعفاء الأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة ومعدات وأجهزة الطاقة المتجددة من الضرائب والرسوم بما يمكن من تخفيض كلفة استخدام وزيادة انتشار هذه الأجهزة والمعدات.

التحديات

- على الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من جملة من التحديات، لا بد من التصدي لها لتحقيق الإمداد الآمن لخدمات الطاقة لكافة شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية والخدمية، وأبرزها:
- الافتقار إلى مصادر الطاقة المحلية التجارية والاعتماد على الاستيراد من الأسواق الدولية وارتفاع قيمة فاتورة النفط والمشتقات النفطية.
- الطلب المتزايد على المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية.
- ارتفاع الكلفة الاستثمارية لمشاريع البنى التحتية في قطاع الطاقة وخصوصاً الطاقة المتجددة، وتأمين التمويل اللازم للمشاريع.
- ارتفاع كثافة الطاقة في القطاعات الاستهلاكية.
- ارتفاع رسوم التعدين وعدم وضوح التشريعات النازمة لقطاع الثروة المعدنية.

الأهداف العامة

1. تحقيق امن التزود بالطاقة.
2. تنويع مصادر وأشكال الطاقة.
3. تطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي واليورانيوم.
4. نقل وتوطين وتطوير الطاقة النووية وتطوير استخداماتها وإدامتها.
5. زيادة كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات.
6. تعظيم القيمة المضافة لاستغلال الخامات المعدنية المتوفرة.

الأهداف المرحلية

1. المحافظة على تأمين التزود بالمشتقات النفطية.
2. المحافظة على تأمين التزود بالطاقة الكهربائية.
3. زيادة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة الكلي.
4. زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي.
5. استغلال الصخر الزيتي لإنتاج النفط وتوليد الكهرباء.
6. ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات.
7. تطوير المصادر المحلية للنفط الخام والغاز الطبيعي واليورانيوم.
8. إدخال الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.
9. زيادة الاستثمار في قطاع التعدين.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المحافظة على تأمين التزود بالمشتقات النفطية										
نسبة تأمين احتياجات المملكة من المشتقات النفطية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	الشركات العاملة في القطاع النفطي المرخصة
زيادة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة الكلي										
نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة الكلي	%28	%32	%32	%40	%39	%37	%35	%37	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	شركة الفجر، شركة البترول الوطنية، شركة الكهرباء الوطنية
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	%1	%1.20	%1.50	%1.60	%1.80	%2	%3	%3	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، شركة الكهرباء الوطنية، دائرة الأراضي والمساحة
استغلال الصخر الزيتي لإنتاج النفط وتوليد الكهرباء										
عدد اتفاقيات الامتياز التراكمية الموقعة مع الشركات لتطوير الصخر الزيتي	-	-	-	1	2	3	3	4	سلطة المصادر الطبيعية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة المياه والري، وزارة البيئة
عدد مذكرات التفاهم التراكمية الموقعة مع الشركات لتطوير الصخر الزيتي	3	5	8	11	11	11	11	12	سلطة المصادر الطبيعية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات										
كثافة استهلاك الطاقة (كغم مكافئ نفط/ 1000 دولار بالأسعار الثابتة)	614	612	605	587	586	585	583	580	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة
تطوير المصادر المحلية للنفط الخام والغاز الطبيعي واليورانيوم										
نسبة مساهمة المصادر المحلية التقليدية في خليط الطاقة الكلي	%2.60	%2.60	%2.60	%2.60	%2.60	%2.80	%2.80	%3	شركة البترول الوطنية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
نسب مواقع تواجد اليورانيوم من المواقع المؤهلة ذات المؤشرات والظواهر لتواجد اليورانيوم فيها	-	-	%30	%50	%60	%65	%70	%75	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	سلطة المصادر الطبيعية
إدخال الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه										
عدد مذكرات التفاهم الموقعة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية	-	-	3	6	8	10	11	13	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد الاتفاقيات الموقعة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية	-	-	3	6	10	12	13	14	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	-
زيادة الاستثمار في قطاع التعدين										
عدد رخص التنقيب الممنوحة سنوياً	37	27	33	40	40	38	40	40	سلطة المصادر الطبيعية	-
عدد حقوق التعدين الممنوحة سنوياً	5	14	5	32	32	7	10	10	سلطة المصادر الطبيعية	-

السياسات

1. إعادة هيكلة القطاع النفطي.
2. توسيع استخدام الغاز الطبيعي.
3. توسيع استغلال الطاقة المتجددة.
4. توسيع استغلال الصخر الزيتي لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاج النفط.
5. تعزيز النظام الكهربائي.
6. تعزيز الربط الإقليمي للطاقة وتعظيم الاستفادة منها.
7. تطوير برامج ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها.
8. التوسع في نشاط الاستكشاف والتنقيب عن البترول.
9. التوسع في نشاط الاستكشاف عن اليورانيوم.
10. دعم وتعزيز البرنامج النووي الأردني.
11. توسيع قاعدة الاستثمار في قطاع التعدين.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
إعادة هيكلة القطاع النفطي										
عدد الشركات العاملة في القطاع النفطي	4	5	6	6	6	11	12	13	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	شركة مصفاة البترول الأردنية
توسيع استخدام الغاز الطبيعي										
كميات الغاز الطبيعي المستهلكة (مليون متر مكعب)	2,185	2,600	2,950	3,370	3,710	3,820	3,980	4,400	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	شركة فجر الأردنية المصرية
توسيع استغلال الطاقة المتجددة										
الاستطاعة التوليدية المركبة من طاقة الرياح (م.و)	1.125	1.125	1.125	1.125	1.125	1.125	40	120	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة
نسبة المنازل التي تستغل الطاقة الشمسية لأغراض تسخين	%13.50	%14	%15	%15	%15	%16	%17	%18	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المياه										الطاقة
توسيع استغلال الصخر الزيتي لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاج النفط										
عدد اتفاقيات الامتياز التراكمية الموقعة مع الشركات لتطوير الصخر الزيتي	-	-	-	1	2	3	3	4	سلطة المصادر الطبيعية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
عدد مذكرات التفاهم التراكمية الموقعة مع الشركات لتطوير الصخر الزيتي	3	5	8	10	11	10	11	12	سلطة المصادر الطبيعية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
تعزيز النظام الكهربائي										
الاستطاعة التوليدية للطاقة الكهربائية في المملكة (م.و)	2,222	2,322	2,670	2,749	3,099	3,291	3,291	3,519	شركة الكهرباء الوطنية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية و هيئة تنظيم قطاع الكهرباء
نسبة الفاقد الكهربائي (في شبكات التوزيع)	%12.20	%13	%13.50	%13.30	%13	%11.93	%11.85	%11.80	شركات توزيع الكهرباء	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء
الاستطاعة التحويلية المركبة (م.ف.أ)	6,439	6,748	7,068	7,657	9,037	9,474	10,067	10,515	شركة الكهرباء الوطنية	-
تعزيز الربط الإقليمي للطاقة وتعزيز الاستفادة منها										
قدرة التبادل الكهربائية ما بين الأردن ومصر (م.و)	550	550	550	550	550	550	550	550	شركة الكهرباء الوطنية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
قدرة التبادل الكهربائية ما بين الأردن وسوريا (م.و)	350	350	350	350	350	400	400	400	شركة الكهرباء الوطنية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
تطوير برامج ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها										
عدد البرامج التراكمية في ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها	1	3	3	3	4	8	9	10	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة	-
التوسع في نشاط الاستكشاف والتنقيب عن البترول										
عدد الاتفاقيات التراكمية المشاركة في الإنتاج (PSA)	2	6	6	6	6	7	8	8	سلطة المصادر الطبيعية	
عدد مذكرات التفاهم (MOU) التراكمية الموقعة	-	-	-	-	-	1	-	-	سلطة المصادر الطبيعية	-
التوسع في نشاط الاستكشاف عن اليورانيوم										
عدد المواقع المكتشفة لخامات المواد النووية (التراكمية)	-	-	6	6	6	7	8	9	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	سلطة المصادر الطبيعية
دعم وتعزيز البرنامج النووي الأردني										
عدد الاتفاقيات الموقعة ضمن البرنامج النووي الأردني	-	-	3	7	10	12	13	14	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	
توسيع قاعدة الاستثمار في قطاع التعدين										

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة النمو في الكميات المعدنة من الخامات المعدنية سنوياً	-	-	-	%5.40	%5.40	%5.70	%6	%6	سلطة المصادر الطبيعية	

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
إعادة هيكلة القطاع النفطي							
المشاريع المستمرة							
تأسيس وترخيص شركات تسويقية	القطاع الخاص	60,800	0	0	0	0	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع قانون الطاقة والمعادن وتأسيس هيئة تنظيمية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
تمديد اتفاقية تقديم خدمات استيراد وتخزين وتأمين وتوزيع المشتقات النفطية لعام 2010	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
عطاء نقل النفط الخام من العراق إلى مصفاة البترول الأردنية	ذاتي	46,000	46,000	0	0	46,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع بناء مستودعات لتخزين النفط الخام في العقبة بسعة 70 ألف طن	ذاتي	25,000	10,000	15,000	0	25,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
تأسيس وترخيص الشركة اللوجستية	القطاع الخاص	46,700	0	0	0	0	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع المشاريع المستمرة		178,500	56,000	15,000	0	71,000	
مشاريع جديدة							
إعادة هيكلة القطاع النفطي	الموازنة العامة	1,300	1,000	750	0	1,750	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع مشاريع جديدة		1,300	1,000	750	0	1,750	
المجموع للسياسة		179,800	57,000	15,750	0	72,750	
توسيع استخدام الغاز الطبيعي							
المشاريع المستمرة							
مشروع إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عمان والزرقاء بما فيها استملاكات الأراضي	الموازنة العامة + القطاع الخاص	263,000	2,272	1,650	3,500	7,422	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
إيصال الغاز لمحطتي توليد السمرا والقطرانة	وحدات حكومية + قرض	20,000	4,636	0	0	4,636	شركة الكهرباء الوطنية
مجموع المشاريع المستمرة		283,000	6,908	1,650	3,500	12,058	
مشاريع جديدة							
دراسة فنية اقتصادية لبدائل التزود بالغاز الطبيعي	الموازنة العامة	250	200	0	0	200	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع مشاريع جديدة		250	200	0	0	200	
المجموع للسياسة		283,250	7,108	1,650	3,500	12,258	
توسيع استغلال الطاقة المتجددة							
المشاريع المستمرة							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
مشروع توليد الكهرباء الخاص في منطقة الكمشة/ جرش باستطاعة (30 - 40) ميغا واط	الموازنة العامة + القطاع الخاص	59,400	1,600	550	0	2,150	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع المسح الميداني لاستعمالات الطاقة الشمسية الحرارية	ذاتي	400	250	150	0	400	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
مشروع دعم استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه	ذاتي	4,500	1,500	1,500	1,500	4,500	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
مشروع توليد الكهرباء الخاص في منطقة الحرير/ الطفيلة باستطاعة (100 - 200) ميغا واط	الموازنة العامة + القطاع الخاص	146,460	50	0	1,250	1,300	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع توليد الكهرباء الخاص في منطقة معان باستطاعة (100 - 150) ميغا واط	الموازنة العامة + القطاع الخاص	71,040	50	0	250	300	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع توليد الكهرباء الخاص في منطقة وادي عربة باستطاعة (50 - 60) ميغا واط	الموازنة العامة + القطاع الخاص	42,800	50	0	250	300	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع توليد الكهرباء الخاص في منطقة الفجيج/ الشوبك باستطاعة (80 - 90) ميغا واط	الموازنة العامة + القطاع الخاص	129,000	1,360	1,144	575	3,079	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع المشاريع المستمرة		453,600	4,860	3,344	3,825	12,029	
مشاريع جديدة							
مشروع استغلال الطاقة لتوليد PV الشمسية - الكهرباء باستخدام الخلايا باستطاعة 1 ميغاوات	الموازنة العامة	3,700	3,700	0	0	3,700	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع استغلال الطاقة (CSP) الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء الخاص باستخدام الأنظمة المركزة باستطاعة (100) ميغاوات	القطاع الخاص	300,000	0	75	0	75	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع ملصق كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية	منحة	827	228	250	349	827	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
تجهيز نظام يعمل بالخلايا الكهروضوئية لتوليد الطاقة النظيفة	منحة	5,000	0	1,000	2,000	3,000	الجمعية العلمية الملكية
دراسات قياسات الرياح وشدة الشمس في المملكة	الموازنة العامة	750	0	0	250	250	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
توريد معدات لمختبر كفاءة الطاقة التابع لمركز الوطني بحوث الطاقة	منحة	212	212	0	0	212	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
كفاءة الطاقة في الانار - مشروع تجريبي	منحة	387	132	132	0	264	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
اطار دعم لكفاءة استخدام الطاقة للاستثمار	منحة	710	236	238	236	710	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مشروع بناء القدرات الوطنية في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية	منحة	770	0	0	0	0	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
مجموع مشاريع جديدة		312,356	4,508	1,695	2,835	9,038	
المجموع للسياسة		765,956	9,368	5,039	6,660	21,067	
توسيع استغلال الصخر الزيتي لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاج النفط							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
المشاريع المستمرة							
بدل خدمات استشارية لدراسات الجدوى الاقتصادية للصخر الزيتي	الموازنة العامة	4,000	1,500	0	1,000	2,500	سلطة المصادر الطبيعية
مجموع المشاريع المستمرة		4,000	1,500	0	1,000	2,500	
مشاريع جديدة							
مشروع توليد الطاقة الكهربائية بالحرق المباشر للصخر الزيتي	القطاع الخاص	213,000	0	0	0	0	شركة الكهرباء الوطنية
مجموع مشاريع جديدة		213,000	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		217,000	1,500	0	1,000	2,500	
تعزيز النظام الكهربائي							
المشاريع المستمرة							
مشاريع خطوط النقل	وحدات حكومية + قرض	108,470	20,872	15,517	37,642	74,031	شركة الكهرباء الوطنية
توسعة الوحدة البخارية الثانية	وحدات حكومية + قرض	140,000	9,520	0	0	9,520	شركة السمرا لتوليد الكهرباء
مشروع التوليد الخاص الثاني / القطرانة	القطاع الخاص	325,000	0	0	0	0	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
ادامة مشاريع الكهرباء	وحدات حكومية	4,500	1,500	1,725	1,500	4,725	شركة الكهرباء الوطنية
مشاريع الاتصالات والتحكم للنظام الكهربائي	وحدات حكومية	4,539	3,359	1,511	0	4,870	شركة الكهرباء الوطنية
مشاريع محطات التحويل	وحدات حكومية	141,180	19,284	20,870	30,398	70,552	شركة الكهرباء الوطنية
الخطة الاسعافية	وحدات حكومية + قرض	28,000	7,908	729	0	8,637	شركة الكهرباء الوطنية
مشروع الدورة البسيطة /المرحلة الثالثة/ توربينين غازيين لمحطة السمرا لتوليد الكهرباء	وحدات حكومية + قرض	139,000	16,900	0	0	16,900	شركة السمرا لتوليد الكهرباء
مجموع المشاريع المستمرة		890,689	79,343	40,352	69,540	189,235	
مشاريع جديدة							
مشروع التوليد الخاص الثالث	وحدات حكومية + القطاع ال	284,700	0	0	0	0	شركة الكهرباء الوطنية
مشروع الدورة المركبة / المرحلة الثالثة لمحطة السمرا لتوليد الكهرباء اضافة استطاعة توليدية بمقدار 140 ميجاواط	وحدات حكومية + قرض	157,000	41,700	51,500	35,800	129,000	شركة السمرا لتوليد الكهرباء
إنهاء إمتياز شركة كهرباء محافظة اربد وإمتياز شركة الكهرباء الاردنية	الموازنة العامة	250	100	0	0	100	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع مشاريع جديدة		441,950	41,800	51,500	35,800	129,100	
المجموع للسياسة		1,332,639	121,143	91,852	105,340	318,335	
تطوير برامج ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها							
المشاريع المستمرة							
اعداد خطة وطنية لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في الأردن	ذاتي	500	150	150	200	500	المركز الوطني للبحث والتطوير - برنامج بحوث الطاقة
تأسيس صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	الموازنة العامة + منحة	6,400	1,700	2,500	1,000	5,200	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
دراسة الفاقد الفني لشركات التوزيع	وحدات حكومية	350	75	0	0	75	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
مشروع توأمة هيئة تنظيم الكهرباء	منحة	175	117	58	0	175	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء
الترويج لسوق طاقة الرياح	منحة	4,450	3,740	710	0	4,450	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مجموع المشاريع المستمرة		11,875	5,782	3,418	1,200	10,400	
مشاريع جديدة							
اطار تحفيزي لكفاءة الطاقة	منحة	183	63	60	60	183	الجمعية العلمية الملكية
وضع اطار لادارة كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية والخدمية	منحة	1,622	406	406	810	1,622	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
دراسات واستشارات متنوعة لقطاع الكهرباء	وحدات حكومية	300	150	100	70	320	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء
كفاءة الطاقة في المبانيات - المبانيات الخضراء	منحة	299	177	122	0	299	وزارة الاشغال العامة والاسكان
الشراكة بين توزيع الكهرباء ونقلها	منحة	464	232	232	0	464	شركة الكهرباء الوطنية
مجموع مشاريع جديدة		2,868	1,028	920	940	2,888	
المجموع للسياسة		14,743	6,810	4,338	2,140	13,288	
التوسع في نشاط الاستكشاف والتنقيب عن البترول							
المشاريع المستمرة							
تسويق المناطق الاستكشافية البترولية المفتوحة	الموازنة العامة	12,000	1,500	484	4,000	5,984	سلطة المصادر الطبيعية
مشروع الاستكشاف والتقييم لحقل الريشة	ذاتي	168,000	0	0	0	0	شركة البترول الوطنية
التنقيب عن الصخر الزيتي	الموازنة العامة	6,000	500	530	2,000	3,030	سلطة المصادر الطبيعية
مجموع المشاريع المستمرة		186,000	2,000	1,014	6,000	9,014	
مشاريع جديدة							
اعادة هيكلة سلطة المصادر الطبيعية	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	سلطة المصادر الطبيعية
مجموع مشاريع جديدة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		186,000	2,000	1,014	6,000	9,014	
التوسع في نشاط الاستكشاف عن اليورانيوم							
المشاريع المستمرة							
مشاريع الوقود النووي - استغلال اليورانيوم وسط الاردن، استكشاف اليورانيوم في مناطق اخرى، مختبر تحليل اليورانيوم، تعدين اليورانيوم	وحدات حكومية + منحة	30,000	200	300	300	800	هيئة الطاقة الذرية الأردنية
مجموع المشاريع المستمرة		30,000	200	300	300	800	
المجموع للسياسة		30,000	200	300	300	800	
دعم وتعزيز البرنامج النووي الأردني							
المشاريع المستمرة							
انشاء وتشغيل المفاعل النووي البحثي	وحدات حكومية + قرض	97,000	13,280	24,697	30,706	68,683	هيئة الطاقة الذرية الأردنية
مشاريع التعاون الدولي في مجال البرامج الجامعية ، خبراء ومستشارون ، تعاون دولي ثنائي ، تخطيط واستراتيجية الطاقة، مركز معلومات حاسوبي، التعليم المستمر	وحدات حكومية + منحة	3,950	1,285	1,235	1,100	3,620	هيئة الطاقة الذرية الأردنية

الجهة المسؤولة	المجموع	الإنفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	1,270	550	150	570	4,000	وحدات حكومية	مشاريع العلوم النووية وتطبيقاتها
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	110	50	0	60	350	وحدات حكومية	مستودع الفضلات المشعة
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	200	0	0	200	2,800	وحدات حكومية	توريد وتشغيل منظومة دون الحرجة
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	0	0	0	0	3,500,000	وحدات حكومية +القطاع الخاص	محطة الطاقة النووية الأردنية
	73,883	32,406	26,082	15,395	3,608,100		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	660	220	220	220	660	منحة	برنامج عمل سنوي للسلامة النووية
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	15,441	4,000	5,441	6,000	30,000	وحدات حكومية	انشاء المحطة النووية
	16,101	4,220	5,661	6,220	30,660		مجموع مشاريع جديدة
	89,984	36,626	31,743	21,615	3,638,760		المجموع للسياسة
توسيع قاعدة الاستثمار في قطاع التعدين							
المشاريع المستمرة							
سلطة المصادر الطبيعية	495	160	185	150	470	الموازنة العامة	استكمال تحديث مرصد الزلازل الاردني
سلطة المصادر الطبيعية	1,250	500	250	500	3,000	الموازنة العامة	التنقيب عن خامات الفوسفات
	1,745	660	435	650	3,470		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
سلطة المصادر الطبيعية	814	88	295	431	822	الموازنة العامة	مشروع ادارة برنامج المسوحات الجيولوجية
	814	88	295	431	822		مجموع مشاريع جديدة
	2,559	748	730	1,081	4,292		المجموع للسياسة
	542,555	162,314	152,416	227,825	6,652,440		المجموع للقطاع

سادساً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل أساسي على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، من خلال توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار إضافة إلى توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، ويعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشريان الرئيسي للاقتصاد في جميع دول العالم، وقد أدرك الأردن منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا القطاع، وأن الاستثمار في البنية التحتية وخدمات الاتصالات لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في توفير خدمات الاتصالات، ولهذه الغاية، قامت الحكومة بوضع الخطط الإستراتيجية للقطاع، والتي حددت النظرة إلى النهوض بالقطاع وتحديد الأدوار لمؤسسات القطاع العام كمنظم للقطاع والقطاع الخاص كمشغل ومقدم خدمة. فوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعتبر مسؤولة عن وضع السياسات، وتتولى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مسؤولية تنظيم القطاع، ويقوم مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بالتوظيف الأمثل لموارد التكنولوجيا في المؤسسات الحكومية، أما القطاع الخاص فيتولى مهمة تقديم الخدمات وإيصالها للمواطنين.

ونتيجة لذلك أصبحت البيئة الاستثمارية في المملكة مواتية وجاذبة للاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يتم وبشكل مستمر تطوير نماذج للشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والدولي، سعياً لجعل الأردن ضمن لائحة البلدان الأكثر نفاذاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في مختلف المجالات وذلك لوجود عدة عوامل رئيسية تساهم في تطويره فبالإضافة إلى البيئة الاستثمارية والقوانين المحفزة، يأتي توفر شبكة اتصالات والعمالة الماهرة نسبياً والمتخصصة.

ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن يعد من أهم القطاعات الرافدة لخزينة الدولة والداعمة للاقتصاد الوطني فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع بالنتائج المحلي الإجمالي لعام 2008 ما نسبته 14.3% (9.5% بشكل مباشر و4.8% بشكل غير مباشر)، وقدرت فرص العمل التي وفرها القطاع بـ 82 ألف فرصة عمل تراكمية، مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه القطاع في المساهمة بالارتقاء بالمجتمع الوظيفي في الأردن، حيث أن عدداً كبيراً من الشركات استثمرت في مجال صناعة وتطوير البرمجيات وأصبحت مصدر رئيس لدول المنطقة في هذا المجال، كما تم العمل مع مستثمرين على خلق منطقة اقتصادية حرة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة، إضافة إلى تضمين صناعة مراكز الاتصال في قانون تشجيع الاستثمار وجذب برامج التدريب المعتمدة عالمياً والمتخصصة بصناعة مراكز الاتصال والضرورية لبناء القدرات المحلية، حيث تم فتح مركزين للاتصال في عمان يخدمان منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مراكز اتصال المشغلين.

والجدول التالي يبين وضع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في العام 2009:

المؤشر	عام 2009
تنافسية القطاع	44 / 133 دولة
عوائد القطاع (مليار دينار)	1.9 / 2008
مساهمة القطاع بالنتائج المحلي الإجمالي	14.3% / 2008
حجم فرص العمل (ألف)	22 / 2008
نسبة انتشار الانترنت بالنسبة لعدد السكان	30%
نسبة الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة	101%

المؤشر	عام 2009
عدد الشركات المقدمة لخدمات الاتصالات العامة:	
- رخص فردية	24
- رخص فئوية	54
عدد الشركات المقدمة لخدمات البريد:	
- فئة دولية	6
- فئة محلية	21
- مشغل بريد عام	1

وقد تحققت خلال الأعوام (2007-2009) انجازات عديدة من أبرزها:

1. خصخصة شركة الاتصالات الأردنية بالكامل.
2. إصدار عدد من السياسات والاستراتيجيات ومراجعة التشريعات التي تنظم وتعزز تنافسية القطاع، ومن أهمها (السياسة العامة للقطاع، الإستراتيجية الوطنية للقطاع، إستراتيجية البحث والتطوير، الإستراتيجية الخاصة بأمن وحماية المعلومات، الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، مسودة قانون الاتصالات، مسودة قانون الخدمات البريدية، مسودة مشروع نظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني، مسودة نظام ترخيص مشغلي البريد)، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات والتعليمات التنظيمية.
3. تخفيض ضريبة المبيعات على الإنترنت للمنازل من 16% إلى 8% وذلك لزيادة نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت.
4. إطلاق مبادرة حاسوب محمول لكل طالب جامعي حيث وفرت المبادرة (15200) جهاز محمول مقسط على أربع سنوات لطلاب الجامعات، مما أدى على المساهمة في زيادة انتشار الإنترنت ونشر ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
5. تم إطلاق مشروع دعم تدريب وتشغيل الخريجين في القطاع الخاص بالتعاون مع وزارة العمل بهدف تعيين 500 خريج جامعي جديد سنوياً، حيث يتضمن توفير دعم مالي يصل إلى 50% من راتب الخريج يغطيه المشروع ولمدة عام ونصف، وقد تم تعيين 225 خريج منذ بدء المبادرة في الربع الثاني من عام 2009 واستفادت 57 شركة من المبادرة.
6. إدخال خدمات WI-MAX الثابتة وذلك كمنافس لشبكات الاتصال الثابتة في توفير خدمات الإنترنت مما ساهم في تخفيض الأسعار وزيادة الانتشار وكذلك تم توفير البنية التحتية خاصة مسار عمان-العقبة للشركات لتمكينها من إيجاد مسارات دولية بديلة لزيادة المنافسة.
7. السماح بتقديم خدمة الإنترنت ضيقة النطاق من خلال الأرقام المجانية، وكذلك تقديم خدمة الإنترنت واسعة النطاق باستخدام نظام الفوترة الواحدة كإحدى خدمات تجزئة السبل الرقمي (Bit-stream Unbundling).
8. الاستمرار في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية والذي يهدف إلى تحسين أداء الحكومة التقليدي في مجال تقديم الخدمات وتحويلها إلى خدمات إلكترونية مما يرفع من كفاءة وسوية تقديم الخدمات ودقتها واختصار الوقت اللازم لأداء الأعمال ورفع مستوى رضى العميل وخلق التكامل بين الإدارات الحكومية، حيث تم لغاية الآن إطلاق (46) خدمة إلكترونية، (33) منها مفعلة على بوابة الحكومة الإلكترونية. ومن أهم المؤسسات التي تقدم الخدمات الإلكترونية (دائرة العطاءات العامة، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الجمارك الأردنية، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة الأحوال المدنية، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، وكالة الأنباء الأردنية وأمانة عمان).
9. الاستمرار بتنفيذ شبكة الألياف الضوئية الوطنية، حيث تم ربط (58) مؤسسة حكومية و(4) مراكز صحية حكومية و(8) جامعات حكومية وحوالي (380) مدرسة و(4) محطات معرفة في محافظات عمان والعقبة وإربد، والعمل جارٍ في إقليم الشمال.

10. تنفيذ مسوحات سنوية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد تعنى بمراقبة وقياس استخدام خدمات وتقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المنازل والمنشآت بهدف توفير المؤشرات المتخصصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخدمة راسمي السياسات وصانعي القرار.
11. تم توقيع الاتفاقيات الإستراتيجية التالية مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشمل:
- اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة مايكروسوفت، حيث تم من خلالها تخصيص مبلغ 3 ملايين دولار لدعم المشاريع والمبادرات في القطاع، وقد تم من خلال الاتفاقية عقد 86 دورة تدريبية شملت أكثر من 40 مؤسسة حكومية واستفاد منها 790 موظف.
 - اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة أوراكل، حيث يتم من خلالها تخصيص مبلغ 3.1 ملايين دولار لدعم المشاريع والمبادرات في القطاع، وقد تم تدريب 86 موظف حكومي على المناهج المعتمدة من أوراكل لغاية الآن.
 - اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة سيسكو، حيث تم عمل الاتفاقية لتنفيذ مشروع الشبكة العريضة للحكومة الأردنية لربط كافة المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات على شبكة واحدة من الألياف الضوئية حيث تضمنت الاتفاقية بعضاً من البنود أهمها: شراء منتجات وخدمات سيسكو بخصم معدله 55% والتزام شركة سيسكو بإعادة استثمار مبلغ 2.5% من مشتريات الحكومة منها للمشاريع والمبادرات بالإضافة إلى التزام الشركة بتدريب موظفي الحكومة على منتجاتها.
 - مذكرة تفاهم مع شركة Ingres للبرمجيات مفتوحة المصدر (Open Source)، وذلك بهدف إدخال هذا النظام إلى المملكة.
12. العمل على تغيير التحاسب فيما بين شركة الاتصالات الأردنية ومزودي خدمة الانترنت بالنسبة للجزء المتعلق بـ ADSL Traffic Collection من المبدأ المعتمد على عدد المنافذ Ports إلى مبدأ السعة Capacity Based/MB مما يتيح تخفيض أسعار الانترنت عريض النطاق في المملكة.
13. حرصاً على زيادة انتشار خدمات الانترنت، فقد تم إقرار التعليمات المعدلة حول شروط وإجراءات إدخال واستخدام / تشغيل شبكات الحاسوب الراديوية المحلية (واي فاي)، حيث يسمح بموجب تلك التعليمات المعدلة استخدام النطاقات الترددية 2.4 ج.هـ و 5.1 ج.هـ خارج المباني وضمن المحددات والشروط الواردة في تلك التعليمات.
14. منح شركة اورانج للخلوي ترددات خدمات الجيل الثالث في المملكة ليتم تقديم الخدمة الفعلية في شهر شباط 2010.
15. من أجل تسهيل الدخول السريع لمنافسين جدد وإيجاد إمكانيات جديدة لدخول السوق، تم توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بين شركة زين وشركة فريندي جروب العالمية، نتيج للأخيرة تقديم خدمات المشغل الافتراضي عبر شبكة زين، وتعتبر الاتفاقية الأولى من نوعها في الأردن، حيث تتضمن إتاحة المجال لشركة فريندي استخدام شبكة زين لتقديم عروض وخدمات موجهة لشرائح محددة في المجتمع.
16. استخدام الرقم المجاني الجديد لاتصالات الطوارئ (911) كرقم موحد لخدمات الطوارئ للتسهيل على المواطنين.

التحديات

- وعلى الرغم من الانجازات المتحققة، إلا أن القطاع ما يزال يواجه مجموعة من التحديات ومن أهمها:
- المنافسة الإقليمية والدولية في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
 - نقص الكوادر البشرية المؤهلة لتلبية احتياجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت قياساً بمستوى دخل المواطن الأردني، مما يؤدي إلى تدني نسبة انتشار مستخدمي الانترنت مقارنة بالدول المشابهة.
 - تباين الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق المملكة.
 - عدم موائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الأردني.

- نقص الترويج لنشاطات قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ثقافة مقاومة التغيير الموجودة حالياً في المجتمع.

الأهداف العامة

1. توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وتنويعها بجودة عالية وأسعار معقولة من خلال بيئة تنظيمية وتشريعية فعالة وبنى تحتية مناسبة.
2. مواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وزيادة تنافسية القطاعات الثلاث.

الأهداف المرحلية

1. رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت.
2. زيادة حجم إيرادات قطاع الاتصالات وصادراته.
3. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال زيادة فرص العمل المباشر وغير المباشر في القطاع وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى.
4. المساهمة في تطوير خدمات القطاع العام من خلال تطبيق برنامجي الحكومة الالكترونية وشبكة الألياف الضوئية الوطنية.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت										
الانتشار الهاتفي الثابت لكل 100 نسمة	11	10	8.9	8.4	8	8.5	8.5	8.5	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الخاص
معدل الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة	78	83.3	91	101	108	110	120	125	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الخاص
نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد السكان	13.70%	20%	26%	30%	38%	50%	60%	70%	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
القدرة الاستيعابية للشبكة المحمولة: نسبة الانتشار للاتصالات المتنقلة واللاسلكية	78%	83.30%	88.60%	-	-	100%	100%	100%	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
عدد محطات المعرفة	-	144	159	175	180	190	210	230	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
ترتيب الأردن حسب مؤشر تكنولوجيا المعلومات (GIT)	122/57	127/ 47	134/44	133/44	138/50	43	42	41	المنتدى الاقتصادي العالمي	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
زيادة حجم إيرادات قطاع الاتصالات وصادراته										
إيرادات القطاع (مليار د.أ.)	1.4	1.6	1.914	2.2	2	2.5	2.7	3	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات (إنتاج)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال زيادة فرص العمل المباشر وغير المباشر في القطاع وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى										
حجم فرص العمل المباشرة في القطاع (ألف)	16.1	16.2	15.6	14.9	14.6	18.3	19.24	20.1	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات (إنتاج)
حجم فرص العمل غير المباشرة في القطاع (ألف)	60	65.3	67.5	84	79	79.3	83	86.8	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-
المساهمة في تطوير خدمات القطاع العام من خلال تطبيق برنامجي الحكومة الإلكترونية وشبكة الألياف الضوئية الوطنية.										
عدد الخدمات الالكترونية المفعلة على المستوى الوطني (تراكمي)	13	13	33	33	60	171	171	178	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-
عدد المؤسسات التعليمية الحكومية والمراكز الصحية والمؤسسات الحكومية ومحطات المعرفة المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	227	237	327	440	838	1,189	2,450	3,795	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، الجهات المعنية

السياسات

1. الوصول إلى أسعار قريبة من القدرة الشرائية للمستخدمين في الخدمات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2. المساهمة في الانتقال إلى المجتمع المعرفي.
3. تهيئة وتطوير البيئة الممكّنة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
4. تمكين البيئة الضرورية لزيادة جاذبية الأردن كوجهة استثمارية.
5. تطوير وتنفيذ إستراتيجية تكنولوجية شاملة للحكومة الأردنية بشكل متوافق مع متطلبات القطاع العام.
6. مجتمع متصل بوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
الوصول إلى أسعار قريبة من القدرة الشرائية للمستخدمين في الخدمات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات										
معدل الكلفة الشهرية للمشارك للهاتف المتنقل (دينار)	12.4	11.8	11	10.8	9.1	9.9	9	8	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
معدل الكلفة الشهرية للمشارك للهاتف الثابت (دينار)	22	19.9	18.9	17.3	15.3	14	12	10	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
معدل سعر دقيقة الاتصال للهاتف المتنقل (فلس)	62	33	30	28	25	22	19	17	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
معدل سعر دقيقة الاتصال للهاتف الثابت (فلس)	15	15	15	15	15	13	10	8	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
معدل سعر الرسائل الخلوية القصيرة محلياً (قرش)	3	3	3	3	3	3	3	3	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
معدل سعر الرسائل الخلوية القصيرة دولياً (قرش)	5	6	6	6	6	6	6	6	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المساهمة في الانتقال إلى المجتمع المعرفي										
نسبة انتشار مستخدمي الانترنت بالنسبة لعدد السكان	13%	20%	26%	30%	38%	50%	60%	68%	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	
تهيئة وتطوير البيئة الممكنة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية										
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	10.67%	10.45%	9.50%	-	9.56%	9.59%	9.63%	9.67%	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
زيادة حجم إيرادات قطاع الاتصالات (مليون د.أ)	868.2	1,001.50	1,050	1,300	1,187	1,337	1,428	1,519	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	
عدد مسودات التشريعات المتعلقة بالقطاع	-	-	4	5	5	8	8	8	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	
ترتيب الأردن حسب مؤشر الجاهزية الإلكترونية	54/68	52/69	53/70	50/70	51/70	-	-	-	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
عدد التشريعات (قوانين وأنظمة) التي تم إصدارها (تراكمي)	1	1	2	2	5	8	8	8	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	
نسبة البريد الموزع على عنوان الصناديق من مجمل البريد	93%	93%	92%	92%	93.10%	90%	89%	88%	شركة البريد الأردني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
نسبة البريد الموزع على مكان الإقامة من مجمل البريد	%7	%7	%8	%9	%8.3	%10	%11	%12	شركة البريد الأردني	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نسبة توزيع البريد D+1 (الحضر)	%85	%90	%80	%84	%81	%90	%90	%93	شركة البريد الأردني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
نسبة توزيع البريد D+1 (الريف)	%85	%90	%65	%68	%68	%75	%75	%80	شركة البريد الأردني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
تمكين البيئة الضرورية لزيادة جاذبية الأردن كوجهة استثمارية										
حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات (مليون دينار)	9.634	2.18	1.2	11.524	14.9	6.135	6.135	6.135	جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن (Int@j)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات (مليون دينار)	159	116	115	175	310	123	140	150	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تطوير وتنفيذ استراتيجية تكنولوجية شاملة للحكومة الأردنية بشكل متوافق مع متطلبات القطاع العام										
نسبة المعدات المخزنة على النظام لإجمالي المعدات المستخدمة	-	-	-	-	0%	25%	100%	100%	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نسبة البرمجيات المخزنة على النظام لإجمالي البرمجيات المستخدمة	-	-	-	-	%0	%10	%100	%100	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نسبة الكوادر البشرية المدخلة على النظام لعدد الكوادر العاملة	-	-	-	-	%0	%15	%100	%100	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
عدد المشتركين في خدمة الانترنت (مؤسسات)	50	58	70	77	112	122	130	130	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
السعة المؤجرة للمؤسسات Mb	24	45	158	230	600	1000	1,400	1,700	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
كلفة السعة المؤجرة للمؤسسات (دينار)	7,920	6,000	3,000	2,500	1,575	1,100	800	600	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
عدد الخدمات الإلكترونية المفصلة على المستوى الوطني	13	13	33	33	60	171	171	178	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-
نسبة مستخدمي خدمات الحكومة الإلكترونية لعدد السكان	-	%12	%12	%13.40	%16.40	%16.20	%18	%19	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-
مجتمع متصل بوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات										
عدد المدارس المربوطة إلكترونياً على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	227	227	283	370	642	871	1,725	2,797	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التربية والتعليم
عدد الجامعات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	8	8	8	8	8	8	9	9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التعليم العالي
عدد المؤسسات الحكومية والمراكز الصحية الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	-	-	52	55	170	210	448	558	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	كافة الجهات المعنية
عدد محطات المعرفة المربوطة إلكترونياً على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	-	-	2	6	18	23	68	114	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
الوصول الى اسعار قريبة من القدرة الشرائية لمستخدمي الخدمات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات							
مشاريع جديدة							
متابعة تطبيق العلاجات التنظيمية الناجمة عن مراجعة أسواق الاتصالات وإصدار التعليمات ذات العلاقة	منحة	500	100	200	0	300	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
عمل مسوحات ميدانية لقياس رضا ووعي مستخدمي خدمات الاتصالات	وحدات حكومية	400	100	100	100	300	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
تطوير وتحديث الإطار التنظيمي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات وجمع المعلومات الخاصة بها ونشرها بصورة واضحة ومفهومة	وحدات حكومية	320	90	90	90	270	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
مجموع مشاريع جديدة		1,220	290	390	190	870	
المجموع للسياسة		1,220	290	390	190	870	
المساهمة في الانتقال إلى المجتمع المعرفي.							
المشاريع المستمرة							

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
دعم المبادرات القائمة التي تساهم في جسر الفجوة الرقمية وإطلاق مبادرات جديدة كل عام	الموازنة العامة	4,667	1,600	370	1,000	2,970	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
برنامج محطات المعرفة	الموازنة العامة	6,200	2,500	1,200	1,200	4,900	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع المشاريع المستمرة		10,867	4,100	1,570	2,200	7,870	
مشاريع جديدة							
Internet Remote Labs مختبرات الحاسوب	الموازنة العامة	500	250	250	0	500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
إعداد (Digital Dividend) الدراسات الخاصة بالربحية الرقمية	وحدات حكومية	68	0	30	30	60	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
وضع الإطار التنظيمي الملزم الخاص بالانتقال لشبكات الجيل التالي ورفع الجاهزية الالكترونية في المملكة وبالأخص الشبكات وخدمات النطاق العريض بسرعات عالية	منحة	250	0	150	100	250	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
مجموع مشاريع جديدة		818	250	430	130	810	
المجموع للسياسة		11,685	4,350	2,000	2,330	8,680	
تهيئة وتطوير البنية الممكنة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية							
المشاريع المستمرة							
مسوحات سنوية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الموازنة العامة	400	150	90	150	390	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
إصدار وتطبيق الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتوقيع الالكتروني في ضوء صدور التشريعات النازمة للموضوع	منحة	200	0	0	100	100	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
مشروع ادارة برنامج البريد الاردني	الموازنة العامة	75	20	15	20	55	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
برنامج الطيف الترددي	وحدات حكومية	3,400	1,300	1,050	1,050	3,400	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
دراسات متخصصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	الموازنة العامة	750	250	0	250	500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع المشاريع المستمرة		4,825	1,720	1,155	1,570	4,445	
مشاريع جديدة							
دراسة التداخلات الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاعات الأخرى باستخدام جداول المدخلات- المخرجات	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الالتزامات والمساهمات المترتبة على الاتفاقيات الدولية	الموازنة العامة	600	200	173	200	573	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مراجعة السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	الموازنة العامة	300	0	80	150	230	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مراجعة البيئة القانونية والتشريعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	الموازنة العامة	260	0	0	130	130	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي المعمول به لمواكبة التطور التكنولوجي ومعالجة قضايا الاندماج	منحة	500	0	350	150	500	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
صياغة وإعداد الخطة الإستراتيجية للقطاع للأعوام 2012-2015	الموازنة العامة	300	200	0	0	200	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ترويج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الموازنة العامة	1,000	500	0	0	500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مشروع التحول من البث الإذاعي التلفزيوني الأرضي التماثلي إلى البث الأرضي الرقمي	وحدات حكومية	17,000	6,000	1,200	0	7,200	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
اعداد مسودة نظام معدل لترخيص مشغلي البريد الخاص	وحدات حكومية	30	0	0	30	30	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
تبني مبدأ حيادية التكنولوجيا في تخصيص الترددات	وحدات حكومية	90	0	45	45	90	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
دراسة شروط ومحددات استخدام شبكة الخدمات البريادية الشمولية من قبل مشغلي البريد الخاص	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع مشاريع جديدة		20,080	6,900	1,848	705	9,453	
المجموع للسياسة		24,905	8,620	3,003	2,275	13,898	
تمكين البنية الضرورية لزيادة جاذبية الأردن كوجهة استثمارية.							
مشاريع جديدة							
IT-enabled Business Process Outsourcing صناعة التعاقد برنامج تسريع نمو ومناعة المحتوى	الموازنة العامة	0	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع مشاريع جديدة		0	0	0	0	0	
المجموع للسياسة		0	0	0	0	0	
تطوير وتنفيذ إستراتيجية تكنولوجية شاملة للحكومة الأردنية بشكل متوافق مع متطلبات إصلاح القطاع العام.							
المشاريع المستمرة							
هيكل وامتة المكتبة الوطنية	الموازنة العامة	150	0	0	150	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ادارة عمليات الحكومة الالكترونية - استدامة مركز عمليات الحكومة الالكترونية سابقا	الموازنة العامة	1,910	760	200	200	1,160	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
اتفاقيات استراتيجية - مايكروسوفت	الموازنة العامة	18,800	6,300	4,700	4,000	15,000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تطوير خدمة التوظيف الالكتروني الحكومي	الموازنة العامة	100	0	0	100	100	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
قاعدة البيانات الحكومية لموارد تكنولوجيا المعلومات	وحدات حكومية	145	40	0	0	40	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
مشاريع التكنولوجيا 2010 - الشبكة الحكومية الأمانة - المرحلة الثالثة	الموازنة العامة	150	0	0	0	0	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع المشاريع المستمرة		21,255	7,100	4,900	4,450	16,450	
مشاريع جديدة							
البطاقة الذكية الوطنية	وحدات حكومية	22,000	7,000	0	0	7,000	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
حماية البنية التحتية لمركز العمليات الوطني من الاختراق - فحص الاختراق الامني للشبكة	الموازنة العامة	1,200	0	0	300	300	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
توسعة البنية التحتية لمركز العمليات	وحدات حكومية	600	0	440	250	690	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الاتفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2013	2012	2011		
تنفيذ نظام مستودع البيانات	الموازنة العامة	2,000	1,000	0	0	1,000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
فحص اختراق أمن الشبكة الحكومية الآمنة	وحدات حكومية	200	100	0	0	100	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
نظام تجديد الهوية (IDM)	الموازنة العامة	500	500	0	0	500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
"Disaster recovery" الاسترداد من الكوارث	وحدات حكومية	2,200	1,100	0	0	1,100	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
مركز الربط (Edge ESB) الشامل الطرفي	وحدات حكومية	250	150	0	0	150	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
إدارة استمرارية العمل للحكومة الالكترونية	الموازنة العامة	4,025	2,000	400	1,000	3,400	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نقطة النفاذ الآمنة للإنترنت للمؤسسات الحكومية	وحدات حكومية	600	100	50	400	550	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
الشبكة الحكومية الآمنة - المرحلة الرابعة	وحدات حكومية	2,200	1,250	0	348	1,598	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
تنفيذ مشروع مفتاح البنية "PKI" التحتية العامة	منحة - عوائد مايكروسوفت	725	300	425	0	725	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نظام قياس أداء الأنظمة (TPM)	وحدات حكومية	700	400	0	0	400	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
تطوير بوابة الحكومة الالكترونية من معلوماتية الى تفاعلية	وحدات حكومية	850	400	0	250	650	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
نظام تحديد الموقع الجغرافي GPS	وحدات حكومية	2,000	1,000	0	0	1,000	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
دعم فني Asset Management	منحة	0	0	0	0	0	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
مجموع مشاريع جديدة		40,050	15,300	1,315	2,548	19,163	
المجموع للسياسة		61,305	22,400	6,215	6,998	35,613	
زيادة نشر وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المجتمع.							
المشاريع المستمرة							
شبكة الاليف الضوئية الوطني	الموازنة العامة	64,799	12,500	600	2,547	15,647	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجموع المشاريع المستمرة		64,799	12,500	600	2,547	15,647	
المجموع للسياسة		64,799	12,500	600	2,547	15,647	
المجموع للقطاع		163,914	48,060	12,208	14,440	74,708	

سابعاً: قطاع البيئة

أن الواقع البيئي للأردن هو مزيج من الندرة من الموارد الطبيعية والثروة من الموارد البشرية، وتتركز التحديات البيئية للأردن في مجالات الطاقة والمياه والتصحر وإدارة النفايات بكافة أنواعها وكذلك فقدان التنوع البيولوجي فالعلاقة بين التنمية المستدامة وجودة البيئة هي علاقة وطيدة ومباشرة، وفي بلد مثل الأردن، يعاني من وطأة الندرة في الموارد وخاصة في قطاعات المياه والطاقة وعناصر الطبيعة، تصبح الإدارة المستدامة لهذه الموارد الشحيحة عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الإنسانية، أن هذه الإدارة الرشيدة للموارد بإمكانها أن تجنب البلاد النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث نتيجة نقص الموارد والمنافسة في الحصول عليها، أن التحديات التي تتعلق بنقص المياه والطاقة والتصحر وتدهور التنوع الحيوي وما يرافقها من تلوث وتغيرات مناخية ربما تكون أقل خطراً بشكل مباشر من تحديات اقتصادية وسياسية أخرى، ولكن آثار هذه التحديات هي أطول زمناً وأوسع نطاقاً وللأسف أقل قابلية للإصلاح والتعديل بعد حدوثها.

إن معدل استهلاك المياه للفرد الواحد هو أقل من 150 متر مكعب في السنة، وبعد واحد من أدنى مستويات الاستهلاك الفردي على نطاق العالم. علماً أن موارد المياه في الأردن شحيحة ومتذبذبة حيث يقدر معدل طاقتها المتجددة السنوية بنحو 780 مليون متر مكعب، منها 505 مليون متر مكعب من المياه السطحية و 275 مليون متر مكعب من موارد المياه الجوفية؛ وتقدر كمية المياه الجوفية غير المتجددة نحو 140 مليون متر مكعب سنوياً في حوضي الديسي والجفر.

تشكل المياه الجوفية 70 % من مياه الشرب في الأردن علماً أن أحواض المياه الجوفية استنزفت بعمليات الضخ الجائر مما أدى إلى انخفاض حاد في مستوى المياه الجوفية. تشكل المياه السطحية المصدر الرئيس للمياه في الأردن، ويتم توزيعها على 15 حوضاً مائياً.

يستفيد من شبكة الصرف الصحي حوالي 61 % من سكان الأردن بينما يتم تجميع المياه العادمة الناتجة عن باقي السكان في حفر امتصاصية. توجد 31 محطة لتنقية المياه العادمة في الأردن، منها 22 محطة تدار من قبل سلطة المياه وتعد محطة الخربة السمراء الأكبر في الأردن حيث تعالج 75.3 % من مجموع المياه العادمة الناتجة. تغطي شبكات المياه 98 % من سكان الأردن وهو إنجاز كبير لدولة نامية بينما بلغت كميات المياه المستخدمة في قطاع الزراعة حوالي 588.4 مليون متر مكعب أي ما يعادل 64 % من مجموع المياه المستهلكة في عام. وتمت تغطية 44.6 % من احتياجات مياه الري من مصادر المياه السطحية و 41.7 % من مصادر المياه الجوفية و 13.7 % من مياه الصرف الصحي المعالجة.

المصادر الرئيسية الثابتة لتلوث الهواء في الأردن هي مجموعة الصناعات الثقيلة والمتوسطة مثل مصفاة البترول والفوسفات والاسمنت وغيرها والتي ينتج عنها غازات مثل أكاسيد الكربون وأكاسيد الكبريت لأنها لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على زيت الوقود لإنتاج للطاقة.

أما المصادر المتحركة لتلوث الهواء فتتمثل بقطاع النقل بشكل أساسي. حيث تضاعف عدد السيارات التي تعمل على البنزين أكثر من ست مرات خلال الفترة من عام 1981 إلى عام 2006 بينما تضاعف عدد السيارات التي تعمل على الديزل أكثر من عشرة مرات لنفس الفترة. و يبلغ مجموع انبعاثات غازات الدفيئة حوالي 20 طن/السنة، وتعتبر هذه الانبعاثات ضئيلة جداً مقارنة بتلك الموجودة في الدول المتقدمة صناعياً.

ويعتبر الأردن من الدول التي تتمتع بتنوع حيوي غني بسبب موقعه المتميز المتوسط بين القارات، ووجود حفرة الانهدام والتي تشكل تفاوتاً كبيراً بين المناطق المرتفعة والمنخفضة، كما يتميز الأردن بوجود الصحراء البازلتية والتي تتخللها الأودية الطبيعية.

ويقسم الأردن إلى أربعة أقاليم حيوية جغرافية مختلفة. وقد تم تصنيف (13) نمطا نباتيا ضمن هذه الأقاليم المتنوعة، إذ يمثل كل نمط عناصر نباتية وحيوانية مختلفة والتي يتميز الكثير منها بأهمية عالمية. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد في الأردن سبع محميات قائمة تغطي مساحة تقدر بحوالي (1144) كم مربع وهي محمية ضانا، محمية الأزرق، محمية الشومري، محمية الموجب، محمية عجلون، محمية وادي رم، محمية ديبين، و سيتم إنشاء تسعة محميات جديدة خلال الأعوام الثلاثة القادمة تقدر مساحتها بحوالي (2772) كم مربع، ومن المتوقع أن تشكل مساحة المحميات الطبيعية ما نسبته 6% من مساحة المملكة وهو ضعف معدل مساحة المحميات الموجودة في إقليم الشرق الأوسط .

ويواجه الأردن ارتفاعا في معدلات التصحر نتيجة لتدهور التربة الناجم عن عدة ممارسات سلبية مثل التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، ونزوح العديد من السكان نتيجة للهجرات القسرية المتكررة، كما يساهم شح الموارد المائية في زيادة هذه المشكلة، الأمر الذي أدى إلى تراجع كثافة الغطاء النباتي وتسارع انجراف الأراضي الزراعية.

وقد شهد الأردن تحسناً ملموساً في مجال جمع النفايات الصلبة حيث تراوحت نسبت جمعها ما بين 70 - 90% في المناطق الريفية والحضرية . ويتم إدارة النفايات الصلبة من قبل الحكومة وبدعم مالي مباشر وتعتبر مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات متواضعة نسبياً. إلا أن إدارة النفايات في الأردن لا تزال تفتقر للإجراءات البيئية السليمة بعد طرحها في المكبات وذلك لعدم توفر البنية التحتية المناسبة لهذه المكبات حيث يوجد حالياً (21) مكب للنفايات تتم معالجة النفايات عن طريق الطمر أو الحرق المباشر بعكس الدول الأكثر تقدماً والتي تسعى إلى توسيع بدائل التخلص من النفايات لتشمل الحرق وإعادة التدوير والاستخدام وتقليل النفايات. ويقوم مكب الغباوي وهو المكب الحديث الوحيد الذي يعتمد معايير الانتقاء الملائمة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بمعالجة نحو 60% من النفايات الصلبة. أما النفايات الخطرة والكيميائية فقد التزم الأردن كونه طرفاً في اتفاقية بازل بتقليل إنتاجها ومراقبة التخلص منها ونقلها بالطرق المثلى، ويجري العمل حالياً على إنشاء وحدات مركزية لمعالجة النفايات الطبية والصناعية في إقليم الوسط بمشاركة القطاع الخاص.

وسوف تقوم الوزارة بتطوير استراتيجيه وخطه عمل وطنية للاقتصاد الأخضر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بحيث تساهم في تحقيق التنمية الإنسانية والاقتصادية عن طريق تطوير منهجية للاقتصاد الأخضر التي بدأت بتطبيقها والعمل عليها العديد من الدول في العالم. ويشكل نجاح الأردن من خلال تطوير وزارة البيئة خلال السنوات الخمس الماضية للكثير من الآليات والمبادرات عاملاً أساسياً في تهيئة قاعدة مناسبة لانطلاق البرنامج الشمولي لتوجيه كافة المبادرات في مجال البيئة المستدامة في الأردن والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. لقد تمكن الأردن ومن خلال الحيوية في تنفيذ البرامج البيئية الدولية وتحقيق النجاح في عناصر الإصلاح المختلفة من استقطاب اهتمام الكثير من الدول والمؤسسات الدولية المانحة لتطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الأردن والاستفادة من المزايا الأردنية التنافسية في مجال السياسات والتشريعات والكفاءة البشرية والعلمية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تمثل عناصر الاستجابة الأكثر أهمية لتحديات ندرة الموارد الطبيعية.

وقد تضمنت إستراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن المحاور التالية:

وهناك مجموعة من البرامج القائمة حالياً وتقوم وزارة البيئة والجهات المعنية جميعاً بتنفيذها خلال العام 2010 لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن ومن أهمها: (برنامج الإنتاج الأنظف ، إطلاق صندوق حماية البيئة الأردني ، الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير قدرات القطاع الخاص لخلق الوظائف في قطاع الاستشارات البيئية والخدمات وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، مبادرة المدن الرفيعة بالبيئة Eco-cities ، الإدارة السليمة للنفايات وجمعها وإعادة تدويرها ، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وإعادة تأهيل المتضرر منها ، تطوير السياحة البيئية الداخلية المستمدة من الإرث البيئي والإنساني ، نظام التفقيش البيئي

والحماية البيئية ، تطوير نظم متكاملة للمعلومات ، منهجية تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاستثمارية للتقليل والحد من التأثيرات السلبية على البيئة، برنامج التحول نحو المواد الصديقة للبيئة وغير الضارة بطبقة الأوزون في القطاع الصناعي والزراعي)

وقد تحققت العديد من الانجازات من الانجازات خلال الأعوام (2007-2009) في مجال حماية البيئة كان من أبرزها :

• في مجال حماية الأراضي ومكافحة التصحر :

1. إعداد الإستراتيجية التمويلية المتكاملة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر والتي تم من خلالها تحليل الأطر المؤسسية والتشريعية والمالية فيما يتعلق بموضوع التصحر، وتحديد خطوات تعزيز البيئة الممكنة التي من شأنها تحسين الإطار الوطني لدعم حشد الموارد المالية لتنفيذ مشاريع لمكافحة التصحر، وتحليل مصادر التمويل الخارجي وأولويات الجهات المانحة، وتم وضع خطة عمل لتنفيذها مدى خمسة سنوات.

2. إعداد خطة استعمالات أراضي لجبل عجلون بمساحة تقدر بـ (1000) كم² بهدف المحافظة على الطبيعة وتوجيه الاستثمار المستدام.

3. إعداد خارطة الطريق لإعادة تأهيل وتنمية المراعي في البادية الأردنية من خلال برنامج التعويضات البيئية، وإعداد الدليل الإرشادي لكتابة مقترحات المشاريع الهادفة إلى إعادة تأهيل وتطوير الأنظمة البيئية في البادية الأردنية والبدء بتنفيذ المشاريع الريادية في عدة مواقع في البادية.

• في مجال مكافحة تلوث الهواء:

1. التحول الكامل إلى استخدام البنزين الخالي من الرصاص.

2. تمت تغطية ما نسبته 20% من سكان المملكة بمراقبة نوعية الهواء في مناطقهم من خلال مشاريع لمراقبة تراكيز ملوثات الهواء الصادرة من المصانع (منطقة الهاشمية، منطقة الفحيص والقادسية، المناطق الصناعية، المدن الصناعية، وتم ربط بعض المصانع الكترونيا مع وزارة البيئة ليتم مراقبة تراكيز الملوثات في الحدود الآمنة بيئياً).

• في مجال التكيف مع تغير المناخ:

1. إنشاء الهيئة الوطنية لآلية التنمية النظيفة.

2. إقرار ثلاثة عشر مشروع كمشاريع آلية التنمية النظيفة وذلك من خلال الموافقة عليها من قبل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة حيث تم تسجيل أول مشروع لدى المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة وهو مشروع التحول إلى الغاز الطبيعي في محطة العقبة الحرارية، والذي بموجبه يحصل الأردن على حقوقه الدولية من عوائد مقايضة الكربون بعد أن تم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحوالي 400 ألف طن سنوياً.

3. إعداد ونشر تقرير البلاغات الوطنية الثانية حول تغير المناخ والذي يشكل مرجعا علميا لصناع القرار في كل تفاصيل انبعاثات غازات الدفيئة وخيارات التكيف والتخفيف من آثار المناخ.

4. البدء بتنفيذ برنامج وطني للتكيف مع آثار تغير المناخ بالتركيز على إدارة الموارد المائية.

• في مجال معالجة التلوث والنفايات الصلبة والسائلة:

1- إنشاء محطة لمعالجة المياه العادمة الصناعية في مدينة الحسن الصناعية بتمويل من القطاع الخاص، والعمل على إنشاء محطة مركزية لمعالجة المياه الصناعية في الزرقاء.

2- إنشاء برك تبخير بمساحة 50 ألف متر مكعب في مكب الاكيدر ومساحة 7 آلاف متر مكعب في مكب الحمرة وذلك لمعالجة النفايات السائلة (الزببار) الناتجة عن معاصر الزيتون

- 3- الرصد والرقابة البيئية على النفايات الخطرة المتولدة صناعياً وإدارتها في الأردن من خلال نظام تتبع للنفايات الصناعية السائلة وشبّة الصلبة من مصدرها إلى نقاط معالجتها والتخلص النهائي منها
- 4- منع استخدام السماد العضوي في الأغوار وبناء مصنع لمعالجة هذا السماد لمكافحة وجود الذباب في المنطقة.
- 5- تمكن الأردن من التخلص من حوالي 97% من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون في بداية عام 2008

• في مجال التنوع الحيوي وحماية الأنظمة البيئية:

- 1- البدء في تنفيذ إستراتيجية إعادة تأهيل سيل الزرقاء من خلال بناء القدرات المؤسسية للوزارة وللجهات المعنية للمساعدة في إعادة تأهيل السيل من خلال تطوير وتنفيذ مجموعة من المشاريع الريادية في قطاعات مختلفة من السيل، وتطوير خطة شمولية لإعادة تأهيل سيل الزرقاء اعتماداً على مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية ومنهجية النظام البيئي.
- 2- إصدار السياسة الوطنية لشبكة المناطق المحمية.
- 3- إعداد التقرير الوطني الرابع حول التنوع الحيوي والمقدم للأمم المتحدة.
- 4- إعداد ملف ترشيح منطقة وادي رم على قائمة التراث العالمي.

• في مجال تحسين الأطر المؤسسية وزيادة الوعي البيئي:

1. إصدار نظام للتعامل مع الحالات الطارئة، وتعليمات منح الموافقة المسبقة على ترخيص أو تجديد ترخيص الجمعيات البيئية.
2. إنشاء الإدارة الملكية لحماية البيئة (الشرطة البيئية سابقاً).
3. إعداد العديد من التقارير الخاصة بالبيئة منها التقرير الأول لحالة البيئة في الأردن، وتقرير البلاغات الوطنية بموجب اتفاقية التغير المناخي، وتقرير شبكة المحميات الطبيعية، والتقرير الوطني للتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
4. عقد أول منتدى للمدن الرفيعة بالبيئة والخروج ببيان عمان وعدد من التوصيات من ضمنها ضرورة عقد المنتدى كل سنتين ومتابعة البرامج الخاصة بالمدن الرفيعة بالبيئة.
5. تنفيذ برامج لبناء القدرات للمفتشين البيئيين في وزارة البيئة والإدارة الملكية لحماية البيئة بهدف التنفيذ الأمثل لنظام التفتيش البيئي.

التحديات

بالرغم من ثراء وتنوع الطبيعة في الأردن إلا أن عناصر البيئة تتعرض إلى العديد من الممارسات الجائرة والتي قد تهدد استدامة الكثير من الأنظمة البيئية والأنواع الطبيعية في الأردن الأمر الذي يتطلب استمرار التدخل لمواجهة التحديات التي تهدد عناصر البيئة وتؤثر سلباً على استدامتها وتحول دون نجاح تطبيق البرامج والمبادرات البيئية، إلا أن قطاع البيئة ما زال يواجه التحديات التالية:

- عدم إتباع الوسائل الكفوء والطرق السليمة لإدارة النفايات بكافة أنواعها (الصلبة، الطبية، الصناعية، الخطرة).
- زيادة تراكيز ملوثات الهواء الناتج عن النمو المتزايد في قطاعات الصناعة، النقل، الطاقة.
- زيادة الاعتداءات على أراضي الغابات والمحميات.
- تدهور بيئة البحر الميت، وبيئة البحر الأحمر.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ضعف الوعي البيئي والمفاهيم البيئية داخل المؤسسات والقطاعات المختلفة وضعف التنسيق فيما بينها.
- عدم ربط التدهور البيئي بالاقتصاد الوطني.
- تدني القدرة المؤسسية ونقص الكوادر الفنية في المؤسسات البيئية.
- غياب تطبيق منهجية الإدارة المتكاملة للأنظمة المائية الطبيعية ودمجها ضمن السياسات القطاعية الأخرى.

الأهداف العامة

حماية عناصر البيئة واستدامتها

الأهداف المرحلية

1. تطوير أدوات الإدارة البيئية المستدامة
2. تعزيز التثقيف والتوعية البيئية
3. الإدارة المتكاملة للنفايات
4. حماية الأنظمة البيئية
5. الحد من التلوث
6. الحد من ظاهرة التغير المناخي

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تطوير أدوات الإدارة البيئية المستدامة										
نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش	-	-	15%	-	60%	75%	80%	85%	وزارة البيئة	الإدارة الملكية لحماية البيئة
تعزيز التثقيف والتوعية البيئية										
عدد برامج وتقارير ودراسات التوعية المعدة	-	-	4	-	2	2	4	3	وزارة البيئة	-
الإدارة المتكاملة للنفايات										
نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات	-	-	93%	-	97%	97%	98%	98%	بلديات	وزارة البيئة
نسبة النفايات الصناعية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بـ صور سليمة بيئياً	5%		8%		12%	15%	25%	30%		-
نسبة النفايات الطبية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بـ صور سليمة بيئياً	53%		60%		80%	80%	85%	90%	وزارة الصحة	وزارة البيئة
نسبة السماد المعالج المستخدم			3%		5%	10%	25%	25%	وزارة البيئة	-
حماية الأنظمة البيئية										
نسبة تمثيل الأنظمة البيئية في شبكة المحميات الطبيعية	5.64%		5.64%	-	-	-	6.35%	-	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	وزارة البيئة
الحد من التلوث										
نسبة المواطنين الذين يتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم	5%	-	20%	-	35%	60%	65%	65%	وزارة البيئة	مراكز البحث العلمي مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الجامعات، البلديات

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي	5- %8	-	5- %8	-	-	15 %	17 %	17 %	سلطة المياه	-
نسبة المياه العادمة المعالجة التي يعاد استغلالها	90 %	94 %	93 %	93 %	94 %	95 %	96 %	96 %	سلطة المياه	وزارة الزراعة
النسبة المئوية لكميات المياه العادمة الصناعية المعالجة	72 %	-	73 %	-	-	80 %	80 %	80 %	سلطة المياه	وزارة البيئة

السياسات

1. تعزيز الرقابة والتفتيش
2. تعزيز التثقيف والتوعية البيئية
3. إدارة النفايات إدارة متكاملة وسليمة بيئياً
4. حماية الأنظمة البيئية، والمحافظة على التنوع الحيوي
5. حماية عناصر البيئة المختلفة
6. تحسين القدرة التكيفية تجاه تغير المناخ في الأردن
7. التحول نحو الاقتصاد الأخضر

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
تعزيز الرقابة والتفتيش										
نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش	-	-	15 %	-	60 %	75 %	80 %	85 %	وزارة البيئة	الإدارة الملكية لحماية البيئة
عدد برامج وتقارير ودراسات التوعية المعدة	-	-	4	-	2	2	4	3	وزارة البيئة	-
إدارة النفايات إدارة متكاملة وسليمة بيئياً										
النسبة المئوية للنفايات الصناعية التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً	0 – 5 %	-	3 – 8 %	-	10- 12 %	15 %	25 %	30 %	وزارة البيئة	-
النسبة المئوية للنفايات الطبية التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً	53 %	-	60 %	-	80 %	80 %	85 %	90 %	وزارة الصحة	وزارة البيئة
نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات	-	-	93 %	-	97 %	97 %	98 %	98 %	البلديات	وزارة البيئة
النسبة المئوية للنفايات الصلبة المنزلية غير القابلة للتدوير والتي تطرح في المكبات	-	-	93 – 95 %	-	97 – 99 %	100 %	100 %	100 %	البلديات	وزارة البيئة
حماية الأنظمة البيئية، والمحافظة على التنوع الحيوي										
نسبة تمثيل الأنظمة البيئية في شبكة المحميات الطبيعية	5.64 %	-	5.64 %	-	-	-	6.35 %	-	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	وزارة البيئة
عدد المناطق المؤهلة بيئياً	-	-	-	-	-	-	4	-	وزارة البيئة	-
حماية عناصر البيئة المختلفة										
نسبة المواطنين الذين يتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم	5 %	-	20 %	-	35 %	60 %	65 %	65 %	وزارة البيئة	الجمعية الملكية، لحماية الطبيعة، الجامعات، البلديات
نسبة التخلص من المواد الكلوروفلوروكربونية	0 %	-	95 %	-	100 %	100 %	-	-	وزارة البيئة	-

المؤشر	القيمة الأساس 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
(CFCs) المستنزفة لطبقة الأوزون										

المشاريع والأنشطة

ألف دينار

المشروع / النشاط	مصدر التمويل	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع			المجموع	الجهة المسؤولة
			2011	2012	2013		
تعزيز الرقابة والتفتيش							
المشاريع المستمرة							
الإدارة الملكية لحماية البيئة	الموازنة العامة	3,750	900	750	1,000	2,650	وزارة البيئة
برامج مراقبة وتفتيش خاص بالمواقع الساخنة والتدقيق البيئي	الموازنة العامة	180	15	27	50	92	وزارة البيئة
تطوير عمل لجان التقييم والتراخيص في مجال الأثر البيئي	الموازنة العامة	275	55	70	75	200	وزارة البيئة
مجموع المشاريع المستمرة		4,205	970	847	1,125	2,942	
مشاريع جديدة							
نظام المعلومات الجغرافي GIS بالتعاون مع المركز الجغرافي الملكي	منحة	53	53	0	0	53	وزارة البيئة
انشاء المعهد الملكي لحماية الطبيعة في محمية عجلون	منحة	2,761	1,841	920	0	2,761	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
مجموع مشاريع جديدة		2,814	1,894	920	0	2,814	
المجموع للسياسة		7,019	2,864	1,767	1,125	5,756	
تعزيز التثقيف والتوعية البيئية							
المشاريع المستمرة							
مشروع حملات النظافة - العيد القومي للوفاء للوطن	الموازنة العامة	210	35	50	40	125	وزارة البيئة
إعداد تقرير حالة البيئة والمؤشرات البيئية	الموازنة العامة	120	5	10	50	65	وزارة البيئة
التوعية البيئية	الموازنة العامة	260	35	50	40	125	وزارة البيئة
مجموع المشاريع المستمرة		590	75	110	130	315	
المجموع للسياسة		590	75	110	130	315	
إدارة النفايات إدارة متكاملة وسليمة بيئياً							
المشاريع المستمرة							
مشروع تطوير وإدارة النفايات والمكاتب ومكافحة الذباب	الموازنة العامة	275	125	200	100	425	وزارة البيئة
مشروع مسح على كمية ونوعية النفايات الكيماوية والخطرة والعصارة الناتجة من مكاتب النفايات	الموازنة العامة	30	0	5	10	15	وزارة البيئة
مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة - سواقة	الموازنة العامة	858	120	177	240	537	وزارة البيئة
مشروع تطوير مكاتب النفايات في الاكيدر وغيرها	الموازنة العامة	115	8	10	50	68	وزارة البيئة

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة البيئة	67	50	9	8	113	الموازنة العامة	زيادة فعالية إعادة تدوير النفايات الصلبة
وزارة البيئة	0	0	0	0	30,000	القطاع الخاص	انشاء مركز معالجة النفايات الخطرة والطبية المنتجة وطنياً في السوافة والغباوي
وزارة البيئة	65	50	10	5	115	الموازنة العامة	دراسة وفحص طبقات التربة
وزارة البيئة	43	25	10	8	65	الموازنة العامة	مشروع نظام التعامل مع الحالات الطارئة للمواد والنفايات الخطرة
	1,220	525	421	274	31,571		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة البيئة	690	210	310	170	3,000	الموازنة العامة + منحة	مشروع بناء القدرات PCBs الوطنية في مجال الملوثات الثابتة والتخلص من بقايا العضوية مواد
أمانة عمان الكبرى	24,596	14,000	10,000	596	28,000	ذاتي	مشروع إدارة النفايات الصلبة في أمانة عمان والاتجار بالكربون
وزارة الصحة	0	0	0	0	1,660	القطاع الخاص	معالجة النفايات الطبية في إقليم الشمال
	25,286	14,210	10,310	766	32,660		مجموع مشاريع جديدة
	26,506	14,735	10,731	1,040	64,231		المجموع للسياسة
حماية الأنظمة البيئية، والمحافظة على التنوع الحيوي							
المشاريع المستمرة							
وزارة البيئة	120	80	20	20	235	الموازنة العامة	إكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية
وزارة البيئة	626	226	300	100	644	منحة	مشروع الاطار الوطني للسلامة الاحيائية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	700	0	200	500	3,540	منحة	برنامج المنح الصغيرة SGP
وزارة البيئة	26	20	6	0	50	الموازنة العامة	مشروع توثيق المعرفة المحلية حول مكافحة التصحر
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	3,500	1,000	1,000	1,500	4,320	منحة	الإدارة المتكاملة للنظم البيئية في وادي الأردن
وزارة البيئة	55,480	20,180	20,000	15,300	113,000	منحة	مشروع إعادة تأهيل البيئة البرية في البادية الأردنية - التعويضات البيئية
وزارة البيئة	295	0	0	295	422	الموازنة العامة + منحة	تطوير القدرات المؤسسية ذات الصلة بالسياسات لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة
وزارة البيئة	401	5	10	386	1,022	الموازنة العامة + منحة	مشروع الإدارة المتكاملة لإعادة تأهيل سبل الزرقاء/مشروع بناء القدرات المؤسسية لإعادة تأهيل سبل الزرقاء
	61,148	21,511	21,536	18,101	123,233		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
المجلس العالمي لحماية الطيور المهاجرة	246	96	75	75	246	منحة	مشروع ادماج حماية الطيور المهاجرة المحلقة على طول حفرة الانهدام / البحر الاحمر في القطاعات الانتاجية الرئيسية
وزارة البيئة	5,660	3,160	1,500	1,000	5,660	منحة	مشروع اعادة استخدام المياه المعالجة والصون البيئي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	71	0	50	21	71	منحة	الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
وزارة البيئة	600	300	300	0	1,000	منحة	حماية وإدماج التنوع الحيوي في إدارة المناطق الساحلية
	6,577	3,556	1,925	1,096	6,977		مجموع مشاريع جديدة
	67,725	25,067	23,461	19,197	130,210		المجموع للسياسة
حماية عناصر البيئة المختلفة							
المشاريع المستمرة							
وزارة البيئة	725	300	200	225	1,110	الموازنة العامة	مشروع دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء / منطقة الهاشمية والمناطق الصناعية والمدن الصناعية
وزارة البيئة	745	5	50	690	915	الموازنة العامة + منحة	إعادة تأهيل تلال الفوسفات في الرصيفة
وزارة البيئة	225	90	75	60	320	الموازنة العامة	دراسة أثر المبيدات على البيئة
وزارة البيئة	1,300	150	75	1,075	1,880	الموازنة العامة + منحة	إنشاء نظام الكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات
وزارة البيئة	385	0	0	385	779	منحة	مشروع الأوزون/مشروع استبدال المواد الضارة لطبقة الأوزون في قطاع التبريد المركزي
وزارة البيئة	205	80	65	60	290	الموازنة العامة	المشروع الوطني لمراقبة المياه عن بعد
وزارة البيئة	5	0	0	5	10	منحة	مشروع الأوزون/ تطوير المناهج الزراعية وفقاً لمتطلبات بروتوكول مونتريال
وزارة البيئة	25	0	0	25	95	الموازنة العامة	تطوير التشريعات البيئية / مشروع قانون الاطار العام للنفايات
وزارة البيئة	78	30	25	23	110	الموازنة العامة	مشروع مراقبة نوعية المياه الجوفية
وزارة البيئة	545	195	175	175	737	الموازنة العامة	مشروع دراسة نوعية المياه
وزارة البيئة	20	0	0	20	57	منحة	مشروع (HCFCs) الأوزون/مشروع إعداد خطة إدارة الهيدروكلوروفلوروكربونية المواد الـ
	4,258	850	665	2,743	6,303		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	300	0	100	200	400	منحة	دعم تقييم المخاطر الزلزالية على الابنية-العقبة
وزارة البيئة	1,534	768	383	383	1,534	منحة	مشروع (HCFCs) الأوزون/مشروع التخلص من الهيدروكلوروفلوروكربونية المواد الـ
الجامعة الاردنية	150	0	50	100	730	منحة	التعليم الاردني في (JEWEL) القيادة المائية والبيئية
وزارة البيئة	180	0	0	180	180	منحة	مشروع تطبيق آلية التقييم البيئي الاستراتيجي ومراجعة قانون حماية البيئة الاردني
	2,164	768	533	863	2,844		مجموع مشاريع جديدة
	6,422	1,618	1,198	3,606	9,147		المجموع للسياسة
تحسين القدرة التكيفية تجاه تغير المناخ في الأردن							
المشاريع المستمرة							
وزارة البيئة	186	0	0	186	708	منحة	التكيف مع التغير المناخي وأهداف

الجهة المسؤولة	المجموع	الاتفاق المتوقع			الكلفة الكلية	مصدر التمويل	المشروع / النشاط
		2013	2012	2011			
							الألفية
	186	0	0	186	708		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة البيئة	480	280	200	0	480	منحة	تقرير البلاغات الوطنية الثالث
وزارة البيئة	354	0	177	177	354	منحة	بناء القدرات الوطنية في مجال آلية التنمية النظيفة
	834	280	377	177	834		مجموع مشاريع جديدة
	1,020	280	377	363	1,542		المجموع للسياسة
التحول نحو الاقتصاد الأخضر							
المشاريع المستمرة							
وزارة البيئة	28	0	0	28	28	منحة	اعداد استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر
وزارة البيئة	70	50	10	10	7,000	الموازنة العامة + قطاع خا	المحطة المركزية لمعالجة المياه العادمة في محافظة الزرقاء
وزارة البيئة	75	50	15	10	130	الموازنة العامة	جائزة الملك عبدالله الثاني للابداع البيئي
وزارة البيئة	10	0	5	5	20	الموازنة العامة	مشروع المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي
وزارة البيئة	4,500	2,000	1,500	1,000	4,500	ذاتي	صندوق حماية البيئة
	4,683	2,100	1,530	1,053	11,678		مجموع المشاريع المستمرة
مشاريع جديدة							
وزارة البيئة	34	20	6	8	50	الموازنة العامة	مشروع اعادة تدوير والتخلص من النفايات الكهربائية والإلكترونية
	34	20	6	8	50		مجموع مشاريع جديدة
	4,717	2,120	1,536	1,061	11,728		المجموع للسياسة
	112,461	45,075	39,180	28,206	224,467		المجموع للقطاع

ملحق رقم (1)

المشاريع الجديدة التي تم عرضها على المانحين للحصول على تمويل

ألف دينار

القطاع	اسم المشروع	الكلفة الكلية	الإتفاق المطلوب		المجموع 2012-2013	الجهة المعنية
			2013	2012		
التعليم	برنامج بناء القدرات للمعلمين	30,000	10,000	10,000	20,000	وزارة التربية والتعليم
	تطوير امتحان التوجيهي وإنشاء بنك الأسئلة	3,100	500	500	1,100	
	تطوير المناهج المدرسية	2,500	200	200	400	
المجموع الفرعي						
		35,600	10,700	10,800	21,500	
الاستثمار والصناعة والتجارة	الاستراتيجية الوطنية لتطوير متابعة الأعمال	2,000	750	750	1500	وزارة الصناعة والتجارة
	تطوير إجراءات إدارة الأعمال	500	150	200	350	دائرة مراقبة الشركات
	إنشاء المرصد التجاري	100	35	35	70	وزارة الصناعة والتجارة
	حماية الإنتاج الوطني ومكافحة الإغراق	560	40	0	40	
	برنامج توعية حول أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية	300	150	150	300	
المجموع الفرعي						
		3,460	1,125	1,135	2,260	
المالية العامة	تطوير القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة	13,000	2,650	2,750	5,400	ديوان المحاسبة
	مشروع أسيكودا	1,440	370	170	540	دائرة الجمارك العامة
	تحديث مراكز الجمارك عمان	2,800	250	250	500	
	مشروع الجمارك الإلكترونية، بنك المعلومات، وخدمات العملاء، والموسوعة الجمركية	835	200	130	330	
المجموع الفرعي						
		18,075	3,470	3,300	6,770	
قطاع الإعلام	بناء قدرات وسائل الإعلام	2,400	800	800	1,600	رئاسة الوزراء
المجموع الفرعي						
		2,400	800	800	1,600	
تطوير القطاع العام	تطوير خدمات إصدار وتجديد رخص القيادة إلكترونياً	300	300	0	300	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
	إصدار وتجديد رخص العمل إلكترونياً	800	400	400	800	
	تطوير الخدمات الإلكترونية في دائرة الأراضي والمساحة	700	300	400	700	

القطاع	اسم المشروع	الكلفة الكلية	الإنتفاق المطلوب		المجموع 2012-2013	الجهة المعنية
			2013	2012		
	المجموع الفرعي	1,800	1,000	800	1,800	
الصحة	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	10,000	5,000	5,000	10,000	الخدمات الطبية الملكية
	معدات و أجهزة طبية- مستشفى الأمير راشد بن الحسن	4,340	2,125	2,215	4,340	
	معدات مستشفى الأمير هاشم - و أجهزة طبية-	2,150	1,075	1,075	2,150	
	معدات و أجهزة طبية- مستشفى الملكة علياء	1,880	940	940	1,880	
	معدات و أجهزة طبية- مستشفى الأمير علي بن الحسين	600	300	300	600	
وزارة الصحة	التدريب لخدمات الطوارئ	250	250	0	250	
	أنشاء مستشفى الطفيلة	4,000	2,000	2,000	4,000	
	أنشاء مستشفى معان العسكري	4,000	2,000	2,000	4,000	الخدمات الطبية الملكية
	المجموع الفرعي	27,220	13,690	13,530	27,220	
الزراعة	أنشاء مركز زراعي دير علا	900	900	0	900	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
	المجموع الفرعي	900	900	0	900	
التشريع	إنشاء قاعة تدريب مجهزة	200	100	100	200	ديوان التشريع والرأي
	إنشاء وحدة الترجمة التشريعية	100	100	0	100	ديوان التشريع والرأي
	المجموع الفرعي	300	200	100	300	
العدل	إنشاء مركز إدارة الإعلام الداخلي في وزارة العدل	500	350	150	500	وزارة العدل
	تصميم منتدى الحوار الإلكتروني للقضاة	300	200	100	300	
	استحداث إدارات وساطة قضائية في ثمانية محاكم بداية	180	90	90	180	
	مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالقضاء الشرعي	100	50	50	100	دائرة قاضي القضاة
	استبدال المحاكم الجمركية والضريبية بغرف لدى محاكم البداية والاستئناف النظامية	100	50	50	100	وزارة العدل
	إدخال بدائل للعقوبات السالبة للحرية	100	50	50	100	
	المجموع الفرعي	1,280	790	490	1,280	
التمية الاجتماعية	تطوير مراكز الأحداث	5,000	2,500	2,500	5,000	وزارة التمية الاجتماعية

القطاع	اسم المشروع	الكلفة الكلية	الإنتفاق المطلوب		المجموع 2012-2013	الجهة المعنية
			2012	2013		
الأمن	بناء القدرات لمديرية الأمن العام	1,000	1,000	0	1,000	مديرية الدفاع المدني
المجموع الفرعي						
		6,000	6,500	5,000	11,500	
النقل	تطوير شبكة الرادار الجوي	3,000	1,000	1,000	2,000	دائرة الأرصاد الجوية
	تحديث الأجهزة الأمنية في مطار الملكة علياء الدولي	6,000	3,000	3,000	6,000	وزارة النقل
المجموع الفرعي						
		9,000	4,000	4,000	8,000	
الطاقة	قياسات الرياح وشدة الشمس	5,000	2,500	2,500	5,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
	مشروع دعم طاقة الرياح	30,000	15,000	15,000	30,000	
	مشروع دعم الطاقة الشمسية	30,000	15,000	15,000	30,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
المجموع الفرعي						
		65,000	32,500	32,500	65,000	
المياه والصرف الصحي	تغذية سد الوالة	24,080	0	5,000	5,000	سلطة وادي الأردن
	إنشاء محطة ضخ من سد الملك طلال إلى الأغوار الشمالية	4,620	0	3,560	3,560	
	تحسين كفاءة الخط الناقل من الموجب إلى السويمة والبوتاس	4,400	0	2,200	2,200	
	إعادة تأهيل المآخذ الرئيسية ومحطات الضخ وشبكات الري	3,350	0	1,600	1,600	
	إنشاء سد الكرك	8,000	100	1,480	1,580	
	مشروع ري سبل الزرقاء والخربة السمرا	5,390	100	1,130	1,230	
	إنشاء محطة ضخ ونقل من قناة الملك عبدالله إلى سد وادي العرب	1,700	0	1,000	1,000	
	إنشاء الحفائر والبرك الصحراوية	3,000	1,500	1,500	3,000	
	ربط ناقل سد الملك طلال مع الوحدات الزراعية في القرن	300	0	300	300	
	إدارة الطلب على المياه	600	300	300	600	وزارة المياه والري
	تحسين كفاءة الطاقة في محطات الضخ	20,000	10,000	10,000	20,000	سلطة وادي الأردن
سلطة المياه	تحديث خدمات البنية التحتية في مخيمات اللاجئين (مياه وصرف صحي)	10,000	5,000	5,000	10,000	سلطة المياه
	دعم مشروع البحر الأحمر الأردني	12,000	5,000	7,000	12,000	
المجموع الفرعي						
		97,440	22,000	40,070	62,070	

القطاع	اسم المشروع	الكلفة الكلية	الإتفاق المطلوب		المجموع 2012-2013	الجهة المعنية
			2012	2013		
السياحة	تحسين الخدمات السياحية في المواقع السياحية والأثرية	2,000	1,000	1,000	2,000	وزارة السياحة والآثار
	زيادة عدد المواقع الأثرية المسجلة على قائمة التراث العامية	600	300	300	600	دائرة الآثار العامة
	وحدات إدارة المواقع والخدمات السياحية	3,000	1,000	1,000	2,000	وزارة السياحة والآثار
	توصيل الدوائر التلفزيونية المغلقة في المواقع السياحية مع غرفة العمليات في الشرطة السياحية	100	0	100	100	
	إنشاء مركز للصناعات اليدوية في مادبا بالتعاون مع سرايا مادبا	100	0	100	100	
	المجموع الفرعي					
		5,800	2,500	2,300	4,800	
الاتصالات	إنشاء مستودع البيانات	2,000	1,000	1,000	2,000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
	نظام لتجديد بطاقات الهوية	500	0	500	500	
	إعداد استراتيجية الاتصالات الوطنية	300	0	300	300	
	مختبرات الأنترنت النائية	500	250	250	500	
المجموع الفرعي						
		3,300	2,050	1,250	3,300	
مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية	برنامج المساعدات في حالات الطوارئ	880	350	370	720	وزارة التنمية الاجتماعية
	شراء خدمات مؤسسات الطفولة والحماية	280	230	300	530	
	أنشاء مديرية متخصصة لشرطة الأحداث	704	278	168	446	
	مركز حماية الأسرة	300	100	100	200	
	المنح	210	40	70	110	
	برنامج الخدمات الاجتماعية للأشخاص في مراكز الإصلاح والتأهيل	264	52	50	102	
مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية	التوعية والحملات التعليمية	165	100	65	165	وزارة التنمية الاجتماعية
	دار الفتيات البيافعات	300	150	150	300	
	برنامج الدعم الأسري	1,000	500	500	1,000	
المجموع الفرعي						
		4,103	1,800	1,773	3,573	
البيئة	مشروع مكافحة التصحر	2,000	1,000	1,000	2,000	وزارة البيئة

الجهة المعنية	المجموع 2012-2013	الإتفاق المطلوب		الكلفة الكلية	اسم المشروع	القطاع
		2013	2012			
	2,000	1,000	1,000	2,000	المجموع الفرعي	
	223,873	118,848	105,025	283,678	المجموع	